الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des Sciences Humaines et des Sciences Islamiques
جامعة وهران 1
Université Oran 1 أحمد بن بلة

قسم الحضارة الإسلامية

ظاهرة الحذف في القرآن الكريم
سورة الأعراف - نموذجا -

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية
تخصص اللغة والدراسات القرآنية .

إعداد الطالب
هواري بومدين

إشراف الأستاذ
أ.د. سلطاني الجيلالي

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د قلايلية العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران1	رئيسا
أ.د سلطاني الجيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران1	مشرفا ومقررا
د.ة سرير الحاج خيرة	أستاذة محاضرة .أ.	جامعة وهران1	مناقشا
أ.د كروم بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د صدار نور الدّين	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
أ.د رابحي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية : 1441-1442هـ/ 2019-2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des Sciences Humaines et des Sciences Islamiques
جامعة وهران 1
Université Oran 1 أحمد بن بلة

قسم الحضارة الإسلامية

ظاهرة الحذف في القرآن الكريم
سورة الأعراف - نموذجا -

أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية
تخصص اللغة والدراسات القرآنية .

إعداد الطالب
هواري بومدين

إشراف الأستاذ
أ.د. سلطاني الجيلالي

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د قلايلية العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران1	رئيسا
أ.د سلطاني الجيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران1	مشرفا ومقررا
د.ة سرير الحاج خيرة	أستاذة محاضرة .أ.	جامعة وهران1	مناقشا
أ.د كروم بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ.د صدار نور الدّين	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
أ.د رابحي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية : 1441-1442هـ/ 2019-2020م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين

إلى كلّ من علّمني حرفا

من أساتذة ومعلمين

إلى زوجتي وأبنائي

وإخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبابي الأوفياء

وإلى طلابي الأعزاء

أهدي هذا العمل

والله حسبنا وعليه المتّكل .

كلمة شكر

إنّ الشّكر الجزيل والعرفان بالجميل واجب عليّ لأهل الفضل في إنجاز هذه الرسالة العلميّة.

وأخصّ بالذّكر أستاذي الدّكتور/ الجيلالي سلطاني المشرف على الرّسالة ، والقائم على رسم خطواتها.

ولقد بصمت أصالة علمه ، وسعة صبره ، وسماحة خلقه ، وصدق أمانته العلميّة في أفكار هذه الرسالة ، فما كان فيها من صواب وخير فالفضل له بعد الله عز وجل ، وما كان فيه من عيب ونقص وتقصير ، فمن غفلتي عن توجيهه ومنهاجه.

فأتقدّم له بوافر الشّكر على ما قدّم نصح وتقويم ، وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناته ، وذخرا له بين يدي الله تعالى يوم لقائه.

كما أتقدم بعظيم الامتنان لكلّ من عاملنا بمعروف من أساتذة وطلبة وأقارب وأصدقاء ، فالشّكر لهم مني موصول ، والدّعاء لهم بالخير والبركة مكفول.

والحمد لله الموفق لكلّ خير ، والصّلاة والسّلام على محمّد البشير النّذير.

الباحث

مقدمة

الـحمد لله ربّ الـعالـمين، والصّلاة والسّلام على نبيّنا مـحمّد الصّادق الأمين وعلى آل بيته الطّيبين وصحابته الغرّ الميامين وعلى من سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدّين ، أمّا بعد:

فإنّ أشرف العلوم وأجلّها علوم القرآن الكريم، وما يتعلّق بـها من علوم العربيّة ، ولاسيّـما علم البلاغة ، إذ يتميّز هذا العلم بسموّه، وعلوّ قـدره ؛ لأنّ مدار البحث فيه يبـرز وجه الإعجاز البـيانـيّ للقرآن الكـريم .

ولـهذا نلمح أنّ بدايات التّصنيف في علم البلاغة ، إنّما هي مـحاولة للبحث والكشف عن وجوه البيان والإعجاز في القرآن الكريم ، ومـحاولة تفهّمه وتدبّره .

فأوّل مؤلّف في هذا الشّأن هو كتاب **"مـجاز القرآن"** لأبي عبيدة معمر بن الـمثنّى (ت208هـ)، ولـم يرد بالـمجاز: الـمعنى الذي اصطلح عليه البلاغيّون بعد ، وإنّما أراد به دراسة أساليب القرآن وربطها بأساليب العرب الفصحاء ، ليدلّل على أنّ الوارد في القرآن الكريم هو مـمّا **تـجوّزه** لغة العرب.

هذا، وقد تعدّدت الدّراسات القـرآنـيّة التي تناولت البحث النّحويّ ودلالاته البلاغيّة، وسعت هذه الدّراسات إلى إيضاح إعجاز القرآن الكريم ، ودرس كـثير من النّحويّـين الأساليب القرآنيّة فـي سياق بحوثـهم التي صنّـفوها فـي النّحو ، ولكنّ هذه البحوث لـم تستطع –غالـبا- الوصول إلى أعماق النّـصّ القرآنـيّ ، غيـر أنّ بعض البلاغيّين استـطاعوا أن يلجوا أعمـاقا بعيدة في معانـي النّصّ ودلالاته البلاغيّة التي تـثبت إعجازه اللّغويّ والبلاغيّ.

ومن الـمعلوم أنّ القرآن الكريم تـحدّى العرب في لغتهم التي يتـقنونـها بما ضمّت سوره وآياته من إعجاز لغويّ بلاغيّ، مع ـ القرآن الكريم ـ أنّـه جاء بلسانـهم ولغتهم ، فهو جوهـر كلامهم وخلاصة أحكام لغتهم التي اعتمدها الفقهاء في تفسير آيات الأحكام الشّرعيّة ، وقد كان هذا الإعجاز البلاغيّ ملهم الأدباء من شعراء وكـتّاب بما امتازت به آياتـه من معجز القول.

ولذلك آثرت أن تكون دراستي لنيل درجة الدّكتوراه في مضمـار البحث القرآنيّ نفسه وفي الدّراسات البلاغيّة على وجه الـخصوص.

ولـمّا كان الإيجاز من أبواب البلاغة بل أهمّها ، وبه جاء عن جمع من العلماء حدّها وتعريفها ، فقالوا : البلاغة الإيجاز[1] .

رأيت أنّ شرف علم البلاغة وأهميته في إبراز وجوه الإعجاز البياني للقرآن الكريم ؛ يُطرق بابه من خلال الوقوف على قسم مهم من أقسام الإيجاز ، وأقرب طرقه ؛ **يتمثل في باب الحذف** .

هذا الأسلوب المعهود والمسلك المعروف في كلام العرب ، يعمدون إليه لتحقيق أغراض بلاغية معينة ، تفيد في تقوية معنى الكلام ، وإخراجه على الأسلوب الأمثل .

والقرآن الكريم لم يخرج عن أساليب العرب في طرق كلامها ؛ إذ اعتمد الحذف أسلوباً من جملة أساليبه البلاغية ، بل نجد توظيفه في كلام الله تعالى وجها من وجوه بيانه وإعجازه .

---

[1] يأتي قريبا ـ في المدخل ـ تفصيل هذا القول وبيانه .

ومن هنا بدأت تنسج خيوط الرسالة ، وتتضح فكرتها التي تتمحور في أسلوب الحذف ، وكيف تتمّ دراسته من خلال القرآن الكريم .

وحتّى لا ينسحب البساط من بين يديّ لكثرت ما ورد من هذا الأسلوب في كتاب الله تعالى ؛ رغبت في دراسة هذا الأسلوب البلاغيّ المهمّ على ضوء سورة من سور القرآن الكريم ، هي سورة الأعراف .

فاستقرّ عنوان الأطروحة على : **ظاهرة الحذف في القرآن الكريم ـ سورة الأعراف أنموذجا ـ** .

ولما كانت أبواب الحذف كثيرة لا يمكن أن تسعها مثل هذه الدّراسات ؛ كان لزاما عليّ توزيع دراستي على أهمّ أبواب الحذف في النّحو العربيّ وهي :

أ- حذف الفعل .

ب- حذف المفعول .

ت- حذف المبتدأ .

وإنّما وقع اختياري على هذه الأبواب دون غيرها ؛ لاشتمالها على أغراض بلاغيّة راقية هي لبّ هذه الدّراسة وأساسها .

أهـمّيّـة الـموضوع :

أوّلا: يعـدّ باب الحذف من المباحث البلاغيّة الّتي تشكّل حلقة مهمّة في بلاغة آيّ القرآن الكريم ؛ لأنّه قسم من أقسام الإيجاز ، وهذا الأخيـر ـ الإيجاز ـ لبُّ البلاغة وبـه تمّ تعريفها .

ثانـيا: في دراسة هذا الــموضوع الــحثّ على زيادة التّأمّل والتّدبّر لكتاب الله تعالى؛ لأنّ الحذف في القرآن الكريم جاء في أتـــــمّ موقع وأحســـنه ، وعليه فالمحذوف لا ينبغي أن يكون إلاّ محذوفا ، وبالتّأمّل والتّدبّر نجد حتما مّا يبرر ذلك .

ثـــالثا: الحذف في القرآن الكريم هو من أبرز الأبواب البلاغيّة التي يمكن أن يّتناولها الباحث في كلّ زمان ويجد فيها من الجديد ما يحصـــل له به الهدف المنشـود ـــ من هذه البحوث العلميّة ـــ والمتمثل في الجودة والابتكار ، ذلك أنّ العلماء اختلفوا في تقدير المحذوف قديما وحديثا ، والقرآن الكريم لا تنقضـي عجائبه وفي كلّ زمان تنكشف أسراره ولطائفه ، وهذه فرصة ينبغي على كلّ باحث استغلالها .

رابـــــعا: إظهار الإعجاز البلاغيّ للحذف في القرآن الكريم على الوجه الصّحيح.

أسـبـاب اختـيــار الـموضوع :

تتجلّى أسباب اختيار هذا الـموضوع في النّقاط التّالية :

أوّلا: أهــمّيّة القرآن الكريم في الدّراسات اللّغويّة والبلاغيّة، إذ أنّه الأصل الأوّل من أصول اللّغة العربيّة.

ثانـــيا: البحث في الأساليب البلاغيّـــة عموما والكشف عن أسرارها هو مكمن إعجاز القرآن اللّغويّ.

ثـالثا: أنّ هذا الــموضوع على أهمّـيّته لــم تكتب فيه رسالة علميّة مستقلّة تنـاولـت الحـذف البلاغيّ في القرآن الكريم في جـانـب من جوانبـه ، فـأحببـت أن أضيف بهذا العمل إلى الـمكتبة القرآنيّة البلاغيّة جديدا ينتفع النّاس به.

رابـعا: أنّ هذا الــموضوع تتجاذبه جوانب بلاغيّة ونحويّة وقرآنيّة، مــمّا يـحتاج إلى تأليف وضبط.

خامــسا: أنّ فــيه عــدولا عــن كثير من تطبــيقات البلاغيّــين، الذين يمثّلون لقواعدهم البلاغيّة بالشّعر العربــيّ؛ ففي هذا الــموضوع جدّة وإضافة عـلمـيّة نـوعيّة للمكتبة البلاغيّة القرآنيّة.

ودفعتني لاختيار هذا الـموضوع زيادة على الأسباب الـموضوعيّة السّابق ذكرها أسباب شخصيّة تتمثل فيما يلي :

أوّلا : اهتمامي بالقــ رآن الكريم وعلوم اللّغة العربيّة، ورغبتي في البحث في هذا الـمجال.

ثانـيا: رغبتي في خدمة التّراث العربـ يّ الإسلاميّ الّذي يـ حمل في طيّاته نضارة مشرقة لا يـخفى نورها على ذوي الألباب.

ثالثا : إثراء البحـث العلمي بـالموضــوعـات المتعلقـة بـالقرآن الكريم خصوصا ، وبلغتنا العربيّة عموما .

إشكـــاليّة الـموضوع :

تتجاذب هذا الـموضوع الإشكالـيّات التي نجملها فيمـا يأتـي:

ما هي القيمة البلاغيّة للحذف في القرآن الكريم ؟.

وما هي الإضافة العلميّة التي أضافها هذا الأسلوب في مجال البلاغة القرآنيّة؟.

وما مكانة أسلوب الحذف بين الأساليب البلاغيّة من حيث تأثيرها على بلاغة القرآن الكريم ؟.

الدّراسات السّابقة :

قد يتبادر إلى الذّهن عند طرْق موضوع الحذف في الدّراسات العلميّة أنّه من المسائل التي قتلها العلماء والدارسون بحثا ، واستفاضوا في تفاصيلها الدقيقة ، وأنّ خوض الباحثين فيه ، يجعل التطرق إليه مبتذلا ومعادا ، إلّا أنّني أرى أنّ موضوع الحذف لم يحظ بكبير عناية -رغم أهمّيّته-، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي :

أوّلا : كلّ ما وقفت عليه من دراسات في هذا الباب ـ إلّا ما سيأتي استثناؤه منها ـ ؛ إمّا إشارات إلى مواضعه دون ذكر لسبب الحذف أو تقديره كما درج على ذلك أغلب المـفسرين .

وإمّا إشارات إلى أنواعه وأقسامه دون حرص منهم على استخراج مزاياه ومكنوناته ، وهو الأمر الذي نلمسه من كثير من الدراسات البلاغيّة القديمة والحديثة .

ويستثنى من ذلك ما أورده إمام البلاغيين ـ عبد القاهر الجرجاني ـ في دلائل الإعجاز من أسرار للحذف كانت على وجازتها لبنة لمـا ذكر بعدُ من أسرار مبثوثة هنا وهناك في كتب التفسير وعلوم القرآن .

ثانيا : تفتقر كثير من الدّراسات الحديثة إلى نقد ما وضعه الأوائل من قواعد وشروط للحذف ، ممّا جعلها تتّسمُ في كثير من الأحيان ـ خاصّة في جانبها النّظري ـ بالتكرار والابتذال ، بعيدة كلّ البعد عن التجديد والابتكار .

ثالثا : أكثر ما أُلِّف في موضوع الحذف لم يحدّد في جزئية معينة تسهل دراسته دراسةً مستوفيّة كاملة شاملة ، تبرز المحذوف وتقدرُه وتبين غرضه وأثره على المعنى ، بل كلّها دراسات مجملة تحتاج إلى تقييد من جهتين :

أ ـ **تقييد الموضـــوع** : وذلك بتناول نوع أو أنواع من الحذف ، تتم دراسته على ضوء القرآن الكريم ، وقد سار على هذا التقييد بعض الرسائل منها :

ـ الأثر الدّلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم / زهراء ميري حمادي الجاني.

ـ الأثر الدّلالي لحذف الاسم في القرآن الكريم / محمد جعفر العارضي .

ـ أساليب حذف المضاف في القرآن الكريم / سلوى عبد الفتاح حسن بدوي .

فأضافت هذه الدراسات إلى المكتبة العلميّة إضافات مهمّة ، وذلك حين قُيدت بدراسة نوع واحد من أنواع الحذف ؛ إذ تميّزت بشمولها للموضوع ، وتحليله تحليلا مفصّلا ، مع إبراز آثاره البلاغية .

غير أنّنا نلمح شيئا من التّقصير في شواهدها ؛ إذ اقتصرت على بعض الشواهد من آيات القرآن الكريم لا تتناسب مع عنوان الدراسة الذي يشمل القرآن كلّه .

ولذلك كان لا بد من القيد الثاني :

ثانيّا : تقييد الشّواهد ، وذلك بأن تقتصر الدراسة على سورة أو قصّة أو جزء من القرآن الكريم .

وكان من جملة ما ألّف على هذا النسق :

ـ أسرار الحذف في سور المفصل دراسة بلاغية/ فدوى محمد مولود النّعيمي .

ـ ظاهرة الحذف في القرآن الكريم ـ دراسة تطبيقية في السّور المكية/ محمد حسن حسن غراب .

ـ بلاغة الحذف في التراكيب النحوية في سورة البقرة دراسة تركيبية دلالية/ حسين مصطفى حسين غوانمه .

فاكتفت هذه الدّراسات بجانب معين من القرآن الكريم ، تمثّل في جزء من أجزائه وسورة من سوره .

لكنّها في الوقت نفسه أهملت القيد الأوّل ـ تقييد الموضوع ـ ، فترتّب عن ذلك إهمال جوانب كثيرة من الحذف لم تتمّ دراستها .

وهناك بحوث أخرى أهملت القيدين ، فتناولت موضوع الحذف عموما في القرآن الكريم كلّه ، على غرار ما ألّفه الدّكتور مصطفى عبد السّلام محمد أبو شادي تحت عنوان : " الحذف البلاغيّ في القرآن الكريم " .

وقد وُفِّق إلى حدّ كبير في الإحاطة بموضوع الحذف ؛ إذ تطرّق إلى جميع أنواعه مع ذكر بعض شواهده من القرآن الكريم ، ولو اكتفى بتوظيفه على سورة من سوره أو جزء من أجزائه لبلغ ما أمّله في مقدمة كتابه .

غير أنّه لكثرة شواهد الحذف في القرآن الكريم ركّز على استقراء مواطنه وتقديره ، وذكر أسبابه وبيّن أنوعه ، وأهمل جانبا مهمّا تمثّل في أسرار الحذف ومزاياه .

فنلاحظ من خلال ما ذكر أنّ المجال واسع لإضافة ما يمكن إضافته في موضوع الحذف ، وذلك بلزوم ما ذكرناه من قيود ، وتجنبِ ما وقع فيه الدارسون من مؤاخذات علميّة ومنهجيّة .

مـنهج الـبحث :

وهو على النّحو التّالي:

أوّلا: سوف أخصّ التّطبيق وذكر الأمثلة للتّأصيل النّظريّ للحذف بقسم مستقلّ، لـما في ذلك من إيضاح للمسائل النّظريّة بشكل أكبـر، ووقوف على أهمّ الأمثلة البيانيّة من كتاب الله وكلام العرب التي تضرب لفهم هذا الباب .

ثانيا: جمع الأمثلة وتقسيمها وتنزيلها على مباحث الرّسالة.

ثالثا : الاعتماد على الـمنهج الوصفيّ التّحليليّ، وكذا الـمنهج الاستقرائيّ بتتبّع كلّ ما أورده البلاغيّون من أثار وأغراض للحذف وتطبيقها على سورة الأعراف.

ولا يـخلو البحث -أيضا- من نقد واعتراض ومناقشة لبعض الـمسائل العلميّة المتعلقة بالحذف التي أوردها العلماء قديما وحديثا .

وقد استفدت في هذه الدّراسة من كتب البلاغة الّتي اعتنت بموضوع الحذف كدلائل الإعجاز للجرجاني ، والطراز للعلوي ، والحذف البلاغي لمصطفى أبو شادي ، وغيرها كثير .

وكذا من كتب علوم القرآن كالبرهان للزركشيّ ، والإتقان للسّيوطي ، وكتب التّفسير كلّها ، وأخصّ بالذكر ما كان فيه اهتمام بالبلاغة وفنونها كالكشّاف للزّمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، ومفاتيح الغيب للرازي ، وروح المعاني للألوسي ، والتحرير والتّنوير لابن عاشور ، وغيرها ممّا لا مجال لحصره .

واقتضت طبيعة البحث أن أوزعه على مدخلين وفصلين وخاتمة .

أمّا **المدخل الأول** فوقفت من خلاله على لـــمحة موجزة عن علم البلاغة بين يدي الفصل الأوّل الّذي بسطت الكلام فيه عن أسلوب الحذف نظريّا ، وذلك من خلال **ثلاثة مباحث** ، تناولت **في أوّلها** مفهوم الحذف في اللّغة ، ثمّ في الاصطلاح ، وبيّنت الفرق بينه وبين الإضمار .

وفي **المبحث الثّاني** تعرضـت لشـروط الحذف بعرضـها إجمالا ثمّ نقدها ، فخلُصـت بذلك إلى أهمّ شـرطين من شـروطه ؛ وجود الدّليل على المحذوف ، ثمّ عدم اللّبس عند الحذف .

وفي **المبحث الثّالث** وقفت على أهمّ أنواعه ؛ الاقتطاع ، والاكتفاء ، والتّضمين ، والاحتباك ، والاختزال ، مبينا تعريف كلّ نوع في اللغة والاصطلاح مع التّمثيل لكلّ قسم من الأقسام .

وفي فصله الثاني : قمت بتطبيق ظاهرة الحذف على سورة الأعراف مقدّما بين يدي ذلك بمدخل يبيّن اسم السّورة ، وسبب تسميّها ، ومحاور آياتها ومقاصدها .

وقسّمت دراسة هذا الفصل بعد مدخله إلى ثلاثة مباحث :

تطرقت في مبحثه الأوّل إلى حذف المفعول به في سورة الأعراف ، مبيّنا في مطلبه الأوّل مفهومه وشروط حذفه .

وفي مطلبه الثّاني أغراض حذفه ، ثمّ طبقت ذلك على نماذج من سورة الأعراف مع تحليلها .

وفي مبحثه الثّاني تطرقتُ إلى حذف الفعل في سورة الأعراف ، فكانت دراسته كدراسة المبحث الّذي قبله .

وهو المنهج المتبع في دراسة المبحث الثّالث المتعلق بحذف المبتدأ في سورة الأعراف .

ثم ختمت رسالتي بخاتمة وقفت من خلالها على أهمّ النتائج والتّوصيات.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مدخل

البلاغة والإيجاز

يعدّ علم البلاغة من أهمّ علوم اللّغة العربيّة على الإطلاق ؛ لأنّ قِوام هذه اللّغة على فنّ الخطاب ، وحُسن الكلام ، فهي مشتقّة من الفعل «بلغَ» والّذي يعني أدرَكَ الشّيء ، ووصل إلى نهايته ، قال تعالى ﴿ **وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾[1] ، وهو المعنى الذّي به عرف كثير من العلماء علم البلاغة ، يقول الرّماني : «إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»[2] .

وقال أبو هلال العسكري : «البلاغة كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السامع ، فتمكنه في نفسه ، كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[3] .

وأحسنُ طريقة يصل بها الكلام إلى قلب السّامع مطابقته للحال ، لذا كان من تعريفها ما ذكره القزويني : « مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته »[4] .

ولقد بحث في علم البلاغة العربية الكثير من الدراسين العرب كالجاحظ ، وقدامة بن جعفر ، وابن المعتز ، غير أنّ ما كتبوه فيها كان عبارة عن آراء وإشارات ، لم يرتقوا بها إلى أن تكون فناً قائماً بذاته ، وفق أسس وقواعد محدّدة يسير على هديها الأدباء ، وتقاس بمقاييسها فنيّة أدبهم ، وأسرار جماله .

---

(1) [يوسف :22] .

(2) ينظر : زهر الآداب وثمر الألباب ، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: 453هـ) ، دار الجيل، بيروت ، ج1/ ص160.

(3) الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ) ، المحقق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العنصرية – بيروت ، عام النشر: 1419 هـ ، ص10 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739هـ) ، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل – بيروت الطبعة الثالثة ، ج1/ ص41 .

ويعتبر عبد القّاهر الجرجانيّ ممن كان له السّبق في صياغتها فنًّا له مبادئه وقواعده ؛ وقد اعترف له بذلك جمع من العلماء ، يقول يحي بن حمزة الحسيني : «أول من أسس من هذا العلم قواعده ، وأوضح براهينه وأظهر فوائده ، ورتب أفانينه ، الشيخ العالم النّحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجاني» [1] .

وأكّد ذلك وليد محمد مراد حين قال: « إنّ عبد القاهر قد وضع نظريّة البيان لأوّل مرّة في تاريخ الباحثين» [2] .

وضع الجرجاني علم البيان ، فوقف على أهمّ فوائده ، وأشار إلى قواعده ، لكنه لم بيّن أنواعه ، ولا نظم أبوابه .

ويعدّ القرن السابع الهجري مرحلة حاسمة في تاريخ البلاغة العربية ، إذ اكتملت فيه علوم البلاغة الثلاثة ، واتضحت ملامح الدّرس البلاغي العربي ، وتجلّت مسائله وتحددت مصطلحاته ، ويعود الفضل في ذلك كلّه إلى السكاكي ، الّذي شكّل كتابه « مفتاح العلوم» الصّياغة النّهائية لهذا العلم .

ومن جملة ما ذكره السّكاكي من أقسام لعلم البلاغة : علم المعاني[3] .

والمعاني يمكن تأديتها بطرق ثلاثة : المساواة ، والإيجاز ، والإطناب[4].

---

[1] الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (المتوفى: 745هـ) ، المكتبة العنصرية – بيروت ، الطبعة الأولى، 1423 هـ ، ج1/ ص6.

[2] نظرية النّظم وقيمتها العالية في الدراسات اللّغوية عند عبد القاهر الجرجاني ، وليد مراد ــ دار الفكر ، الطبعة الأولى : 1403 هـ/ 1983م ، ص 55.

[3] ينظر : مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الثانية : 1407 هـ – 1987 م ، ص161 .

[4] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: 1362هـ) ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص195 .

وليس واحدٌ من هذه الطّرق أبلغ من الآخر؛ إذ إنّ مدار البلاغة على مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لا في خصوص الإيجاز ولا غيره ؛ فإنّ اختصار الكلام قد يكون مخلّا ، وتطويله قد يكون حشوا ، وقد يؤتى به مساويا للمعنى والمقام يقتضي التّفصيل والشّرح والإيضاح .

ولكنّ العرب احتفت بالإيجاز وعظّمته؛ لأنّ تقليل الكلام مع توفية المعنى حقّه ، لا يستطيعه النّاس كلّهم ، فصدوره من المتكلّم دليلٌ على أخذه بناصية البلاغة وتمكّنه من فنون القول؛ إذ إنّ «موقع الإيجاز من البلاغة، كموقع البلاغة من الإعجاز ؛ لأنّه يعدّ دعامة من دعائم القول ، لا غنى للمتكلّم عنها، حتّى يرقى بكلامه إلى أعلى المراتب بيانا وأسماها منزلة ، وهو في القرآن الكريم سمةٌ من سماته ومنحى من مناحي إعجازه .... حتّى كان القرآن في لغته وأسلوبه وبيانه دافعا إلى كثير من دراسات الإعجاز قديما وحديثا»[1].

وإنّه لأهمية الإيجاز وعظيم أثره ، صارت البلاغة تعرّف به ؛ فالعرب منذ القدم يرون بلاغتهم في الايجاز ، وروعة تعبيرهم في الكلام القليل ، الغنيّ بالمعاني والدّلالات ، ومن ذلك ما نسب لعليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : « **ما رأيت بليغا قطّ إلّا وله في القول إيجاز وفي المعاني إطالة** »[2].

وقيل لبعضهم : ما البلاغة ؟ فقال : الإيجاز ، قيل : وما الإيجاز ؟ قال حذف الفضول ، وتقريب البعيد »[3].

---

[1] الإيجاز في كلام العرب ونصّ الإعجاز – دراسةٌ بلاغيّةٌ، الدّكتور مختار عطيّة، دار المعرفة العالميّة، مصر، [د.ت]، ص7 .

[2] الصناعتين ، مرجع سابق ، ص174 .

[3] البيان والتبيين ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ) ن دار ومكتبة الهلال، بيروت ، 1423 هـ ، ج1/ ص99 .

ومنهم من جعل الإيجاز من شروط الفصاحة والبلاغة ، يقول ابن سنان الخفّاجيّ : « **ومن شروط الفصاحة والبلاغة : الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وهذا الباب من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس حتى إنّهم يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصّفة**» [(1)].

له من دقيق المسالك ولطيف المعاني ما جعل شيخ الجرجاني يشبهه بالسحر حين قال : «هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، **شبيه بالسحر** »[(2)].

ومن كلام العرب في مدح الإيجاز قول بعضهم: «البلاغة: إجاعة اللّفظ، وإشباع المعنى»[(3)]، وقال آخر في معنى البلاغة: «معان كثيرةٌ، في ألفاظ قليلة»[(4)]، وقال خلفٌ الأحمر: «البلاغة كلمةٌ تكشف عن البقيّة»[(5)].

والإيجاز إذا مُدح في كلام العرب ؛ فإنّه في القرآن الكريم ممدوح من باب أولى ، وله من بلاغته القِدح المعلّى .

فما هو الإيجاز وما هي أقسامه وقيوده ؟

---

(1) سر الفصاحة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: 466هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى : 1402هـ_1982م ،ص205 .

(2) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ) ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، الطبعة الثالثة : 1413هـ – 1992م ، ص146

(3) ينظر: العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ، الحسن بن رشيق القيروانيّ ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت–لبنان ، الطّبعة الخامسة : 1401هـ، 1981م، ج1/ ص242 .

(4) العمدة ، نفسه ، ج1/ ص242 .

(5) العمدة ، نفسه ، ج1/ ص242 .

أولا : تعريفه لغة.

وجز الكلام وأوجز: قلّ – في بلاغة–، وأوجزه ، بمعنى : اختصــره[1].
ويقال: أمرٌ وجيزٌ وكلامٌ وجيزٌ، أي: خفيفٌ مقتصرٌ[2].

وفرّق أبو هلال العسكريّ بين الإيجاز والاختصار؛ فقال: «الاختصار: هو إلقاؤك فضــول الألفاظ من الكلام المؤلّف من غير إخلال بمعانيه، ولهذا يقولون: قد اختصر فلانٌ كتب الكوفيّين أو غيرها، إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدّى معانيهم في أقلّ ممّا أدّوها فيه من الألفاظ، فالاختصــار يكون في كلام قد ســبق حدوثه وتأليفه، والإيجاز: هو أن يبنى الكلام على قلّة اللّفظ وكثرة المعاني ... فإن اســتعمل أحدهما موضع الآخر؛ فلتقارب معنييهما»[3].

وقد فرق مرتضى الزّبيديّ[4] بين الإيجاز والاختصار بمثل ما ذهب إليه أبو هلال العسكري ، وعزاه لبعض المحقّقين[5].

---

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـــ] ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : 1421 هـــ – 2000 م ، ج7/ ص524 .

(2) ينظر: لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة : 1414 هـ ، ج5/ ص427 .

(3) الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـــ) ، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، ص40.

(4) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ الزّبيديّ، يكنى: أبا الفيض، ويلقّب بـ: مرتضى؛ علّامةٌ باللّغة والحديث والرّجال والأنساب، ولد سنة 1145هـ، وتوفّي سنة 1205هـ .
ينظر: الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر : أيار / مايو 2002 م ، ج7/ ص70 .

(5) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـــ) ، المحقق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ج11/ ص173 .

والإيجاز -في الأصل- مصدرٌ للفعل: «أوجز»؛ لأنّ المصادر التي على وزن «إفعال» تكون أفعالها على وزن «**أفعل**»[1].

والظاهر أنّ «الإيجاز» يستعمل استعمالين:

الاستعمال الأوّل: باعتباره مصدرا، باقيا على دلالته.

الاســتعمال الثّاني: بمعنى اســم المفعول، أي: «الموجز»، وهـذه دلالـةٌ مجازيّةٌ؛ من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول[2].

ثانيّا: تعريفه اصطلاحا.

أول تعريف «للإيجاز » بالاصطلاح البلاغيّ: ما ذكره عليّ بن عيسى الرّمّانيّ رحمه الله؛ حين أرجع البلاغة في رسـالته «**النّكت في إعجاز القرآن**» إلى عشـرة أقسـام، وبدأ بالإيجاز، فقال في حدّه: «الإيجاز: تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى»[3].

فالإيجاز عند الرّمّانيّ ما اجتمع فيه شيئان:

الأوّل: قلّة الكلام.

ويشــكل على هـذا : مـا قلّـت فيـه الألفـاظ مع قلّـة المعـاني! فهـل يـدخـل في الإيجاز عند الرّمّانيّ؟!

---

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ) ، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض ، ص59.

(2) ينظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، مرجع سابق ، ص254-255.

(3) ينظر: النكت في إعجاز القرآن ، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب] ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ) ، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة : 1976م ، (ص76).

والجواب عن هذا الإشـكال: أنّ الرّمّانيّ لم يرد بقوله: «تقليل الكلام» مجرّد القلّة من غير اعتبار أمر آخر، بل أراد: قلّة الألفاظ مع وفرة المعنى. ويدلّ لذلك أنّه قال بعد التّعريف السّابق: «وإذا كان المعنى يمكن أن يعبّر عنه بألفاظ كثيرة، ويمكن أن يعبّر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة: إيجازٌ»[1].

الثّاني: عدم الإخلال بالمعنى.

وهذا قيدٌ مهمٌّ؛ إذ ليســت العبرة بقلّة الألفاظ فحســب ، وإنّما في تأدية المعنى، فمتى وقع الإخلال به ، لم يكن الكلام بليغا وإن قلة ألفاظه.

والتّعريف الذي استقرّ عليه الأمر عند البلاغيّين لا يخرج عمّا ذكره الرّمّانيّ رحمه الله تعالى؛ فإنّهم عرّفوه بأنّه: «التّعبير عن المقصــود بلفظ أقلّ من المتعارف، واف بالمراد، لفائدة»[2].

وقولهم: «**التّعبير عن المقصــود بلفظ أقلّ من المتعارف**» أي: المتعارف عليه عند أوساط النّاس، الذين لم يصلوا إلى حدّ البلاغة، ولم ينحطّوا إلى درجة العيّ والفهاهة.

وقولهم: «**واف بالمراد**» هذا قيدٌ لإخراج الكلام الذي أخلّ فيه بالمعنى المراد[3].

---

(1) النكت في إعجاز القرآن ، ص76

(2) ينظر: علوم البلاغة : البيان والمعاني والبديع أحمد مصــطفى المراغي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثّالثة : 1414هـ ـ 1993 م ، ص 182.

وتعريف البلاغيّين يدور حول هذا المعنى، وإن اختلفت ألفاظهم.

(3) ينظر: شروح التّلخيص، مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني

-مواهب الفتاح في شــرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي

-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـــ لبنان ، ج3/ ص171 .

وقولهم: «**لفائدة**»، أي: أن يكون اختيار التّعبير بأسلوب الإيجاز ذا فائدة.

والظّاهر أنّه لا حاجة إلى هذا القيد؛ لأنّ حقيقة الإيجاز موجودةٌ دونه، وإنّما يحتاج إلى هذا القيد في إثبات جماليّة الإيجاز، لا في إثبات أصل حقيقته، والله أعلم.

فالتّعريف المختار للإيجاز: «التّعبير عن المقصود بلفظ أقلّ من المتعارف، واف بالمراد».

وأمّا القسم الثّاني فهو **الإيجاز بالحذف** ، وقد سيقت هذه الرّسالة لبيانه ، واستخراج آثاره وأسراره .

الفصل الأوّل

الدّراسة النّظرية

للحزف

المبحث الأوّل
مفاهيم الحذف

أ ـ مفهوم الحذف في اللغة .
ب ـ مفهوم الحذف في الاصطلاح .
ج ـ الفرق بين الحذف والإضمار .

المبحث الثّاني
شروط الحذف

أ ـ عرض الشّروط ونقدها .
ب ـ وجود الدّليل على المحذوف .
ج ـ عدم اللّبس عند الحذف .

المبحث الثّالث
أنواع الحذف

أ ـ الاقتطاع .
ب ـ الاكتفاء .
ج ـ التضمين .
د ـ الاحتباك .
و ـ الاختزال .

المبحث الأوّل

المبحث الأوّل

مفهوم الحذف

أ. الحذف لغة

إنّ معنى في اللّغة يدور حول معنيين : الإسقاط ، والقطع .

أمّا الإسقاط فجاء ذكره في الصّحاح : «حذف الشّيء : إسقاطه ، يقال : حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة ، أي أخذت... والحذافة : ما حذفته من الأديم وغيره ، وحذفت رأسه بالسّيف ، إذا ضربته فقطعت منه قطعة» [1].

وكذلك قال الفيروز آبادي : «حذفه يحذفه : أسقطه ، ومن شعره أخذه ، وبالعصا : رماه بها» [2] .

فأطلق على الحذف لفظ الإسقاط ، وأي شيء يطلق عليه كلمة الحذف في اللّغة العربيّة لا بد أن يشير إلى هذا المعنى .

فمثلا ما جاء في تهذيب اللّغة : « الحذف الرّمي عن جانب ... والعرب تقول : حذفه بالعصا إذا رماه بها »[3].

فأخذت كلمة الحذف هنا معنى الرمي ؛ لأنّك حين ترمي شيئا معينا بعصا أو حجارة تسقطه .

---

(1) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطّبعة الرّابعة : 1407 هـ – 1987 م ، ج4 / ص1341.

(2) القاموس المحيط ، مجد الدّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آباديّ ، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة بإشراف : محمّد نعيم العرقسوسيّ ، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّامنة : 1426 هـ – 2005 م ، ص799 .

(3) تهذيب اللّغة ، محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ ، أبو منصور ، تحقيق: محمّد عوض مرعب ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الأولى: 2001م ، ج4 / ص 270 .

ثانيّا : القطع ، جاء في لسان العرب : «حذف الشّيء يحذفه حذفا قطعه من طرفه والحجّام يحذف الشعر من ذلك... والحذف الرّمي عن جانب والضّرب»[1].

قال الزّبيدي ـ رحمه الله ـ : «الحذف قطع الشّيء من الطّرف ، كحذف ذنب الدّابّة » [2].

ولمّا كان القطف بمعنى القطع عبّر به الأزهريّ ـ رحمه الله ـ في تعريف الحذف فقال : «الحذفُ : قطف الشّيء من الطّرف كما يحذف طرف ذنب الشّاة»[3].

وقال الزّمخشريّ ـ رحمه الله ـ : «حذف ذنب فرسه إذا **قطع طرفه** وفرس محذوف الذّنب ، وزقّ محذوف : **مقطوع** القوائم ، وحذف رأسه بالسّيف : ضربه **فقطع منه قطعة**»[4].

فأطلق على الحذف هنا لفظ القطع والقطف ، وكلّ شيء يطلق عليه كلمة الحذف في الاستعمالات العربية يشير إلى هذا المعنى.

فالرمي بالحجر أو العصا يصيب الشّخص فيجرحه ويقطع جزءا منه ، وكذلك الغنم السّود الصّغار ، أطلق عليها كلمة الحذف ؛ لأنّها : مقطوعة الآذان والأذناب[5] .

---

(1) لسان العرب ، مرجع سابق ، ج9 / ص40 .

(2) تاج العروس ،مرجع سابق ، ج23 / ص125 .

(3) تهذيب اللّغة ، ج4 / ص 270 .

(4) أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزّمخشريّ جار الله ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1419 هـ - 1998م ، ج 1 / ص177.

(5) ينظر : لسان العرب ، ج 9 / ص40.

نستنتج من خلال ما سبق بيانه ؛ أنّ المعنى اللّغوي لكلمة الحذف يقوم **القطع والإسقاط** ، و الأوّل منهما ـ القطع ـ أبلغ من الثّاني لأسباب :

أوّلها : أنّ الإسقاط قد يفهم منه الحذف الظّاهر بخلاف القطع ؛ الّذي يشمل الظّاهر والخفيّ ، وهو ما أشار إليه أبو هلال العسكري حين فرّق بين القطع والفصل بقوله : « أنّ الفصل هو القطع الظّاهر ولهذا يقال فصل الثّوب ، والقطع يكون ظاهرا وخافيا كالقطع في الشّيء المـلزق المموّه ، ولا يقال لذلك فصل حتّى يبيّن أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثمّ يقال فصل بين الخصمين ؛ إذا ظهر الحقّ على أحدهما فزال تعلّق أحدهما بصاحبه فتباينا ولا يقال في ذلك قطع ، ويقال قطعة في المناظرة ؛ لأنّه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ، ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته»[1] .

ثانيّا : **أنّ أصل الحذف** من الشّيء النّقص منه بدليل قول سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ يوم شكاه أهل الكوفة عند عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وافتروا عليه افتراءات كان من جملتها أنّه لا يحسن الصّلاة ، فقال لعمر ـ رضي الله عنه ـ : «**كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلاَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَلاَتَي العَشِيِّ لاَ أَخْرِمُ عَنْهَا، أَرْكُدُ فِي الأُولَيَيْنِ، وَأَحْذِفُ فِي الأُخْرَيَيْنِ** »[2] .

قال ابن بطال: « **أحذف** في الأخريين أقصّرهما ، وأصل الحذف من الشّيء النّقص منه »[3].

---

[1] الفروق اللّغويّة ، مرجع سابق ، ص151 .

[2] الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه = صحيح البخاريّ ، محمّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاريّ الجعفيّ ، تحقيق : محمّد زهير بن ناصر النّاصر ، دار طوق النّجاة ، الطّبعة الأولى : 1422هـ ، ج 1 / ص152.

[3] شرح صحيح البخاري لابن بطال ، أبو الحسن عليّ بن خلف بن عبد الملك ، تحقيق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم ، دار النّشر: مكتبة الرّشد – السّعوديّة ، الرّياض ، الطّبعة الثّانية : 1423هـ – 2003م ، ج2 / ص372 .

وقد ذهب بعض العلماء إلى تفسير آخر ذكره العينيّ بقوله : «أحذف في الأخريين أي : أحذف القراءة في الأخريين ، وتفسيره بقولهم : أقصر القراءة ولا أحذفها كلّها خلاف الظاهر»[1].

وهذا فيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : أنّ سياق الحديث يدلّ على خلاف هذا الظّاهر الّذي أشار إليه، فإنّه حين ذكر الحذف في الأخريين إنّما ليقابل به الرّكود في الأوليين ، والرّكود معناه السّكون والإطالة والدّوام[2] .

فالأولى أن يقابله الحذف الّذي هو بمعنى التّخفيف والتّجوز والنّقص من الشّيء .

ثمّ إنّ الظّاهر من الحديث يعمّ الإطالة والحذف في أركان الصّلاة كلّها ولا يقتصر على القراءة فحسب ، فإذا أخذنا بظاهر مدلول كلمة «الحذف» ـ كما ذكر ـ لزم من ذلك إسقاط الأركان .

---

[1] شرح سنن أبي داود ، أبو محمّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابيّ الحنفيّ بدر الدّين العينيّ ، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصريّ ، مكتبة الرّشد – الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ -1999 م ، ج4 / ص50 .

[2] قال ابن الأثير في النّهاية : (ركد)

(هـ) فيه «نهى أن يبال في الماء الرّاكد» هو الدّائم السّاكن الّذي لا يجري .

ومنه حديث الصّلاة « في ركوعها وسجودها وركودها » هو السّكون الّذي يفصل بين حركاتها، كالقيام والطّمأنينة بعد الركوع، والقعدة بين السّجدتين وفي التّشهّد .

(س) ومنه حديث سعد بن أبي وقّاص «أركد بهم في الأوليين وأحذف في الأخريين» أي أسكن وأطيل القيام في الرّكعتين الأوليين من الصّلاة الرّباعيّة، وأخفّف في الأخريين .

ينظر : النّهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزريّ ، ابن الأثير (المتوفّى: 606هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ - محمود محمّد الطّناحيّ ، المكتبة العلميّة – بيروت ، 1399هـ - 1979م ، ج2 / ص258 .

الوجه الثّاني : أنّه قد ثّبت من السّنّة ما يدلّ على تقصير القراءة في الأخريين لا حذفها بالكليّة ، بدليل ما رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدريّ ـ رضي الله عنه ـ، قال : « كنّا نحزر قيام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في الظّهر والعصر فحزرنا قيامه في الرّكعتين الأوليين من الظّهر قدر قراءة «الم تنزيل» السّجدة وحزرنا قيامه في الأخريين قدر النّصف من ذلك، وحزرنا قيامه في الرّكعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الأخريين من الظّهر وفي الأخريين من العصر على النّصف من ذلك»[(1)].

قال النّوويّ ـ رحمه الله ـ : «وقوله وأحذف في الأخريين يعني أقصّرهما عن الأوليين لا أنّه يخلّه بالقراءة ويحذفها كلّها » [(2)].

ثالثا : أنّ الإسقاط أثـر من آثار القطع ، فسقوط الشيء وقوعه ؛ لأنّ السّين والقاف والطاء أصل واحد يدلّ على الوقوع[(3)].

والوقوع نتيجة حتمية للقطع ، فالشيء إذا قطعته أو قطفته سوف يسقط .

وإذا أمعنا النظر فيما سبق ذكره من مفاهيم لغويّة للحذف ، نجد معظمها تُمثل **للإسقاط** بأمثلة **القطع** ، كحذف الشعر ، وذنب الدّابة ، وحذف الرأس بالسّيف.

ومن هنا كان القطع أبلغ ؛ لأنّه الأصل ، والإسقاط فرع من فروعه ، ونتيجة من نتائجه .

---

(1) المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النّيسابوريّ ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، ج1 / ص 333 .

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج ، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الثّانية : 1392 ، ج4 / ص176 .

(3) معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م ، ج3 / ص86 .

ب. الحذف اصطلاحا

لقد كثرت التّعاريف الاصطلاحيّة لظاهرة الحذف عند علماء البلاغة والنّحو قديما وحديثا ، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نقف على أهمّ ما ذكر من تلك التّعاريف ، مع بيان المآخذ الّتي تحيط بكلّ واحد منها ، لننتهي إلى تعريف جامع مانع للحذف .

وإنّ أوّل تعريف يستوقفنا ؛ كلام عبد القاهر الجرجاني حين قال : « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسّحر ، فإنّك ترى به **ترك الذّكر أفصح من الذّكر ، والصّمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتّى تخبر وتدفعها حتّى تنظر**»[1].

وكلام الجرجاني هنا إلى الوصف أقرب منه إلى الحدّ والتّعريف ، فهو يصف ظاهرة الحذف ويبين لطائفه وعجائب أمره ؛ إذ يحصل من ترك بعض أجزاء الكلام من الفصاحة والإفادة ما لا يكون له من ذكره .

لكنه أشار إلى أهمّ أركان تعريف الحذف ، وذلك حين قال : « **ترك الذّكر**» ، وهذا أقلّ ما يقال في حدّ الحذف ؛ لأنّه يقابل الذّكر ، فإذا ترك الذّكر كان حذفا.

وكان الرّمّانيّ قبله قد تناول مفهوم الحذف في معرض حديثه عن الايجاز الّذي قسّمه إلى قسمين :

1. **الإيجاز بالقصر وعرّفه بقوله** : «بنية الكلام على تقليل اللّفظ ، وتكثير المعنى من **غير حذف**»[2].

---

[1] دلائل الإعجاز في علم المعاني ، مرجع سابق ، ص145 .

[2] النّكت في إعجاز القرآن ، الرّمانيّ ، مرجع سابق ، ص76 .

2. **الإيجاز بالحذف : وهو ما عناه بقوله** : «إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها»[1].

والخلف الّذي يقوم مقام الحذف المعبّر عنه بالحال أو فحوى الكلام هو **الدّليل** الّذي اشترطه الزّركشيّ لهذه الظّاهرة بقوله : « إسقاط جزء الكلام ، أو كلّه **بدليل**»[2] .

وحتّى يتميّز الحذف عن الإضمار لا بد أن يقيّد ـ **الدّليل على الحذف** ـ بمعنى دلالة السّياق عليه ، وهو ما عبّر عنه الرّمّاني بقوله : «إسقاط كلمة ، **للاجتزاء عندها بدلالة غيرها من الحال ، أو فحوى الكلام**»[3] .

ولذلك عرّفه ابن حجّة الحمويّ[4] بقوله : «الحذف عبارة عن حذف بعض لفظه لدلالة الباقي عليه كقوله تعالى : ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا**﴾[5].

وكقول الشّاعر[6] :

---

(1) رسالة الحدود ، أبو الحسن الرّمّانيّ ، تحقيق : إبراهيم السّامرّائيّ ، دار الفكر – عمّان ، ص 70.

(2) البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ ، المحقّق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركائه ، الطّبعة الأولى : 1376 هـ – 1957 م ، ج3 / ص 102 .

(3) النّكت ،مرجع سابق ، ص76 .

(4) هو أبو المحاسن تقيّ الدّين أبو بكر بن عليّ بن عبد اللّه الحمويّ الأزراريّ ، ولد في حماة سنة 767 هـ ــ1367 م ، وانتقل في طلب العلم بين الموصل ودمشق والقاهرة وكسب صداقة نفر من أدباء عصره ، وفي أيام السّلطان المؤيّد سيف الدّين المحموديّ (815–824 هـ) دخل ابن حجّة الحمويّ ديوان الانشاء ؛ إذ عيّنه ناصر الدّين محمّد بن محمّد البارزيّ ، وبعد وفاة البارزيّ عاد ابن حجّة إلى حماة (830 هـ) ثمّ توفّي فيها ، في 25 من شعبان 837 هـ (27/ 3/ 1434 م) .
ينظر : الأعلام للزّركليّ ، مرجع سابق ، ج2 / ص67 .

(5) [يوسف/ 82].

(6) هو عبد الله بن الزّبعريّ .
ينظر : (الكامل في اللّغة والأدب ، محمّد بن يزيد المبرّد ، أبو العباس ، المحقّق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ – القاهرة ، الطّبعة الثّالثة : 1417 هـ – 1997 م ، ج1 / ص264.

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِي الْوَغَى *** مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أي : ومعتقلا رمحا» [1].

ولعلّ هذا الخلف أو الدّليل على الحذف هو ما يتميّز به عن الاقتصار قال أبو هلال العسكريّ : «الحذف لا بدّ فيه من خلف ليستغني به عن المحذوف والاقتصار تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره ممّا يستغنى عنه ، والحذف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار» [2] .

وإذا تتبّعنا تعاريف المحدثين لظاهرة الحذف وجدنا معظمها لا يختلف كثيرا عمّا ذكره المتقدّمون ، وذلك لأنّ تعريف الحذف قائم على ركنين أساسيين :

الأوّل : إسقاط كلمة من النّصّ .

الثّاني : الخلف أو الدّليل على الحذف .

وهذان الرّكنان لا يكاد تعريف من تعاريف المحدثين للحذف يخلو من ذكرهما.

ومن جملة ذلك ما ذكره عليّ أبو المكارم : «**إسقاط لصيغ** داخل النّصّ التّركيبيّ في بعض المواقف اللّغويّة ، وهذه الصّيغ يفترض وجودها نحويّا لسلامة التّركيب وتطبيقا للقواعد ، ثمّ هي موجودة – أو يمكن أن توجد – في مواقف لغويّة مختلفة » [3].

---

(1) خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجّة الحمويّ ، تحقيق: عصام شقيو ، دار ومكتبة الهلال-بيروت ، دار البحار-بيروت ، 2004م ، ج2 / ص275 .

(2) الفروق اللّغويّة ، مرجع سابق ، ص40 .

(3) الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ ، عليّ أبو المكارم ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ــ القاهرة ، الطّبعة الأولى : 2007 م ، ص 200 .

هذا عن **الإسقاط** أمّا **الخلف الّذي معناه دلالة السّياق** فأشار إليه بقوله : «أمّا في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصّيغة ما يدلّ على المحذوف ، بل يمكن **أن يفهم من السّياق وحده** » [1] .

ومن مآخذ هذا التّعريف أمور :

1) قوله : «وهذه الصّيغ يفترض وجودها نحويّا لسلامة التّركيب وتطبيقا للقواعد » ؛ لأنّ هذا لا يصدق على الواجب من الحذف ولا الجائز :

– ففي الحذف الواجب لا يفترض وجود المحذوف لسلامة التّركيب وانضباط القواعد ، بل يكون ذكره خطأ مخلاّ بسلامة التّركيب وخارقا للقواعد ، يقول صاحب الطّراز : « لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علوّ بلاغته ، ولصار إلى شيء مسترك مسترذل ، ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطّلاوة والحسن والرّقة»[2] .

– وفي الحذف الجائز لم يدلّ على المحذوف أنّ غيابه أخلّ بسلامة التّركيب أو كسر القواعد – فبدهيّ أنّ المحذوف جوازا يجوز حذفه وذكره من غير أن يوصف التّركيب بالغلط النّحويّ – وإنّما دلّ عليه أنّه ذكر في استعمال آخر ولغرض آخر .

2) قوله : « **ثمّ هي موجودة – أو يمكن أن توجد – في مواقف لغويّة مختلفة**» ؛ لأنّ هذا لا يصلح إلّا على نوع واحد من أنواع الحذف وهو الحذف الجائز

---

[1] المرجع نفسه ، ص202 .

[2] الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم ، الحسينيّ العلويّ الطّالبيّ الملقب بالمؤيد باللّه (المتوفّى : 745هـ) ، المكتبة العصريّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1423 هـ ، ج2 / ص51.

، أمّا الحذف الواجب فإنّه لا يمكن أن يسمح بوجود تلك الصّيغ المحذوفة في مواقف لغويّة أخرى مماثلة .

3) قوله : «**أمّا في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصّيغة ما يدلّ على المحذوف**» ؛ لأنّ الحذف بهذا المعنى يعدّ عيبا من عيوب الكلام ، يقول ابن جنّي ـ رحمه الله ـ : «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته» [1] .

ويقول صاحب الطّراز : «ولابدّ من الدّلالة على ذلك المحذوف ، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنّه يكون لغوا من الحديث ، ولا يجوز الاعتماد عليه ، ولا يحكم عليه بكونه محذوفا بحال»[2] .

ومحلّ الغلط في تعريفه أنّه نفى الدّليل على المحذوف بالكليّة ، ثمّ أشار إلى ما يمكن أن يفهم به الحذف ويحدّد به المحذوف وهو السّياق ، وكأنّه لا يعدّه من الأدلّة على الحذف .

هذه بعض المؤاخذات الّتي يمكن أن تؤخذ على هذا التّعريف ، ومع ذلك فإنّه أضاف قيدا مهمّا في تعريف الحذف ألا وهو **التّركيب** ، فقوله : « إسقاط صيغ داخل النّصّ التّركيبيّ» : قيد مهمّ يخرج به كثير من الظّواهر اللّغويّة الّتي تلتقي مع الحذف في ركن الإسقاط وتختلف معه في شرط التّركيب ، من جملتها باب الاستغناء ، يقول عليّ أبو المكارم بعد ذكر أمثلة الاستغناء : «... ثمّ يزيد ابن الجنّي على ذلك نماذج أخرى كلّها تتفق مع هذه النّماذج الّتي نسبها إلى سيبويه ، وتلك الّتي ذكرها السّيوطيّ في أنّها جميعا تقصر الاستغناء على المفردات لا على التّراكيب» [3] .

---

[1] الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت ، الطبعة الثانية :1952م ، ج2 / ص362 .

[2] الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، مرجع سابق ، ج2 / ص51 .

[3] الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ ، مرجع سابق ، ص200 .

ومن التّعاريف الّتي يمكن طرقها للوقوف على تعريف للحذف ؛ ما ذكره الدّكتور محمّد موسى : « .. أن تسقط من الألفاظ ما يدلّ عليه غيره ، وإمّا ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال » [1].

وإنّ ممّا يُتحفّظُ عليه في هذا التّعريف قوله : « أن تسقط مـن الألفاظ » ؛ لأنّ هذا المعنى إلى مصطلح الاستغناء أقرب منه إلى الحذف ، يقـول السّيوطي: «هو باب واسع ، فكثيرا **ممّا استغنت العرب عن لفظ بلفظ**» [2].

وحتّى يدفع اللّبس بين المصطلحين ؛ فالأولى أن يعبّر بالكلام بدل الألفاظ فيقال : «أن تسقط من الكلام ما يدلّ عليه غيره» وهو ما عبّر بنحوه الرّماني والزّركشي وغيرهما .

ويمكن من خلال ما ذكر أن نستخلص هذا التّعريف للحذف :

إسقاط عنصر من عناصر بناء النّصّ ؛ لغرض ، لا يسـمح نظم الكلام بذكره فيه (في الحذف الواجب) ، أو مع سـماح النّظام التّركيبيّ بذكره (في الحذف المستحبّ)، مـع دلالة الأصل التّركيبيّ للنّصّ عليه ، وامتناع ذكـره في كلّ الأحوال(في الحذف الواجب) ، أو إمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر ولغرض آخر (في الحذف المستحبّ).

---

[1] خصائص التّراكيب ـ دارسة تحليليّة لمسائل علم المعاني ، محمّد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، الطّبعة السّابعة ، ص 153.

[2] الأشباه والنّظائر في النّحو ، عبد الرّحمن السّيوطيّ جلال الدّين ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، مجمّع اللّغة العربيّة ، دمشق ، 1407 هـ ـ 1987 ، ج1 / ص113 .

ج. الفرق بين الحذف والإضمار

إنّ أهل اللّغة العربيّة ينقسمون في حدّ الفرق بين الحذف والإضمار إلى فريقيـن:

الفريق الأوّل : لا يفرّق بين المصطلحين .

ونفيُ الفرق بينهما عند هذا الفريق جاء تصريحا وتلميحا :

أمّا التّصريح ؛ فقول أبي حيّان: « وهو موجود في اصطلاح النّحويّين ؛ أعني أن يسمّى الحذف إضمارا » [1].

وقال الشّهاب الخفاجيّ: « وقد يستعمل كلّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء » [2].

وأمّا التّلميح ؛ فبتوظيفهم أحد المصطلحين مكان الآخر ، ومن ذلك صنيع عبد القاهر الجرجانيّ باستخدامه لمصطلح الإضمار للفعل والاسم في سياق واحد دونما تفرقة بينهما ، فيقول : « وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون كبيت الكتاب[3] أيضا :

ديارَ ميَّة إذْ ميٌّ تُسَاعِفُنَا * ولا يَرى مثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[4].**

---

[1] البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) ، المحقق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة: 1420 هـ ، ج2 / ص86.

[2] حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي ، المسمّاة : عناية القاضي وكفاية الرّاضيّ على تفسير البيضاويّ ، شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ (المتوفّى: 1069هـ) ، دار صادر – بيروت ـ ، ج1 / ص187ـ 179.

[3] كتاب سيبويه .

[4] البيت لذي الرّمّة .

ينظر : ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب ، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: 231 هـ) ، المحقق: عبد القدوس أبو صالح ، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة: الأولى، 1982 م – 1402هـ ، ج1/ ص23 .

أنشده بنصب « ديار » على **إضمار فعـل** ، كأنّـه قال : اذكـر ديار ميّة »[1] .

وهذا ابن جني لا يفرّق بين المصطلحين في استخدامه ، فقال في قوله الله تعالى : ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ** وَالنَّهَارِ ﴾[2] ؛ أمّا « المكر » و«الكرور » ، أي : اختلاف الأوقات ، فمن رفعه فعلى وجهين: أحدهما : **بفعل مضمر** دلّ عليه قوله سبحانه : ﴿**أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ** ﴾ [3] فقالوا في الجواب : بل صدّنا مكر اللّيل والنّهار، أي : كرورهما » [4].

وقال بعدها في توجيه قراءة النّصب : « أمّا مكر بالنصب فعلى الظرف ، كقولك : زرتك خفوق النّجم ، وصياح **الدّجاج** ، وهو **متعلّق بفعل محذوف** أي : صددتمونا في هذه الأوقات على هذه الأحوال »[5].

فتارة ينعت الفعل بـ « الحذف » وتارة ينعته بـ «الإضمار» ، وتارة أخرى يجمع بين النّعتين للفعل في موضع واحد فيقول : «.. وذلك نحو قولك : «أزيد قام»، فـ «زيد» مرفوع **بفعل مضمر محذوف** خال من الفاعل»[6].

---

[1] دلائل الإعجاز في علم المعاني ، مرجع سابق ، ص147 .

[2] [سبأ :33].

[3] [سبأ : 32] .

[4] المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنّي ، بتّحقيق : عليّ النّجديّ ناصف ـ د. عبد الحليم النّجار ـ د. عبد الفتّاح اسماعيل شبليّ ، دار سزكين للطّباعة والنّشر- تركيا- ، الطّبعة الثّانية : 1420هـ- 1999م ، ج2 / ص193.

[5] المحتسب ، مرجع سابق ، ج2 / ص194.

[6] الخصائص ، مرجع سابق ، ج2 / ص382.

وهذا ابن عطيّة يحذوا حذوهم ، فينعت الفعل بالمصطلحين ؛ ينعته بالمضمر فيقول : « وقوله : « **سَلَامًا** » مصدر منصوب **بفعل مضمر** تقديره سَلَّمْنَا أَوْ نُسَلِّمُ سَلامًا »[1].

ونعته بالمحذوف فقال : « والكاف من قوله « **كما** » متعلّقة **بفعل محذوف تقديره** : « وَقُل إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ عَذَابًا كَالَّذِي أَنزَلْنَا علَى الْمُقْتَسِمِينَ » ، فالكاف اسم في موضع نصب »[2].

وهذا أبو حيّان يوظّف المصطلحين معا ، فيقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ **أَن لَّوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ [3]، جواب **قسم محذوف** أي : وأقسموا لو شاء اللّه لهدى النّاس جميعا ، ويدلّ على **إضمار هذا القسم** وجود أن مع لو»[4].

الفريق الثّاني : يفرّق بين الحذف والإضمار .

وجملة ما ذكروه من فروق بينهما ما يلي :

---

[1] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ) ، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – 1422 هـ ، مرجع سابق ، ج3 / ص365.

[2] المحرر والوجيز ، نفسه، ج3 / ص374.

[3] [الرّعد :31] .

[4] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج6 / ص390.

أ. أنّ الحذف يكون للمتروك إظهاره ، والإضمار للمستعمل إظهاره ، يقول ابن مضّاء القرطبيّ[1] : « الفاعل يُضمرُ ولا يُحذف [2] ، وذلك حيثما أمكن

---

[1] أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد ، ابن مضاء ، ابن عمير اللّخميّ القرطبيّ ، أبو العباس : عالم بالعربيّة ، له معرفة بالطّب والهندسة والحساب ، وله شعر : ولد بقرطبة ، وتولى القضاء بفاس وبجاية ، ثمّ بمراكش سنة 578 هـ ،وتوفّي بإشبيليّة مصروفا عن القضاء ، من كتبه (تنزيه القرآن عمّا لا يليق من البيان) و(المشرق في إصلاح المنطق) في النّحو ، و (الرّد على النّحاة) .

ينظر : الأعلام للزّركليّ ، ج1 / ص149 .

[2] هذا قول أكثر النّحاة ومرادهم بذلك أنّ الفعل يتحمل ضميرا مستترا ، ومن ثمّ فإنّ الفاعل إن لّم يكن مظهرا فهو مضمر مستكن في الفعل ، ولا حاجة للقول بأنّه محذوف .

وقد دلّ على هذا عدّة أمور :

أ. اشتقاق الإضمار من الضّمير الّذي هو : « اللّفظ الموضوع للدّلالة على الغائب ، والمتكلّم ، والمخاطب » .

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى :1428هـ - 2008م ، مرجع سابق ، ج1/ ص359 .

ولذلك استعملوا الإضمار بدلالة الضّمير، يقول ابن الشّجريّ : « والإضمار في النّحو أن يعود ضمير إلى متكلّم أو مخاطب أو غائب ».

ينظر : الأمالي ، ضياء الدّين أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة ، المعروف بابن الشّجري (المتوفّى: 542هـ) ، المحقّق: الدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1413 هـ - 1991 م ، ج2 / ص516 .

ب. قول ابن هشام عن قول الكسائيّ وهشام الضّرير والسّهيليّ في فاعل الفعل الأوّل في نحو : « ضربني وضربت زيدا » : « إنّ الفاعل محذوف لا مضمر ».

ينظر : مغني اللّبيب ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة : 1985 ، مرجع سابق ، ص798 .

إنّما يريد أنّ هؤلاء النّحويّين يرون أنّ فاعل الفعل الأوّل ليس ضميرا مستترا ، وإنّما هو محذوف استنادا إلى أنّ الإضمار ممتنع قبل الذّكر .

ج. قال البصريون في فاعل المصدر في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد / 13] : إنّه محذوف لا مضمر ، وإن كان من قواعدهم ـ كما قال أبو حيّان : « إنّ الفاعل لا يحذف » .

ينظر : البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج 1/ 231 .

تقديره بضمير مستتر ، **فهم يقصدون بالمضمر ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه** »[1].

وهي النّتيجة الّتي توصّلت إليها الباحثة **هاندي رشيد ديّه** من خلال تتبّعها لظاهرة الإضمار والحذف عند سيبويه ؛ إذ تقول : « الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره ، والحذف لما يترك إظهاره ، وعلى هذا فإنّ الإضمار ليس مرادفا للحذف»[2].

وهذه النّتيجة محلّ نظر ؛ لأنّ سيبويه عبّر بالإضمار عمّا يترك إظهاره أيضا فيقول : هذا باب ما ينتصب على **إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه** »[3].

وقال في موضع آخر : « هذا باب ما ينتصب على **إضمار الفعل المتروك إظهاره** في غير الأمر والنّهي»[4].

وقد علّلت الباحثة ذلك بقولها : « في حين أنّه في شرحه لهذه الأبواب لم يستعمل مادّة « ضمر » بل مادّة «حذف» [5].

إنّما قالوا ذلك ؛ لأنّ المصدر بمنزلة اسم الجنس لا يتحمّل ضميرا ، وحينئذ فإنّ فاعل المصدر في نحو هذا لما لم يكن ظاهرا فهو محذوف لا محالة .

ينظر : مصطلحا الإضمار والحذف عند النّحويّين (دراسة في دلالتهما والفرق بينهما) ، رفيع غازي السّلميّ ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانيّة ، م19 / ع2 ، 2011 م / 1432 هـ ، ص213 ـ214 .

[1] حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي ، مرجع سابق ، ج1 / ص178.

[2] العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه ، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة ماجستير ، المقدّمة إلى دائرة اللّغة العربيّة ولغات الشّرق الأدنى في كليّة الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكيّة في بيروت ، لبنان ، 1996 ، ص50.

[3] الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة : 1408 هـ - 1988 م، ج1/ ص273.

[4] الكتاب ، المرجع نفسه ، ج1 / ص290.

[5] العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ، ص50.

وهذا مردود أيضا ؛ لأنّه قال في شرحه للباب الأوّل : « **ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان ، أي اتّق نفسك ، إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت ، ولكن ذكرته لأمثّل لك ما لا يظهر إضماره** » [1] .

وكان يكفي الباحثة أن تقول بعدم تفريق سيبويه بين الحذف والإضمار ؛ حتّى لا تقع في هذا الخلط الّذي ترجمته خلاصة كلامها : « وهذا يحملنا على الاستنتاج **أنّ الحذف ليس مغايرا للإضمار ولكنّه ليس مرادفا له !!** ، فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما يستعمل إظهاره في حين أنّ الحذف يختصّ بما ترك إظهاره»[2].

ثمّ إنّ من الإضمار ما هو متروك إظهاره كالحذف ، يقول سيبويه : « فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهر لا يحسن إضماره ، وفعل مضمر مستعمل إظهاره ، **وفعل مضمر متروك إظهاره**»[3].

وقال في تعليقه على الباب الثّاني : و«أمّا» لا يذكر بعدها **الفعل المضمر ؛ لأنّه من المضمر المتروك إظهاره** » [4] .

ب. أنّ المضمر متروك اللّفظ لكنّه منويّ للمتكلّم ، وأمّا الحذف فإنّه متروك اللّفظ والنّية .

---

[1] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص273.
[2] العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، مرجع سابق ، ص51.
[3] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص296.
[4] المرجع نفسه ، ج1 / ص294.

قال الكفويّ [1] : « الحذف ما ترك ذكره في اللّفظ والنّيّة كقولك « أعطيت زيدا » ، والإضمار ما ترك ذكره من اللّفظ وهو مراد بالنّيّة »[2].

وإنّما يوصف اللّفظ المتروك ذكرُه بالمضمر أو المحذوف من جهة المتكلّم ؛ فهو من ينوي الحذف أو الإضمار ، أمّا المخاطب فلا فرق عنده بين المصطلحين ؛ إذ لا دراية له بنيّة المتكلّم .

وسواء نوى المتكلّم الحذف أو الإضمار فإنّه ينبغي أن يكون **معناهما معلوما مقدّرا لدى المخاطب** [3] ، وإلّا جرّ إلى اللّبس في الكلام ، ولذلك لا يجوز إضمار أيّ فعل ما لم يكن مسندا لمخاطب ، **كعدم جواز إضمار فعل الغائب عند سيبويه** [4].

فالفرق المعتبر بين الحذف والإضمار هو ما كان من جهة السّامع لا من جهة المتكلّم ؛ إذ المحدّد للمضمر أو المحذوف هو فهم المخاطب وتقديره ، ولا فرق بينهما عنده ـ المخاطب ـ من حيث نية اللّفظ أو إسقاطه .

ولو اعتمد ذلك الفرق بناء على نية المتكلّم لشقّ على المخاطب إدراكه.

---

[1] أيوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ ، أبو البقاء ، كان من قضاة الأحناف ، ولد في كفه بتركيّا فعاش وولّيّ القضاء فيها ، ثمّ بالقدس، وبغداد ، وعاد إلى إستانبول فتوفي بها سنة 1094هـ .
ينظر : الأعلام للزّركليّ ، مرجع سابق ، ج2 / 38 .

[2] الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة ، أبو البقاء الكفويّ ، المحقّق : عدنان درويش – محمّد المصريّ ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت ، ص385 .

[3] وهذا شرط لكليهما ؛ أمّا التّقدير فلقول الكفويّ : «وشرط الحذف والإضمار هو أن يكون ثمّة مقدّر »
ينظر : الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة ، مرجع سابق ، ص384 .
وأمّا المعنى فلقوله: « المضمر له وجود حقيقيّ فإنّه باق معناه وأثره أيضا ، والمحذوف وإن أسقط لفظه لكن معناه باق » .
ينظر : الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة ، مرجع سابق ، ص870 .

[4] ينظر : الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص255.

ج. المضمر ما بقي أثره في العمل ، والمحذوف قد يبقى أثره وقد لا يبقى ، فالحذف أعمّ من الإضمار ، قال الزّركشيّ: « **أنّ شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللّفظ** » [1] .

وقال الشّهاب الخفاجيّ : « وعبّر بالإضمار دون الحذف ؛ لأنّهم فرّقوا بينهما بأنّ **الإضمار ؛ الحذف مع بقاء الأثر** ؛ لأنّه يشعر بوجود مقدّر له » [2].

وقد مثّل الفارسيّ لذلك بقوله : « وقد **يحذف حرف الجرّ** ، فيصل الفعل إلى الاسم المحلوف به وذلك نحو : الله لأفعلنّ ، وربما **أضمر حرف الجرّ** ، فقيل : الله لأفعلنّ » [3].

فعبّر عن الأوّل بحذف الخافض ؛ لعدم بقاء أثـر الخفض في المحلوف به ؛ إذ هو منصوب ، وعبّر عن الثّاني بالإضمار لبقاء أثر الخفض فيه .

قلت : هذا الفرق وإن كان وجيها ؛ إلّا أنّ فيه نظرا من ثلاثة وجوه :

الأوّل : **وصف المتروك من الكلام بالمضمر في مواضع لم يبق أثره في اللّفظ** ، ومن ذلك قول سيبويه ـ رحمه الله ـ عن « ما » العاملة عمل « ليس » : « وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذا كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصّة ، لا تكون لات إلّا مع الحين ، **تضمر فيها مرفوعا** وتنصب الحين ؛ لأنّه مفعول به »[4].

فعبّر عن المتروك ـ وهو المرفوع المقدّر بـ « أحد » ـ بالمضمر مع أنّه لم يبق له أثر إعرابيّ في اللّفظ .

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص102.

[2] حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج1 / ص178.

[3] الإيضاح العضدي ، أبو عليّ الفارسيّ (288 – 377 هـ) ، المحقق : د. حسن شاذلي فرهود (كليّة الآداب – جامعة الرّياض) ، الطّبعة الأولى : 1389 هـ – 1969 م ، ص265 .

[4] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص57.

ومن ذلك ـ أيضا ـ قول الفراء عن قوله تعالى : ﴿ **كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى**﴾[1]؛ «معناه والله أعلم اضربوه ببعضها فيحيا كذلك يحي اللّه الموتى ؛ أي اعتبروا ولا تجحدوا بالبعث ، **وأضمر فيحيا** »[2].

ومن ذلك قول الأخفش في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾ [3] ؛ « **فالخبر مضمر** كأنّه يقول : « ذلك معلوم لهم بأنّ الله نزّل الكتاب » ؛ لأنّه قد أخبرنا في الكتاب أنّ ذلك قد قيل لهم فالكتاب حقّ»[4].

فوصف كلّ من الفراء والأخفش المتروك بالمضمر مع أنّه لا أثر له من جهة الإعراب في اللّفظ .

الثّاني : **قد ورد الحذف وبقي أثره في اللّفظ** ، ومن ذلك قول سيبويه ـ رحمه الله ـ : « ومن ذلك قولهم : «كلّ شيء ولا هذا » ، و « كلّ شيء ، ولا شتيمة حرّ »، أي : ائت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ ، **فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه**»[5].

فبقي الأثر الإعرابيّ ، وهو نصب كلّ ، وشتيمة ، مع كونه حذفا .

وممّا جاء في حذف الحروف مع بقاء أثرها قول ابن هشام الأنصاريّ : «حكى الأخفش : « لا رجل وامرأة » بالفتح ، وأصله : «ولا امرأة » **فحذفت لا** ، وبقي البناء للتّركيب بحاله »[6].

---

[1] [البقرة / 73] .

[2] معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف النّجاتي ـ محمّد عليّ النّجار ـ عبد الفتاح إسماعيل الشّلبيّ ، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة – مصر ، الطّبعة الأولى ، ج1 / ص48.

[3] [البقرة / 176] .

[4] معاني القرآن ، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء ، البلخيّ ثمّ البصريّ ، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفّى : 215 هـ) ، تحقيق: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1411 هـ – 1990 م ، ج1 / ص 167

[5] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص281.

[6] مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ص834.

ومن أجل ذلك حكموا على الحذف بأنّه أعمّ من الإضمار ، بأنّه يشمل ما بقي أثره وما لم يبق .

قال الشّهاب الخفاجي : « **والحذف أعمّ منه ـ الإضمار ـ** »[1].

وهذا ما حمل القائلين بالفرق بين المصطلحين ـ الحذف والإضمار ـ أن يجمعوا بينهما في وصف ما بقي أثره .

يقول الزّركشيّ: « ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً** ﴾[2] ، منصوب بـ «قالوا» كقولك فقلت حقّا أو **منصوب بفعل مضمر** أي قالوا : أنزل خيرا **من باب حذف الجملة المحكيّة وتبقية بعضها** »[3].

فاستعمل الزّركشيّ المصطلحين ـ الإضمار والحذف ـ في الدّلالة على الفعل المتروك **الّذي بقي أثره** .

وبذلك فسّروا ترادف المصطلحين عند سيبويه في قوله : « وإنّما يَقْبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء »[4].

قال رفيع غازي السّلمي : « ألا ترى أنّه جعل المصطلحين مترادفين ، الحذف إضمار ، والإضمار حذف ؛ لأنّ المتروك الّذي هو الفعل له أثر إعرابيّ باق في اللّفظ ، وهو ممّا يشترك فيه المصطلحان »[5] .

---

(1) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج1 / ص178 .
(2) [النّحل / 30].
(3) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص208.
(4) الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص144 .
(5) مصطلحا الإضمار والحذف عند النّحويّين ، مرجع سابق ، ص215 .

الثّالث : إذا كان الإضمار حذفا مع بقاء أثره في اللّفظ فلا اعتبار لهذا الفرق لمن موضوعه الحذف ؛ لأنّ الكلام المتروك لا يخرج عن مسمى الحذف سواء بقي أثره أم لم يبق .

وإنّما قد يراعى هذا الفرق لمن كان حديثه عن الإضمار ؛ لأنّه لا يتناول من الحذف إلّا ما بقي أثره .

المبحث الثّاني

شروط الحذف

يُعدّ الحذف من الأساليب البلاغيّة الّتي يلجأ إليها المتكلم عدولا منه عنه الأصل الّذي هو الذكر .

والخروج عن الأصل لا يكون إلّا بشروط متى خالفها المتكلّم لم يكن كلامه بليغا ، وعُدَّ حذفه معيبا .

وقد ذكـر ابن هشام ـ رحمه الله ـ للحذف ثمانيّة شروط[1] وهي :

أ. وجود دليل على المحذوف .

ب. ألّا يكون المحذوف كالجزء .

ج. ألّا يؤديّ الحذف إلى نقص الغرض كأن يقع الحذف والتّوكيد معا .

د. ألّا يؤدّي إلى اللّبس .

هـ. ألّا يكون عوضا عن شيء محذوف .

و. ألّا يكون المحذوف عاملا ضعيفا .

ز. ألّا يؤدّي الحذف إلى اختصار المختصر .

ح. ألّا يؤدّي الحذف إلى إهمال العامل الضّعيف وقطعه عنه .

وبعد النّظر في هذه الشّروط ، نخلص إلى أنّ أهمّ الشروط من خلال ذكر أمران :

1ـ وجود دليل على المحذوف .

2ـ ألّا يؤديّ الحذف إلى اللّبس .

---

[1] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ، مرجع سابق ، ص786 .

وأمّا بقيّة الشّروط فمنها ما لا يصلح ذكره باعتباره شرطا لوقوع الحذف لأسباب :

1) **إمّا أنّه مخالف لواقع اللّغة العربيّة** ؛ إذ ورد فيها الحذف مع وجود بعض تلك الشروط ، ومن ذلك :

– **ألّا يكون المحذوف كالجزء** : ويقصدون بذلك الفاعل وما شابهه من أسماء كان وأخواتها ، فمنعوا حذفها ؛ لأنّها كالجزء بالنّسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلّا مع الأفعال[1] .

وهذا مخالف لما وقع في اللّغة العربيّة ، فقد حذف الفاعل في مواضع كثيرة منها :

أ. **في باب النّيابة** ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَقُضِيَ الْأَمْرُ** ﴾[2]، فالأصل : وَقَضَى اللهُ الْأَمْرَ [3] .

ب. **في الاستثناء المفرغ** : نحو قولك : « **ما قام إلّا هند** » ؛ لأنّ ما بعد «إلّا» ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنّما هو بدل من فاعل محذوف تقديره : «**ما قام أحد إلّا هند**»[4] .

---

[1] الإتقان في علوم القرآن ، عبد الرّحمن بن أبي بكر ، جلال الدّين السّيوطيّ ، المحقّق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، 1394هـ/ 1974 م ، ج3/ ص198.

[2] [هود / 210].

[3] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام ، المحقّق : يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، ج2/ ص121 .

[4] شرح قطر النّدى وبل الصّدى ، ابن هشام ، تحقيق : محمّد محيى الدّين عبد الحميد ، القاهرة ، الطّبعة الحاديّة عشرة : 1383 هـ ، ج1/ ص183 .

ج. فاعل أفعل في التّعجب إذا دلّ عليه مقدّم مثله ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [1]، أي : وأبصر بهم ، فحذف (بهم) من الثّاني لدلالة الأوّل عليه[2] .

د. **فاعل المصدر** ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوَ أَشَدَّ خَشْيَةٍ** ﴾ [3].

﴿**كَخَشْيَةِ اللهِ**﴾ : مصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف أي : **كخشيتهم الله** [4].

فحذف الفاعل في هذه المواطن يدلّ على عدم لزوم هذا الشّرط في باب الحذف.

– **ألّا يكون المحذوف عاملا ضعيفا** : والمراد بالعامل الضّعيف ؛ ما سلب قوّة التّأثير فلا يقوى على العمل إلّا بقيود معيّنة تختلف باختلاف ذلك العامل[5] .

فمنعوا بذلك حذف الجارّ مع بقاء عمله ، وكذلك حذف الجازم والنّاصب للفعل ؛ لأنّها من العوامل الضّعيفة الّتي لا تقوى على العمل وهي محذوفة [6].

وهذا الشّرط لا يساير الأساليب العربيّة ؛ إذ وقع فيها حذف تلك العوامل في مواضع كثيرة :

– **فحذف الجارّ مع بقاء عمله** ورد في القسم بلفظ الجلالة «الله» بلا عوض نحو : الله لأفعلنّ ، وحذفه بعد «كم » الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف جرّ

---

(1) [مريم/ 38].

(2) المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، أ. د. أحمد بن محمّد الخرّاط ، أبو بلال ، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف ، المدينة المنوّرة ، 1426 هـ ، ج2 / ص671 .

(3) [النساء: 77] .

(4) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج 3/ ص 298 .

(5) ضعف العامل النّحويّ أسبابه وآثاره ، د/ وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطانيّ ، رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة ، ص14 .

(6) مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ج1/ ص794 ، الإتقان ، مرجع سابق ، ج3 / ص199 .

نحو : «بكم درهم اشتريت »، وتقديره : «بكم من درهم »، كما يحذف قبل « أن » المصدريّة ، وأنّ المفتوحة المشدّدة ، وغيرها من المواضع [1].

– والجازم يحذف ويبقى عمله في موضع كثير الاستعمال هو جواب الشّرط المحذوف لدلالة الأمر أو النّهي السّابق عليه[2]، نحو قولـه سبحانه : ﴿ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً** ﴾ [3]، وقوله تعالى : ﴿ **وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ [4]، والتّقديـر : ليقيموا ، ولينفقوا ، وليقولوا[5] .

ولا يصحّ مذهب المبرّد في تقديره جوابا لأمـر محذوف تقديره : قل لّعبادي يقولوا يقولوا ، وقل لّهم يفعلوا يفعلوا ؛ لأنّ الجواب لا بد أن يخالف المجاب في الفعل ، أوفي الفاعل ، أو فيهما فإن اتّفقا في واحد منهما لم يقبل ، كما أنّ الأمر المقدّر للمواجهة ، والثّاني للغيبة وهذا غير مقبول[6] .

كما لا يصحّ مذهب الأخفش في اعتباره مجزوما على جواب الأمـر «قل»[7]؛ لأنّ قول الرّسول لهم لا يستلزم قيامهم وإنفاقهم[8] .

---

(1) ينظر : النّحو الوافي ، عباس حسن (المتوفّى: 1398هـ) ، دار المعارف ، الطّبعة الخامسة عشرة ، ج2/ ص532ـ535 .

(2) شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م ، ج4/ ص59 .

(3) [إبراهيم: 31].

(4) [الإسراء: 53].

(5) ينظر : البحر المحيط مرجع سابق ، ج6 / ص437 .

(6) مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ج1 / ص 299 .

(7) معاني القرآن ، مرجع سابق ، ج2 / ص 425 .

(8) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس ، شهاب الدّين ، أحمد بن يوسف بـن عبد الدّائم المعروف بالسّمين الحلبيّ ، تحقيق : أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، ج7 / ص 105 .

فلا يستقيم الكلام إلّا بتقديـر حذف الجازم بعد فعل الأمـر ، وهذا كثير مطّرد في لغة العرب .

– **ويحذف النّاصب ويبقى عمله** : نحو حذف «أن» المصدريّة النّاصبة إذا سبقت بـ«لام الجحود» ، ومـن ذلك قول الله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ**﴾[1] ، فانتصب الفعـل «يضيع» بعد لام الجحود ؛ بـ«أن» مضمرة وجوبا[2] ، **وتحذف بعد** «حتّى» إذا كان الفعل مستقبلا نحو قوله تعالى : ﴿ **فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ** ﴾[3]، فـ« تفيء » فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «حتّى» ؛ لأنّ «تفيء» مستقبل باعتبار زمن التّكلم بالأمر بالقتال ، وإلقائه إلى المخاطب[4] .

كما تحذف بعد «فاء» السّببيّة ، و«واو» المعيّة مسبوقتين بنفيّ أو طلب محضّ ، **فمثال الأوّل** قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** ﴾[5] ، فـ« تقعد » انتصب بـ«أن» مضمرة ؛ لأنّه وقع بعد الفاء جوابا للنّهي قبله في قوله : « لا تجعل ، ولا تبسطها»[6].

---

(1) [البقرة: 143] .

(2) تحذف وجوبا ؛ لأنّ لام الجحود مسبوقة بنفيّ قبلها ، فلا يحسن إظهار « أن بعدها » .
ينظر : علل النّحو ، محمّد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن، ابن الورّاق ، المحقّق : محمود جاسم محمّد الدّرويش ، مكتبة الرّشد – الرّياض / السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ – 1999م ، ص195 .

(3) [الحجرات : 9].

(4) شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ ، زين الدّين المصريّ ، وكان يعرف بالوقاد ، دار الكتب العلميّة –بيروت– لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421هـ– 2000م ، ج2/ ص373 .

(5) [الإسراء : 29].

(6) مفاتيح الغيب ، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ الملقّب بفخر الدّين الرّازي ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الثّالثة : 1420 هـ ، ج20/ ص320 .

ومثال الثّاني قوله سبحانه : ﴿ **أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [1] ، فنصب « يعلم » سببه إضمار «أن» بعد واو المعيّة المسبوقة بنفي محضّ [2] .

هذه الشّواهد وغيرها تدلّ على ضعف الشّرط الّذي أورده ابن هشام بأنّ **المحذوف لا يكون عاملا ضعيفا** .

ومن أمعن النّظر في شواهد هذا الشّرط مع شواهد الشّرط الرّابع الّذي أورده ابن هشام بقوله : «**ألّا يؤدّي الحذف إلى اختصار المختصر**»؛ لوجدنا تداخلا بين الشّرطين ؛ إذ أنّه يترتّب على الشّرط الأخير ما يترتّب على سابقه ، فيمنع بهما حذف الحروف ، فتفسر على الأوّل بأنّها ضعيفة لا تقوى على العمل محذوفة ، وعلى الثّاني أنّها وضعت في الكلام اختصارا له ، فلا يصحّ اختصارها بالحذف ؛ لأنّ اختصار المختصر إجحاف به [3] .

وضعف هذا الشّرط يدلّ عليه ما دلّ على ضعف سابقه في مخالفته لواقع اللّغة العربيّة ؛ إذ ورد في غير ما موضع من كلام العرب حذف الحروف .

ومن ذلك أيضا :

---

(1) [آل عمران: 142].

(2) هذا مذهب البصريين ، وخالفهم الكوفيون فقالوا هو منصوب على الصّرف ، وقد أجاب النّحاس عن ذلك فأحسن الجواب حين قال : «ليس يخلو الصّرف من أن يكون شيئا لغير علّة أو لعلّة فلعلّة نصب ولا معنى لذكـــر الصّرف » .

ينظر : إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى :1421 هـ ، مرجع سابق ، ج1 / ص 182 .

(3) وقد أطال ابن جنّي في تفسير اختصار الكلام بالحروف بأنّها إمّا أن تنوب عن جملة أو عن كلمة ، ومثّل لكلّ واحدة منها بأمثلة خلص منها إلى أنّه : « لمّا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنهكها وتجحف بها » .

ينظر : الخصائص ، مرجع سابق ،ج2 / ص 276 .

- **ألّا يؤدّي الحذف إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامـــل القويّ :**

وقد منع بذلك البصريون حذف المفعول به ؛ المتمثّل في هاء الضّمير من قولك : زيد ضربتـه ، فلا يصحّ : زيد ضربت ؛ لأنّك بذلك تكون قد أعملت الابتداء ـ وهو عامل ضعيف ـ في موضع كان بالإمكان إعمال ما هو أقوىٰ منه وهو الفعل[1] .

يقول سيبويه : «ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيّا علىٰ الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأوّل حتّىٰ يخرج من لفظ الإعمال في الأوّل ، ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأوّل حتّىٰ يمتنع من أن يكون يعمل فيه » [2] .

غير أنّ هذا الشّرط يردّه واقع اللّغة العربيّة ، وفصيح القرآن ؛ إذ جاء في كتاب الله عزّ وجلّ من قراءة ابن عامر[3] : ﴿ **وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى** ﴾ [4]، برفع «كلّ» وحذف هاء الضّمير من «وعد » [5] ، فأعمل الابتداء مع ضعفه ، وأهمل عمل الفعل مع قوته.

ومن شواهد اللّغة قول حميد الأرقط[6] :

---

(1) نتائج الفكر في النّحو للسّهيليّ ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1412 – 1992 م ، ص337 .

(2) الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص85.

(3) كتاب السّبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التّميميّ ، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ ، المحقّق : شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، الطّبعة الثّانيّة : 1400هـ ، ص 625.

(4) [النساء: 95].

(5) قال أبو حيّان : « وقد أجازه القراء وهشام ، وورد في السّبعة فوجب قبوله » .
ينظر : البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج10 / ص103 .

(6) لقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه : وهو شاعر إسلاميّ مجيد ، عُرف بالبخل وعدّ في بخلاء العرب الأربعة: الحطيئة وأبو الأسود الدّؤلي وخالد بن صفوان.
ينظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحمويّ (المتوفّى: 626هـ) ، المحقّق: إحسان عبّاس ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ، الطّبعة الأولى : 1414 هـ – 1993 م ، ج 31/ ص 1225.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [1].

برفع « كلّه» على أنّه مبتدأ خبره الجملة بعده « لم أصنع» الّتي حُذف مفعول فعلها المقدّر بهاء الضّمير«أصنعه» .

وقد حمل المانعون ما ورد من حذف خالف شرطهم على الضّرورة الشّعريّة ، وهذا الزعم مردود من وجوه :

أوّلها : أنّ الضّرورة الشّعريّة ـ على رأي سيبويه ـ **ما لا مندوحة للشّاعر عنه ؛ حيث لا يمكنه الإتيان بعبارة أخرى**[2] ، وعلى هذا المعنى فإنّه لا ضرورة في حذف الهاء من «أصنع» ؛ إذ كان للشّاعر سعة في اختيار عبارة أخرى تنزّه بيت شعره من الاضطّراب كنصب «كلّ» ، وقد أقرّ بذلك سيبويه حين قال : «.. لأنّ النّصب لا يكسر البيت ، ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء ، وكأنّه قال : كلّه غير مصنوع »[3] .

ثانيا : أجاز ابن مالك هذا الحذف إذا كان المبتدأ لفظ «كلّ» وما شابهه في الافتقار والعموم [4].

وجواز وجه نحويّ يتنافى مع القول بضرورته .

الشّاهد من هذا كلّه بيان ضعف الشّرط الّذي أورده ابن هشام في منع الحذف الّذي يؤدّي إلى إعمال العامل الضّعيف وإهمال العامل القويّ.

---

[1] هذا الرّجز لأبي النّجم العجليّ ، وأمّ الخيار زوجه .
ينظر :الكتاب ، مرجع سابق ، ج1/ ص 44 ، والخزانة ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 173 .

[2] الضّرورة الشّعريّة ومفهومها لدى النّحويّين ـ دراسة على ألفيّة ابن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة ، الطّبعة : السّنة الثّالثة والثّلاثون، العدد الحاديّ عشر بعد المائة – 1421هـ/ 2001 م ، ص389 .

[3] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص 85 .

[4] شرح الكافية الشّافية ، محمّد بن عبد الله ، ابن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، أبو عبد الله ، جمال الدّين ، المحقّق: عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتّراث ، مكّة المكرّمة ، الطّبعة الأولى : 1406 هـ ـ 1982 م ، ج1 / ص 346.

وإنّ في بعض ما أورده ابن هشام من شروط للحذف زيادة على مخالفته لواقع اللّغة العربيّة فإنّه قد يدخل في شرط عدم اللّبس ، فلا حاجة حينئذ في إفراده بشرط مستقلّ ، ومن ذلك :

– **ألّا يكون عوضا عن شيء محذوف** : فقالوا ـ تبعا لهذا الشّرط ـ بعدم جواز حذف لفظ جيء به عوضا عن لفظ محذوف .

فمنعوا حذف «ما» الزّائدة الّتي عوّض بها عن الفعل المحذوف نحو قولك : «أَمَّا أَنتَ مُنطَلِقًا انطَلَقْتُ معك أي : «إذا كنت منطلقا انطلقت معك» ، فجعل ما من كنت»[1].

ومن ذلك قول عباس بن مرداس[2] :

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ * فإِنَّ قوميَ لَمْ تأْكُلْهمُ الضَّبُعُ**[3].

أشار سيبويه إلى لزوم ذكر المعوّض عن المحذوف فقال في : « أمّا أنت ذا نفر»: فإنّما هي «أن» ضمّت إليها « ما» وهي ما التّوكيد ، ولزمت ؛ كراهيّة أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل» [4].

---

[1] منازل الحروف ، أبو الحسن الرّمانيّ ، المحقّق : إبراهيم السّامرائيّ ، دار الفكر – عمّان ، ص 39 .

[2] عبّاس بن مرداس ، صحابيّ وشاعر فارس ، من سادات قومه ، يعدّ من المخضرمين ؛ أدرك الجاهليّة والإسلام ، وكان من المؤلّفة قلوبهم ، يدعى فارس العبيد بالتّصغير، نسبة إلى فرسه ، وكان بدويّا قحّا لم يسكن مكّة ولا المدينة ، وكان يغزو مع النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ويرجع إلى بلاد قومه ، فشهد معه فتح مكّة وحنينا ، وكان ممّن ذمّ الخمر وحرّمها في الجاهليّة ، ومات في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ نحو سنة 18هـ .

ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمري القرطبيّ (المتوفى: 463هـ) ، المحقّق: عليّ محمّد البجاويّ ، دار الجيل، بيروت ، الطّبعة الأولى : 1412 هـ – 1992 م ، ج2/ ص817.

[3] ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحقّقه الدّكتور يحيى الجبوري ، مؤسّسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى : 1416 هـ ـــ 1991 م ، ص 106 .

[4] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1/ ص 294 .

وحتّى لا يتعارض القول بمنع حذف المعوّض ، مع جواز حذف أحرف النّداء الّتي تقوم مقام فعل محذوف تقديره : أدعوا أو أنادي ؛ علّل ابن مالك بأنّها ـ يعني أحرف النّداء ـ **ليست عوضا عن محذوف بل هي كالعوض منه** [1].

وقد خالف هذا الشّرط ؛ ما حُذف مـن معوض في كلام الله تعالى ، أو كلام العرب نحو : «تاء إقامة» الّتي عوضت الحرف المحذوف مـن المصدر إقوام أو إقاام لمنع التقاء السّاكنين [2]، ثمّ تجد هذه التّاء قد حذفت مـن قوله تعالى : ﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ** ﴾[3].

ومثله : «تاء عدّة » الّتي أصلها «وعد» بكسر الواو نقلت حركة الواو إلى العين لثقلها عليه مع إعلال فعلها [4] ، لكنّها حذفت من كلام الفضل بن العباس[5] :

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا * وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذِي وَعَدُوا**[6]

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر ، القاهرة ، 1387هـ – 1967م ، ص 179.

[2] ينظر : النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج 3 / ص200 .

[3] [الأنبياء : 73].

[4] ينظر : أمالي ابن الشّجري ، مرجع سابق ، ج 3 م / ص35 ،وشرح الشّافيّة ، مرجع سابق ، ج2 / ص471.

[5] الفضل بن العباس ، صحابيّ جليل ابن عمّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ شهد معه فتح مكّة ، وغزا غزوة حنين ، فكان ممّن ثبت من أهل بيته وأصحابه فيها ، حين ولّى النّاس منهزمين ، وشهد حجة الوداع ، وأردفه النّبيّ وراءه من جمع المزدلفة إلى منى ، كما شهد تغسيل النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ، واختلف الرّواة في تاريخ وفاته ، فقيل : قتل يوم أجنادين بخلافة أبي بكر ـ رضيّ الله عنه ـ وقيل قتل يوم مرج الصّفر سنة ثلاث عشرة ، وقيل قتل يوم اليمامة في السّنة الحاديّة عشرة ، وقيل توفيّ في طاعون عمواس من نواحي الأردن سنة 18هـ في خلافة عمر بن الخطاب ـ رضيّ الله عنه ـ .
ينظر : الطّبقات الكبرى ، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن منيع الهاشميّ المعروف بابن سعد (المتوفّى: 230هـ) ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1410 هـ – 1990 م ، ج7/ ص280.

[6] ديوان الفضل بن العباس ، تحقيق : مهديّ عبد الحسين النّجم ، مؤسّسة المواهب ، لبنان ـ بيروت ، الطّبعة الأولى : 1419 هـ ـ 1999 م ، ص 22 ، ينظر : شافية ابن الحاجب ، مرجع سابق ، ج4/ ص 65.

فحمل أكثر النّحاة ذلك على الشّذوذ وغير القياس[1] .

ومن تأمّل فيما نقل من تلك الشّواهد الّتي وافقت الشّرط أو خالفته ؛ يدرك أنّ جواز الحذف مـن منعه منوط بأمن اللّبس مـن عدمه ، فلا حاجة في إفراد الحذف بشرط مستقلّ مقتضاه منع حذف العوض عن المحذوف ؛ إلّا أن يكون تفسيرا للّبس الحاصل في الكلام .

وقد يشهد لذلك تنبيه الأشمونيّ في شرحه لألفية ابن مالك حين قال مستشهدا بالبيت الأخير : «قد تحذف تاء التّأنيث للإضافة عند **أمن اللّبس**» [2] .

وإنّ ضعف قول القائلين بمنع حذف ما جاء عوضا عن محذوف ، وضعف ما زعموه في توجيه ما ورد منه يظهر من وجهين :

الأول منهما : تعليل ما ورد من حذف المعوض بالشّذوذ وعدم القياس يردّه ما جاء منه في القرآن الكريم ، وتواتر في كلام العرب ؛ حتّى قال سيبويه : «**لأنّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا**»[3] .

ثانيهما : تعليل الحذف الوارد في الآيـة والبيت أنّــه إنّما جاز للإضافـة[4] ينقض الشّرط ولا يقيمه ؛ إذ إنّ الشّرط يقضّي بمنع حذف العـوض مضافا كان أو

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك ، مرجع سابق ، ج6 / ص 1609.

(2) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، علّيّ بن محمّد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدّين الأشمونيّ الشّافعيّ ، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1419هـ- 1998مـ ، ج2 / ص122 .

(3) الكتاب ،مرجع سابق ، ج4 / ص83 .

(4) هذا تعليل الأزهريّ في شرح التّصريح ، وقد نسبه إلى الفراء فيما نصّه : « قال الفراء : أراد عّدّة الأمر ، فحذف تاء التّأنيث عند الإضافة شذوذا ».

ينظر : شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج2 / ص753 .

قلت : قد أخطأ الأزهري في نسبة هذا القول إلى الفراء ؛ إذ الأخير صرّح بجواز حذفه عند الإضافة من غير شذوذه فقال : «يريد عدة الأمر فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها».

ينظر : معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ، ج2/ ص254.

غير مضاف ، ولا يستثنى من عمومه إلّا ما كان لازما حذفــه ، ولا لزوم لحذف تاء التّأنيث إذا كانت مضافة لثبوتها بالقيد نفسه في مواطن كثيرة مـن كلام العـرب[1].

ثمّ إنّه قد ثبت حذفها من غير إضافة ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم : « أجاب إجابا » ، و « أراه إراء » [2].

وبذلك يكون الرّضي قد أخطأ في تعليله حين قال : «وخصّ الفراء ذلك بحال الإضافة ، ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ **لأنّ السّماع لم يثبت إلّا مع الإضافة** »[3].

إذ ثبت الحذف مع عدم الإضافة سماعا ، يقول سيبويه : « وإن شئت لم تعوّض ، وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عزّ وجلّ : «.. وإقام الصّلاة .» ، وقالوا أريته إراء مثل أقمته إقاما» [4] .

فلا يستقيم بذلك من الأقوال في حذف ما جاء عوضا عن المحذوف إلّا القول بجواز حذفه إذا أمن اللّبس ، وهو شرط من شروط الحذف كما سيأتي .

ومــن الشّروط :

- **أن لّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه :**

---

[1] ومن ذلك ما أخرجه الشّافعيّ في كتابه «الأمّ» ، والبيهقيّ في المعرفة عن مكحول عن النّبيّ -صلى اللّه عليه وسلّم- قال : « اطلبوا إجابة الدّعاء عند التقاء الجيوش وإقامة الصّلاة ونزول الغيث ».
ينظر : الأمّ ، الشّافعي أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطّلب بن عبد مناف القرشيّ المكّيّ (المتوفّى: 204هـ) ، دار المعرفة – بيروت ، الطّبعة : 1410هـ/ 1990م ، ص289.

[2] ينظر : شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك ، بدر الدّين محمّد بن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، الطّبعة : الأولى : 1420 هـ - 2000 م ، ج2 / ص32 .

[3] شرح شافية ابن الحاجب ، مرجع سابق ، ج1 / ص165 .

[4] الكتاب ، مرجع سابق ، ج4 / ص83 .

فأوجب البصريون بناء على هذا الشّرط ذكر المفعول الثاني المتمثّل في الهاء مـــن نحو : «ضربني وضربـته زيد» ، وإنّما منعوا حذفه حتّى لا يتهيأ الفعل الثاني لنصب زيد على المفعوليّة ، ثمّ يقطع عنه بعمل الفعل الأوّل فيه رفعا على الفاعليّة ، بمعنى أنّك لو قلت: «ضربني وضربـت زيد» لصار الفعل الثّاني جاهزا لنصب «زيد»على المفعوليّة ، ولكنّك لم تمكّنه من ذلك ؛ إذ رفعته بالفعل الأوّل على الفاعليّة ، فأوجبوا ذكر الهاء ليستوفيّ الفعل الثّاني مفعوله [1].

وهذا التّفسير وإن كان له ما يدعمه من موقف كثير من النّحاة إلّا أنّه يمكن أن يختّصر سبب منع حذفه في اللّبس المترتب من عدم ذكره .

نقول هذا لسببين :

أوّلهما : إنّ في الشّاهد المذكور تقديما وتأخيرا ؛ فأصله : «ضربني زيد وضربته» ، وشرط التّقديم والتّأخير أن يأمن الكلام فيه اللّبس[2] ، وإنّ عدم ذكر المفعول الثّاني سيؤدي إلى التباس يمنع التّقديم والتّأخير .

فالشّرط المانع لهذا الأسلوب ـ التّقديم والتّأخير ـ هو نفسه الشّرط المانع لأسلوب الحذف .

ثانيّا : إنّ الشّرط الّذي ذكر غير منضبط ؛ إذ ورد ما يخالفه من كلام الله تعالى ، ولغة العرب ، ففي التّنزيل : ﴿**وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى**﴾[3] ، فالأصل : « وكلّا وعده الله»[4].

---

[1] مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ص 795.

[2] قال المبرّد : «وإنّما يصلح التّقديم والتّأخير إذا كان الكلام موضّحا على المعنى» .
ينظر : المقتضب ، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ ، أبو العباس ، المعروف بالمبرّد ، المحقّق : محمّد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت ، ج 3 / ص95 .

[3] [النساء: 95].

[4] تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج29/ ص453.

فحذف الضّمير الّذي هـو في محل نصب مفعول به ، فأدّى ذلك إلى تهيئة الفعل «وعد» لنصب لفظ الجلالة ، ثمّ قطع عمله بسبب كونه ـ لفظ الجلالة ـ فاعلا بالفعل «وعد».

ومن كلام العرب قول عاتكة بنت عبد المطلب [1] :

بِعُكَاظٍ يَعْشَى النَّاظِرِينَ * إِذَا هُمْ لَمَحُوُا شُعَاعُهُ** [2].

ووجه الاستشهاد : أنّ كلّا من الفعلين «يعشى» ، و « لمحوا » تنازعا **معمولا واحدا** «شعاعه »وقد أعمل الأوّل فرفع «شعاعه »على أنّه فاعله ، وأعمل الثّاني في ضميره ؛ فنصبه على أنّه مفعول به ، فكان قبل الحذف : « **يعشى النّاظرين ـ إذا هم لمحوه ـ شعاعه** » [3] .

---

[1] عاتكة بنت عبد المطّلب ، عمّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، أمّها فاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم ، تزوّجها في الجاهليّة أبو أميّة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، اختلف في إسلامها فذكر ابن إسحاق أنّه لم يسلم من عمّاته ـ صلى الله عليه وسلّم ـ إلّا صفيّة ، وذكرها ابن فتحون في ذيل الاستيعاب ، واستدلّ على إسلامها بشعر لها تمدح فيه النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ وتصفه بالنّبوة ، قال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «.. أسلمت وهاجرت وهي صاحبة تلك الرّؤيا في مهلك أهل بدر وتلك الرّؤيا ثبّطت أخاها أبا لهب عن شهود بدر ولم نسمع لها بذكر في غير الرّؤيا».

ينظر : سير أعلام النّبلاء ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ ، مؤسّسة الرّسالة ، الطّبعة الثّالثة : 1405 هـ/ 1985 م ، ج2/ ص272 .

والإصابة ، بن حجر العسقلاني ،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى – 1415 هـ ، ج8 / ص228 .

[2] ينظر : شرح ديوان الحماسة ، يحيى بن عليّ بن محمّد الشّيبانيّ التّبريزيّ ، أبو زكريا (المتوفّى: 502هـ) ، دار القلم – بيروت ، ص 209 .

تصف الشّاعرة سلاح قومها ؛ فإنّه حين عرض بعكاظ ، كان ـ لشدّة بريقه ولمعانه ـ يضرّ بصر المبصرين إذا ما نظروا إليه .

ينظر : توضيح المقاصد ، مرجع سابق ، ج2 / ص636 ، أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ج2 / ص175.

[3] توضيح المقاصد ، مرجع سابق ، ج 2 / ص636 .

ثمّ حذف الضّمير فنتج عن حذفه : تهيئة الفعل «لمحوا » للعمل في «شعاعه»على أنّه مفعول به ، ثمّ قطعه عـن ذلك العمل بإعمال «يعشى» فيه على أنّـه فاعل له[1].

فورود الحذف في هذه الشّواهد وغيرها يضعف الشّرط الّذي ذكره ابن هشام ـ رحمه الله ـ غير أنّه لا يبطله ؛ إذ يمكن أن يكون مانعا للحذف في حالة وقوع **اللّبس في الكلام** .

فإذا كان الأمر كذلك فينبغي اختصار الشّرط إلى عدم اللّبس الّذي قد يكون من صوره وليس دائما ؛ **تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه** .

وآخر الشّروط الّتي أوردها ابن هشام :

– **ألّا يؤدي الحذف إلى نقض الغرض** : كأن يكون غرض الكلام التّطويل والاطناب ، فيرد فيه الحذف الّذي من شأنه التّخفيف والاختصار ، **فينقض الغرض من الكلام** .

ومن ذلك ؛ الحذف مع التّوكيد ، فمنع قوم أن يقال : «الّذي رأيت نفسه زيد»، بحذف العائد وتوكيده[2] .

وترتّب على ذلك منع حذف الحال ؛ لأنّ الغرض منها توكيد الخبر بها ، وما طريقه التّوكيـد ـ كما يقول ابـن جنّي ـ غير لائق به الحذف ؛ لأنّـه ضدّ الغـرض ونقيضه[3] .

وما حذف المصدر الـمؤكّد ـ المفعول المطلق ـ الّذي تجرّد من الصّفة أو التّعريف أو العدد في أيّ موضـع مـن المواضـع ؛ لأنّ الغرض منه توكيد الفعـل[4] .

---

(1) أوضح المسالك ، نفسه ، ج 2 / ص 174 .
(2) الخصائص ، مرجع سابق ، ج1 / ص288 .
(3) الخصائص ، نفسه ، ج2 / ص380 .
(4) الخصائص ، نفسه ، ج2 / ص381 .

وكما منع حذف المصدر منع حذف عامله ، يقول ابن مالك :

وحذف عامل المؤكّد امتنع *** وفي سواه لدليل متسع[1] .

وبطلان هذا الشّرط يتجلى فيما يلي :

1ـ القول بمنع الحذف مع التّوكيد يجاب عنه من وجهين :

أوّلهما : أنّ الحذف أسلوب بلاغيّ يتحتّم إعماله متى احتاج إليه المتكلم سواء كان مع التّوكيد أم بدونه ، وإذا كان التّعارض بين الأسلوبين سببا في منع الحذف ، فلِما لا يُمنع التّوكيد بدل الحذف لأجل ذات السّبب ؟ .

وإذا لم يحتج المتكلم إلى الحذف فيمنع لا للتّوكيد ، وإنّما لعدم فائدته في الكلام .

ثانيّا : قد يجمع بين الحذف والتّوكيد ، ومن ذلك قول الشاعر[2] :

إنَّ محَلًّا وإنَّ مُرْتَحِلا * وإنَّ في السَّفْر إذْ مَضَى مَهَلا**[3] .

أي : إنّ لنا محلّا ، ولنا مرتحلّا [4].

ومثل ذلك قول الرّجل إذا سئل عن من يمنعه : إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ زيدا ؛ أي إنّ **لنا** مالا وولدا وزيدا [5].

---

[1] ألفية ابن مالك ، دار التّعاون ، ص 29 .

[2] الأعشى الكبير 570– 629م ، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحبيل بن عوف بن سعد المعروف بأعشى قيس ويقال له: اعشى بكر بن وائل، والاعشى الكبير (أبو بصير) من شعراء الجاهلية وأحد اصحاب المعلقات . ولد في قرية منفوخة باليمامة قرب مدينة الرياض، ووفد على كثير من الملوك ولا سيما ملوك فارس، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسية في شعره، وعاش عمرا طويلا، وأدرك الإسلام ولم يسلم، وعمي في أواخر عمره، وتوفي في منفوخة. من آثاره: ديوان شعر.

ينظر : معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت ، ج13/ ص65 .

[3] ديوان الأعشى الكبير ، ، تحقيق : محمّد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهرة ، ص233 .

[4] سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت–لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421هـ– 2000م ، ج 2 / ص175 .

[5] الأصول في النّحو ، مرجع سابق ، ج 1 / ص175 .

وغير هذه الشّواهد كثير في كتاب سيبويه [1] الّذي ما نقلها ليرشدنا إلى جواز حذف الخبر المؤكد بـ : «إنّ» فحسب ، بل ليرشدنا إلى أنّ ذلك باب من أبواب الحسن[2].

2ـ أمّا منع حذف الحال ؛ لأنّ الغرض منها توكيد الخبر ، فيردّه ثبوت حذفها لقرينة تدلّ عليها ، وأكثر ما يكون ذلك : **إذا كانت الحال قولا أغنى عن ذكر المقول ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾**[3] ، أي : يدخلون قائلين : سلام عليكم [4] .

وما منع حذفها إلّا في مواضع سيأتي تفصيلها في محلها ، وليس منها أن **تكون مؤكّدة للخبر** .

3ـ أمّا منع حذف العامل المؤكّد للفعل ، فيتبيّن بطلانه من جهة التزام العرب حذفه في مواضع كثيرة ؛ منها قول القائل للجالسين : قياما ؛ عند دخول زعيمهم ، أي : قوموا قياما [5] .

وقد علّل المانعون للحذف مع ثبوته في تلك المواضع بالضّرورة والوجوب ، ولا يمكن أن يحذف عامل المصدر المؤكّد للفعل جوازا ، يقول عباس حسن : «إنّ عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازا -في الصّحيح- وإنّما يحذف وجوبا في المواضع الّتي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة ، مع إقامة المصدر المؤكّد مقامه ، والأمران متلازمان»[6] .

---

(1) الكتاب ، مرجع سابق ، ج2 / ص241.

(2) خصائص التّراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ، مرجع سابق ، ص 281 .

(3) [الرعد: 23 – 24] .

(4) ينظر : الدّرر المصون ، مرجع سابق ، ج7 / ص44 .

(5) ينظر : التّطبيق النّحويّ ، الدّكتور عبده الرّاجحيّ ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى : 1420هـ 1999م ، ص221 .

(6) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج2 / ص220 .

وما ذكره المانعون من علل ورود الحذف مع مخالفته للشّرط ؛ مردود من وجهين :

الأوّل منهما : أنّ الحذف بمجرد وقوعه ؛ جائزا كان ، أو واجبا يبطل الشّرط وينقضه ؛ إذ أنّ مقتضى الشّرط منع الحذف مطلقا ، فإمّا أن يجري ـ الشّرط ـ على الجائز من الحذف والواجب ، وإمّا أن يقيّد بالجائز ويستثنى الواجب ، وإمّا أن يلغى ، وقد يدلّ على صحّة هذا الأخير الوجه الثّاني وفيه :

الثّاني: ثبت عند النّحاة حذف عامل المصدر المؤكّد للفعل جوازا نحو : «أتيت سيرا » ، أي : « أتيت أسير سيرا »[1] .

وممّا يقوّي هذا المعنى اعتراض ابن الناظم على أبيه ـ ابن مالك ـ بورود حذف عامل المصدر المؤكّد جوازا ووجوبا ، وذلك كثير في كلام العرب ، ومن ردّ هذا الاعتراض متمسك بنفي صفة التّوكيد عن عامل المصدر المحذوف في الشّواهد الّتي نقلها ابن النّاظم ، وأنّها من قبيل ما يذكر بدلا من لفظ فعله ، وليست للتّوكيد[2] .

وجوابه : أنّ ما يذكر بدلا من لفظ فعله قد يأتي لتوكيد عامله المحذوف ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[3] ، **أي : فاضربوا رقابهم ، فناب المصدر** : « **ضرب** » **عن عامله** : « **فاضربوا** » ، والمصدر ها هنا مؤكد لعامله المحذوف ، يقول أبو السّعود: « أصله فاضربوا الرّقاب ضربا ، فحذف الفعل وقدّم المصدر وأنيب منابه مضافا إلى المفعول ، **وفيه اختصار وتأكيد بليغ**»[4] .

---

(1) توضيح المقاصد ، مرجع سابق ، ج 2 / ص 649 .

(2) المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (المتوفّى 790 هـ) ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثّبيتي ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ – 2007 م ، ج3 / ص237.

(3) [محمد / 4].

(4) تفسير أبي السّعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ج8 / ص92 .

أو أنّه متمسّك بدعوى الشّذوذ ومخالفة الأصل ، وهذه الدّعوى لا تصحّ ؛ لأنّ هذا وارد في الكلام الفصيح الجاري على ألسنة العرب بدون ضرورة [1].

وبضعف هذا الأخير من الشّروط الّتي اشترطها ابن هشام للحذف ؛ لم يتبق لنا منها إلّا شرطان مهمّان :

أوّلهما : وجود الدّليل على المحذوف .

يقصد بالدّليل تلك القرائن الّتي ترشد إلى العنصر المحذوف ، وتغني عن ذكر ما يريده المتكلم[2] .

والقرائن جمع قرينة ؛ وهي في اللّغة من الاقتران بمعنى المصاحبة والملازمة ، فيقال اقترن الشّيء بغيره ، **وقارن الشّيء الشّيء مقارنة وقرانا اقترن به وصاحبه** [3].

وعلى معنى المصاحبة والتّلازم تفسّر القرينة إذا أطلقت على المرأة والنّفس ، فالزّوجة قرينة الرّجل لمقارنته إيّاها ومصاحبته لها ، والنّفس قرينة الجسد لملازمتها له في الحياة[4].

---

(1) شرح الأشمونيّ ، مرجع سابق ، ج1 / ص473 .

(2) الدّليل والقرينة بمعنى واحد ؛ إذ يستعمل كلّ واحد منهما ليدلّ على الآخر ، يقول د. عبد الجبار توامة : «مفهوم القرينة مرادف لمفهوم الدّليل ».

ينظر : القرائن المعنويّة في النّحو العربيّ ، عبد الجبار توامة ، رسالة دكتوراه ـ جامعة الجزائـــر ، 1997 م ، ص 17 .

وقال د. عبده زايد : « ومن العلماء من استخدم مصطلح « القرينة » ، ومنهم من استخدم مصطلح: «الدّليل» والأمر فيهما سواء » .

ينظر : عكس الظّاهر في ضوء أسلوب القرآن الكريم ولغة العرب ، دار الصّحوة ، القاهرة ـــ 1992م ، ص 120 .

(3) ينظر : الصّحاح ، مرجع سابق ، ج6 / ص2182 ، لسان العرب ، مرجع سابق ،ج13 / ص 335 ـ 336 .

(4) المحكم والمحيط الأعظم ، مرجع سابق ، ج6 / ص366 ، تاج العروس ، مرجع سابق ، ج35 / ص543 .

ويفسّر على ذات المعنى لفظ القرين إذا أطلق على الشّيطان ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ** ﴾[1] ، أي : فذلك الشّيطان يكون ملازما ومصاحبا لهذا الإنسان الّذي أعرض عن القرآن ، ملازمة القرين لقرينه، والشّيء لظلّه[2] .

أمّا في الاصطلاح : فهي كما عرّفها الشّريف الجرجانيّ بقوله : «أمر **يشير إلى المطلوب** »[3] .

وكذا عرّفها التّهانوي محمد علي بقوله : «**هي الأمـر الدّالّ على الشّيء من غير الاستعمال فيه**» [4].

ووجه الارتباط بين المعنى اللّغويّ المعجميّ للقرينة ، والمعنى الاصطلاحيّ ؛ هو مصاحبتها واقترانها بالمعنى المراد ، وأنّ وجودها يـدلّ على وجود الملازم ، أو المصاحب لها .

وفي باب الحذف يمكن تعريف القرينة ببيان المطلوب فيقال هي : «**أمـر يـدلّ على المحذوف**»[5].

والواضح من هذا التّعريف عموم ما يدلّ على المراد أو المحذوف ؛ إذ عبّر عنه بقوله : «**أمــر**» ، فيشمل كلّ دليل لفظيّ أو معنويّ أو حاليّ .

---

(1) [الزخرف: 36].

(2) التّفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمّد سيّد طنطاويّ ، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1998 م ، ج13 / ص80 .

(3) التّعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ) ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى : 1403هـ –1983م ، ص223 .

(4) موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمّد بن عليّ بن القاضيّ محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التّهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. عليّ دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1996م ، ج2 / ص1315 .

(5) فالمطلوب الّذي تكشف عنه القرينة في هذا الباب هو المحذوف .

ولذلك جاء تحديد الأمر في تعريف بعض المحدثين للقرينة بـدلالة الألفاظ والمعاني ، ويكون المدلول بها لا غيره هو المراد ، فهي عندهم : «الدّلالة اللّفظيّة أو المعنويّة الّتي تمحّض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدّخول فيه»[1].

فالقرينة بذلك على ثلاثة أقسام : **قرينة لفظيّة ، وقرينة معنويّة ، وقرينة حاليّة** .

أ. القرائن اللّفظيّة :

إذا كانت القرينة أمـرا يـدلّ على المقصود ، فإنّ ذلك الأمـر يعبّر عنه باللّفظ في تعـريف القرينة اللّفظيّة فيقال : «**هي ما دلّ اللّفظ فيها على المعنى المقصـود ، ولولاه لم يتضح المعنى**»[2].

ودلالة اللّفظ على المحذوف تحصـل بالنّظر إلى سياقـه ـ سابقه ولاحقه ـ ، أو بالنّظر إلى علامته الإعرابيّة وصنعته النّحويّة ، أو إلى نغمته الصّوتيّة .

1. سياق اللّفظ :

يعدّ السّياق من أهمّ القرائن اللّفظيّة الّتي تدلّ على المحذوف ، وقد أكّـد أهميّته صنيع كثير من العلماء الّذين اعتبروا السّياق عنصرا مهمّا من عناصر الحذف وذلك من وجهين :

---

(1) معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ، محمّد سمير نجيب اللّبديّ ، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ، الطّبعة الأولى : 1405 هـ ـ 1985 م ، ص 186 .

(2) الجملة العربيّة والمعنى ، د. فاضل صالح السّامرائيّ ، دار ابن حزم ـ بيروت ـ ، الطّبعة الأولى : 1421هـ – 2000م ، ص 60 .

أوّلها : أنّ من أهمّ قواعد التّرجيح الّتي اعتمدها المفسّرون : **القول بالاستقلال مقدّم على القول بالإضمار**[1].

ومفاد هذه القاعدة : منع الحذف والتّقدير ، والتّقليل منهما في الكلام ما أمكن : لمخالفتهما الأصل ، **ويستثنى من ذلك ما دلّ السّياق على حذفه** [2].

قال ابن جزيّ في معرض ذكره لأوجه التّرجيح الّتي قرّرها : « **الحادي عشر** : تقديم الاستقلال على الإضمار إلّا أن يدلّ دليل على الإضمار» [3] .

وقال ابن عاشور: « إنّك تجد في كثير من تراكيب القرآن حذفا ، ولكن لا تعثر على حذف يخلو الكلام مـن دليل عليه مـن لفظ أو سياق» [4] .

ومثال ما دلّ السّياق على حذفه كثير في القرآن الكريم ، والفصيح من كلام العرب ، فمن ذلك قوله تعالى :﴿ **وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا** ﴾ [5] .

---

[1] قواعد التّرجيح عند المفسّرين ، د. حسين بن عليّ بن حسين الحربيّ ، راجعه وقدّم له : مناع بن خليل القطّان ، دار القاسم الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1417 هـ ، ج 2 / ص 421 .

[2] قال صاحب القاعدة : «.. فمثل هذا الإضمار والتّقدير غير داخل تحت هذه القاعدة .. ؛ لأنّه في حكم الملفوظ به ، وإن حذف اختصارا لدلالة الكلام عليه ... » إلى أن قال : « وأمّا الّذي يعنينا في هذه القاعدة فهو ما سوى ذلك ـ أعني سوى ما دلّ الدّليل على حذفه ـ فإذا لم يقم دليل على الحذف ، فلا تصحّ دعواه ، لما فيه من مخالفة الأصل دون دليل ».

ينظر : قواعد التّرجيح ، مرجع سابق ، ج2 / ص224 ـ 225 .

[3] التّسهيل لعلوم التّنزيل ، أبو القاسم ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله ، ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (المتوفّى: 741هـ) ، المحقّق : الدكتور عبد الله الخالديّ ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، الطّبعة الأولى – 1416 هـ ، ج1 / ص19 .

[4] التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس ، 1984 هـ ، ج1 / ص122 .

[5] [البقرة: 60].

فالتّقديـر «**فضرب** فانفجرت منه» ؛ لأنّـه معطوف على قولـه : « **فقلنا اضرب**»[1].

فالمحذوف الّذي هو ضرب موسى للحجر ؛ دلّ عليه أمر الله عزّ وجلّ بالضّرب قبله .

ومن كلام العرب قول قائلهم : «راكب النّاقة **طليحان**[2]* »[3] ، فكأنّه قال : راكب النّاقة ، والنّاقة طليحان ، فحذف المعطوف لتقدّم ذكر النّاقة ، والشّيء إذا تقدم ذكره دلّ على ما هو مثله [4].

هذا من شواهد دلالة السّابق على المحذوف ، أمّا دلالة اللّاحق عليه فشاهده قوله سبحانه : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ** ﴾ [5].

فمفعول الفعل «شاء» المقدّر بـــ : « **أن يذهب** » محذوف دلّ على حذفه الجواب بعده : « لذهب بسمعهم » [6] .

---

[1] الخصائص ، مرجع سابق ، ج1 / ص290 .

* الطّلح : الإعياء والسّقوط من السّفر ، يقال : طلح البعير ، أي : أعيا ، وناقة طليح أسفار : إذا جهدها السّير وهزلها .

ينظر : تاج العروس ، مرجع سابق ، ج6 / ص581 .

[3] شرح التّصريح على التّوضيح ، مرجع سابق ، ج 2 / ص186.

[4] الخصائص ، مرجع سابق ، ج 1 / ص290 .

ــ وجوّزوا أن يكون على حذف مضاف ، أي : « راكب النّاقة أحد طليحين » .

ويترجّح الأوّل لسببين :

أوّلهما : إذا وقع الخلاف في تقديـر المحذوف كان الأحسن منهما ما وافق الإعراب ؛ والّذي وافق الإعراب ها هنا القول بحذف المعطوف ، أمّا على تقدير حذف المضاف فلازمه تغيير إعراب ما بعده .

الثّاني : يمنع هذا التّقدير في صورة أخرى مماثلة لهذه الصّورة وهي قول القائل : « غلام زيد ضربتهما » ، بينما يصحّ فيها التّأويل الأوّل فيقال : غلام زيد ، وزيد ضربتهما .

ينظر : مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ص853.

[5] [البقرة / 20] .

[6] وهذا الحذف يكثر في « شاء » و «أراد» ولا يكادون يبرزون المفعول إلّا في الشّيء المستغرب .

ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطّبعة الثالثة – 1407 هـ ، ج1 / ص 87 .

ثانيّا : من القواعد التي تدلّ على حاجة الحذف لعنصر السّياق ؛ أنّ **جميع حذوف القرآن الكريم لا ينبغي أن تقدّر إلّا على أكمل الوجوه اللّائقة بالسّياق.**

قال بن عبد السّلام: «لا يقدّر فيه من المحذوفات إلّا **أحسنها وأشدّها** موافقة وملاءمة للسّياق»[1] .

و موافقة السّياق وملاءمته إنّما تحصل بموافقة الغرض الّذي يعدّ من أهمّ أركان السّياق ، يقول بن عبد السّلام: «جميع حذوف القرآن من المفاعيل والموصوفات وغيرها ، لا يقدّر إلّا أفصحها وأشدّها موافقة للغرض ؛ لأنّ العرب لا يقدّرون إلّا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام » [2] .

وقال أيضا : «.. والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه ؛ لأنّ حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام » [3] .

وشاهد ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [4] .

فمحكيّ القول في قوله تعالى : « **وَقُولُوا حِطَّةٌ** » محذوف قدّر بتقديرات كثيرة منها : مسألتنا حطّة ، أو أمرنا ، أو أمرك ، أو دخولنا الباب كما أمرنا حطّة ، وغير ذلك من التّقديرات الّتي استحسنها أصحابها من أئمة التّفسير .

غير أنّه يترجح من جملة تلك الأقوال ما كان للسّياق موافقا ، ولغرض الكلام ملائما ، وقد اعتمد ذلك أبو حيان ـ **رحمه الله** ـ في ترجيح أحد تلك الأقوال حين قال

---

[1] الإشارة إلى الإيجاز ، عبد العزيز بن عبد السّلام السّلّمي ، تحقيق : رمزي بن سعد الدّين دّمشقية ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت – الطّبعة الأولى : 1408هـ ، ص 220 .

[2] الإشارة إلى الإيجاز ، مرجع سابق ، ص 4 .

[3] الإشارة إلى الإيجاز ، نفسه ، ص 2 .

[4] [البقرة: 58].

: «والأظهر من التّقادير السّابقة في إضمار المبتدأ **القول الأوّل** ؛ لأنّ المناسب في تعليق الغفران عليه هو سؤال حطّ الذّنوب لا شيء من تلك التّقادير الأخر» [1].

فنخلص ممّا سبق ذكره إلى ضرورة السّياق في تحديد المحذوف وتقديره على أحسن ما يتلاءم مع غرض الكلام .

2. **الدّليل النّحويّ** : وهو ما دلّت فيه العناصر النّحويّة على المحذوف ، ويراد بتلك العناصر أمران :

أ. **الدّليل الإعرابيّ** :

يعدّ **الإعراب** من أهمّ القرائن الّتي تعين على تحديد المعنى وتوجيهه ، وتمييز مواقع مفردات التّركيب وبيان حالات الإعراب ، **يقول ابن فارس ـ رحمه الله ـ** : «من العلوم الجليلة الّتي خصّت بها العرب – الإعراب الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ ، وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجّب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد» [2] .

وشواهد ذلك ممّا يطول ذكره ؛ فحسبنا منها ما دلّ فيها الإعراب على العنصر المحذوف وهي على قسمين :

أوّلها : أن يدلّ ظاهـر الإعراب وحده على العناصر المحذوفة .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ** ﴾ [3].

---

[1] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1 / ص359 .

[2] الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازيّ ، أبو الحسين ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، لبنان ـ ، الطّبعة الأولى : 1418هـ – 1997 م ، ص43 .

[3] [النساء: 171] .

فالحذف هنا ظاهر لدلالة الإعراب عليه برفع « ثلاثة » بعد القول ، قال ابن جرير: « ورفعت الثّلاثة بمحذوف دلّ عليه الظّاهـر ، وهو «هم» ، ومعنى الكلام : «ولا تقولوا هم ثلاثة » [1].

الثّاني : أن يدلّ على المحذوف ظاهـر الإعراب مصاحبا لقرينة المقال أو المقام .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا خَيْرًا** ﴾ [2]، تنصب « خيرا » على أنّها مفعول به ، والمفعول به هو الّذي يقع عليه الفعل فلابـد إذا من تقديره بـ «قالوا أنزل »[3].

وقد يتعقّب هذا التّوجيه بما وقع مخالفا له في الإعراب مع تشابهه في التّركيب في قوله تعالى قبلها : ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ** ﴾[4].

فإن قيل: لم ارتفع الجواب في قوله : « أساطير الأوّلين » ، وانتصب في قوله: « خيرا »؟ .

فالجواب عن ذلك يُعرف من سياق الآيتين ؛ إذ جاءت الآية الأولى في حقّ المشركين الّذين لا يؤمنون بالتّنزيل ابتداء ، فكأنّهم قالوا : «الّذي يقوله محمّد هو أساطير الأوّلين » .

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن ، محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطّبريّ ، المحقّق: أحمّد محمّد شاكر ، مؤسّسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ - 2000 م ، ج9 / ص423.

[2] [النحل: 30].

[3] التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (المتوفّى : 616هـ) ، المحقّق : عليّ محمّد البجاويّ ، مطبوعات عيسى البابي الحلبيّ وشركاه ـ القاهرة ـ ، ج2 / ص794 .

[4] [النّحل / 24].

أمّا الآية الثّانية فجاءت في حقّ المؤمنين الّذين آمنوا بالنّزول فقالوا: « أنزل خيرا » ، وهذا مفهوم معناه من الإعراب [1] .

فدلّ كلّ من السّياق والإعراب على المحذوف وتقديره .

ومثله قول الله تعالى : ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ﴾ [2].

أي : «من عمل صالحا **فعمله لنفسه** ، ومن أساء **فإساءته عليها**» ؛ دلّ على ذلك **الإعراب** لتعلّق الجارّ والمجرور «لنفسه» بمحذوف تقديره : « فعمله لنفسه»[3].

ويتأكّد هذا التّعلق بدليل قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ﴾ فعليها يدلّ على أنّ المجرور متعلّق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره : «فإساءته عليها» .

يقول ابن عاشور ـ رحمه الله ـ في سياق تفسير قولـه تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا** ﴾[4] : «وليس المجرور بظرف مستقرّ ـ «لها» ـ خبرا عن مبتدأ محذوف يدلّ عليه فعل أسأتم ؛ **لأنّه لو كان كذلك لقال فعليها ، كقوله في سورة فصّلت**»[5].

فتبيّن من خلال هذه الشّواهد اقتران المقال بظاهر الإعراب في الدّلالة على المحذوف .

وربما اقترن بظاهر الإعراب دليل مقاميّ نحو قولك لمن **تأهب للسفر** : مكّة ؟. بحذف «تريد» ، ولمن رمى سهما «**القرطاس**» بإضمار «تصيب» [6].

---

(1) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ ، أبو إسحاق (المتوفّى : 427هـ) ، تحقيق : الإمام أبي محمّد بن عاشور ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى 1422 هـ – 2002 م ، ج6 / ص 15 .

(2) [فصّلت / 46] .

(3) المجتبى من مشكل إعراب القرآن ،مرجع سابق ، ج3 / ص1178 .

(4) [الإسراء / 07] .

(5) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج15 / ص 35 .

(6) الكتاب ، مرجع سابق ، ج 1 / ص257 .

ب. دليل صناعيّ :

وهو ما يختصّ بمعرفة النّحو وقواعده العامّة وقوانينه المحكّمة ، وأسسه المتقنة الّتي تستنبط من استقراء كلام العرب ، فيقاس عليها سائر أنواع الكلام[1].

فإذا جاء الكلام مخالفا لهذه القواعد ، فإمّا أن يحكم عليه بالشّذوذ ومخالفة الأصل ، وإمّا أن يحمل على الحذف فيقدّر على أحسن الوجوه الّتي تتناسب مع تلك الصّناعة النّحويّة .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ الله وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ** ﴾ [2] .

ففي قوله : ﴿ **وَلَكِنْ رَسُولَ الله** ﴾ لابد من حمل الكلام على محذوف تقديره : « ولكن كان رسول الله » ؛ لأنّ ما بعد «لكن» ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ، وليس معطوفا بالواو ؛ لأنّه مثبت وما قبلها منفيّ ، ولا يعطف مفرد بالواو على مفرد إلّا وهو شريكه في النّفي والإثبات ، فإذا قدّر ما بعد الواو جملة صحّ تخالفهما كما تقول : ما قام زيد وقام عمرو[3] .

وقد دلّت الصّنعة النّحويّة على الحذف في قوله سبحانه : ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾ [4] .

---

(1) كشّاف اصطلاحات الفنون ، مرجع سابق ، ج1/ ص433.

(2) [الأحزاب: 40].

(3) شرح ابن النّاظم ، مرجع سابق ، ج1 / ص382 . ومغنيّ اللّبيب ، مرجع سابق ، ج1 / ص790.

(4) [القلم: 9] .

فالقاعدة : حذف النّون من الفعل « يدهنون » لنصبه بـ : «أن » مضمرة ، إذ أنّه واقع بعد فاء السّببيّة ؛ الّتي هي في جواب التّمني[1] .

فإثبات النّون في الآية مع مخالفته للقاعدة يدلّ على وجود محذوف قبل الفعل « يدهنون » قدّره النّحاة مبتدأ أي : « **فهم** يدهنون » ، قال الزّمخشريّ ـ رحمه الله ـ : «فإن قلت : لم رفع « فيدهنون » ولم ينصب بإضمار « أن » وهو جواب التّمنّي ؟ قلت : قد عدل به إلى طريق آخر: وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف ، أي: **فهم يدهنون**» [2].

ومن شواهد دلالة الصّناعة على الحذف قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾ [3] .

فتقدير الكلام : « **تالله لا تفتأ** » ؛ لأنّ الجواب لو كان مثبتا لدخلت اللام على الفعل وأكّد بالنون وجوبا نحو قوله تعالى : ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ** ﴾ [4] [5] .

3. **الدّليل الصّوتيّ (التّنغيم) :**

وهو عبارة عن تغيير في الأداء الكلاميّ بارتفاع الصّوت وانخفاضه في أثناء الكلام للدّلالة على المعاني المتنوعة في الجملة الواحدة [6] .

---

[1] اللّمحة في شرح الملحة ، محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذاميّ ، أبو عبد الله ، شمس الدّين ، المعروف بابن الصّائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة المنوّرة ، السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1424هـ/ 2004 م ، ج2 / ص832 .

[2] الكشاف ، مرجع سابق ، ج10 / ص402 .

[3] [يوسف: 85] .

[4] [الأنبياء: 57] .

[5] جامع البيان في تفسير القرآن ، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله الحسنيّ الحسينيّ الإيجيّ الشّافعيّ ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1424 هـ – 2004 م ، ج2 / ص244 .

[6] مناهج البحث في اللّغة ، تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصريّة ـ القاهرة ـ ، 1990م ، ص 164 ، والأصوات اللّغويّة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة النّهضة ومطبعتها بمصر ، ص 103 .

وقد أشار سيبويه إلى شيء من دلالة الصّوت على المعنى ؛ إذ المعروف أنّ القسم طريقة من طرائق التّوكيد ، غير أنّه قد يأتي مفيدا التّعجب ، وسبب تغير أسلوب القسم من التّوكيد إلى التّعجب مردّه ـ عند سيبويه ـ إلى النّغمة الصّوتيّة ، فنغمة « تالله» الّتي للتّعجب تختلف عن «تالله» الّتي للقسم والتّوكيد ، يقول ـ رحمه الله ـ : «وقد تقول : « تالله ! » وفيها معنى التّعجب ، وبعض العرب يقول في هذا المعنى : «لله» ، فيجيء باللّام ، ولا تجيء إلّا أن يكون فيها معنى التّعجب» [1].

و مـن جملة المعاني الّتي دلّ عليها النّظام الصّوتيّ : بعض العناصر المحذوفة من الكلام ، وقد أشار ابن جنيّ إلى دلالة انخفاض الصّوت وارتفاعه في الكلام المنطوق على صفة محذوفة ، يقول ـ رحمه الله ـ : «وقد حذفت الصّفة ، ودلّت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : «سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة ، لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من **التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم** ما يقوم مقام قوله : طويل، أو نحو ذلك . وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثّناء عليه ، فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في **قوّة اللّفظ** بـ «الله» هذه الكلمة ، و**تتمكّن** في تمطيط اللّام ، وإطالة الصّوت بها وعليها ، أي رجلا فاضلا ، أو شجاعا ، أو كريما ، أو نحو ذلك ، وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنسانا ! **وتمكّن** الصّوت بإنسان ، وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضّيق قلت : سألناه وكان إنسانا

---

[1] الكتاب ، مرجع سابق ، ج3 / ص 497 .

! **وتزوي وجهك وتقطّبه** ، فيغني ذلك عن قولك : إنسانا لئيما ، أو لحزا[1]، أو مبخّلا ، أو نحو ذلك»[2].

فوصف ابن جنّي للصّوت بـ (التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم وزيادة قوّة اللّفظ والتّمطيط والإطالة والتّمكين) إنّما هو تعبير منه عن ظاهرة التّنغيم وإن لم يصرّح بها .

ولكنّه لم يقتصر في إثبات الحذف على التّنغيم ، بل أثبته بقرينة أخرى غير لغويّة عبّر عن بحركات الجسد وملامح الوجه فقال : (**وتزوي وجهك وتقطّبه**).

وهناك حالات يستقلّ التّنغيم فيها بالدّلالة على الحذف ، أو يكون أعظم أثرا من القرينة اللّفظيّة ، وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام ولاسيما أدوات الصّدارة كأسلوبي النّداء والاستفهام .

أمّا شاهد النّداء فقوله تعالى : ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾ [3]، فحذف حرف النّداء ، وتقدير الكلام : « **يا يوسف** » ، فاستبدل حرف النّداء « يا » بالتّنغيم قصد التّعظيم والتّفخيم والمبالغة [4] .

ويشهد لحذف أداة الاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة [5] :

---

[1] اللحز : البخيل الضيق الخلق .
ينظر : الصحاح ، مرجع سابق ، ج3/ ص894 .
[2] الخصائص ، مرجع سابق ، ج2 / ص 372 ــ 373 .
[3] [يوسف / 29] .
[4] مقدّمة في اللّسانيّات ، فضل عاطف ، دار الرّازيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، عمّان ، الطّبعة الأولى : 1426 هـ ـ 2005 م ، ص 188 .
[5] عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم شاعر مخزوميّ قرشيّ مشهور كانت ولادته في اللّيلة الّتي قتل فيها عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وهي ليلة الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجّة سنة ثلاث وتسعين للهجرة ، لم يكن في قريش أشعر منه وهو كثير الغزل والنّوادر والوقائع والمجون والخلاعة .

ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً * عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ[1]**

فالبيت خال من أداة الاستفهام ، إلّا أنّ النّغمة الاستفهاميّة في «تحبّها» تغني عن ذكر الأداة ، وتقوم مقامها ، وتؤدّي وظيفتها [2] .

ومثل ذلك قول الكميت [3]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ * وَلَا لَعِبًا مني وذُو الشّيْبِ يَلْعَبُ[4]**

فقوله : «وذو الشّيب يلعب» اختلفوا في تفسيره بين كونه تركيبا دالّا على الإخبار ، أي : **أنّه يخبر عن الإنسان الّذي بلغ من الكبر عتيّا أن يعبث ويلعب فقد وصل إلى سن لا يستغرب منه ذلك[5]**.

وبين كونه استفهاما إنكاريّا تقديره : «أوذو الشّيب يلعب»[6] ، فالشّاعر يستنكر قيام صاحب الشّيب باللّعب[7].

ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ، أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان البرمكيّ (المتوّفّى : 681هـ) ، المحقّق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، ج3 / ص436 ـ 439 .

[1] ديوان عمر بن أبي ربيعة ، عمر بن أبي ربيعة ، المحقّق : فايز محمّد ، دار الكتاب العربيّ ـ بيروت ـ ، الطّبعة الثّانيّة : 1416 – 1996 ، ص 73 .

[2] اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، الطّبعة الخامسة : 1427هـ-2006م ، ص227 .

[3] الكميت بن زيد الأسديّ (60 هـ - 126 هـ) شاعر عربيّ من قبيلة بني أسد ومن أشهر شعراء العصر الأمويّ ، سكن الكوفة واشتهر بالتّشيع ، وقصائده في ذلك المسمّاة بالهاشميّات .
ينظر :الأعلام للزّركليّ ، مرجع سابق ، ج5 / ص233 .

[4] شرح هاشميّات الكميت بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسيّ ، تحقيق : د. داود سلّوم ، د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ـ بيروت ـ ، الطّبعة الثّانية : 1406هـ - 1986م ، ص 43 .

[5] أثر التّنغيم في توجيه الأغراض البلاغيّة لعلم المعاني ـ الاستفهام أنموذجا ـ ، د. مزاحم مطر حسين ، جامعة القادسية في الآداب والعلوم التّربويّة ، العدد (3 ـ 4) المجلّد : 6 ـ 2008 ، ص43 .

[6] الخصائص ، مرجع سابق ، ج 2 / ص 382 ، مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ج 1 / ص20 .

[7] ويتقوّى هذا المعنى باستفهام مماثل يستنكر فيه وقوع اللّعب من ذي الشّيبة فيقول في ديوانه :
هل أنت عن طلب الايفاع منقلب ** أم هل يحسن من ذي الشّيبة اللّعب

ولكن مع وجود عنصر التّنغيم ينفي هذا التّأرجح بين الاحتمالين ؛ إذ هو الفيصل بين المعنيين[1] .

وأثر التّنغيم في الدّلالة على حذف أداة الاستفهام كثير في التّعبير القرآنيّ ، فمن ذلك قولـه سبحانـه :﴿ **فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ** ﴾[2] .

فأشار الرّازي إلى إمكان أن يكون المراد منه الاستفهام على سبيل الإنكار ؛ إلّا أنّه أسقط حرف الاستفهام لدلالة الكلام عليه[3].

فهذا التّفسير هو سعي مـن الإمام الرّازي إلى تبرئة إبراهيم ـ عليه السّلام ـ مـن إمكان الكفر ، غير أنّه تفسير ما كان ليكون ممكنا لـولا الأسّ اللّغويّ الّذي ذكرنا [4] ، أي لولا التّنغيم لما تمكن الرّازيّ من قراءة الآية على الاستفهام .

وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾[5] ، فيمكن أن تكون استفهاميّة ، وتقديرها : «أتبتغي مرضات أزواجك » وليس فيها أداة استفهام ، وإنّما طريقة نطقها بصورة تناسب الأنماط التّنغيميّة للجمل الاستفهاميّة يدلّ على أنّها استفهاميّة [6] .

ينظر : ديوان الكميت ، جمع وتحقيق : د. محمّد نبيل طريفي ، دار صادر ـ بيروت ـ الطّبعة الأولى : 2000 م ، ص36 .

(1) القرائن والنّص ـ دراسة في المنهج الأصولي في فقه النّص ـ ، د . أيمن صالح ، المعهد العالي للفكر الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى : 1431 ـ 2010 م ، ص 233 .

(2) [الأنعام : 76].

(3) تفسير الرّازيّ ، مرجع سابق ، ج13 / ص41 .

(4) تعدّد المعنى في القرآن ، د. ألفة يوسف، دار السّحر للنّشر ـ تونس ـ ، الطّبعة الأولى : 2003 م ، ص 165.

(5) [التحريم:1] .

(6) الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى ، د. حمدان رضوان أبو عاصي ، مجلة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدّراسات الإنسانيّة) المجلد السّابع عشر ، العدد الثّاني ، 2009 ، ص70 .

غير أنّ ثمّة عامل صوتيّ آخر يعين على تحديد المحذوف ها هنا ، بل في مواطن كثيرة من القرآن الكريم يتمثل في ظاهرة الوقوف [1] .

فالوقف على قوله سبحانه : ﴿**أحلّ الله لك**﴾ يؤكّد حذف همزة الاستفهام من ﴿تبتغي﴾ ، يقول السّجاونديّ[2] : « ﴿ **أحلّ الله لك** ﴾ جائز ؛ لأنّ ﴿تبتغي﴾ يحتمل حالا للضّمير في ﴿**تحرّم** ﴾ ، والأجوز أنّه مستفهم بحذف الحرف ، أي : ﴿**أتبتغي**﴾ ؛ لأنّ تحريم الحلال لغير ابتغاء مرضاتهنّ أيضا حرام "[3].

ومن الشّواهد في ذلك أيضا ما أشار إليه النّحاة فيما يجب حذفه ـ **النّعت المقطوع إلى الرّفع** ـ كقول القائل : «مررت بزيد الكريمُ » برفع «الكريم» على أنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره «هو» [4] .

والنّعت التّابع لما قبله تارة ، والمقطوع عنه تارة أخرى ، لا يمكن تفسيره إلّا إذا تمعّنا في الأداء الصّوتيّ للعبارة في الحالتين ، ولعلّ الوقف على «زيد» يفرّق بين الحالين ، ويرشد إلى الحذف في أحد التّعبيرين [5] .

---

[1] وقد قال الفقهاء في بعض ما أشكل معرفة المراد منه من أقوال المكلّفين ـ بأنّ المراد منه إنّما يعرف من قرينة الوقفة ، والنّغمة .

ينظر : روضة الطّالبين وعمدة المفتين ، النّوويّ ، تحقيق: زهير الشّاويش ، المكتب الإسلاميّ، بيروت- دمشق- عمّان ، الطّبعة الثّالثة : 1412هـ/ 1991م ، ج8 / ص114 .

[2] هو أبو عبد اللّه محمّد بن طيفور الغزنويّ السّجاونديّ المقرئ المفسّر النّحويّ . [توفّي: 551 – 560 هـ] ، له تفسير حسن للقرآن ، وكتاب «علل القراءات » في عدّة مجلّدات ، وكتاب «الوقف والابتداء» في مجلّد كبير يدلّ على تبحّره ، ذكره القفطيّ مختصرا وقال : « كان في وسط المائة السادسة، ـ رحمه الله ـ».

ينظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمّد بن عثمان بن قايماز الذّهبيّ (المتوفّى: 748هـ) ، المحقّق: د. بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى: 2003م ، ج12 / ص206 .

[3] علل الوقف ، للإمام السّجاونديّ ، تحقيق : د. محمّد بن عبد الله بن محمّد العيدي ، مكتبة الرّشد ـ المملكة العربيّة السّعوديّة ـ ، الطّبعة الثّانية : 1427 ه ـ 2006 م ، ج3 / ص 1026 .

[4] ينظر : شرح ابن النّاظم ، مرجع سابق ، ص 355 .

[5] ينظر : علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار الغريب ـ القاهرة ـ : 2000 م ، ص 557 .

ومن الشّواهد الّتي تظهر أثر الوقف على المعنى والإعراب ، وما يتبعه من بيان للمحذوف ، ما جاء في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴾ [1] .

فإمّا **أن يّكون** الوقف على لفظ الجلالة « الله » لتمام الكلام به ، ويستأنف بعده بالواو ، **أو يكون** « **الرّاسخون في العلم** » من تمام الجملة الأولى عطفا بالواو على لفظ الجلالة ، ولكلّ حالة آثارها :

ففي الأولى: يكون المعنى على الوقف والاستئناف ؛ أنّ الله استأثر بعلمه تأويل المتشابه وهو محصور به ، وهو قول ابن عباس ، وأبيّ ، وعائشة ، وابن مسعود ، والحسن، وعروة ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبي نهيك الأسديّ ، ومالك بن أنس ، والكسائي، والفراء ، والأخفش، وأبي عبيد . واختاره : الخطّابيّ والفخر الرّازيّ[2].

وعلى هذا يكون « الرّاسخون » مبتدأ مقطوع عمّا قبله ، وخبره الجملة الفعليّة « يقولون آمنا به » [3].

وفي الثّاني : يكون المعنى عند الوصل والعطف أنّ الرّاسخون في العلم يشاركون الله تعالى في العلم بالتّأويل ، وهذا مرويّ عن ابن عباس أيضا ، ومجاهد والرّبيع بن أنس ، ومحمد بن جعفر بن الزّبير وأكثر المتكلّمين [4] .

فـ «الرّاسخون» بهذا المعنى : معطوف على لفظ الجلالة ، وجملة : «يقولون» حال منهم ، أي : قائلين ، **أو هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هم» ، أو «هؤلاء»** [5].

---

[1] [آل عمران : 7] .

[2] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج3 / ص28 .

[3] التّسهيل لعلوم التّنزيل ، مرجع سابق ، ج1 / ص145 .

[4] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج3 / ص28 .

[5] الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج3/ ص29.

فتأمل كيف أحدثت الفاصلة الصّوتيّة هذا الاختلاف الإعرابيّ وما نتج عنه من احتمالات تقدير محذوف في وجه من الأوجه الإعرابيّة المذكورة .

ب. القرائن الحاليّة :

القرائن الحاليّة هي مجموعة الصّفات والهيئات ، والعوارض والظّروف والملابسات والبيئات ، وغير ذلك من المتغيرات الّتي تحفّ بالخطاب في نفسه أو بقائله أو بالمخاطب به بحيث تؤثّر على دلالته [1] .

فالكلام تختلف دلالاته ومعانيه باختلاف أحوال وظروف أداءه ، يقول الإمام الشّاطبيّ: «أنّ علم المعاني والبيان الّذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب ؛ إنّما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال : حال الخطاب من جهة نفس الخطاب ، أو المخاطب ، أو المخاطب ، أو الجميع ؛ إذ الكلام الواحد يختلف **فهمه بحسب حالين ، وبحسب مخاطبين** ، وبحسب غير ذلك ؛ كالاستفهام ، لفظه واحد ، ويدخله معان أخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك ، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتّهديد والتّعجيز وأشباهها»[2] .

ومن علم المعاني والبيان الّذي يعرف به إعجاز نظم القرآن أسلوب الحذف ، فلا شك أنّ مداره على معرفة مقتضى الحال الّذي اختصره الشّاطبيّ في معرفة حال الخطاب ، أو المتكلم ، أو السّامع .

أوّلا : معرفة حال المتكلّم

---

[1] اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص339 .

[2] الموافقات ، الشّاطبيّ ، المحقّق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الطّبعة الأولى : 1417هـ/ 1997م ، ج4 / ص146 .

يقول أبو الحسين البصريّ: «واعلم أنّ كلّ خطاب فإنّه لا بد في الاستدلال به من اعتبار حال المتكلّم به ألّا ترى أنّا نعتبر حكمته ، وإنّما أردنا الأحوال الّتي لها نعدل بالخطاب من معنى إلى معنى مع كونه متردّدا بينهما»[1].

ويقول ابن تيمية: «**والحال حال المتكلّم والمستمع لا بدّ من اعتباره في جميع الكلام ، فإنّه إذا عرف المتكلّم فهم من معنى كلامه ما لا يفهم إذا لم يعرف** ؛ لأنّه بذلك يعرف عادته في خطابه ، **واللّفظ إنّما يدلّ إذا عرف لغة المتكلّم الّتي بها يتكلّم وهي عادته وعرفه الّتي يعتادها في خطابه** ، ودلالة اللّفظ على المعنى دلالة قصديّة إراديّة اختياريّة ، فالمتكلّم يريد دلالة اللّفظ على المعنى ؛ فإذا اعتاد أن يعبّر باللّفظ عن المعنى كانت تلك لغته ولهذا كلّ من كان له عناية بألفاظ الرّسول ومراده بها : عرف عادته في خطابه وتبيّن له من مراده ما لا يتبيّن لغيره »[2].

وقال الإمام الغزالي: « إنّ قصد الاستغراق يعلم بعلم ضروريّ يحصل عن قرائن أحوال ، ورموز وإشارات وحركات من المتكلّم ، وتغيّرات في وجهه ، وأمور معلومة من عادته ومقاصده ، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس ، ولا ضبطها بوصف ، بل هي كالقرائن الّتي يعلم بها خجل الخجل ، ووجل الوجل ، وجبن الجبان وكما يعلم قصد المتكلّم إذا قال : السّلام عليكم أنّه يريد التّحيّة أو الاستهزاء ، واللّهو »[3].

---

(1) المعتمد في أصول الفقه ، محمّد بن عليّ بن الطّيب البصريّ أبو الحسين ، تحقيق : خليل الميس ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى : 1403 ه ، ج 2 / ص 346 .

(2) مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ج 7 / ص 114 .

(3) المستصفى في علم الأصول ، أبو حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ ـ الطّوسيّ النّيسابوريّ الفقيه الصّوفيّ الشّافعيّ الأشعريّ الملقب بحجّة الإسلام وزين الدّين (450 هـ / 505هـ) مجدّد القرن الخامس هجريّ ، أحد أعلام عصره وأحد أشهر علماء الدّين في التّاريخ الإسلاميّ ـ ، تحقيق : محمّد عبد السّلام عبد الشّافيّ ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1413 ، ص228 .

فكلّ ما يصدر عن المتكلّم أثناء كلامه من إشارات ورموز وحركات ، وتغيرات في وجهه أدلّة تبيّن مراد المتكلّم وتظهر قصده من كلامه دون أن تكون تابعة للفظه .

يقول ابن عثيمين : « الواجب للإنسان أن ينظر إلى اللّفظ ، وينظر إلى قرائنه المختصّة به ، من حال المتكلّم بـه ، والمخاطب والمنزّل عليه وما أشبه ذلك ، وهذا شيء معروف لكلّ أحد ، **بل إنّ الكلام يختلف حتّى في نبرات المتكلّم ، فلو تكلّم مثلا بعنف واحمرار عين وانتفاخ أوداج وانتشار شعر فليس كمن تكلّم بهدوء ، فالأوّل كأنّما يرمي بشرر والثّاني ليس كذلك**»[1].

ومن هنا رجّح المفسّرون بعض الأقوال على غيرها ، انطلاقا من معرفتهم بمراد الله تعالى ، وما يفعله من حكمته ورحمته ، وقدرته وسلطانه .

يقول د/ محمّد سعد بعد أن حمل معنى قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا** ﴾[2] ، على الحقيقة لا على المجاز ، مستدلّا بقول رسول الله ـ **صلى الله عليه وسلّم** ـ : « **إنّ الّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِم قَادِرٌ عَلَى أَن يُمْشِيهِمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ ، أَمَّا إِنَّهُمْ يَتَقُونَ بِوُجُوهِهِم كُلَّ حَدب وَشَوْكٍ** »[3] : « فدلّ هذا دلالة ظاهرة قاهرة على أنّ ما كان من هذا الباب ونحوه يحمل على الحقيقة ، فهو من عالم الغيب أوّلا ، والفاعل هو الله القادر – عزّ وجلّ – فلا

---

(1) شرح مقدّمة التّفسير لشيخ الإسلام بن تيميّة ، لفضيلة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين ، إعداد وتقديم : عبد الله بن محمّد بن أحمد الطّيار ، دار الوطن ، الطّبعة الأولى : 1415 هـ/ 1995م ، ص97.

(2) [الإسراء / 97] .

(3) رواه بهذه الزّيادة " أما إنّهم يتقون بوجوههم كلّ حدب " عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ : الإمام أحمد في المسند (ج 2 / ص 354 ، رقم 8632) ، والتّرمذيّ (ج5 / ص305 ، رقم 3142) وقال : حسن ، وضعفه الألبانيّ في ضعيف الجامع تحت رقم :6417 . وهو بغير هذه الزّيادة في الصّحيحين البخاريّ (4/ 1784 ، رقم 4482) ، ومسلم (4/ 2161 ، رقم 2806) عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ .

مجال البتّة لتحكيم أعراف العقل والعادة ، بل منطق العلم يقضي باستحضار جلال الله وكماله»[1].

وقال ـ أيضا ـ : « وهذا الّذي أقوله – أيضا – ليس إنكارا للقول بالمجاز في بيان القرآن الكريم بل هو إنكار للتّساهل في القول بـه ... **دون تحقيق لما يقتضيه حال المتكلّم بـه مـن كماله في ذاته وصفاته وأفعاله ، ودون تحقيق لما بين بيان الحقّ – جلّ جلاله – وبيان الخلق من تفاوت لا يحاط ، ودون تحقيق لما يقتضيه حال المعنى والغرض المنصوب له البيان**» [2] .

ومن جملة ما يدلّ على حذفه حال المتكلّم قول القائل : «**بسم الله** » عند الشّروع في العمل ، فالمحذوف ها هنا فعل يتعلّق بالجارّ والمجرور **يدلّ عليه حال القائل**[3] ؛ فإذا كان العمل قراءة قدّر المحذوف « بسم الله أقرأ » ، وإذا كان أكلا قدّر بـ «بسم الله آكل» ، وإذا كان وضوءا قدّر بـ «بسم الله أتوضأ» وهكذا في جميع الأفعال[4].

---

[1] العزف على أنوار الذّكر معالم الطّريق إلى فقه المعنى القرآنيّ في سياق السّورة ، د/ محمود توفيق محمّد سعد ، أستاذ البلاغة والنّقد ورئيس القسم في كلّية اللّغة العربيّة جامعة الأزهر الشّريف ، الّطبعة الثّانية : 1424هـ ، ص141 .

[2] العزف على أنوار الذّكر ، نفسه ، ص141 ـ 142 .

[3] معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبو إسحاق الزّجاج (المتوفى: 311هـ) ، المحقّق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1408 هـ - 1988 م ، ج1 / ص39 . وينظر : تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج1 / ص115 .

[4] هذا على مذهب الكوفيّين الّذين يقدّرون المتعلّق بالجارّ والمجرور فعلا ، أمّا البصريون فيقدّرونه اسما هو خبر حذف مع مبتدئه وبقي معموله قائما مقامه تقديره : « ابتدائي كائن باسم الله ، أو قراءتي كائنة باسم الله » .

ينظر : الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج1 / ص22 .

قلت : سواء كان المقدّر اسما أو فعلا فإنّ الّذي يدلّ عليه هو حال المتكلّم .

ثانيّا : حال السّامع (المخاطب)

لا تقلّ أهميّته عن أهميّة حال المتكلّم ، قال ابن تيميّة : « ومن لم يعرف لغة الصّحابة الّتي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعادتهم في الكلام وإلّا حرّف الكلم عن مواضعه» [1] .

وممّا يوضح أهميّة المستمع ضمن الحدث الكلاميّ أمور كثيرة منها :

- **أنّ مراعاة حال المخاطب دليل على بلاغة الكلام** : قال د. محمّد حسين الذّهبيّ وهو ينصر قول الشّاطبيّ في إنكاره للتّفسير العلميّ بأدلّة كثيرة منها : «**ثانيّا – النّاحية البلاغيّة : عرّفت البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال** ، ومعلوم أنّ القرآن في أعلى درجات البلاغة ، فإذا نحن ذهبنا مذهب أرباب التّفسير العلميّ وقلنا بأنّ القرآن متضمّن لكلّ العلوم، وألفاظه متحمّلة لهذه المعاني المستحدثة ، لأوقعنا أنفسنا في ورطة لا خلاص لنا منها إلّا بما يخدش بلاغة القرآن ، أو يذهب بفطانة العرب ؛ **وذلك لأنّ من خوطبوا بالقرآن في وقت نزوله إن كانوا يجهلون هذه المعاني وكان الله يريدها من خطابه إيّاهم لزم على ذلك أن يكون القرآن غير بليغ ؛ لأنّه لم يراع حال المخاطب وهذا سلب لأهمّ خصائص القرآن الكريم** ، وإن كانوا يعرفون هذه المعاني فلم لم تظهر نهضة العرب العلميّة من لدن نزول القرآن الّذي حوى علوم الأوّلين والآخرين؟. ولم لم تقم نهضتهم على هذه الآيات الشّارحة

---

[1] مجموع الفتاوى ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ) ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، 1416هـ/ 1995م ، ج1 / 343 .

لمختلف العلوم وسائـر الفنون ؟ ..وهذا أيضا سلب لأهمّ خصائص العرب ومميّزاتهم»[1].

- **مـن أهمّ مميّزات تفسير الصّحابة أنّهم رعوا حال المخاطب بـه :**

يقول د. صالح آل الشّيخ : «ومن مصادر التّفسير عند الصّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ العلم بأحوال العرب ؛ لأنّ القرآن نزل يفصّل أحوال النّاس .. **فالعلم بأحوال العرب وتاريخهم وقصصهم هذا يورث العلم بمعاني القرآن .. وعلى هذا فإنّ من لم يعلم أحوال العرب الّتي كانوا عليها في عقائدهم وفي دياناتهم وفي تعبداتهم وفي علاقاتهم الاجتماعيّة ، وفي تجاراتهم إلى آخر هذه الأحوال فإنّه لن يحسن التفسير** »[2].

- **ضرب المثل في القرآن الكريم دليل على مراعاة حال السّامع :**

يقول الزّركشي : «ومن حكمته ـ أي ضرب الأمثال ـ تعليم البيان وهو من خصائص هذه الشّريعة ، والمثل أعون شيء على البيان ، فإن قلت لماذا كان المثل عونا على البيان ، وحاصله قياس معنى بشيء من عرف ذلك المقيس فحقّه الاستغناء عن شبيهه ، ومن لم يعرفه لم يحدث التّشبيه عنده معرفة؟.

والجواب أنّ الحكم والأمثال تصور المعاني تصور الأشخاص ، فإنّ الأشخاص والأعيان أثبت في الأذهان لاستعانة الذّهن فيها بالحواسّ بخلاف المعاني

---

[1] التّفسير والمفسرون ، د / محمّد حسين الذّهبيّ ، مكتبة وهبة ، الطّبعة السّابعة : 2000 م ، ج 2 / ص360.

[2] مناهج المفسّرين ، من كتاب جامع الرّسائل والدّروس العلميّة في العلم والدّعوة والتّربيّة ، رسائل ومحاضرات معالي الشّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشّيخ ، اعتنى به : محمّد بن إبراهيم الشّاميّ ، دار ابن حزم ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1431هـ/ 2010م ، ص416 .

المعقولة فإنّها مجردة عن الحسّ ولذلك دقّت ، **ولا ينتظم مقصود التّشبيه والتّمثيل إلّا بأن يكون المثل المضروب مجربا مسلما عند السّامع** »[1].

- **ما يكثر في القرآن الكريم من حذف وإضمار يدلّ عليه فهم السّامع :**

قال السّيوطي : «وقد يدلّ عليه ـ الضّمير ـ السّياق ، **فيضمر ثقة بفهم السّامع** نحو: ﴿ **كلّ من عليها فان** ﴾[2]، ﴿**مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ** ﴾[3]، أي : ما ترك على ظهرها أي الأرض أو الدّنيا ، ﴿ **وَلِأَبَوَيْه** ﴾[4]، أي : الميت ، ولم يتقدّم له ذكر »[5].

وقال الزّركشي: «وقد يحذف السّؤال **ثقة بفهم السّامع بتقديره** كقوله تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ** ﴾[6]، فإنّه لا يستقيم أن يكون السّؤال والجواب من واحد فتعيّن أن يكون « **قل الله** » جواب سؤال ، كأنّهم سألوا لما سمعوا من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ : «وهو يبدأ الخلق ثمّ يعيده » فأجابهم الله عزّ وجلّ : ﴿ **قُلِ اللهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ** ﴾ فترك ذكر السّؤال ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ**

---

(1) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص487 .

(2) [الرحمن / 26] .

(3) [فاطر 45] .

(4) [النساء / 11] .

(5) ينظر : الإتقان ، مرجع سابق ، ص 400 .

(6) [يونس / 34].

أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[1] »[2] .

فدلالة الحذف تتوقّف على المخاطب ومدى إدراكه للمحذوف ، قال سيبويه: « سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[3] أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[4] ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾[5]، فقال : إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام »[6].

---

[1] [يونس / 35] .

[2] البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج4/ ص 46 .

[3] [الزّمر / 73] .

[4] [البقرة / 165] .

[5] [الأنعام / 27] .

[6] الكتاب ، مرجع سابق ، ج3/ ص 103 .

المبحث الثّالث

أنواع الحذف

أ. الاقتطاع

الاقتطاع من اقتطع وتقطّع الشيء أي فصله ، والاقتطاع : هو أخذ قطعة من الشيء[1].

وفي الاصطلاح : حذف بعض أحرف الكلمة[2].

وقد أنكر ابن الأثير وقوع هذا النّوع في القرآن الكريم حين قال : «واعلم أنّ العرب قد حذفت من أصل الألفاظ شيئا لا يجوز القياس عليه ... فهذا وأمثاله ممّا يقبح ولا يحسن، وإن كانت العرب قد استعملته؛ فإنّه لا يجوز لنا أن نستعمله»[3].

وهذا الكلام ليس فيه إنكار وقوع «**الاقتطاع**» في القرآن بالنّصّ ، وإنّما يؤخذ ذلك عن طريق اللّازم ؛ إذ قد وصف ابن الأثير «**الاقتطاع**» بالقبح ونفى عنه الحسن، وما كان هذا وصفه فلا ريب أن ينفى عن القرآن الكريم.

والصّواب: أنّ «**الاقتطاع**» واقع في القرآن الكريم، وليس هذا النّوع بالقبيح؛ بل هو حسن[4].

---

[1] المعجم المفصّل في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ص201 .

[2] معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1408 هـ – 1988 م ، ج1/ ص241 .

[3] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: 637هـ) ، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة، ج2/ ص260 .

[4] ينظر بعض فوائده في كتاب: البلاغة العربية ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: 1425هـ) ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، الطبعة الأولى : 1416 هـ – 1996 م ، ج2/ ص46.

* **الأمثلة:**

المثال الأوّل: قول ربّ العزّة والجلال: ﴿ **أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى** ﴾[1] .

والشّاهد للاقتطاع في قوله: ﴿ **يك** ﴾ ؛ فإنّ أصلها: «**يكون**»، فلمّا دخل عليها الجازم سكّنت النّون «**يكون**»، فالتقى ساكنان[2]؛ فحذف الأوّل[3].

وهذا الحذف يشترط فيه شروط[4]، توفّر جميعها في الآية؛ وهي:

أوّلا: أن يكون الفعل «**كان**» على صيغة المضارع، فلا تحذف النّون من الماضي ولا الأمر.

ثانيا: أن يكون مجزوما، فلا تحذف نون المنصوب والمرفوع.

ثالثا: أن يكون مجزوما بالسّكون، أمّا نحو قول الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللهِ وَجِيهًا** ﴾[5] ، فحذف النّون بواسطة الجازم لا لمجرّد التّخفيف.

رابعا: أن لا تتّصل بضمير نصب، فلا يجوز الحذف من نحو قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله**»[6].

---

(1) [**القيامة**:36-37].

(2) الواو المدّيّة والنّون.

(3) لأنّ الأوّل حرف لين، وقد قال ابن مالك:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق *** وإن يكن لينا فحذفه استحق

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مرجع سابق، ج1/ ص260-263 .

(5) [الأحزاب:69].

(6) رواه البخاريّ في صحيحه (رقم الحديث:1354)، ومسلم في صحيحه (رقم الحديث:2930).

خامسا: أن لا يليها ساكن، فلا يجوز الحذف من نحو: لم تكن الدّار واسعة -مثلا-، وهذا الشّرط محلّ خلاف بين النّحاة[1].

وحذف النّون من «**يكون**» المستوفية الشّروط جائز وليس واجبا، ويراد منه التّخفيف، واللّغة العربيّة مبناها عليه[2] .

المثال الثّاني: قول الله تعالى: ﴿ **فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى** ﴾ [3].

والشّاهد في الآية للاقتطاع: ﴿ **تَلَظَّى** ﴾ ؛ فإنّ أصلها : «**تتلظّى**» ، فحذفت إحدى التّاءين ، وذلك جائز إذا تماثل الحرفان ، واتّفقت حركتهما.

أمّا مع اختلاف الحركات فلا حذف ، وعليه فلا يجوز الحذف في نحو: «تتعلّم المسألة»[4].

وقد ورد هذا النّوع من الحذف في القرآن الكريم في ثلاث وثلاثين موضعا[5]، أحصاها الإمام الشّاطبيّ [6] في حرز الأماني[7].

---

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر ، ج1/ ص388 .

(2) أي: على التّخفيف.

(3) [اللّيل:14].

(4) لعدم اتّفاق الحركتين؛ ولأنّ ذلك يؤدّي إلى اللّبس، فإذا قيل: «تعلّم الحكمة»، صار ذلك من التّعليم لا من التّعلّم.

(5) ينظر: تقريب المعاني في شرح حرز الأمانيّ في القراءات السّبع، سيّد لاشين أبو الفرح، وخالد بن محمّد الحافظ العلميّ، مكتبة دار الزّمان، المدينة النّبويّة، الطّبعة الخامسة :1424، 2003م ، ص204-208.

(6) هو القاسم بن فيرّه بن خلف الرّعينيّ، أبو محمّد الشّاطبيّ؛ إمام القرّاء، وعالم بالحديث والتّفسير واللّغة، ولد سنة 538هـ، وتوفّي سنة 590هـ، من مؤلّفاته: حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ناظمة الزّهر في علم الفواصل، عقيلة أتراب القصائد في علم الرّسم.
ينظر: الأعلام، مرجع سابق، ج5/ ص108.

(7) وإنّما أحصاها؛ لأنّ الإمام البزّيّ -الرّاوي عن ابن كثير- يخالف جمهور القرّاء في قراءتها .

وهذه هي المواضع إجمالا ، مكتفيا بما كان منها في حدود هذه الدّراسة:

﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ﴾[1][2]، ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[3] ، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾ [4]، ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [5]، ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾[6] ، ﴿ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [7]، ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾[8] ، ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾[9] ، ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [10]، ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾[11] ، ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ [12]، ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾[13] ، ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [14]، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ

ينظر: حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: 590هـ) ، المحقق: محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية ، الطبعة الرابعة، 1426 هـ - 2005م ، ص42-43.

[1] [طه:69].

[2] في قراءة من شدّد، وهم: من عدا حفصا.
ينظر: تقريب الطّيّبة، مرجع سابق، ص269.

[3] [النّور:15] .

[4] [النّور:54] .

[5] [الشّعراء:45].

[6] [الشّعراء:221].

[7] [الشّعراء:222].

[8] [الأحزاب:33].

[9] [الأحزاب:52].

[10] [الصّافّات:25].

[11] [الحجرات:11].

[12] [الحجرات:12] .

[13] [الحجرات:13].

[14] [الواقعة:65] .

اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾[1] ، ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾[2] ، ﴿ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾[3] ، ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾[4] ، ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾[5] ، ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[6].

فهذه تسعة عشر موضعا، حذفت منها التّاء تخفيفا -بالشّرط المتقدّم-.

ب. الاكتفاء.

وحدّه : أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط ، فيكتفى بأحدهما عن الآخر[7].

والغرض البلاغيّ من هذا النّوع من الحذف يختلف باختلاف سياق الكلام.

ففي قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[8] ، أي : والبرد أيضا ؛ وإنّما اكتفي به لأنّ أصل الخطاب موجّه للعرب ، وهم في بلاد حارّة ، فوقايتهم من الحرّ أهمّ عندهم[9] .

---

(1) [الممتحنة:9].

(2) [الملك:8].

(3) [القلم:38].

(4) [عبس:10].

(5) [اللّيل:14].

(6) [القدر:4].

(7) البلاغة العربية ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة ، مرجع سابق ، ج 2/ ص48 .

(8) [النّحل:81].

(9) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: 710هـ) ، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي ، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب، بيروت ، الطبعة الأولى: 1419 هـ - 1998 م ، ج2/ ص227 .

أو لأنّ الوقاية من البرد سبق ذكرها قبل ذلك الموضع[1] ؛ في قوله تعالى:﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾[2].

والحاصل : ليس للاكتفاء فائدة بعينها ، وإنّما تتنوّع نكته باختلاف سياقات الكلام .

*** الأمثلة:**

المثال الأوّل : قول الله سبحانه : ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ**﴾[3].

والشّاهد في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ** ﴾، وهذا المقطع سيق مساق الدّليل والبرهان على الكفّار في استبعادهم إرسال الرّسل[4].

وقوله : ﴿ **نذير** ﴾ أي : وبشير -أيضا-؛ إذ إنّ هذه هي وظيفة الرّسل ـ عليهم السّلام ـ .

وللاكتفاء في الآية نكت :

أوّلا : أنّ النّذارة قرينة البشارة[5] ؛ فذكر أحدهما يحضر في الذّهن الآخر.

ثانيا : اقتران النّذارة والبشارة في صدر الآية أغنى عن إعادتهما معا؛ اختصارا.

ثالثا : أنّ الإنذار هو الأنسب لمقام خطاب المكذّبين[6] .

---

(1) الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3/ ص203 .
(2) [النّحل:5] .
(3) [فاطر:24] .
(4) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق ، ج22/ ص296 .
(5) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، مرجع سابق ،ج7/ ص150 .
(6) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق ، ج 22 / ص297 .

ويحتمل أن لا يكون في الآية اكتفاء ، وإنّما خصّ لفظ « **النّذير** » مراعاة للعموم الوارد في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ**﴾[1] ، « فإنّ من الأمم من لم تحصل لها بشارة ؛ لأنّها لم يؤمن منها أحد »[2] ، كما جاء في الحديث أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال : « **عرضت عليّ الأمم ، فجعل يمرّ النّبيّ معه الرّجل ، والنّبيّ معه الرّجلان ، والنّبيّ معه الرّهط، والنّبيّ ليس معه أحد**»[3]، فقوله: «**والنّبيّ ليس معه أحد**» أي: يبعث في قومه، فلا يتّبعه منهم أحد[4].

وهذا الكلام وإن كان له وجه ؛ فإنّ الأقرب أن تكون الآية من باب الاكتفاء ، وذلك لأنّ البشارة عامّة كالنّذارة ؛ إذ إنّ الأنبياء يبشّرون أقوامهم الّذين أرسلوا إليهم إن هم أطاعوا بالثّواب والأجر الحسن ، ولا يلزم أن تكون البشارة بعد انقيادهم لشرع الله تعالى .

ويؤيّد هذا[5] ما جاء في كتاب عمر بن الخطّاب[6] رضي الله عنه إلى أهل رعاش: «بسم اللّه الرّحمن الرّحيم ، من عمر أمير المؤمنين إلى أهل رعاش كلّهم ، فإنّي أحمد إليكم اللّه الّذي لا إله إلّا هو، أمّا بعد : فإنّكم زعمتم أنّكم مسلمون ثمّ ارتددتم بعد ، وإنّه من يتب منكم ويصلح لا يضرّه ارتداده ، ونصاحبه صحبة حسنة،

---

(1) واستفيد العموم من تنكير « نذير» ووقوعه في سياق النّفي .

(2) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق ، ج22/ ص297 .

(3) رواه البخاريّ في صحيحه (رقم الحديث : 5752).

(4) قرّة عيون الموحّدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين ، عبد الرّحمن بن حسن التّميميّ ، تحقيق : بشير محمّد عيون ، دار البيان ، دمشق-سوريّا ، الطّبعة الأولى ، 1411هـ ،1990م ، ص27 .

(5) أي: يؤيّد أنّ البشارة لا يلزم وقوعها بعد الانقياد للشّرع، بل يمكن أن تصدر قبله معلّقة بشرطها. هذا محلّ الشّاهد، وإلّا فإنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ليس نبيّا! -كما هو معروف-.

(6) هو عمر بن الخطّاب بن نفيل ، أبو حفص العدويّ ؛ أمير المؤمنين ، وثاني الخلفاء الرّاشد ين، وأحد العشرة المبشّرين بالجنّة ، مناقبه جمّة ، قتله أبو لؤلؤة المجوسيّ بخنجر وهو يصلّي الصّبح ، وذلك سنة 23هـ .

ينظر: الأعلام، مرجع سابق ، ج5/ ص45 .

فاذّكّروا ولا تهلكوا ، **وليبشر** من أسلم منكم ، فمن أبى إلّا النّصرانيّة ؛ فإنّ ذمّتي بريئة ممّن وجدناه عشرا تبقى من شهر الصّوم من النّصارى بنجران »[1] .

والحاصل: أنّ في الآية اكتفاء -على الصّحيح-، وفائدته : ما تقدّم ذكره .

المثال الثّاني : قول الله جلّ جلاله : ﴿ **وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا * أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا** ﴾ [2].

وقد فصل بين الجملتين : ﴿ **وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا** ﴾ ، ﴿ **أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا** ﴾ ؛ لكمال الاتّصال بينهما ، فإنّ الجملة الثّانية بيان وتفسير للأولى : «فإنّ السّكنى لا تتأتّى بمجرّد البسط والتّمهيد ، بل لا بدّ من تسوية أمر المعاش من المأكل والمشرب»[3].

والشّاهد للاكتفاء قوله : ﴿ **أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا** ﴾؛ فإنّ أصل «**المرعى**» ما تتناوله الماشية من الكلأ والحشيش[4].

فهو شيء مختصّ بالبهائم ، مع أنّ سياق الآية في الإنعام على الخلق جميعا ؛ ولذا حملت الآية على الاكتفاء ، والتّقدير : أخرج منها ماءها ومرعاها وثمارها وحبوبها.

---

(1) الأموال ، حميد بن مخلد الخراسانيّ ، المشهور بـــ : ابن زنجويه ، تحقيق : الدّكتور شاكر ذيب فيّاض ، نشره : مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطّبعة الأولى ، 1406هـ ، 1986م ، ص279 .

(2) [النّازعات:30-31] .

(3) إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، مرجع سابق ، ج9/ ص102 .

(4) تفسير النسفي ، مرجع سابق ، ج3/ ص599 .

وإنّما نصّ على ذكر «**المرعى**» للتّنبيه على عموم رحمة الله ولطفه وإحسانه ؛ إذ إنّه سبحانه أحسن للبهائم والمواشي ، فيعرف أنّ إحسانه بالإنسان أعظم وأجلّ[1].

وقرينة الاكتفاء قوله تعالى بعد : ﴿ **مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ** ﴾[2].

ويفهم من كلام السّمين الحلبيّ أن ليس في الآية اكتفاء ، وأنّ الآية ذكرت إحسان الله بالمواشي والإنسان ؛ وذلك أنّه يرى أنّ «المرعى» في قوله تعالى : ﴿ **مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا** ﴾ مستعمل استعمالين[3] :

الأوّل: استعمال حقيقيّ في حقّ البهائم ، وهذا واضح -كما سبق-.

الثّاني: استعمال مجازيّ في حقّ الآدميّين ؛ فإنّه قال : «وهو[4] في حقّ الآدميّين استعارة»[5].

وهذا بناء على جواز استعمال اللّفظ المشترك في معانيه ، وهو قول الجمهور[6].

فتحصّل عندنا في الآية قولان ، كلاهما خالف الأصل من وجه :

فالقول الأوّل من جهة ادّعاء الحذف اكتفاء بالمذكور ، ولا شكّ أنّ الحذف على خلاف الأصل .

---

(1) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق، ج30 / ص87 .

(2) [النّازعات:33].

(3) هذا تنظير لكلامه ، وإلّا فلم يصرّح بهذا .

(4) أي: المرعى .

(5) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، مرجع سابق ، ج10/ ص681 .

(6) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية ، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى : 1419هـ - 1999م، ج1/ ص59-60 .

والقول الثّاني من جهة ادّعاء المجاز[1]، والأصل في الكلام أن يحمل على حقيقته ما أمكن .

إلّا أنّ القول الثّاني دخله ضعف ما ؛ من حيث حمل الآية على وجه مختلف فيه[2].

وازداد ضعفا من حيث عدم تناسب الاستعارة مع سياق الكلام ؛ وبيان ذلك :

أنّ الاستعارة -على رأي الحلبيّ- في «المرعى» تجرى بهذه الطّريقة : شبّه الثّمار والحبوب بالكلأ ، بجامع كونها مأكولة ، ومعلوم أنّ الكلأ للحيوان البهيم .

وفي رأيي : أنّ الآية في مقام ذكر إحسان الله تعالى لبني آدم ، ممّا يبعد معه أن يشبّه ما رزقه الله إيّاهم[3] بشيء يعطاه البهائم . والله أعلم .

ج. التّضمين.

وهو « أن يضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمّن بذكر ما هو من متعلّقاته ؛ من حرف ، أو معمول ، فيحصل في الجملة معنيان»[4].

والتّضمين فنّ جليل من فنون الإيجاز في البيان العربيّ[5] ، وفي القرآن الكريم منه أعلاه وأرقاه .

---

(1) إذ الاستعارة : مجاز لغويّ علاقته المشابهة .

(2) وهو استعمال اللّفظ المشترك في معنييه .

(3) أي : بني آدم .

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1/ ص123 .

(5) ينظر: البلاغة العربيّة ، مرجع سابق ، ج2/ ص49-50 .

« وهو مظهر من مظاهر الإعجاز البيانيّ في القرآن الكريم، وصورة من صور «الإيجاز» القرآنيّ العالي؛ لأنّه فعلان في فعل ، أو حرفان في حرف ، أي : أنّه جملتان في جملة واحدة!»[1].

ولابدّ أن ننبّه إلى أنّ القائلين بتناوب الحروف لا يقولون بالتّضمين ، ولا ريب أنّ القول بالتّضمين هو الأليق ببلاغة وبيان القرآن الكريم[2].

*** الأمثلة:**

المثال الأوّل: قول ربّ العزّة والجلال: ﴿ **فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا** ﴾ [3].

والشّاهد : في قوله تعالى : ﴿ **رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ** ﴾؛ إذ من المعلوم أنّ الفعل «**ركب**» يتعدّى بنفسه، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً**﴾[4]، ويتعدّى بـ«**على**» ، ولذلك شواهد في اللّغة كثيرة ، وأصل معنى الفعل « **ركب** » يشهد له ؛ لأنّه في الأصل كون الإنسان على ظهر حيوان[5] ، فمعنى الاستعلاء فيه ظاهر[6] .

---

[1] إعجاز القرآن البيانيّ ودلائل مصدره الرّبّانيّ، صلاح عبد الفتّاح الخالديّ، دار عمّار، عمّان-الأردن، الطّبعة الأولى ، 1421هـ ، 2000م ، ص157.

[2] ينظر : الخلاف في هذه المسألة : إعجاز القرآن البيانيّ ودلائل مصدره الرّبّانيّ ، مرجع سابق ، ص153-157.

[3] [الكهف:71].

[4] [النّحل:8].

[5] المفردات في غريب القرآن ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: 502هـ) ، المحقق: صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت ، الطبعة الأولى : 1412 هـ، ص363 .

[6] و« على » تدلّ على الاستعلاء.

فكان الأصل – في غير القرآن – أن يقال: «حتّى إذا ركبا السّفينة خرقها» ، ولكنّ البيان القرآنيّ عدل عن ذلك إلى ﴿ **رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ** ﴾ .

والسّرّ في ذلك أنّ نظم الآية لو جاء هكذا : «حتّى إذا ركبا السّفينة خرقها» ؛ لفهم منه أنّ الخضر ـ عليه السّلام ـ خرق السّفينة فور ركوبه عليها .

ومعلوم أنّه إنّما خرق السّفينة خشية أن يأخذها الملك الظّالم ، وقد كان بين وقت الرّكوب وبين وقت الوصول إلى مكان الملك : مدّة طويلة ، فخرق السّفينة بمجرّد ركوبها فعل قد لا يكون له مسوّغ !.

ولكنّ البيان القرآنيّ جاء : ﴿ **حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ** ﴾ أي : حتّى إذا ركبا واطمأنّا[1] في السّفينة خرقها ؛ وذلك لمّا قرب من الملك[2] .

المثال الثّاني : قول ربّ العزّة والجلال : ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [3].

والشّاهد: في قوله تعالى: ﴿ **يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾ ؛ فإنّ الفعل « **خالف** » يتعدّى بنفسه ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ** ﴾ [4] ؛ فإنّ « **كم** » في محلّ نصب : مفعول به[5] .

فكان الأصل –في غير القرآن– أن يقال : « فليحذر الذين يخالفون أمره » ، إلّا أنّ النّظم القرآنيّ جاء : ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾ .

---

[1] أي: لبثا وبقيا فيها مدّة .

[2] ذكر معنى هذا الدّكتور عبد الله الهتاريّ في محاضرة له بعنوان : « المفردة القرآنيّة مظهر من مظاهر الإعجاز » ، منشورة على موقع : « ملتقى أهل التّفسير » .

[3] [النّور:63].

[4] [هود:88].

[5] ينظر : الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ) ، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت ، الطبعة الرابعة : 1418 هـ، ج12 / ص335 .

وسبب ذلك : أنّه ضمّن الفعل « **يخالف** » معنى : « **يعرض** » أو « **يصدّ** »[1] ، أي : فليحذر الّذين يخالفون ويصدّون ويعرضون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم .

واحتمل العلّامة الألوسيّ أن يكون الفعل المضمّن هو «**يخرج**» ، أي : فليحذر الذين يخرجون عن أمره[2] .

وهذا فيه نظر ؛ لأنّ الفعل الأصليّ « يخالف » لم يزدد شيئا من المعاني بذلك التّضمين ؛ إذ المخالفة : « أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله»[3].

والأظهر –والله أعلم– : أنّ الفعل المضمّن هو « **يعرض** » أو « **يصدّ** » ، وإذا ضمّنّا الثّاني –« يصدّ »– فإنّ المفعول به يكون محذوفا ، والتّقدير: يصدّون المؤمنين عن أمره .

وتضمين «**يعرض**» أولى – مع جواز تضمين «يصدّ»– ؛ وذلك من وجهين :

الأوّل : أنّ فيه السّلامة من دعوى الحذف ؛ فإنّ الحذف على خلاف الأصل .

الثّاني : أنّ التّحذير من الإعراض أبلغ من التّحذير عن الصّدّ ؛ لأنّ في الصّدّ إعراضا وزيادة .

---

[1] إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، مرجع سابق ، ج6 / ص198 .

[2] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ) ، علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : 1415 هـ، ج9 / ص415.

[3] المفردات في غريب القرآن ، مرجع سابق ، ص294 .

فمعنى الآية على هذا : « فليحذر الذين يخالفون ويعرضون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

والنّكتة في هذا التّضمين : الاحتراز عن المخالفة من غير المعرض ، كمن خالف أمر الله تعالى وأمر رسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ جاهلا أو ذاهلا .

د. الاحتباك.

وهو « أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثّاني ، ومن الثّاني ما أثبت نظيره في الأوّل »[1] .

وسمّى الزّركشيّ هذا النّوع من الإيجاز : الحذف المقابليّ ، وعرّفه بقوله : « أن يجتمع في الكلام متقابلان ، فيحذف من واحد منهما مقابله ؛ لدلالة الآخر عليه »[2].

إلّا أنّ تعريف السّيوطيّ أدقّ ؛ لأنّ التّعريف الذي ذكره الزّركشيّ ـ رحمه الله ـــــ يوهم أنّه يكتفى في الاحتباك بالحذف من جهة واحدة فقط ، وهو لا يريد هذا؛ بدليل الأمثلة التي ساقها توضيحا لهذا المصطلح[3].

*** الأمثلة :**

المثال الأوّل: قول الله جلّ في علاه: ﴿ **وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ** ﴾ [4].

---

[1] الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص204 .
[2] البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص129 .
[3] ينظر: البرهان في لوم القرآن ، المرجع نفسه ، ج3 / ص129-132 .
[4] [النّمل:12] .

والشّاهد من الآية : قوله : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾[1] ، ووجه ذلك على النّحو الآتي :

﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ ——— تخرج بيضاء

↓ ↓

وأخرجها من جيبك ——— ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾

فنلاحظ أنّ في أصل الكلام متقابلين أو نظيرين:

الأوّل: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ تقابل « وأخرج يدك ».

الثّاني: ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾ تقابل « تدخل غير بيضاء ».

فحذف من الجملة الأولى « تدخل غير بيضاء » ؛ لدلالة قوله : ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ ﴾ – في الجملة الثّانية – عليه .

وحذف من الجملة الثّانية « وأخرجها » ؛ لدلالة قوله : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ ﴾ – في الجملة الأولى – على ذلك المحذوف .

وهذا الأسلوب من الحذف هو الاحتباك ؛ وتقدير الكلام : « وأدخل يدك في جيبك **تدخل غير بيضاء** ، **وأخرجها** تخرج بيضاء » .

المثال الثّاني: قول الله عزّ شأنه : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾ [2].

---

[1] البلاغة العربيّة ، مرجع سابق ، ج2 / ص56 .

[2] [طه:124-126].

وهـذه الآيـات من بـدائع الاحتبـاك الوارد في القرآن الكريم ؛ إذ قـد وقع الحذف في مواضع ثلاثة :

أوّلا: في قوله: ﴿ **وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾.

ثانيا: في قوله: ﴿ **قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا** ﴾.

ثالثا: في قوله: ﴿ **وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى** ﴾.

ونسـتطيع أن نركّب احتباكين من هـذه المواضـع ، لا ثلاثة – كما ذكره العلّامة ابن عاشـور[1] – ؛ لأنّ الاحتباك لا يكون احتباكا إلّا إذا كان الحذف من موضـعين بالشّـرط المذكور ، ولا يعدّ كلّ موضـع وقع فيه الحذف احتباكا ، وإلّا لصار كلّ مثال لهذا النّوع من الحذف يمثّل احتباكين اثنين!.

*** الاحتباك الأوّل** :

بين قوله تعالى : ﴿ **وَنَحْشُـرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ ، وقوله : ﴿ **قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا** ﴾ ، ووجه ذلك على النّحو التّالي :

﴿ **وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ ـــــــــــ ننساه

↓ ↓

عميت عنها ـــــــــــ ﴿ **قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا** ﴾

فالملاحظ : أنّ في أصل الكلام متقابلين اثنين :

الأوّل: « نحشره أعمى » تقابل « عميت عنها » .

---

[1] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج16 / ص332 .

الثّاني: ﴿ **فَنَسِيتَهَا** ﴾ تقابل « ننساه » .

فحذف من الجملة الأولى « ننســاه » ؛لدلالة قوله : ﴿ **فَنَسِـيتَهَا** ﴾ - في الجملة الثّانية – عليه .

وحذف من الجملة الثّانية « عميت عنها » ؛لدلالة قوله : ﴿ **وَنَحْشُـرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ - في الجملة الأولى - على ذلك المحذوف .

وتقدير الكلام – بناء على هذا – : « من أعرض عن ذكري فإنّـله معيشــة ضــنكا ونحشــره يوم القيامة أعمى **وننســاه** ، قال ربّ لم حشــرتني أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها **وعميت عنها**».

*** الاحتباك الثّاني :**

بين قوله تعالى : ﴿ **وَنَحْشُـرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى** ﴾ ، وتوجيه ذلك على النّحو الموالي :

﴿ **وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ ـــــــــــــــ ننساه

↓ ↓

تحشر أعمى ـــــــــــــــ ﴿ **وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى** ﴾

فنرى أنّ أصل الكلام قد تضمّن متقابلين :

الأوّل : « نحشره أعمى » تقابل « تحشر أعمى » .

الثّاني : ﴿ **تنسى** ﴾ تقابل « ننساه » .

فحذف من الجملة الأولى « ننساه » ؛ لدلالة قوله : ﴿ **وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى** ﴾ -في الجملة الثّانية – عليه .

وحذف من الجملة الثّانية « تحشر أعمى » ؛ لدلالة قوله : ﴿ **وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى** ﴾ -في الجملة الأولى- على ذلك المحذوف.

وتقدير الكلام : «من أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى **وننساه**، قال ربّ لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى **وتحشر أعمى** » .

وإذا ضممنا هذا الاحتباك إلى الأوّل ؛ فإنّ تقدير الآيات الكريمة يكون على النّحو الآتي : « من أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى **وننساه** ، قال ربّ لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها **وعميت عنها** وكذلك اليوم تنسى **وتحشر أعمى** » .

فالمحذوف في الآيات من ثلاثة مواضع ، وهو ما جعل العلّامة ابن عاشور ـ رحمه الله ـ يذكر أنّ فيها ثلاثة احتباكات ، وقد سبق مناقشة هذا قريبا جدّا .

٥. الاختزال .

وهو كلّ حذف في الكلام ليس داخلا في واحد من الأقسام الأربعة السّابقة -الاقتطاع ، الاكتفاء ، التّضمين ، الاحتباك-[1].

ويمكن أن نحصر أنواع الحذف الواقع على سبيل الاختزال في ثلاثة :

النّوع الأوّل : حذف جزء جملة .

النّوع الثّاني : حذف جملة .

النّوع الثّالث : حذف جمل .

---

[1] البلاغة العربيّة ، مرجع سابق ، ج2 / ص57 .

وهذا التّقسيم أحسن من تقسيم أنواع الحذف إلى ثمانية عشر نوعا[1]! بله إلى أكثر من ثلاثين نوعا[2]! والله أعلم .

النّوع الأوّل : حذف جزء جملة .

ويدخل في « جزء الجملة » : الكلمة[3] ، وشبه الجملة .

*** الأمثلة :**

المثال الأوّل : قول الله سبحانه : ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ * لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ * لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ * عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ** ﴾ [4] .

والشّاهد[5] في قوله : ﴿ **عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ** ﴾ ؛ فإنّ العدد المذكور يحتاج إلى تمييز يفسّره [6] ، وهذا ما لا نجده في الآية الكريمة ؛ فقد حذف اختزالا .

والتّقدير : عليها تسعة عشر ملكا ، وقيل : صنفا من الملائكة[7] ، وقيل : نقيبا[8] .

---

(1) ينظر : البلاغة العربيّة ، نفسه ، ج2 / ص57-58 .

(2) قواعد التّدبّر الأمثل لكتاب الله عزّ وجلّ ، عبد الرّحمن حسن حبنّكة الميدانيّ ، دار القلم ، دمشق-سوريّا ، الطّبعة الرّابعة ، 1430هـ ، 2009م ، ص252 .

(3) سواء أكانت اسما ، أم فعلا ، أم حرفا ، وسوف أمثّل لكلّ واحد بمثال .

(4) [المدّثّر:26-30] .

(5) وهذا مثال لحذف الاسم .

(6) لأنّ وظيفة التّمييز : التّفسير ؛ قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ في الخلاصة :

اسم بمعنى «من» مبين نكره ينصب تمييزا بما قد فسّره

ينظر : متن ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف، مرجع سابق، ص47 .

(7) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج4 / ص650 .

(8) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الثانية:1384هـ - 1964 م ، ج19 / ص79 .

وعلى التّقدير الأوّل أكثر المفسّرين ، قال الثّعلبيّ: « ولا يستنكر هذا ؛ فإن ملك واحد[1] يقبض أرواح جميع الخلق ؛ كان أحرى أن يكون تسعة عشر على عذاب بعض الخلق »[2].

والحاصل : أنّ التّمييز في الآية محذوف – كما سبق – ، والّذي دلّ على المحذوف: العقل ؛ إذ لا يتصوّر عدد من غير معدود .

وأمّا الّذي دلّ على تعيينه ؛ فإنّه الشّرع ، وذلك في قوله تعالى بعد : ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً** ﴾ [3] .

ولم أقف –في حدود اطّلاعي– على أحد من البلاغيّين ذكر من أدلّة تعيين المحذوف : العقل والشّرع ، فلعلّهم لم يقصدوا استقصاء أنواع الأدلّة .

المثال الثّاني : قول الله عزّ شأنه : ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ** ﴾ [4] .

والشّاهد[5] : ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ** ﴾ ؛ فإنّ ﴿ **الرّيح** ﴾ نصبت بفعل محذوف ، والتّقدير: وسخّرنا لسليمان الرّيح[6] .

---

[1] هكذا في المطبوع، ولعلّ الأصوب: « فإن كان ملك واحد ...».

[2] الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ) ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1422، هـ – 2002 م، ج10 / ص74 .

[3] [المدّثّر:31] .

[4] [سبأ:12] .

[5] وهذا مثال لحذف الفعل .

[6] مجاز القرآن ، معمر بن المثنّى البصريّ ، تحقيق : محمّد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، 1381هـ ، ج2 / ص143 .

والّذي دلّ على تعيين المحذوف : الفعل ﴿**وألنّا**﴾ – في قوله : ﴿ **وألنّا له الحديد** ﴾ [1]– ؛ فإنّ ﴿ **الرّيح** ﴾ معطوفة على ﴿ **الحديد** ﴾ ، وذلك مشعر بتقدير فعل يدلّ عليه ﴿ **وألنّا** ﴾[2].

ويؤيّد هذا التّقدير : قول الله تعالى عن سليمان ــ عليه السّلام ــ: ﴿ **فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ** ﴾ [3].

فاكتفي في آية سورة سبأ بالقرينة الدّالّة على المحذوف من باب الاختزال.

ومن المهمّ أن نبيّن أنّ إحدى الباحثات ذكرت نكتة حذف الفعل في هذه الآية، فقالت : «لمّا كانت الجملة تتكوّن من اسم وفعل ، و« الاسم يفيد الثّبوت ، والفعل يفيد الحدوث» ، فعند حذف الفعل تحذف معه دلالته على التّجدّد والحدوث ؛ ليبقى معموله – الاسم – ودلالته على الثّبوت والدّوام ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ** ﴾ ، فالتّقدير : « وسخّرنا لسليمان الرّيح » ؛ إذ حذف الفعل « سخّرنا » للدّلالة على أنّ الرّيح تحت تصرّف النّبيّ سليمان ـ عليه السّلام ـ بشكل دائم »[4].

المثال الثّالث : قول الله جلّ وعلا : ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا** ﴾ [5] .

---

[1] [سبأ:10] .

[2] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج22 / ص156 .

[3] [صَ:36].

[4] ينظر: الأثر الدّلاليّ لحذف الفعل في القرآن الكريم، زهراء ميري حمّادي الجنابي، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربيّة، كلّيّة التّربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، 1430هـ،2009م، (ص84).

[5] [الفرقان:73] .

والشّـــاهد في قوله : ﴿ **صـــمّا وعميانا** ﴾ ؛ فإنّ كلّا من الكلمتين حال من الضّمير في ﴿ **يخرّوا**﴾[1] .

والمقصود بالحالين : التّشبيه ، **فحذف الحرف** الدّالّ عليه ، والتّقديـــر : « يخرّون كالصّـمّ والعميان في عدم الانتفاع بالمسـموع من الآيات والمبصـر منها ممّا يذكّرون به، فالنّفي على هذا منصبّ إلى الفعل وإلى قيده »[2].

وقول العلّامة ابن عاشــور: «فالنّفي على هذا منصــبّ إلى الفعل وإلى قيده » إشارة لردّ قول من قال : إنّ النّفي منصبّ على القيد وحده ، وهو الحال[3].

والّـذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ القولين متـآيلان في جزئيّـة ؛ وذلـك أنّ الأوّل[4] لا ينفي الفعل مطلقا ، وإنّما نفاه بالقيد المذكور ، وإلّا فإنّ أصـل الفعـــل مثبت ، وهو مراد من قال: إنّ النّفي متوجّه للحال وحده.

والحاصل من هذا : أنّ حذف الحرف الدّالّ على التّشبيه من باب الاختزال.

المثال الرّابع : قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** ﴾[5] .

---

[1] إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : 1403هـ) ، دار الإرشاد ، للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، الطبعة الرابعة : 1415 هـ ، ج7/ ص48.

[2] التّحرير والتّنوير، مرجع سابق، ج19/ ص81.

[3] وقال بهذا البيضاويّ والنّسفيّ في تفسيريهما، وغيرهما.

ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: 685هـ) ، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى – 1418 هـ ، ج19/ ص81 ؛ مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، مرجع سابق، ج2/ ص551.

[4] القول الأوّل: أنّ النّفي متوجّه للفعل وقيده.

[5] [المؤمنون:33] .

والشّـــاهد في قوله : ﴿ **وَيَشْـرَبُ مِمَّا تَشْـرَبُونَ** ﴾ ؛ حيث حذف الجارّ والمجرور[1] – شبه الجملة – من باب الاختزال ، والتّقدير : ويشرب ممّا تشربون منه .

والّذي سـوّغ الحذف : الاكتفاء بنظيره الّذي في الصّـلة قبل ﴿ **يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ** ﴾[2].

وقاعدة اللّغة العربيّة في الحذف : جواز حذف ما دلّ الدّليل عليه[3].

وقد يعلّل الحذف بمراعاة الفواصـل ! إلّا أنّ هذا أسـلوب غير مرضـيّ في استكناه البيان القرآنيّ .

النّوع الثّاني : حذف جملة .

والأمثلة على هذا النّوع كثيرة ، نكتفي منها بمثالين :

المثال الأوّل : قول الله عزّ وجلّ : ﴿ **قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ* قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾[4].

ظاهر جدّا أنّ بين الآيتين محذوفا ؛ إذ لا يتصـوّر أنّ قولهم : « **أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم** » صـدر عقب قولهم : « **أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم** » مباشـرة دون أن يحصّـل المأمورون مضـمون المذكور في الآية الأولى ؛ بأن يأتوا بإبراهيم عليه السّلام .

---

(1) ويسمّى الضّمير المجرور في مثل هذا التّركيب : العائد .

(2) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج18 / ص53 .

(3) كما قال ابن مالك رحمه الله :

وحذف ما يعلم جائز ....

ينظر : متن ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف ، مرجع سابق ، ص21 .

(4) [الأنبياء:61-62].

والمحذوف في هذا الكلام جملة ، والتّقدير : ﴿ **قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ** ﴾ ، فأتوا به . ﴿ **قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾.

قال العلّامة ابن عاشور: « وقع هنا حذف جملة ، تقتضيها دلالة الاقتضاء ، والتّقدير : « فأتوا به ، فقالوا : أأنت فعلت هذا بآلهتنا »[1].

ودلالة الاقتضاء التي يقصدها العلّامة ابن عاشور ـــ رحمه الله ـــ : « دلالة اللّفظ على معنى مضمر، لازم للمعنى الذي وضع له اللّفظ ، متقدّم عليه ، مقصود للمتكلّم ، وجب تقديره ضرورة ؛ لتوقّف صدق الكلام أو صحّته العقليّة أو الشّرعيّة عليه »[2].

فدلالـــة الاقتضاء تقوم دائما على محذوف دلّ المقام عليه[3] ، كما في الآية الّتي ذكرناها مثالا.

المثال الثّاني : قول الله جلّ وعلا : ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ﴾[4].

وهذه الآيـة قد اختلف النّاس في تخريج « **الواو** » التي زيدت مقارنة بالآية الواردة قبلها – وهي قول الله تعالى : ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾[5] – ، على أربعة أقوال :

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج17 / ص100 .

(2) ينظر : دلالة الاقتضاء ، رمضان مصطفى سعيد شتّات ، رسالة ماجستير ، قسم الشّريعة الإسلاميّة، كلّيّة الدّراسات العليا ، جامعة النّجاح الوطنيّة ، نابلس- فلسطين ، 1423هـ ، 2003م ، ص37 .

(3) ينظر : مذكّرة أصول الفقه على روضة النّاظر، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، مجمع الفقه الإسلامي بجدة – دار عالم الفوائد ،1426 ، ص 416 .

(4) [الزّمر:73] .

(5) [الزّمر:71] .

القول الأوّل : أنّها زائدة .

القول الثّاني : أنّ الواو حاليّة .

القول الثّالث : أنّها واو الثّمانية .

القول الرّابع : أنّها عاطفة على جواب شرط محذوف .

وسنناقش هذه الأقوال ؛ للخلوص إلى القول المختار .

فأمّا القول بأنّ الواو زائدة ، فهو قول ضعيف ؛ وذلك لوجهين[1] :

الأوّل : أنّ زيادة الواو لا تعرف في كلام العرب .

الثّاني : أنّ زيادة الحرف لغير معنى ولا فائدة لا تليق في كلام السّويّ ، فكيف يدّعى ذلك في أفصح كلام ؟!

وأمّا القول بأنّ الواو للحال ؛ فإنّ المعنى على هذا يكون[2] : «وسيق الّذين اتّقوا ربّهم إلى الجنّة زمرا حتّى إذا جاءوها **وقد** فتحت أبوابها، وقال لهم خزنتها: سلام عليكم طبتم ».

وذكر أصحاب هذا القول حكما لفتح أبواب الجنّة قبل وصول المؤمنين إليها[3] :

أوّلا : استعجال الفرح والسّرور عند رؤيتهم الأبواب مفتّحة .

---

(1) التّفسير القيّم ، محمّد بن أبي بكر ، المشهور بـ : ابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : مكتب الدّراسات والبحوث العربيّة والإسلاميّة ، تحت إشراف : إبراهيم رمضان ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1410هـ ، ج1 / ص459 .

(2) تفسير الجلالين ، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: 864هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ) ، دار الحديث – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص617 .

(3) بلاغة الحذف في القرآن الكريم ، محمّد عليّ غناويّ ، وباسم كنعان صالح الكرخيّ ، مجلّة ديالى للبحوث الإنسانيّة ، جامعة ديالى ، العراق ، العدد السّابع والأربعون ، 2010م ، ص547 .

ثانيا : أنّ الوقوف على الباب المغلق نـوع ذلّ وهوان ، وأهل الجنّة مصانون عن هذا .

ثالثا : أنّ الكريم يعجّل المثوبة ويؤخّر العقوبة ، فلو وجـــد أهل الجنّة بابها مغلقا ؛ لكان فيه نقص في كمال إكرامهم .

ويجاب عمّا ذكر : بأنّ تفسيرهم هذا بنوه على مخالفة الآثار النّبويّة ، الدّالّة على أنّ المؤمنين إذا جاؤوا باب الجنّة وجدوه مغلقا ، إلى أن يســتفتح لهم النّبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ويشفع لهم في دخولها ، كما جاء في الحديث أنّ النّبيّ ـ صلّى الله عليه وسـلّم ـــ قال : « **آتي باب الجنّة يوم القيامة فأستفتح ، فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمّد ، فيقول : بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك** »[1].

وهذا وحده كاف في تضعيف قولهم بأنّ « الواو » في الآية : للحال .

وأمّا ما ذكروه من الحكم التي بنوها على هذا القول ؛ فيجاب عنها بجوابين: مجمل ومفصّل .

فأمّا المجمل ؛ فإنّ ما بني على خطأ فهو خطأ .

وأمّا المفصّل ؛ فإنّ الحكم التي ذكروها غير مسلّم بها[2] ؛ وبيان ذلك[3] :

أوّلا: قولهم : « اسـتعجال الفرح والسّـرور عند رؤيتهم الأبواب مفتّحة » ، فيه نظر ؛ لأنّ وصــولهم للجنّة كاف في القطع بأنّهم داخلوها ، وهذا مســتوجب للفرح.

---

[1] رواه مسلم في صحيحه (رقم الحديث :197) .

[2] هي في نفسها لطائف مستملحة ، إلّا أنّها مردودة لمّا عارضت قول الصّادق المصدوق عليه الصّلاة والسّلام.

[3] وسأذكر البيان على التّرتيب الذي سيقت به الحكم التي ذكروها.

ثانيا : قولهم : « إنّ الوقوف على الباب المغلق نوع ذلّ وهوان ، وأهل الجنّة مصانون عن هذا » .

فيه بحث من وجهين :

الأوّل : أنّه وقوف بباب الجنّة ، وهي منّة مـن الله تعالى لا منّة لأحد عليهم ، فلا يصاحبها ذلّ لأحد ، إلّا لله جلّ وعلا ، ونعم الذّلّ هو .

الثّاني : أنّ في وقوفهم إظهارا لمزيد الكرامة من الله تعالى للمؤمنين ؛ ووجهه: « **أنّ الحاصل بعد الطّلب ، أعزّ من المنساق بلا تعب** »[1].

ثالثا : قولهم : «أنّ الكريم يعجّل المثوبة ويؤخّر العقوبة ، فلو وجد أهل الجنّة بابها مغلقا ؛ لكان فيه نقص في كمال إكرامهم ».

وهذا فيه نظر زيادة على أنّه مخالف للأحاديث – كما سبق – ؛ وذلك أنّه ورد في الحديث أنّ أغنياء المؤمنين يؤخّرون عن فقرائهم في دخول الجنّة بنصف يوم، فقد قال النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ : « **يدخل فقراء المؤمنين الجنّة قبل الأغنياء بنصف يوم ، خمسمائة عام** »[2] ، ومعلوم أنّ في أغنياء المؤمنين كبار الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ ، ولم يكن هذا إنقاصا في إكرامهم .

وأمّا القول بأنّ الواو للثّمانية ؛ فلأنّ « العرب يقولون : واحد ، اثنان ، ثلاثة، أربعة ، خمسة ، ستّة ، سبعة ، وثمانية ؛ لأنّ العقد كان عندهم سبعة ، كما هو اليوم عندنا عشرة »[3].

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2 / ص136 .

[2] رواه أحمد في مسنده (رقم الحديث : 7946) ، وابن ماجه في سننه (رقم الحديث : 4122) ، وصحّحه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد .

[3] ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، مرجع سابق ، ج6 / ص162-163 .

وإنّما جيء بالواو في آية سورة الزّمر؛ للدّلالة على أنّ أبواب الجنّة ثمانية.

ولهذه الواو نظائر في القرآن الكريم ؛ قال الله تعالى : ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[1] ، وقال سبحانه : ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾[2]، وقال عزّ وجلّ : ﴿ **عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا** ﴾[3].

فنلاحظ أنّ الواو اقترنت بالعدد (ثمانية) -﴿ **وثامنهم**﴾-، أو بالمعدود الثّامن -﴿ **والنّاهون** ﴾، ﴿ **وأبكارا** ﴾-.

والقول بأنّ الواو واو الثّمانية فيه نظر ؛ وذلك أنّ واو الثّمانية لا وجود لها – على الصّحيح – ، ولا تعرفه العرب في كلامها[4] ، ولو كان لها وجود ؛ لكان هذا أسلوبا مطّردا في كلّ تركيب . وقد جاء في القرآن الكريم بعض التّراكيب خالية من هذه الواو ، كما في قوله تعالى : ﴿ **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ [5] .

وأمّا استدلالهم بالآيات الثّلاث على وجود واو الثّمانية ، وأنّها مستعملة في القرآن الكريم ؛ فالاستدلال بما ذكر محلّ بحث ، وبيان ذلك على النّحو الآتي :

---

(1) [التّوبة:112].

(2) [الكهف:22] .

(3) [التّحريم:5].

(4) ينظر: التّفسير القيّم ، مرجع سابق ، ج1 / ص459 .

(5) [الحشر:23].

أوّلا: قول الله تعالى: ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[1].

فالـواو فيها ليست واو الثّمانية ، وإنّما للدّلالة على تلازم الصّفتين ، فكأنّهما صفة واحدة ، والمعنى بناء على هذا : « الجامعون بين هاتين الصّفتين : الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ، وذلك لما بينهما من التّقابل »[2].

فالّـذي حسّــن العطف : هو مـا بين الأمر والنّهي من التّقـابـل ، « فكـانـا كالنّوعين المتغايرين المتضادّين»[3].

ثانيا : قول الله جلّ جلاله: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾[4].

فأحسـن ما خرّجت عليه الآية أنّ الواو اسـتئنافيّة[5] ، فيكون إقرارا لقول من قال : كانوا سبعة . فقال الله : ﴿ **وثامنهم كلبهم** ﴾.

قال العلّامــة ابــن القيّم رحمه الله منظّرا لهذا التّوجيه : «دخول الواو ههنا إيذانا بتمام كلامهم عند قولهم : ﴿ **سبعة**﴾ ، ثمّ ابتدأ قولــه: ﴿ **وثامنهم كلبهم** ﴾ ،

---

[1] [التّوبة:112].

[2] ينظر : واو الثّمانية بين اللّغة والتّفسير، الدّكتور عبد العزيز بن صالح العبيد ، منشور على موقع ملتقى أهل التّفسير ، ص28.

[3] بدائع الفوائد ، ابن القيم الجوزية ، المحقق: علي بن محمّد العمران (إشراف: بَكر بن عَبدِ اللَّهِ أَبُو زَيْد) ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : 1425 هـ ، ج3 / ص54 .

[4] [الكهف:22] .

[5] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج7/ ص160.

وذلك يتضـــمّن تقرير قولهم : ﴿ **ســبعة** ﴾ ، كما إذا قيل لك : زيد فقيه ، فقلت : ونحويّ»[1].

ويؤيّد هذا التّخريج أمران :

الأوّل : أنّ الله تعالى ذكر اختلاف النّاس في عدّة أصـحاب الكهف على ثلاثة أقوال ، فعقّب القولين الأوّلين بقوله : ﴿ **رجما بالغيب** ﴾ ، ولم يعقّب القول الثّالـث القائـل بأنّهم كانوا سبعة وثامنهم كلبهم ، فدلّ على إقراره ؛ « إذ لو كان باطلا لردّه كما ردّهما »[2].

الثّاني : أنّ ابن عبّاس[3] ـــ رضـي الله عنهما ـــ قال – في قوله تعالى : ﴿ **مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ** ﴾ – : « أنا من القليل ، هم سبعة وثامنهم كلبهم»[4].

ثالثا : قـــول الله عزّ شـأنه : ﴿ **عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا** ﴾[5].

ليست هذه الواو واو الثّمانية ، بل هذه الواو لابدّ مـن ذكرها في هذا النّظم ؛ بحيث لو طرحت لكان في الكلام قلق واضح ، بل كان كلاما باطلا!

---

[1] بدائع الفوائد ، مرجع سابق، ج 3 / ص54 .

[2] تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ) ، المحقق: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت ، الطبعة الأولى : 1419 هـ ، ج1/ ص10.

[3] هو عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب ، ابن عمّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ، كان يسمّى : البحر والحبر لسعة علمه ، وهو أحد العبادلة من فقهاء الصّحابة ، توفّي سنة 68هـ .
ينظر: الأعلام ، مرجع سابق ، ج 4 / ص95 .

[4] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ، مرجع سابق ، ج 17 / ص642 .

[5] [التّحريم:5].

قال الزّمخشريّ : «إن قلت : لم أخليت الصّفات كلّها عن العاطف ، ووسّط بين الثّيّبات والأبكار؟ قلت : لأنّهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهنّ في سائر الصّفات ، فلم يكن بدّ من الواو»[1].

وكلام الزّمخشريّ ظاهرة صحّته ؛ لأنّ الموصوف بهاته الصّفات الثّمان هنّ «الأزواج» -وهي جمع-، وكلّ واحدة من الصّفات المذكورة: جمع؛ والقاعدة: «**أنّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا**»[2] ، أي : أنّ كلّ زوج متّصفة بكونها : مسلمة، مؤمنة ، قانتة ، تائبة ، عابدة ، سائحة ، ولو حذفت الواو من النّظم القرآنيّ ؛ لدلّت الآية على أنّ كلّ زوج تتّصف - بالإضافة إلى ما سبق - بكونها ثيّبا وبكرا! وهذا غاية التّناقض.

فتوقّف صحّة النّظم على دخول الواو بين الوصفين المتنافيين. والله أعلم.

وأمّا القول بأنّ الواو للعطف ، وإنّما أتي بها للدّلالة على كونها عاطفة لجواب شرط محذوف ؛ فهذا هو القول الذي أميل إليه وأحسبه صوابا ، وذلك لأمرين :

الأوّل: أنّ في الآية أربعة أقوال ، وقد سبق بيان ضعف ثلاثة منها ، فتعيّن أن يكون الرّابع صحيحا.

الثّاني: أنّ الآثار النّبويّة تدلّ على صحّة هذا القول، فقد جاء في الحديث أنّ النّبيّ ـــ صلّى الله عليه وسلّم ـــ قال : « **آتي باب الجنّة يوم القيامة فأستفتح ، فيقول الخازن : من أنت ؟ فأقول : محمّد ، فيقول : بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك**»[3].

---

[1] الكشّاف ، مرجع سابق، ج 4/ ص 567-568 .

[2] حاشية الصّبّان حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى: 1417 هـ -1997م ، ج1/ ص319 .

[3] مسند الإمام أحمد ، ج13/ ص388 ، رقم الحديث : 12397 .

وتقديـــر جواب الشّـرط المحذوف في الآية على هذا الوجه: وسـيق الّذين اتّقوا ربّهم إلى الجنّة زمرا، حتّى إذا جاءوها ؛ **شفع الرّسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ** ، وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها : سلام عليكم ، طبتم ، فادخلوها خالدين[1].

وبهذا العرض المفصّـل لآية سـورة الزّمر ؛ يتبيّن جليّا الشّـاهد من الآية على الاختزال ؛ بحذف جملة واحدة .

النّوع الثّالث: حذف جمل.

والأمثلة عليه كثيرة، ويغلب هذا النّوع من الحذف على القصص القرآنيّ[2].

وسنكتفي منه بمثالين :

المثال الأوّل : قول الله جلّ في عليائه : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا * فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا**﴾[3].

إنّ القارئ للآيات الكريمة من سورة الفرقان يشدّ انتباهه الحذف الموجود في الآية ، ومع ذلك يجد نفسه فاهما للمراد، مدركا المقصود من الكلام، وما ذاك إلّا لأنّ الحذف قد أقيم عليه الدّليل الدّالّ عليه، المرشد إليه.

فقوله تعالى: ﴿ **فدمّرناهم تدميرا** ﴾ ، بعد قوله : ﴿ **فقلنا اذهبا إلى القوم الّذين كذّبوا بآياتنا** ﴾ ؛ يدلّنا – بالوقوف على خصوص اللّفظ – على أنّ الله جلّ وعلا

---

[1] التّفسير الميسّر ، مرجع سابق ، ص466 .

[2] ينظر: بدائع الإضمار القصصيّ في القرآن الكريم ، الكاظم الظّواهريّ ، [د.ب] ، الطّبعة الأولى ، 1412هـ ، 1992م ، ص135-136 .

[3] [الفرقان:35-36].

أمر موسى وهارون عليهما السّلام أن يذهبا لإبلاغ رسالته إلى قوم مكذّبين وهم قوم فرعون ، وبمجرّد هذا الأمر بالذّهاب دمّر الله المكذّبين تدميرا!

وهذا قطعا غير مراد ، وإلّا فما فائدة إرسال الرّسل إذا كان التّدمير واقعا عند الأمر بالذّهاب[1]؟!

ويؤكّد هذا : أنّ لدينا أدلّة من الشّرع أنّ الله جلّ وعلا لا يعذّب إلّا بوصول الحجّة إلى العباد، كما قال تعالى: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا** ﴾ [2]، فدلّ هذا على أنّ في الآية حذفا، وتقدير الكلام: فقلنا اذهبا إلى القوم الّذين كذّبوا بآياتنا، «**فذهبا إليهم، فأرياهم آيات الله عزّ وجلّ، فكذّبوها وأنكروها**»، فدمّرناهم تدميرا[3].

قال العلّامة ابن عاشور: « وقد حصل بهذا النّظم إيجاز عجيب ، اختصرت به القصّة ، فذكر منها حاشيتاها : أوّلها وآخرها ؛ لأنّهما المقصود بالقصّة ؛ وهو استحقاق الأمم التّدمير بتكذيبهم رسلهم»[4].

فقد حذف من الآية الكريمة جمل ، وبهذا يصحّ كونها مثالا على مسألتنا.

المثال الثّاني: قول الله سبحانه : ﴿ **فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ* قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ** ﴾[5].

---

(1) لا بالذّهاب نفسه ، فضلا عن أن يصلا إلى القوم المجرمين فيبلّغاهم دين الله وشرعه.

(2) [الإسراء:15] .

(3) ينظر: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، مرجع سابق ، ج 6 / ص217 ؛ محاسن التّأويل ، مرجع سابق ، ج7 / ص 428 .

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج 19/ ص26 .

(5) [الشّعراء:16-18] .

وهذه الآيات كسابقتها؛ حيث طوي ذكر بعض الجمل اعتمادا على فهم المتلقّي.

قال العلّامة ابن عاشور: « طوي من الكلام ذهاب موسى وهارون إلى فرعون، واستئذانهما عليه، وإبلاغهما ما أمرهما اللّه أن يقولا لفرعون ؛ إيجازا للكلام»[1].

هذا ، ونستطيع أن نقدّر المحذوف على الوجه الآتي : فأتيا فرعون فقولا إنّا رسول ربّ العالمين ، أن أرسل معنا بني إسرائيل ، «**فأتياه ، فقالا له : إنّا رسول ربّ العالمين ، ودعواه إلى الإيمان الحقّ ، وطلبا منه أن يرسل معهما بني إسرائيل ، فقال فرعون لموسى** » : ألم نربّك فينا وليدا ولبثت فينا من عمرك سنين[2].

---

[1] التّحرير والتّنوير، مرجع سابق، ج 19/ ص110 .

[2] قواعد التّدبّر الأمثل لكتاب الله عزّ وجلّ، مرجع سابق، ص262 .

الفصل الثّاني

الدّراسة التّطبيقيّة

مدخل
سورة الأعراف
محاورها ومقاصدها

سورة الأعراف هي السورة السّابعة في ترتيب المصحف ، عدد آياتها مائتان وست آيات بالعدّ المدنيّ والكوفيّ ، ومائتان وخمس آيات بعدّ أهل البصرة والشّام ، مكّية باستثناء عشر آيات من قوله تعالى : واسألهم عن القرية إلى قوله وإذ نتقنا الجبل فوقهم فهي آيات مدنيّة[1].

وهذه لمحة موجزة عن سورة الأعراف نقف من خلالها على المسائل التّالية :

أ. اسمها .
ب. أدلّة التّسمية .
ت. سبب تسميّتها .
ث. مقاصدها ومحاورها .

أ. اسمها

اختلف العلماء في مسألة أسماء سور القرآن الكريم من حيث كونُها توقيفيّة أم اجتهاديّة على ثلاثة أقوال :

أوّلهما : أنّ أسماء السور كلّها توقيفيّة عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم ، وهو مذهب جمهور العلماء .

قال ابن جرير ـ رحمه الله ـ : «لِسوَر القرآن أسماءٌ سمّاها بها رسول الله صلى الله عليه وسلم »[2].

---

[1] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8 ـ ب ـ / ص7 .
[2] تفسير الطبري ، مرجع سابق ، ج1/ ص100 .

وقد جزم السيوطي ـ رحمه الله ـ في الإتقان بأنّها توقيفيّة فقال: «وقد ثبتت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار ، ولولا خشية الإطالة لبينت ذلك»[1].

وحجّة هذا الفريق أمران :

الأوّل : ما رواه الإمام أبو داود عن عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال : « قلت لعثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ مَا حَمَلَكُمْ أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى بَرَاءَةَ وَهِيَ مِنَ المِئِينَ، وَإِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ المَثَانِي فَجَعَلْتُمُوهُمَا فِي السَّبْعِ الطِّوَالِ وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا تَنَزَّلُ عَلَيْهِ الْآيَاتُ فَيَدْعُو بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ لَهُ، وَيَقُولُ لَهُ: «ضَعْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا، كَذَا وَكَذَا»، وَتَنْزِلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالْآيَتَانِ فَيَقُولُ: مِثْلَ ذَلِكَ، وَكَانَتِ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَّلِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَكَانَتْ بَرَاءَةُ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا فَمِنْ هُنَاكَ وَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطِّوَالِ وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»[2].

ووجه الدّلالة هو أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم كان يأمر كُتّاب المصاحف من الصّحابة أن يضعوا الآية التّي تنزل عليه في السورة الّتي يذكر فيها كذا وكذا ، أي : الّتي يذكر فيها البقرة والنساء وآل عمران وهكذا وبذلك يكون النبي صلى الله عليه وسلّم قد سمى جميع أسماء السّور ، وقد تلقى عنه تلك الأسماء أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ فيذكرون تلك السّور بأسمائها[3].

قلت : هذا الاستدلال فيه نظر ؛ إذ إنّ قوله : «في السورة الّتي يذكر فيها كذا وكذا» يشير إلى وصفها لا إلى اسمها .

---

[1] الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص148 .
[2] صحيح البخاري ، ج2/ ص178 ، رقم الحديث : 1750 .
[3] شرح صحيح البخاري لابن بطال ، مرجع سابق ، ج10/ ص239 .

فليس ببعيد أن تكون السّورة من القرآن في عهد النّبوة معروفة بأوصافها ، ثمّ استقرّ بعد ذلك الصّحابة على تسميتها .

الثّاني : الأحاديث الكثيرة الّتي وردت فيها السّور بأسمائها ، كسورة البقرة وآل عمران[1] ، والنّساء[2] ، والكهف[3]، ويس[4] ، وهود ، والواقعة ، والمرسلات[5]..

قلت : جواب ذلك أنّ هذه الأحاديث الّتي وردت فيها أسماء السّور دليل على توقيفها ، فأين أدلّة أسماء غيرها .

القول الثّاني : أسماء السور اجتهاديٌّ .

وحجّة هذا الفريق وقوع الاختلاف في تسميتها ، فلو كانت توقيفيّة لالتزم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم اسما واحد ، وكذلك السلف من بعدهم ، لكنهم ذكروا للسّورة الّتي سمّاها رسول الله صلى الله عليه وسلّم أسماء أخرى كسورة الفاتحة والبقرة وآل عمران وغيرها [6].

وجواب ذلك من وجهين :

---

(1) «..**اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ** » رواه مسلم عن أبي أمامة الباهلي، ج1/ ص553 ، رقم: 252.

(2) «**يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ**» رواه مسلم عن معدان بن أبي طلحة، ج3/ ص1236، رقم: 1617.

(3) «**من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال**» رواه مسلم عن أبي الدرداء، ج1/ ص555 ، رقم: 257.

(4) «**لكل شيء قلب وقلب القرآن يس**» رواه البزار عن أنس بن مالك، ج13/ ص479 ، رقم: 7282.

(5) «**شيبتني هود، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت**» رواه الترمذي عن ابن عباس، ج5/ ص402 ، رقم: 3297.

(6) المقدمات الأساسية في علوم القرآن ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا ، الطبعة الأولى: 1422 هـ – 2001 م ، ص137 .

أوّلا : قد سمّى رسول الله صلى الله عليه وسلم السّورة الواحدة بأكثر من اسم ، ولا ينفي ذلك أن تكون توقيفية كلّها ، قال الزّركشي ـ رحمه الله ـ : «وينبغي البحث عن تعداد الأسامي : هل هو توقيفيّ ، أو بما يظهر من المناسبات ؟فإن كان الثّاني فلن يَعدم الفَطِنُ أن يستخرج من كلّ سورة معانيَ كثيرة تقتضي اشتقاق أسمائها، وهو بعيد »[1].

فالزّركشيّ يرى أنّ أسماء السّور توقيفيّة حتى لو تعدّدت أسماؤها ، وليس كلّ ما يظهر من المناسبة يصلح أن يكون اسما للسّورة .

ثانيّا : فرق بين اسم السّورة ووصفها ، فأكثر ما يطلق على السّورة من ألقاب زيادة على اسمها ، إنّما هي أوصاف تعرف بها ، فالفاتحة تعرض بأنها الشافية والكافية والصلاة والكنز ، وكلّ ذلك أوصاف وصفها بها رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، أو أصحابه من بعده ، أو اشتهرت وذاعت بين أهل العلم ، تقول : لا يمنع أن تكون للسّورة ذاتها أسماء أخرى تعرف بها مشتقة من كلمة فيها أو صفة لها ، فبعض هذه الأسماء إن ثبت عنه صلى الله عليه وسلّم فهي توقيفية ، وبعضها ما يكون من وضع واجتهاد بع الصحابة والتّابعين ، أو من استنباط بعض العلماء لموضوع السورة [2]

القول الثّالث : من الأسماء ما هو توقيفيّ وهو الغالب ، ومنها ما هو اجتهاديّ ؛ لأنّ بعض السّور من القرآن لم تثبت تسميتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، وإنّما ثبتت باجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم .

جاء في فتوى اللّجنة الدّائمة ما نصّه : «لا نعلم نصّا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على تسمية السّور جميعها ، ولكن ورد في بعض الأحاديث الصّحيحة

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص270 .

[2] ينظر : أسماء سور القرآن وفضائلها ،د.منبرة محمد ناصر الدوسري ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى : 1426 هـ ،ص77 .

تسمية بعضها من النبي صلى الله عليه وسلم ، كالبقرة ، وآل عمران ، أما بقية السّور فالأظهر أنّ تسميّتها وقعت من الصحابة رضي الله عنهم»[1].

والّذي يترجّح من هذه الأقوال آخرُها ؛ إذ التّوقيف يحتاج إلى نصّ في تسميّتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، وذلك ما لم نلمسه لبعض السّور ، يقول الدّكتور صبحي صالح : «التّحقيق الذي نقول به نحن ، وندين لله عليه في هذه القضية بعد إتقان البحث وإنعام النظر ! هو أن التّوقيف قد ثبت بالفعل في بعض السّور بحيث يتيسر لكلّ باحث الوقوف على كون تسمية السّورة – من هذا البعض- باسمها المشهور هي بالتوقيف الثابت عن المعصوم – صلى الله عليه وسلم - بالسند الصحيح من جهة ، ثم المشهور بين أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتابعين ، المدلول على شهرته بينهم بالسّند الصّحيح كذلك من جهة أخرى ، ولكن هذا أو ذاك مما لا يتيسر مثله ولا قريب منه ، بل قد لا يتيسر شيء أصلاً في العديد من السّور يدل على توقيفيته ، فالمنصف يأخذ بالحِيطَة ويلزم الجادة ؛ فلا يقول بالتوقيف إلا فيما ثبت فيه التوقيف ؛ وما لم يثبت فيه التوقيف يتوقف فيه – على أقل تقدير- فيقول : الله أعلم أبالتوقيف هو ولم أَطَّلِعْ عليه أم هو بالاجتهاد ؟ أما أن يجزم في مثل هذا بالتوقيف فهي المجازفة – إن لم نقل الكذب - الذي لا يركب مثله مُسْلِمٌ ، فضلاً عن عالم بشيء من القرآن وعلوم القرآن»[2].

ومن هنا جاء تقسيم السّور ـ من حيث المسمِّي ـ إلى ثلاثة أقسام[3]. :

---

[1] فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى ، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع – الرياض ، ج4/ ص16 .

[2] اسم السورة يمثل روحها العام ، إبراهيم عبد الرحمن خليفة، مجلة كلية أصول الدين جامعة القاهرة ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، العدد:9 ، سنة: 1992 م ، ، ص8.

[3] المحرر في علوم القرآن ، د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار ، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي ، الطبعة الثانية : 1429 هـ - 2008 م ، ص170 .

القسم الأول : ما ثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ، وهذا كثير .

القسم الثاني : ما ثبتت تسميته عن الصحابي .

القسم الثالث : تسمية من دون الصحابي إلى وقتنا هذا ، وغالب تسمياتهم تأتي حكاية لبداية السّورة .

وإذا أردنا أن نصنّف السّورة الّتي بين أيدينا ـ سورة الأعراف ـ تحت أيّ قسم من الأقسام نُدرجها ، فإنّنا نجدها تدخل في الأقسام كلّها .

فثبتت تسميّتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، ووصفُها عن صحابته رضوان الله عليهم ، ولقَّبها أهل العلم من بعدهم .

ب. أدلّة اسمها

عَنْ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – قَالَتْ: « قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلَّم فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَّقَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ»[1].

عن عروة بن الزّبير عن مروان بن الحكم قال : «قال لي زيد بن ثابت – رضي الله عنه ـ ما لك تقرأ في المغرب بقصار السّور «وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطّوليين» قال ابن أبي مليكة : قلت لعروة : يا أبا عبد الله ما أطول الطّوليين؟ قال: الأعراف والأخرى الأنعام [2].

مـن خلال هذه الآثار يتبين أنّ لهذه السورة اسمين : الأعراف ، وأطول الطّوليَين.

واستفهام ابن أبي مليكة عن أطول الطّوليَين يُشير إلى أنّه وصف للسّورة اشتهر بين بعض الصّحابة ، ولو كان اسما سمّاها به رسول الله صلى الله عليه وسلّم لأغنى ذلك عن السّؤال عنه .

---

[1] صحيح البخاري ، باب القراءة في المغرب ، ج26/ ص218 .

[2] صحيح البخاري ، نفسه ،26/ ص217 .

وتُعرف هذه السّورة بين العلماء بـ «سورة ألمص» ، جاء في تأويلات أهل السنة : «..والخمس الّتي ذكر في سورة «ألمص» وهو قوله: «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ»[1].

ومنهم من يضيفها إلى الأعراف ومن ذلك قوله تعالى في سورة «ألمص» الأعراف: «مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ»[2].

ج. سبب التّسمية وعلاقته بمضمونها

لا شك أنّ العرب تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشّيء من خلق أو صفة تخصُّه ... وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز[3].

فسُميّت سورة الأعراف بهذا الاسم لورود هذا اللّفظ في بعض آياتها ، ولم يذكر في غيرها من سور القرآن[4] .

ومعنى كلمة الأعراف هي جمع والواحد منها عُرْف ، ويقال في اللّغة العربية عُرفٌ لكلّ شيء عال مرتفع ، ولذلك يقال لما فوق رأس الدّيك والفرس : عُرف[5].

---

(1) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ) ، المحقق: د. مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى: 1426 هـ – 2005م ، ج7/ ص121 .

(2) تُحْفَةُ الأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ ، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: 779هـ) ، كنوز أشبيليا – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية : 1482 هـ – 2007 م ، ص90 .

(3) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص270 .

(4) ينظر : التّحرير والتنوير ، مرجع سابق ، ج8 ـ ب ـ/ ص5.

(5) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ) ، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999 م ، ج7/ ص4463 .

ويُقال للعادات الّتي يتعوّد النّاس عليها وتصير كالقوانين الاجتماعية الّتي تحكم حياتهم ، وتغلب على سلوكياتهم ، يقال لها : الأعراف ؛ لأنّها عادات صارت ظاهرةً في المجتمع وغالبة عليه[1].

ومعنى الأعراف في السّورة : سورٌ يُنصب بين الجنة والنّار **يوقف عليه قومٌ** استوت حسناتهم مع سيئاتهم .

فاختصّت سورة الأعراف بما سميّت به ؛ إذ إنّ محورها الرّئيس يدور حول موضوع الحقّ والباطل .

فسورة الأعراف من سور المكّي الّذي يتميّز بقوّة عباراته ، وكثرة أساليب الجدال والمحاججة إحقاقا للحقّ الّذي جحده كفار قريش ، وإبطالا للباطل الذي سلكوه .

فتُجسد سورة الأعراف ذاك الصّراع الأزليّ بين الحقّ والباطل[2] ، وأنّ المقصد الأعظم للسّورة يتلخّص في شطر آية : ﴿ **فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ**﴾[3].

ويمكن أن نستدلّ لذلك بما يلي :

أ. الأعراف جبل يفصل بين أهل الجنّة وأهل النّار ، وكذلك الحقّ والباطل لا يجتمعان ولا يلتقيان أبدا.

ب. وعلى هذا الجبل أقوام استوت حسناتهم مع سيئاتهم ، فحين لم تُحسم أعمالهم في الدينا بالميل إلى الصّالحات ، لم يحسم في الآخرة مصيرهم بين الجنة والنار .

---

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة ، د . أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى : 1429 هـ - 2008 م ، ج2/ ص1486 .

(2) وقد كُتب في هذا الباب رسالة دكتوراه تحت عنوان : الصراع بين الحق والباطل كما جاء في سورة الأعراف للدّكتور : عادل محمد صالح أبو العلا .

(3) [يونس/ 32] .

وفي السّورة نفسها ذكر الله تعالى قصّة أصحاب السّبت ، وكيف انقسموا إلى ثلاثة أصناف من النّاس :

صنف اعتدى وتجبر فعذبه الله عزّ وجلّ.

وصنف أمر ونهى فنجاه الله تعالى .

وصنف توسّط الفريقين فلا هو مع الأوّل فيُعذب ، ولا هو مع الثّاني فينجو ويُكرم[1].

فحين لم تحسم مواقفهم باتباع الحقّ وإبطال الباطل ، لم يحسم مصيرهم بالعذاب أو النّجاة .

وكذلك أصحاب الأعراف مكثوا بين الجنة والنّار لعدم حَسم مواقفهم في الدّنيا.

ت. بيّنت كثير من آيات السّورة أنّ النّاس ينقسمون إلى متّبع للحقّ ، أو سالك سبيل الباطل ، وليس ثمّة قسم وسط بينهما ، وهذا عرض موجز لتلك الآيات :

– قال تعالى : ﴿ **اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ**﴾[2] .

فالمسلم أمام خيارين إمّا أن يتبع الحقّ الّذي يمثّله كلام الله تعالى ، أو يتّبع الباطل الّذي يدعو إليه أولياؤه .

---

[1] ذكر في بيان عاقبتهم أقوال : فقيل إنّها هلكت لظاهر قوله تعالى : ﴿**أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ**﴾[**الأعراف**/ 165] فخرج منها من لم تنه عن المنكر .

وقيل : إن الفرقة الساكتة نجت بدليل قوله تعالى :﴿**لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ**﴾[**الأعراف**/ 164] ، فدلّ ذلك على أنّهم كانوا منكرين عليهم أشدّ الإنكار، وأنّهم إنّما تركوا وعظهم ؛ لأنّه غلب على ظنّهم أنّهم لا يلتفتون إلى ذلك الوعظ ولا ينتفعون به.

ويكفيهم عذابا أن الله تعالى سكت عنهم ، ولم يبين مآلهم .

ينظر : مفاتيح الغيب ، الرازي ، مرجع سابق ، ج15/ ص392 .

[2] [الأعراف/ 3] .

– وقال تعالى : ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾[1] .

فالعبد يوم القيامة في الميزان إمّا ثقيل بحسناته ، أو خفيف بسيئاته ، فالأوّل من المفلحين ، والثّاني من الخائبين الخاسرين ، وليس ثمّة فريق ثالث .

– وقال سبحانه : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾[2] .

فكما خلقهم الله تعالى في بادئ الأمر فريقين كافر ومؤمن لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾[3] .

ها هو يعيدهم فريقين كما بدأهم ، فريق في الجنّة وفريق في السّعير.

ولمّا كان الهدف من إرسال الرّسل هداية بعض الخلق، وإقامة الحجّة على بعضهم الآخر، أشار إلى أنّهم بعد الرّسالة لا يخرجون عن هذه القسمة، يقول تعالى :﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[4] .

وهذه مقدّمة لما سيأتي من قصص الأنبياء مع أقوامهم ، وأنّ النّاس مع الرّسل ينقسمون إلى أتقياء صالحين ومصلحين ، وإلى مكذبين معاندين ومستكبرين.

ثمّ جاء تفصيل ذلك بسرد قصّة كلّ نبيّ مع قومه ، وكيف ساروا على هذه القسمة ، بدأً بنوح ـ عليه السّلام ـ ، ثمّ هود وثمود ، ولوط وشعيب ، لتنتهي بقصّة موسى مع فرعون وملئه ، ثمّ مع قومه من بني إسرائيل .

---

(1) [الأعراف/ 8 ـ9] .

(2) [الأعراف/ 29ـ30] .

(3) [التّغابن/ 2] .

(4) [الأعراف/ 35ـ36] .

كلّ هذه القصص سيقت لبيان الصّراع بين الحقّ والباطل ، وأنّ النّاس فريقان: ناج من عذاب الله تعالى باتباعه الرّسل ، ومعذبٌ بكِبْره وإعراضه عن الحقّ.

– وبعد سلسلة طويلة من هذا الصّراع ، جاءت النّتيجة الّتي سيقت السّورة لتقريرها : ﴿**وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ**﴾[1] .

ولمّا كان الكبر أعظم صارف عن الحقّ ، ودافع إلى الباطل كثُر ذكره في السّورة ؛ إذ هو الّذي منع إبليس من السّجود لأدم : ﴿ **قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا**﴾[2] .

وبسببه يدخل المخالف النّار ، ويُحرم من الجنّة ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ**﴾[3] .

وهل كذّبت الأمم السّابقة رسلهم إلّا بسبب الكفر: ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[4] .

فكان وصفهم في كلّ قصّة : ﴿**قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ**﴾[5] .

ثمّ جاء التّصريح بأنّ الكِبر من موانع الهداية : ﴿**سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾[6].

---

(1) [الأعراف / 181] .

(2) [الأعراف/ 13] .

(3) [الأعراف/ 40] .

(4) [يونس/ 35ـ36] .

(5) في قصة ثمود مع النبي صالح ـ عليه السّلام ـ ، ومدين مع شعيب ـ عليه السّلام ـ .

(6) [الأعراف/ 146] .

وكان ختام السّورة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾[1].

فإذا كان إبليس قد خرج من الجنّة بسبب كِبره ، فإنّ الملائكة قرّبها الله منه لتذلّلها وذكره .

فيتلخص من خلال ما ذُكر أنّ مقاصد سورة الأعراف ومحاورها تدور حول ثلاثة أمور :

أوّلا : الصراع بين الحقّ والباطـل صراع أزليّ ، يهدف بيانه إلى تسلية النبي صلى الله عليه وسلم وتثبيت فؤاده ، وهو في معركة مع أهل الباطل .

ثانيّا : النّجاة من عذاب الله تعالى تتطلب لزوم الحقّ وأهله ، أمّا أن يلزم العبد الحياد في مسائل الحقّ والباطل ، فيكفيه إثما وعذابا ؛ إعراض الله تعالى عن ذكرهم ـ كما هو حال أصحاب السّبت ، وحسم مصيرهم ـ كما هو حال أصحاب الأعراف ـ .

ثالثا : الكبر أعظم موانع الحقّ ، ووسائل الباطل ، وهداية الخلق وضلالهم يتوقّف على مدى الخضوع والانكسار ، أو الجحود والاستكبار .

---

[1] [الأعراف/ 206] .

حذف المفعول
في سورة الأعراف

حذف المفعول به

المفعول به هو : كلّ اسم منصوب يدلّ على من وقع عليه فعل الفاعل إثباتا ونفيا دون تغيّير معه في صورة الفعل[1] .

ويقع المفعول به اسما ظاهرا نحو : «**أكل الطّفل رغيفًا ، ولم يشرب أخوك شرابَه**»، وضميرا متصلا : « **أكرمتك**»، ومنفصلا : «إيّاك نعبد».

ويسمّى هذا كلّه بالمفعول الصّريح[2] .

أمّا غير الصّريح فثلاثة أقسام : مؤوّل بمصدر بعد حرف مصدريّ ، نحو «علمت أنّك مجتهد ، وجملة مؤوّلة بمفرد ، نحو «ظننتك تجتهد»، وجارّ ومجرور ، نحو "أمسكت بيدك» ، وقد يسقط حرف الجرّ فينتصب المجرور على أنّه مفعول به ، ويسمّى «المنصوب على نزع الخافض» فهو يرجع إلى أصله من النّصب[3] .

ويعتري المفعول به من المعاني بعد التّقديم والتّأخير ؛ **الذّكر والحذف** .

وإذا كان في ذكـر المفعول به معان يقتضيها الأصل في الكلام ، فإنّ في حذفه من اللّطائف البلاغيّة في الكلام عامّة ، والقرآن الكريم خاصّة ما يدعو إلى الاهتمام والتّأمّل ، وقد أدرك هذا السّرّ عبد القاهر الجرجانيّ بقوله : «وليس لنتائج هذا الحذف أعني حذف المفعول نهاية ، فإنّه طريق إلى ضروب من الصّنعة ، وإلى لطائف لا تحصى» [4] .

---

(1) أساسيّات في النّحو والصّرف ، د. ثامر ابراهيم المصاروة ، دار جليس الزّمان ، الطّبعة الأولى : 1432هـ ـ 2011 م ، ص107 .

(2) الموجز في قواعد اللّغة العربيّة ، سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغانيّ (المتوفّى : 1417هـ) ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، الطّبعة : 1424هـ – 2003م ، ص 265 .

(3) جامع الدّروس العربيّة ، مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني (المتوفّى: 1364هـ) ، المكتبة العصريّة ، صيدا – بيروت ، الطّبعة الثّامنة والعشرون : 1414 هـ – 1993 م ، ج3/ ص7 .

(4) دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص163 .

وقال ابن جنّي : «وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام ، ألا ترى إلى قوله تعالى :﴿ **وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ** ﴾[1] ، أي: تذودان إبلهما ، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوّه» [2] .

وقال أيضا : «وهو في المفعول كثير وفصيح وعذب ، ولا يركبه إلّا من قوي طبعه، وعذب وضعه » [3].

ويتجلّى حذف المفعول به في صورتين : **أحدهما أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا ، والثّاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدّية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به** [4] .

يعبّر عن الأوّل بحذف المفعول اختصارا ، وعن الثّاني بحذفه اقتصارا .

الأوّل : أن يحذف حذف اختصار .

وهو ما يحذف فيه المفعول به لفظا ويراد معنى وتقديرا ، مثاله قول الله سبحانه : ﴿ **ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا** ﴾[5] ، أي : من خلقته وحيدا ؛ لأنّ الاسم الموصول لابدّ له من عائد يعود عليه[6] .

الثّاني : أن يحذف حذف اقتصار .

وهو ما يكون فيه حذف المفعول به معنى ولفظا ، ومثاله قول الله سبحانه : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ** ﴾[7] ، فقد حذف مفعول يعلمون

---

(1) [القصص/ 23].
(2) المحتسب مرجع سابق ، ج1/ ص333 .
(3) نفسه ، ج2/ ص335 .
(4) المفصّل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص 79.
(5) [المدثّر/ 11].
(6) معاني النّحو ، مرجع سابق ، ج2 / ص 93 .
(7) [البقرة/ 118].

اقتصارا ؛ لأنّ المقصود إنّما هو نفي نسبة العلم إليهم ، لا نفي علمهم بشيء مخصوص ، فكأنّه قيل : وقال الّذين ليس لهم سجيّة في العلم لفرط غباوتهم[1].

والفرق بين حذف الاختصار ، وحذف الاقتصار أنّ **الأوّل** لا يكون إلّا بدليل يدلّ عليه من القرائن الحاليّة أو المقاليّة ، **والثّاني** حذف لغير دليل[2].

ويزداد هذا الفرق وضوحا إذا علم بأنّ الفعل المتعدّيّ إذا أسند إلى فاعله ، ولم يذكر له مفعوله فهو على ضربين :

الضّرب الأوّل : أن يكون الغرض إفادة تعلّقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن والأدلّة .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ **فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ** ﴾[3] ، أي : يُرِيدُهُ ، وقوله: ﴿ **فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى** ﴾[4] ، أي: غشّاها ، وقوله : ﴿ **قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾[5] ، أي : يُشْرِكُونَهُ .

فكلّ هذا على حذف ضمير المفعول ، وهو مقصود حذف تخفيفا ، ولو كان المفعول غير مقصود لخلت الصّلة من ضمير يعود على الموصول وذلك لا يجوز ، وكان في حكم المنطوق[6].

ولهذا الضّرب من الحذف أغراض بلاغيّة منها : قصد الاختصار، والاحتقار ، والتّعميم ، والبيان بعد الابهام .. [7].

---

(1) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1 / ص 587 .
(2) كشف اصطلاحات الفنون ، مرجع سابق ، ج2/ ص21.
(3) [البروج/ 16].
(4) [النّجم/ 54].
(5) [النّمل/ 59] .
(6) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج1/ ص178 .
(7) البرهان للزّركشيّ ، مرجع سابق ، ج3/ ص163 .

الضّرب الثّاني : أن ينزّل الفعل المتعدّي منزلة اللّازم في عدم حاجته للمفعول .

والغرض منه إثبات الفعل للفاعل ، أو نفيه عنه دون أيّ قصـد للتّعلّق بمفعول أصلا [1].

ومثال هذا النّوع قوله تعالى : ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا** ﴾[2].

فالغرض من الحذف بيان أنّ الله عزّ وجلّ هو الّذي تكون بخلقه هذه الأفعال الّتي تحدث في النّاس ، فذكر المفعول به إطناب لا لزوم له ؛ إذ هو خارج عن المقصود بالبيان[3].

ونظيره قولـه تعالى : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذين يَعْلَمُونَ والذين لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾[4] ، فليس الغـرض مـن نفي الاستواء والتّماثل بين العالم **بشيء مخصوص مع من لا علم له بـه ، وإنّما المعنى** « هل يستوي مـن له علم ومـن لا علم لـه »[5] .

وقـد أنكـر ابن هشام دخول هذا النّـوع في باب الحذف ، فقـال: «.. ولا يسمّى محذوفا ؛ لأنّ الفعل ينزّل لهـذا القصد منزلة ما لا مفعول له»[6].

وقد علّل ذلك بامتناع تقدير المفعول في هذه الحالة ، يقول الدّكتور فاضل السّامرّائي : «والحقيقة أنّ هذا **ليس من باب الحذف** ، بل هو أن تقتصر على الحدث

---

(1) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص156 .
(2) [النجم: 43 – 44].
(3) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص155 .
(4) [الزمر/ 9].
(5) تيسير علم المعاني ، د. إبراهيم بن منصور التّركيّ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،1434 هـ ، ص42 ؛ والنّظم بين القرآن والشّعر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ ، فطنة بن ضالي ، دار العنقاء للنّشر ، عمان ـ الأردن ، ص35 .
(6) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، مرجع سابق ، ص797 .

وصاحبه من غير إرادة للمفعول ، وليس له تقدير ولا نيّة ، وذلك بحسب الحاجة والقصـد» [1].

أقول : أمّا كون الفعل ـ **في الآيات الّتي ذكرنا وغيرها** ـ نزّل منزلة ما لا مفعول له ، فهذا أمر سار عليه علماء البلاغة قديما وحديثا ، وقد أشار غير واحد منهم إلى ذلك كالجرجانيّ في الدّلائل ، والقزوينيّ في **التّلخيص** [2].

وهو أمـر نتّفق معهم عليه ، مع خلاف يسير فيما ينزّل منزلة اللّازم وما لا ينزّل ، كالخلاف الّذي وقع على بيت البُحتري [3]:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِداهُ * أن يَرى مُبْصِرٌ ويسْمَعَ واعِ** [4] .

فأنزلـه القزوينيّ منزلة اللّازم ، وعدّه الجرجانيّ ممّا لـه مفعول مقصود محذوف [5] .

وأمّا كونــه : لا ينعت بالحذف ولا يسمّى محذوفا ففيه نظر من وجوه :

---

[1] ينظر : معاني النّحو ، د. فاضل صالح السّامرائيّ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع – الأردن ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ – 2000 م ، ج2/ ص94 .

[2] ينظر : دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص154 . الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2/ ص173 .

[3] الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري: شاعر كبير، يقال لشعره " سلاسل الذهب " ، أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري..، ولد بمنبج (بين حلب والفرات) (206هـ ـ 821 م) ، ورحل إلى العراق، فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي ، ثم عاد إلى الشام ، وتوفي بمنبج (284 هـ ـ 898 م) .
ينظر : الأعلام للزركلي ، مرجع سابق ، ج8/ ص121.

[4] ديوان البحتريّ ، تحقيق : حسن كمال الصّيرفيّ ، دار المعارف ، ج2/ ص1244 .

[5] ينظر : دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص156 ؛ الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2/ ص149 .

أوّلها : أنّـه قد جرى على تسمية هذا الضّرب مـن متعلّقات الفعل بالحـذف جماعة من علماء البلاغة ، وفي مقدّمتهم ؛ أولئك الّذين قالوا بتنزيل الفعل منزلة ما لا مفعول له ، **فنعتوه بحذف المفعول** .

يقول **عبد القاهر الجرجانيّ** وهـو يعرض الأغراض في ذكر الأفعال المتعدّية وأقسامها : « القسم الأوّل : **حذف المفعول** ، لإثبات معنى الفعل لا غير » [1] ، فسمّاه حذفا مع أنّه من أقسام الأفعال الّتي تستغني عن مفاعيلها .

وذكـر القزوينيّ من ضروب ما ينزّل منزلة اللّازم من الأفعال المتعدّية : «إمّا أن يجعل الفعل مطلقا كناية عن الفعل متعلّقا بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة أو لا» [2] .

ومثّل له بأمثلة ذكـر من خلالها الغرض **من حذف المفعول** وهو **تعميم أفراد الفعل** [3].

و**السّيوطيّ مثّل** للحذف بمثال هو من صور الأفعال المتعدّية ؛ الّتي تنزّل منزّلـة اللّازم حين قال : « **التّاسع عشر** : حذف المفعول نحـو : ﴿ **فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى** ﴾[4]» [5] .

فدخل هذا النّوع في مسمّى الحذف مع أنّ الفعـل المتعدّي إلى اثنين «أعطى» ، والمتعدّي إلى الواحد «اتقى» نزّلا منزلة اللّازم[6] .

---

(1) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص154 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2/ ص145 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة ، نفسه ، ج2/ ص148 .

(4) [اللّيل/ 5].

(5) الاتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3/ ص342 .

(6) علم الدّلالة بين النّظرية والتّطبيق ، د. حمدي بخيت عمران ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعيّ ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ ـ 2007 م ، ص208 .

ثانيّا : أنّ ما نزّل من الأفعال منزلة اللّازم ليس له حكم اللّازم من كـلّ وجه ، فإنّه لا ينقّب في اللّازم عن نكت عدم ذكر المفعول فيه ، بخلاف ما نزّل منزلة اللّازم ، وقد أطال العلماء في البحث عن آثار حذفه وعدم ذكره .

يقول عبد المتعال الصّعيديّ في حاشيته على كلام القزوينيّ : «قيل : إنّه في هذه الحالة ـ **ما نزّل الفعل فيها منزلة اللّازم** ـ لا يسمّى المفعول محذوفا ، ولكن هذه نظرة نحويّة ، أمّا هنا فيعدّ محذوفا ، ويبحث عن نكتته ، بدليل أنّه لا يبحث عن مثل هذا في اللّازم»[(1)].

ثالثا : تعريف الحذف عند بعض النّحويّين بأنّه : «إعدام اللّفظ بعد وجوده»[(2)] ، كان سببا في منعهم دخول ما نزّل منزلة اللّازم في **مسمّى الحذف** ؛ لأنّ القول بحذف المفعول به يشعر بوجوده ، وهذا ما كان منفيّا في نظرهم .

والصّحيح في حـدّ الحذف ما ذكر في جملة من كلامهم بأنّه : «**ترك اللّفظ مع بقاء أثره أو عدمه**»[(3)] .

وقد مرّ هذا التّعريف معنا في التّفريق بين الحذف والاضمار ، فتبيّن أنّ الحذف أعمّ من الاضمار الّذي هو : «ترك اللّفظ مع بقاء أثره»[(4)] .

---

(1) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، عبد المتعال الصّعيدي (المتوفى: 1391هـ) ، مكتبة الآداب ، الطّبعة السّابعة عشر : 1426هـ-2005م ، ج1/ ص197 .

(2) أشار إليه المخزوميّ في سياق حديثه عن ظاهرة حذف الفعل فقال فيما هو نصّه : « وهذه الظّاهرة ليست ظاهرة حذف الفعل ، ولكنّها ظاهرة إضمار ، أو ترك الاظهار له ؛ لأنّ الفعل المدلول عليه بالقرائن والمناسبات والملابسات لم يذكر ، وقد ترك إظهاره وأضمر ».

بل ونسبه إلى سيبويه وعلّق على ذلك بقوله : « وتسمية سيبويه إيّاها بهذا الاسم أصدق في الدّلالة على موضوع هذا الفصل ؛ لأنّ الفعل لم يذكر أصلا ، ولذلك لم يقل بحذفه ؛ لأنّ القول بحذفه يشعر بسبق ذكره ، وهذا ما لم يكن ».

ينظر : في النّحو العربيّ ، نقد وتوجيه ، ص 223 .

(3) ينظر : الصفحة 44 من الرسالة .

(4) التّعريفات ، الشّريف الجرجانيّ ، مرجع سابق ، ص29 .

فيترتّب عليه عدم لزوم الشّعور بوجود المحذوف ليسمّى حذفا ، وأنّ ذلك إنّما يلزم الاضمار لا الحذف .

رابعا : احتجّوا أيضا **بعدم تقدير المفعول به** فيما نزّل فعله منزلة اللّازم ، **والجواب** عن ذلك فرع عن سابقـه ؛ إذ التّقدير إنّما يشترط في الاضمار لا في الحذف ، يقول الشّهاب الخفّاجيّ معلّقا على كلام البيضاويّ في إضمار حرف القسم وإبقاء عمله : «وعبّر بالإضمار دون الحذف ؛ لأنّهم فرّقوا بينهما بأنّ الاضمار ؛ الحذف مع بقاء الأثر ؛ لأنّه يشعر بوجود مقدّر له ، والحذف أعمّ منه» [(1)].

فنخلص من خلال ما ذكرنا أنّ عدم ذكر المفعول به فيما نزّل فيه من الأفعال المتعدّية منزلة اللّازم لا ينفي دخوله تحت مسمّى الحذف ؛ لأنّ الفعل فيه متعد فيثبت فيه المفعول ، يقول الزّركشيّ : «فلا يذكر المفعول ولا يقدّر غير أنّه لازم الثّبوت عقلا لموضوع كلّ فعل متعدّ لأنّ الفعل لا يدرى تعيينه» [(2)].

هذا ويمنع حذف المفعول به في مواضع منها [(3)]:

ـ أن يكون نائبا عن الفاعل ؛ لأنّـه صار عمدة كالفاعل ، نحـو : «ضرب زيد»، فنائب الفاعل «زيد» هو المفعول به في الأصل قام مقام الفاعل عند حذفه لسبب فأخذ أحكامه[(4)] .

ـ أن يكون متعجّبا منه نحو : «ما أجمل النّجوم» ، هكذا عبّر السّيوطيّ رحمه الله ـ والأحسن منه أن يقال : يمنع حذف المفعول به إذا وقع موقع التّعجّب ؛ لأنّ

---

(1) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج1/ ص178 .

(2) البرهان للزّركشيّ ، مرجع سابق ، ج3/ ص175 .

(3) همع الهوامع ، مرجع سابق ، ج1/ ص 35 .

(4) المنهاج المختصر في علمي النّحو والصّرف ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزيّ ، مؤسّسة الرّيّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّالثة : 1428 هـ – 2007 م ، ص86 .

التّعجّب في الأصل يقع من جمال النّجوم «ما أجمل النّجوم» ، فالجمال هو المتعجب منه ، والنّجوم محلّه لذلك أعرب مفعولا به .

ـ أن يكون محصورا ، نحو : «ما أكلت إلّا تمرا» ؛ إذ لو حذف المفعول لفهم نفي الأكل مطلقا .

ومثاله في القرآن كثير منه قوله تعالى : ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ** ﴾[1].

فلو حذف المفعول «أنفسهم» لنفى الخداع عنهم مطلقا وقد أثبته لهم في بداية الآية .

ـ إذا كان المفعول جوابا عن سؤال كقولك : «زيدا » لمن سأل : من أكرمت أو رأيت ؟ فلو حذف المفعول لم يحصل الجواب .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا** ﴾[2] .

فـ «خيرا» مفعول به لا بد من ذكره ؛ لأنّه وقع جوابا .

---

[1] [البقرة/ 80] .

[2] [النحل/ 30] .

أغراض حذف المفعول به

أ- البيان بعد الإبهام : وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى بـه في آخـره[1].

هذا الغرض مـن الحذف يعرف **بالإضمار شريطة التّفسير** ، وقد أشار الجرجانيّ إلى نكته ولطائفه فقال : «وذلك أنّ في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التّحريك له لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرّك ، وأنت إذا قلت : «لو شئت» : علم السّامع أنّك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يضع في نفسه أنّ هاهنا شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون ، أو أن لا يكون» [2].

وأكثر وروده بعد «فعل المشيئة» **إذا لم يكن في تعلّقه بمفعوله غرابة** ، كقول الله تعالى : ﴿ **فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾[3] ، أي: شاء هدايتكم لهداكم[4].

وقوله تعالى: ﴿ **فَإِن يَشَأ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ** ﴾[5] ، أي : إن يشأ الله الختمَ يختم.

أمّا **إن كان في تعلّق** «فعل المشيئة» **بمفعوله غرابة ، فالواجب** ذكره ، ولا يحسن حذفه ، كقول الرّجل يخبر عن عزّه : «لو شئت أن أردّ على الأمير رددتّ ، وإن شئت أن ألقى الخليفة كلّ يوم لقيته» [6].

---

(1) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ، رسالة دكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى ، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: 1429هـ) ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى :1413 هـ - 1992 م ، ج2/ ص62 .

(2) دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص164.

(3) [الأنعام/ 149].

(4) ينظر : تفسير الرّازيّ ، مرجع سابق ، ج19/ ص178 ؛ البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج6/ ص510 .

(5) [الشّورى/ 24].

(6) فرّق الجرجانيّ بين ما يجب ذكره ، وما يحسن ؛ فجعل الثّاني فيما إذا كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا ، ومثّل له بقول الرّجل يخبر عن عزّة نفسه : «لو شئت أن أردّ على الأمير رددتّ ، وإن شئت أن ألقى الخليفة كلّ يوم لقيته» ، وجعل الأوّل فيما إذا تعلّق «فعل المشيئة» بمفعوله غرابة ، ومثّل له بما ذكرته من شواهد بعد .

ومنه قول الجوهري[1] :

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَوْقُ غَيْرَ تفَكُّرِي

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا[2] .

فأظهر مفعول «شئت» ولم يقل : «فلو شئت بكيت تفكرا» لأجل أنّ له غرضا لا يتمّ إلّا بذكر المفعول ؛ وذلك أنّ البكاء الأوّل مطلق مبهم يراد به حقيقة البكاء وهو سيلان الدّمع ، وحين لم يبق من عناصر الشّوق إلّا التّفكّر قيّد البكاء الثّاني به فقال : «بكيت تفكرا»، صار الثّاني كأنّه شيء غير الأوّل ، وجرى مجرى أن تقول : لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهمين ، في أنّ الثّاني لا يصلح أن يكون تفسيرا للأوّل[3].

وخير مثال على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **لَوْ أَرَدْنَا أَن نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِن لَدُنَّا** ﴾[4].

فذكر المفعول المكوّن من «أن والفعل» ؛ لأنّه لا أمر أكثر غرابة من أن يتّخذ الله تعالى لهوا[5].

---

(1) أبو الحسن ، علي بن أحمد الجوهريّ الجرجانيّ ، نجم جرجان ، ورد نيسابور سنة 377هـ ، وكان شاعرا من صنائع الوزير الصّاحب بن عباد وندمائه وشعرائه ، تعاطى صناعة الشّعر في ريعان عمره وعنفوان أمره . ينظر : يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر ، عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل ، أبو منصور الثّعالبيّ (المتوفّى: 429هـ) ، المحقّق: د. مفيد محمّد قمحية ، دار الكتب العلميّة – بيروت/ لبنان ، الطّبعة الأولى، 1403هـ-1983م ، ج4/ ص29 .

(2) معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص ، عبد الرّحيم بن عبد الرّحمن بن أحمد ، أبو الفتح العباسيّ (المتوفّى: 963هـ) ، المحقّق : محمّد محيّي الدّين عبد الحميد ، عالم الكتب – بيروت / لبنان ، ج1/ ص254 .

(3) دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص167.

(4) [الأنبياء/ 17].

(5) أدب الخطاب في القرآن الكريم « رسالة ماجستير في التّفسير وعلوم القرآن » ، د. عبد الرّحمن سعود إبداح، دروب للنّشر والتّوزيع ، عمان ـ الأردن ،الطّبعة العربيّة: 2016، ص84.

وقد مثّل الزّمخشري بهذه الآية حين قال: «**لا يكادون يبرزون هذا المفعول إلّا في الشّيء المستغرب**»[1].

ومثل ذلك ـ أيضا ـ قوله تعالى : ﴿ **لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ** ﴾[2].

فذكر مفعول المشيئة أي : «لو أراد الله اتّخاذ الولد لاصطفى ممّا يخلق ما يشاء » ؛ لأنّ اتّخاذ الله سبحانه الولد أمر غريب لا يليق به .

وتعقّب ابن عاشور هذا الكلام بقوله : «وقد يوهم كلام أئمّة المعاني أنّ المفعول الغريب يجب ذكره وليس كذلك فقد قال اللّه تعالى: ﴿ **قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً** ﴾[3] ، فإنّ إنزالَ الملائكة أمر غريب»[4].

قلت : إنّ اعتراض ابن عاشور ـ رحمه الله ـ ليس في محلّه ؛ إذ إنّ إنزال الملائكة ليس غريبا عند أولئك المكذّبين ، بل الغريب عندهم أن يرسل الله تعالى إليهم رسلا من جنسهم ، ظنّا منهم أنّ المخوّل بتنزيل الوحي من السّماء وتبليغه هم الملائكة لا إخوانهم من البشر ، ولذلك كان تقدير الكلام عند الزّمخشّريّ بقوله: « **لو شاء ربّنا إرسالَ الرّسل لأنزل ملائكة**»[5].

غير أنّ أبا حيّان ردّ هذا التّقدير ؛ لأنّه يخالف ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب من كون المفعول به لا يكون محذوفا إلّا من جنس الجواب .

قال أبو حيان : «فعلى هذا الّذي تقرّر ، لا يكون تقدير المحذوف ما قاله الزّمخشريّ ، وإنّما التّقدير : لو شاء ربّنا إنزال ملائكة بالرّسالة منه إلى الإنس لأنزلهم

---

(1) دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص167.
(2) [الزّمر/ 04].
(3) [فصّلت/ 14].
(4) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق ، ج1/ ص322.
(5) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج4/ ص192.

بها إليهم، وهذا أبلغ في الامتناع من إرسال البشر، إذ علّقوا ذلك بأقوال الملائكة، وهو لم يشأ ذلك، فكيف يشاء ذلك في البشر»[1].

والصّواب : أنّ تقدير مفعول المشيئة يعتمد على ما يدلّ عليه المعنى ، وإن لم يكن من جنس الجواب ، يقول السّمين الحلبيّ بعد أن ذكر الرّأيين : « وتقدير أبي القاسم **أوقع معنى وأخلص** من إيقاع الظّاهر موقع المضمر ؛ إذ يصير التّقدير: لو شاء إنزال ملائكة لأنزل ملائكة»[2].

وبالنّظر إلى ما يدلّ عليه المعنى كان تقدير السّيوطيّ لها ، إذ أكّد حذف المفعول به بعد «لو» وهو المذكور في جوابها غالبا ، واستدلّ لهذا الأصل بأدلّة كثيرة منها قوله تعـــالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾[3] ، أي : ولو شاء إيمان من في الأرض ، ثمّ قال : «**وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى** : ﴿**قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة**﴾ [4] فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرّسل لأنزل ملائكة بقرينة السّياق»[5].

ب- دفع توهّم السّامع إرادة غير الشّيء المراد ابتداء :

يمثّل لهذا الغرض بقول عمرو بن معدي كرب[6] :

---

(1) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج9/ ص294.

(2) الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج9/ ص517.

(3) [يونس/ 99].

(4) [فصلت/ 14].

(5) همع الهوامع ، مرجع سابق ، ج2/ ص13.

(6) عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزّبيديّ : فارس اليمن ، وفد على المدينة سنة9 هـ في عشرة من بني زبيد ، فأسلم وأسلموا ، ولمّا توفّي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ارتدّ عمرو في اليمن ، ثمّ رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشّام، فشهد اليرموك ، وذهبت فيها إحدى عينيه ، وبعثه عمر إلى العراق ، فشهد القادسيّة ، توفّي على مقربة من الريّ ، وقيل: قتل عطشا يوم القادسيّة سنة 21هـ .
ينظر : الأعلام للزّركلي ، مرجع سابق ، ج5/ ص86.

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُم *** نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّت [1]

أراد الشّاعر أن يبيّن جبن قومه ، وفرارهم من القتال ، وأكبر دليل على ذلك سيوفهم ورماحهم الّتي أجرّت أي : حبست كلّ لسان عن ذكرهم ومدحهم ، فلو قال ـ وهو الأصل ـ «أجرّتني» لتوهّم السّامع أنّ ما كان منهم خاصّا بعمرو ، بل إجرار الرّماح عام له ولغيره[2] .

وهذا كقول القائل : «لقد كان منك ما يؤلم» ، فلو قال : «ما يؤلمني» ، لتوهّم السّامع أنّ الحدث ربّما ألم المتحدّث لحساسيّة في نفسه ، ولكن حذف المفعول به لدفع التّوهّم بأنّ التّألّم خاصّ به ، فجعله عاما يبيّن فيه أنّه ارتكب خطأ في حقّه وحقّ غيره[3].

ت- **التّعميم** : أي : إرادة العموم .

فمن قواعد التّفسير الّتي اعتمدها السّعديّ في تفسيره ، واعتبرها مفيدة للمفسّر قوله : «**القاعدة الرّابعة عشرة : حذف المتعلّق المعمول فيه : يفيد تعميم المعنى المناسب له**» ، وذلك أنّ الفعل وما هو معناه متى قيّد بشيء تقيّد به ، فإذا أطلقه الله تعالى وحذف المتعلّق كان القصد من ذلك التّعميم ، ويكون الحذف هنا أحسن كثيرا من التّصريح بالمتعلّقات ، وأجمع للمعاني النّافعة[4].

قال الشّوكانيّ : «ذكر علماء البيان أنّ حذف المتعلّق يشعر بالتّعميم ، نحو: زيد يعطي ويمنع ، ونحو قوله تعالى : ﴿**وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ**﴾[5] ، فينبغي أن يكون ذلك من أقسام العموم ، وإن لم يذكره أهل الأصول»[6].

---

(1) شعر عمرو بن معدي كرب ، جمعه ونسقه : مطاع الطّرابيشيّ ، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة بدمشق ، الطّبعة الثّانيّة : 1405هـ/ 1985م ، ص73 .

(2) خصائص التّراكيب ـ دارسة تحليليّة لمسائل علم المعاني ، مرجع سابق ، ص346.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2/ 158 .

(4) القواعد الحسان ، مرجع سابق ، ص43 .

(5) [يونس/ 25] .

(6) إرشاد الفحول مرجع سابق ، ج1/ ص331 .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [1].

قال ابن عثيمين: «مطهّرة من كلّ رجس حسّيّ أو معنويّ ، فالحسّيّ مثل البول ، والغائط ، والحيض ، والعرق المنتن ، والمخاط ، وما أشبه ذلك ، والمعنويّ مثل الغلّ ، والحقـد ، والفجور ، وكراهية الزّوج ، وما أشبه ذلك ، فالله أطلق وقال: ﴿**مطهّرة** ﴾ ، ولم يقل : من كذا وكذا ، من أجل إفادة العموم ؛ لأنّ من القواعد المعروفة أنّ حذف المعمول يؤذن بعموم العامل»[2].

ومن ذلك تعميم تصديق القرآن الكريم للكتب السّماويّة بحذف متعلّق التّصديق في قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ** ﴾[3] .

يقول البقاعي : «ولمّا أريد تعميم التّصديق بجميع الكتب الإلهيّة والحقوق الشّرعيّة ، حذف المتّعلّق فقال : ﴿ **مصدّق** ﴾ أي لكتاب موسى عليه السّلام وغيره من الكتب الّتي تصحّ نسبتها إلى الله تعالى فإنّ جميع الكتب الّتي جاءت به الرّسل ناطقة بتوحيد الله ، وأنّ هذا الكتاب لم يخرج عن هذا فأنّى يصحّ فيما هذا شأنه أن يكون إفكا، إنّما الإفك ما كذّب كتب الله الّتي أتت بها أنبياؤه وتوارثها أولياؤه»[4].

ث- مراعاة الفاصلة :

---

[1] [آل عمران/ 15].

[2] تفسير القرآن الكريم ـ سورة آل عمران ـ ، محمّد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزيّ ، الطّبعة الثّالثة : 1435هـ ، ج1/ ص101 .

[3] [الأحقاف/ 12].

[4] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ) ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج18/ ص142.

والمراد بالفاصلة القرآنيّة ؛ الكلمات الّتي تتماثل في أواخر حروفها أو تتقارب ، مع تماثل أو تقارب صيغ النّطق بها ، وتكرّر في السّورة تكرّرا يؤذن بأنّ تماثلها أو تقاربها مقصود من النّظم في آيات كثيرة متماثلة[1].

وقد أوضح أهل العلم المتقدّمون أهميّة الفاصلة القرآنيّة ، وبيّنوا مكانتها في النّظم القرآنيّ، يقول القرطبيّ: «الفواصل حلية وزينة للكلام المنظوم ، ولولاها لم يتبيّن المنظوم من المنثور ، ولا خفاء أنّ الكلام المنظوم أحسن ، فثبت بذلك أنّ الفواصل من محاسن الكلام المنظوم ، فمن أظهر فواصله بالوقوف عليها فقد أبدى محاسنه ، وترك الوقوف يخفي تلك المحاسن ، ويشبّه المنثور بالمنظوم ، وذلك إخلال بحقّ المقروء»[2].

وقد اعتمد كثير من المفسّرين على الفاصلة القرآنيّة في تفسيرهم لآيات القرآن الكريم ، فيعلّلون نظما محدّدا للآية بأنّه مراعاة للفواصل .

ومن ذلك على سبيل المثال قول الزّمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا** ﴾[3] ؛ «فإن قلت : كيف قيل تبتيلا مكان تبتّلا ؟ قلت : لأنّ معنى تبتّل : بتّل نفسه ، فجيء به على معناه **مراعاة لحقّ الفواصل**»[4].

ومراعاة للفاصلة حذف المفعول في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾[5] ، أي : «ما قلاك» **فحذف المفعول لأنّ فواصل الآي على الألف**[6].

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1/ ص75 .
(2) تفسير القرطبيّ ، مرجع سابق ، ج20/ ص207 .
(3) [المزّمل/ 8].
(4) الكشّاف ، مرجع سابق ، ص43 .
(5) [الضحى/ 3] .
(6) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3/ ص167.

غير أنّه لا يمكن أن يكون اتّفاق الفواصل وحده من أوجب الحذف في الآية ؛ لأنّ البيان القرآنيّ لا يقوم على مجرّد اعتبار لفظيّ محضّ ، وإنّما الحذف لمقتضى معنويّ بلاغيّ يقوّيه الأداء اللّفظيّ ، دون أن يكون الملحظ الشّكليّ هو الأصل ، ولو كان كذلك لما عدل عن رعاية الفاصلة في آخر سورة الضّحى فليس في السّورة كلّها ثاء فاصلة ، بل ليس فيها حرف الثّاء إلّا في الموضع الأخير ، ولم يقل الله تعالى : «فخبّر» لتتّفق الفواصل على مذهب أصحاب الصّنعة ومن يتعلّقون بـه[1] .

وعلى هذا فإنّ المقتضى البلاغيّ للحذف في الآية أمران[2]:

أولا : الاكتفاء بالكاف الأولى في قوله : «ما ودّعك» ، كدليل عليها في الثّانيّة : «وما قلاك».

ثانيا : حذف المفعول للعموم ؛ والمعنى : «أنّه ما قلاك ولا قلى أحدا من أصحابك ، ولا أحدا ممّن أحبّك إلى يوم القيامة»، تقريرا لقوله صلى الله عليه وسلّم : «**المرء مع من أحبّ**»[3].

ثمّ مراعاة الفواصل بعد ذلك يتقوّى بها هذا المقتضى البلاغيّ بالأداء اللّفظيّ ؛ إذ فواصل الآيّ على الألف[4].

---

[1] التّفسير البيانيّ للقرآن الكريم ، د/ عائشة عبد الرّحمن (بنت الشّاطئ) ، دار المعارف – القاهرة ، الطبعة السابعة ، ج1/ ص 35 .

[2] تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج31/ ص192 .

[3] صحيح البخاري (6168) ، ج8/ ص39 . صحيح مسلم (2640) ، ج4/ ص2034 .

[4] ولذلك كثيرا ما تفسّر بعض الظّواهر البلاغيّة بدلالات يعضّدها الأداء اللّفظيّ ، من ذلك تقديم المفعول في قوله تعالى : ﴿**وَلَكِن كَانُوا أَنْفُسَهُم يَظْلِمُونَ**﴾[البقرة/ 57] ؛ إذ تقديم المفعول أنفسهم يدلّ على أنّ ظلمهم لأنفسهم كان مستمرّا ، وقيل تقديم المفعول لمجرّد الاهتمام به **مع مراعاة الفاصلة** من غير قصد إلى قصر المظلوميّة عليهم.

ينظر : تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج4/ ص82 ؛ فتح البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطّيب محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ ابن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القنّوجي (المتوفى : 1307هـ) ، عني بطبعه وقدّم له وراجعه : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر ، صيدا – بيروت ، 1412 هـ - 1992 م ، ج5/ ص344 .

حذف المفعول في سورة الأعراف

أ. قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[1].

تعتبر هذه الآية بابا من أبواب الإيجاز ؛ إذ جمع الله الحكمة في شطر آية ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ، فحذف المفعول فيها في موضعين :

الموضع الأوّل : قوله : «كلوا واشربوا» ، فحذف المفعول للدّلالة على مطلق الإباحة ؛ لأنّ عدم تعين شيء من الطّعام والشّراب بعد إباحتهما ، مع علمه أنّ هذه المطعومات والمشروبات تختلف باختلاف الأحوال ، فيتعلّق بها أمره حيث كانت ، ولا ينظر إلى ما كان موجودا منها وقت نزول القرآن فقط[2].

وبذلك تتأكّد قاعدة إباحة الأشياء في الأصل ، يقول الرّازي ـ رحمه الله ـ : «واعلم أنّ قوله : «كلوا واشربوا» مطلق يتناول الأوقات والأحوال ويتناول جميع المطعومات والمشروبات فوجب أن يكون الأصل فيها هو الحلّ في كلّ الأوقات وفي كلّ المطعومات والمشروبات إلّا ما خصّه الدّليل المنفصل والعقل أيضا مؤكّد له ؛ **لأنّ الأصل في المنافع الحلّ والإباحة**»[3].

وقد يكون الحذف لإباحة الطّيبات مطلقا ، وذلك أبلغ من مجرد إباحة المشارب والمآكل لسببين :

أوّلا : لو كان المقصود مطلق الأكل والشّرب لدخل فيه ما لا يحلّ ، فيتعيّن تقيد هذا المطلق بالطّيّبات .

---

[1] [الأعراف/ 31].

[2] القواعد الحسان ، مرجع سابق ، ص63 .

[3] تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج 14/ ص230.

وبذلك قيّد ابن جرير الآية بقوله : ««**وكلوا**» من طيّبات ما رزقتكم ، وحلّلته لكم ، «**واشربوا**» من حلال الأشربة ، ولا تحرّموا إلّا ما حرّمت عليكم في كتابي أو على لسان رسولي محمّد صلّى الله عليه وسلّم »[1].

ثانيّا : يدلّ سياق الآية مع سبب نزولها على أنّ الأمر بالأكل والشّرب يقصد به الطّيبات منها ، وإبطالا لتحريمها .

أمّا السّياق فقد جاء في الآية الّتي تليها التّصريح باستفهام معناه التّوبيخ والانكار على من حرم الطّيبات من الأرزاق ، فقال سبحانه : ﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ** ﴾[2] .

وأمّا سبب النّزول ففيه بيان امتناع مشركي العرب من ستر عوراتهم ، وتحريمهم أكل وشرب ما لم يحرّمه الله عليهم من حلال رزقه ، وهذا الذّي دلّت عليه الآثار الصحيحة[3] .

فنزلت الآيات تأمرهم بالنّزول عن معتقداتهم وذلك بإيجاب ستر عوراتهم ، ووجوب الأكل والشّرب من طيّبات أرزاقهم .

فحذفت الطّيّبات للدّلالة على مطلق إباحتها ؛ لأنّ أهل الشّرك قيّدوها بتحريم بعض أفرادها .

وحذف مفعول «**ولا تسرفوا**» للدّلالة على تعميم النّهي عن الإسراف ، سواء كان بالتّوسّع في المباح ، أو التّعدّي على الحرام ، أو تحريم الحلال ؛ لأنّ النّهي عن الإسراف يشمل جميعها [4] .

---

(1) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج12/ ص389.

(2) [الأعراف/ 32].

(3) أسباب نزول القرآن ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) ، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان ، دار الإصلاح – الدمام ، الطبعة الثانية : 1412 هـ - 1992 م ، ص225 .

(4) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص224 .

أمّا التّوسع في المباح فمنهيّ عنه لقوله تعالى : ﴿ **وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا** ﴾[1].

فنهى عن التّبذير في مقام الإنفاق على ذوي القربى والمساكين وابن السّبيل ، وهو من جملة المستحبات إن لم يكن من أوجب الواجبات .

وقد أنكر الطّاهر ابن عاشور تعلّق النّهي عن التّبذير بالأمر بالإنفاق في سبيل الله تعالى ؛ لأنّ التّبذير لا يوصف به بذل المال في حقّه ولو كان أكثر من حاجة المعطى ، وأنّ ذلك معطوف على جملة «ألّا تعبدوا إلّا إيّاه » ؛ لأنّها من جملة ما قضى الله به[2].

وهذا الّذي ذكره ابن عاشور فيه نظر من وجهين :

1. إذا كان التّبذير لا يوصف به بذل المال في حقّه ولو كان أكثر من حاجة المعطى ، فكذلك لا يوصف بالإسراف بذله ، غير أنّ الله تعالى وصفه بذلك فقال : ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا** ﴾[3] .

2. أمر الله عزّ وجلّ بالإنفاق على سبيل التّوسّط والاعتدال ، واعتبر التّوسّع فيه مذموما فقال : ﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** ﴾[4].

فإذا كان بسْطُ اليد كلّ البسط في بذل المعروف مذموما ، فلا مانع من وصفه إذ ذاك تبذيرا .

وأمّا التّعدّي على الحرام فيدلّ عليه قوله تعالى : ﴿**كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ﴾[5].

---

(1) [الإسراء/ 26].

(2) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ج15/ ص78.

(3) [الفرقان/ 67].

(4) [الإسراء/ 29].

(5) [طه/ 81].

فالطّغيان في الرّزق يكون بالإخلال بشكره والتّعدّي لما حدّ الله لكم فيه كالسّرف والبطر والمنع عن المستّحقّ[1].

وأمّا الإسراف بتحريم الحلال فلقوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ** ﴾[2].

نزلت هذه الآية في جماعة من الصّحابة كانوا قد عزموا على ترك أكل الطّيّبات كاللّحم ونحوه من المآكل وترك النّكاح ، فنهاهم الله عن ذلك وسماه اعتداء.

ولعلّ آية الأعراف تتناول شيئا من هذا المعنى إذا نظرنا في سياقها ، وأمعنا في سبب نزولها ؛ إذ قال الله تعالى معاتبا لمن كان هذا صنيعه : ﴿ **قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ** ﴾[3].

غير أنّ إطلاق الإسراف «**ولا تسرفوا**» من غير تقيده بمفعول معيّن يعمّم الأقوال كلّها .

ب. قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾[4].

حذف مفعول الفعل«وعد» الثّاني بعد ذكره في الأوّل ، ولو جرى السّياق واحد لقيل : «فهل وجدتّم ما **وعدكم** ربّكم حقّا» .

وللمفسّرين في توجيه حذفه أقوال :

---

[1] تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج4/ ص35.
[2] [المائدة / 87 ـ 88].
[3] [الأعراف / 32].
[4] [الأعراف/ 44].

- أنّه حذف لمجرد الإيجاز والتّخفيف واستغناء عن المحذوف في الوعد الثّاني بالمذكور في الوعد الأوّل[1].

- حذف المفعول للدّلالة على المخالفة بين وعد أهل الجنّة ، ووعد أصحاب النّار ؛ إذ الثّاني منهما يشمل كلّ ما وعد الله به عباده من البعث والحساب والثّواب والعقاب وسائر أحوال يوم القيامة ، فهو ليس خاصّا بالكفار ، بل هو وعد عام أو مطلق ، وهذا سرّ حذف مفعوله ، أمّا الوعد الأوّل فهو الوعد بنعيم الجنّة ، أي أنّه وعد خاص بالمؤمنين ، ومن ثمّ ذكر مفعوله العائد عليهم[2].

وهذا القول فيه نظر ؛ إذ دعوى الاطلاق مردود من وجهين:

أوّلا : أنّ القول بإطلاق الوعد الثّاني في حال حذف المفعول به يترتب عليه القول بتقيده عند ذكره غير مسلّم به ؛ إذ يستفاد الإطلاق حتى في حال ذكره ، فحين يقال : «هل وجدتّم ما **وعدكم** ربّكم حقّا» فإنّ الفعل يكون مطلقا ـ أيضا ـ باعتبار الموعود به ؛ لأنّه لم يذكر فيتناول كلّ موعود به من البعث والحساب والعقاب الّتي هي أنواع من جملتها التّحسّر على نعيم أهل الجنّة ، فليس ذلك خاصّا بحذف المفعول الواقع على الموعودين[3] .

ثانيّا : إذا كان تعميم الموعود قد ثبت في حقّ من كفر بالله تعالى جراء تكذيبهم به ، فإنّ أصحاب الجنّة صدّقوا بالكلّ ، والكلّ ممّا يسرّهم ، فكان ينبغي أن يعمّم وعدهم أيضا[4] .

- حذف المفعول لإظهار الفرق بين ما يظفر به المؤمنون من حفاوة وتكريم وما يجابه به الكفار من إهانة وتحقير ، ففي ذكر المفعول به ـ أوّلا ـ دليل على

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8 ـ ب/ ص137 .
(2) تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج3/ ص14 ؛ البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص55 .
(3) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج4/ ص170 .
(4) حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ ، مرجع نفسه ، ج4/ ص170 .

أنّ المؤمنين خوطبوا بهذا الوعد من قبل الله تعالى ، وفي ذلك مزيد من التّشريف لحالهم ، أمّا حذفه ـ ثانيّا ـ ففيه إسقاط للكفار عن رتبة التّشريف ، وإشعار بأنّهم ليسوا أهلا لخطابه عزّ وجلّ[1].

- أنّ حذفه يشعر بالفرق الشّاسع بين تلقّي المؤمنين لوعد الله في الدّنيا وتلقّي الكفار له ، ففي ذكر مفعول الوعد الأوّل إيحاء بأنّ المؤمنين قد تلقّوا هذا الوعد بقلوب حاضرة وعقول واعية فبادروا إلى تصديقه ، وأحسنوا العمل من أجله ، وبالتّالي فإنّ في حذف مفعول الوعد الثّاني إيماء إلى أنّ هؤلاء الكفار قد أصمّوا آذانهم عن سماعه ، وغيّبوا عقولهم عن إدراكه ، فكأنّ هذا الوعد كان في واد ، وهم بضلالهم عنه في واد آخر [2].

ج. قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ ﴾[3].

يستعمل الفعل«صدّ» في الكلام لازما ومتعدّيا ، إلّا أنّ المفسّرين اختلفوا في حكمه في هذا الموضع إلى فريقين :

الأوّل منهما : ذهب إلى القول بأنّ «صدّ» فعل لازم من الصّدود بمعنى الإعراض والامتناع عن الشّيء ، وبالتّالي لا حذف للمفعول به في الآية[4] .

وأمّا الفريق الثّاني : فحكم على الفعل «صدّ» بأنّه متعدّ إلى مفعول به محذوف يفيد حذفه العموم ، أي يصدّون أنفسهم وغيرهم من النّاس عن سبيل الله تعالى [5] .

---

(1) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج14/ ص246 .

(2) أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة ، د/ حسن طبل ، دار الفكر العربيّ ـ القاهرة ـ ، الطّبعة : 1418 هـ / 1998 م ، ص147 .

(3) [الأعراف/ 45].

(4) ينظر : تفسير ابن عطية ، مرجع سابق ، ج2 / ص403 ؛ والدّرّ المصون ، مرجع سابق ، ج5/ ص 328.

(5) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج5/ ص 247.

ويترجّح هذا الأخير على سابقه ؛ لأنّ القول بلزوم الفعل «**صدّ**» يترتّب عنه تكرار مع قوله : « **كافرون** » ؛ **لأنّ الكفر هو أعظم أنواع الصّدود عن سبيل الله**[1].

كما أنّ تعدّيه إلى مفعول محذوف يفيد العموم هو المناسب لمقتضى الآية ، ويظهر ذلك من وجوه :

1. أنّه يتناسب مع سياق الآية ؛ إذ سبقت ببيان حال طائفة من أهل النّار توعّدها الله تعالى بمضاعفة عذابها ؛ لأنّها جمعت بين الضّلال والإضلال ، يقول تعالى : ﴿ **قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴾[2].

فضاعف الله عذاب هذه الطائفة من أهل النّار ؛ لأنّها صدّت نفسها وغيرها عن سبيل الله تعالى .

نظير ذلك ما جاء في سورة هود حين قال تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ * أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ** ﴾[3].

شَبهٌ كبير بين هذه الآية وبين سابقتها في ألفاظها ومدلولاتها ؛ إذ إنّ في كليهما ترتّب عن صدّهم عن سبيل الله تعالى مضاعفة العذاب ، ذلك لأنّهم يحملون أوزار أنفسهم ، وأوزار من يضلونهم من باب قوله تعالى : ﴿ **لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ** ﴾[4].

---

(1) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان ، 1415 هـ – 1995 مـ ؛ تفسير الرّازي ، ج7/ ص 244.

(2) [الأعراف/ 38].

(3) [هود/ 19 ـ 20].

(4) [النّحل/ 25].

يقول الخطيب الاسكافيّ : «وإنّما قال : «يضاعف لهم العذاب» ؛ لأنّه خبر عن قوم أخبر عنهم بالفعل الّذي استحقّوا به مضاعفة العذاب في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ** ﴾[1] ، فإذا صدّوا هم عن الدّين صدودا ، وصدّوا غيرهم عنه صدّا استحقّوا تضعيف العذاب ؛ لأنّهم ضلّوا وأضلّوا»[2].

2. الظّلم الّذي حرّمه الله تعالى ينقسم إلى قسمين :

أ. ظلم الله تعالى وذلك بالشّرك وارتكاب المعاصي ، وهو في حقيقته ظلم للنّفس لقوله تعالى في مواضع كثيرة من كتابه : ﴿ **وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[3].

ب. ظلم العباد بعضهم بعضا ، وهو ما حرّمه الله تعالى على نفسه وجعله بين عباده محرما .

فإذا كان لفظ الظّلم يشمل النّوعين إلّا إذا قيّد بأحدهما ، فإنّ الصّدّ عن سبيل الله الّذي جاء في سياق وصف الظّالمين المستحقّين للعنة ربّ العالمين ، يفسّر بعموم ما فسّر به موصوفه ، فيتناول صدّ النّفس عن طريق الحقّ ، كما يتناول صدّ العباد عن سبيل الله تعالى .

3. ذكـر المفسّرين لكلا المعنيين يقوّي دلالة العموم في حذف المفعول ، يقول القرطبيّ: «أي الّذين كانوا يصدّون في الدّنيا النّاس عن الإسلام ، فهو من الصّدّ الّذي هو المنع ، أو يصدّون بأنفسهم عن سبيل اللّه أي يعرضون»[4].

---

(1) [هود/ 19].

(2) درة التنزيل وغرة التأويل ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (المتوفى: 420هـ) ، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ محمد مصطفى آيدين ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م، ج2/ ص 753.

(3) [البقرة/ 57].

(4) تفسير القرطبيّ ، مرجع سابق ، ج7/ ص 210.

ويقول ابن عاشور : « إمّا تعرّض المشركين للرّاغبين في الإسلام بالأذى والصّرف عن الدّخول في الدّين بوجوه مختلفة ، وسبيل اللهّ ما به الوصول إلى مرضاته وهو الإسلام ، فيكون الصّدّ مرادا به المتعدّي إلى المفعول ، وإمّا إعراضهم عن سماع دعوة الإسلام وسماع القرآن ، فيكون الصّدّ مرادا به القاصر »[1].

وبنحو ذلك قال كثير من المفسّرين ، غير أنّ الإيجاز في مثل هذا التّعبير يقتضي الجمع بين المعنيين ، ولو كان المقصود به أحدهما لصرّح بذكر المفعول[2].

د. قال تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾[3].

فسّر قوله تعالى : ﴿ فَظَلَمُوا بِهَا ﴾ بتفسيرات كلّها تدلّ على بلاغة الآية وتعدّد معانيها ، ومن ذلك :

أوّلا : أجرى الظّلم مجرى الكفر على سبيل التّضمين[4] ؛ لأنّه في معناه من وجهين:

- أنّ الله سبحانه وتعالى صرّح بذلك في كتابه حين قال: ﴿ **وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[5].

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8ـ ب/ ص 139 .

(2) ينظر : تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) ، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1990م ، ج8/ ص 380 .

(3) [الأعراف/ 103].

(4) لأنّ الظّلم في الأصل يتعدّى بنفسه لا بالباء إلّا أنّه لمّا كان هو والكفر من واد واحد عدّي تعديته أو هو بمعنى الكفر مجازا أو تضمينا .
ينظر : تفسير الألوسي ، ج5/ ص 18 .

(5) [البقرة/ 254].

وأشار إلى ذلك في قوله : ﴿ **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ﴾[1].

- أنّ الظّلم والكفر كليهما يجتمعان في كونهما وضع الشّيء في غير موضعه ؛ فإنّهم حين نعتوا تلك الآيات بكونها سحرا وقد عرفوا أنّها منزّلة من عند الله ، وضعوها في غير موضعها وهذا عين الكفر والجحود [2].

ويتأكّد هذا الوجه بالنّظر إلى موقف بني إسرائيل من هذه الآيات في سورة النّمل ، ووصف الله عزّ وجلّ لهم إذ قال سبحانه وتعالى : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ* وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ** ﴾[3].

قال الأمين الشّنقيطي : «بيّن تعالى هنا ـ يعني آية الأعراف ـ أنّ فرعون وملأه ظلموا بالآيات الّتي جاءهم بها موسى ، وصرّح في النّمل بأنّهم فعلوا ذلك جاحدين لها، مع أنّهم مستيقنون أنّها حقّ لأجل ظلمهم وعلوّهم»[4].

ثانيّا : أن تكون الباء سببيّة ، ومفعول ظلموا محذوف ، وحذفه يدلّ على أمرين:

أوّلهما : التّعميم ، يقول ابن عاشور : «فيجوز أن يكون فظلموا هنا على أصل وضعه وتكون الباء للسّببيّة ، وحذف مفعول (ظلموا) لقصد العموم ، والمعنى: فظلموا كلّ من له حقّ في الانتفاع بالآيات»[5].

فحذْف المفعول هنا أبلغ من ذكره ؛ لأنّ الفعل ظلموا حينئذ يقع على ثلاثة أصناف من النّاس ، **ولولا الحذف ما دخل جميعهم في الخطاب** [6] .

---

(1) [لقمان/ 13].
(2) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج12/ ص 12 .
(3) [النّمل/ 13ـ 14].
(4) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، مرجع سابق ، ج2/ ص 38 .
(5) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص 35 .
(6) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص 127 .

- يقع الظّلم على الظالم نفسه ، أي على فرعون وملئه ، وقد أشار ربنّا في كتابه إلى أنّ الظّالم يظلم نفسه ابتداء فقال تعالى : ﴿ **وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[1] .

وقدّم المفعول إيذانا باختصاص الظّلم بهم وأنّه لا يتعدّاهم ، أي ما وضعوا فعلهم ذلك وعصيانهم إيّانا موضع مضرّة علينا ومنقصة لنا ، ولكن وضعوه من أنفسهم موضع مضرّة عليها ومنقصة لها [2] .

فالظّالم ولو بكفره وشركه لا يلحق الضّرر بربّه ، وإنّما يلحق الضّرر بنفسه يقول تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[3].

وأخبر موسى ـ عليه السّلام ـ بني إسرائيل أنّهم ظلموا أنفسهم حين عبدوا العجل فقال : ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ** ﴾[4].

قال ابن جرير : «وظلمهم إيّاها ، كان فعلهم بها ما لم يكن لهم أن يفعلوه بها ، ممّا أوجب لهم العقوبة من الله تعالى ، **وكذلك كلّ فاعل فعلا يستوجب به العقوبة من الله تعالى فهو ظالم لنفسه بإيجابه العقوبة لها من الله تعالى** ، وكان الفعل الّذي فعلوه فظلموا به أنفسهم ، هو ما أخبر الله عنهم: من ارتدادهم باتّخاذهم العجل ربّا بعد فراق موسى إيّاهم»[5] .

فكلّ فعل يستوجب العقوبة من الله تعالى يسمّى فاعله ظالما لنفسه سواء كان فيما بينه وبين الله تعالى ، أو فيما بينه وبين العباد .

---

(1) [الأعراف/ 160].
(2) الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج1/ ص371.
(3) [آل عمران/ 177].
(4) [البقرة / 54].
(5) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج2/ ص 72.

- يقع الظّلم على النّاس حيث صدّوهم عن الايمان ؛ لأنّ الظّلم وإن كان ضرره يعود على نفس الظّالم ، إلّا أنّ الأصل فيه ما يتعدّى إلى الغير[1] .

فقوله تعالى : ﴿ **فَظَلَمُوا بِهَا** ﴾ أي : ظلموا النّاس بسببها حين أوعدوهم وصدّوهم عنها ، وآذوا من آمن بها[2] .

قال تعالى مبيّنا حجم تلك الإذاية : ﴿ **وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ**﴾[3].

كما أنّهم ظلموا بتلك الآيات قومهم وجنودهم ؛ إذ كانوا سببا في غرقهم في الدّنيا ، وتعذيبهم في الآخرة ، قال تعالى : ﴿ **وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ** ﴾[4].

وقال سبحانه : ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ**﴾[5].

- **وقع الظّلم على الرّسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ** حين وصفوه بالسّاحر الكذّاب ، وقد جاء التّصريح بذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ** ﴾[6].

وقال سبحانه : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا** ﴾[7].

---

(1) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج3/ ص 515.

(2) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص 136.

(3) [البقرة/ 49].

(4) [غافر/ 46].

(5) [هود/ 98].

(6) [غافر/ 23 ـ24].

(7) [الإسراء/ 101].

فوصف الرّسول بأقبح الأوصاف وتكذيبه والسّعي في إذايته بعد بذله الخير لقومه يعدّ من أعظم الظّلم ، لذلك كان جواب موسى ـ عليه السّلام ـ : ﴿ **قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ** ﴾[1].

وقال تعالى في حقّ من كذّب عيسى ـ عليه السّلام ـ : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ* وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [2].

وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ عن كفار قريش حين أدموه يوم أحد وكسروا رباعيّته : «كيف يفلح قوم شجّوا نبيّهم ، وكسروا رباعيّته ، **وهو يدعوهم إلى الله**»[3] .

فهذه الأصناف الثّلاثة ـ النّفس ، والنّاس ، والرّسول ـ يعمّهم وقوع الظّلم عليهم ، ولا يتمّ هذا التّعميم إلّا بحذف مفعول «ظلموا » ، يقول ابن حيّان ـ رحمه الله ـ : «أي ظلموا أنفسهم بسببها أو النّاس حيث صدّوهم عن الإيمان أو الرّسول فقالوا سحر وتمويه»[4] .

ثانيًا : بحذف المفعول تحذف دلالته الاسميّة ـ الثّبوت والاستقرار ـ وتبقى دلالة الفعل ـ الاستمرار والحدوث ـ فدلّ حذف المفعول في الآية على استمرار الفعل ظلموا ؛ والمراد به الاستمرار على الكفر بها إلى أن لقوا من العذاب ما لقوا[5].

واستمرارهم على الظّلم دلّت عليه أمور :

---

(1) [يونس/ 77].

(2) [الصّف/ 7].

(3) مسند الإمام أحمد عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ ، ج21/ ص 241، رقم : 13657،

(4) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص 127 .

(5) تفسير الألوسي ، مرجع سابق ، ج5/ ص 18 .

– كثرة ما نزل من الآيات البيّنات على فرعون وملئه ، فلم تمنعهم عن غيّهم ، ولم تزجرهم عن ظلمهم ، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا** ﴾[1].

وقال سبحانه : ﴿ **فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ** ﴾[2].

قال القرطبي : «قيل بقي موسى في القبط بعد إلقاء السّحرة سجّدا عشرين سنة يريهم الآيات إلى أن أغرق اللّه فرعون»[3] .

– نفيهم الإيمان بما جاء به موسى ـ عليه السّلام ـ نفيا مطلقا ، يقول تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾[4].

يقول ابن عاشور : «وجملة فما نحن لك بمؤمنين مفيدة المبالغة في القطع بانتفاء إيمانهم بموسى ـ عليه السّلام ـ ؛ لأنّهم جاءوا في كلامهم بما حوته الجملة الاسميّة الّتي حكته من الدّلالة على ثبوت هذا الانتفاء ودوامه ، وبما تفيده الباء من توكيد النّفي ، وما يفيده تقديم متعلّق مؤمنين من اهتمامهم بموسى ـ عليه السّلام ـ في تعليق الإيمان به المنفيّ باسمه»[5].

– استمرار إذاية فرعون وملأه لبني إسرائيل من قبل مبعث موسى ـ عليه السّلام ـ ومن بعده قال تعالى : ﴿ **قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ** ﴾[6].

---

(1) [الإسراء/ 101].
(2) [الأعراف/ 133].
(3) تفسير القرطبيّ ، مرجع سابق ، ج7/ ص 267 .
(4) [الأعراف/ 132].
(5) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص 69 .
(6) [الأعراف/ 129].

وهلاك الأمم إنّما يكون جراء تماديها في الظّلم والطّغيان ، قال تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ** ﴾[1].

أي مستمرّون في الظّلم غارقون فيه [2] ؛ لأنّ الجملة الحاليّة بعد الاستثناء المفرّغ جملة اسميّة ، فيكون بذلك مضمونها مقدّما على العامل فيها ، أي : أنّهم **متلبّسون بالظّلم من قبل لا حال الإهلاك فقط**[3] .

فاستمرّ في طغيانه وبغيه حتّى أغرقه الله تعالى وهو على يطاردهم بجنوده ، قال عزّ وجلّ : ﴿ **وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾[4].

٥. قوله تعالى : ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ** ﴾[5] .

فمفعول «نشاء» محذوف لدلالة جواب «لو» عليه ، وتقديره : لو نشاء تعذيبهم أو الانتقام منهم[6] .

وحذف مفعول المشيئة هنا لبيان سرعة إهلاك القوم ، فليس بينهم وبين ذلك إلى مشيئة الله عزّ وجلّ الّذي : ﴿ **إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾[7] .

---

[1] [القصص/ 59].

[2] السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير ، شمس الدّين ، محمّد بن أحمد الخطيب الشّربينيّ الشّافعيّ (المتوفّى: 977هـ) ، مطبعة بولاق (الأميريّة) – القاهرة ، الطّبعة:1285 هـ ، ج3/ ص 111 .

[3] تفسير المنار ، مرجع سابق ، ج9/ ص 15 .

[4] [يونس/ 90] .

[5] [الأعراف/ 100] .

[6] الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج5/ ص 393 .

[7] [يس/ 82] .

بمعنى أنّ الله تعالى لا يتعاظم على قدرته شيء ، فإذا ما أراد فعل شيء ، فإنّما يفعله ويخلقه بأمره الكونيّ له : كن ، **فلا يتأخر ذلك الشّيء الّذي أراده ، بل يكون من فوره ، يقول أبو السّعود** : «وهذا تمثيل لقدرته تعالى فيما أراده بأمر الآمر المطاع المأمور المطيع في سرعة حصول المأمور به من غير توقف على شيء ما»[1].

كما يشير إلى سرعة الإهلاك ؛ التّعبير بالماضي في قوله : «أصبناهم » مع أنّ الخطاب للمستقبل[2].

فالمفعول ها هنا إن ذكر ترتّب عليه شيء من التّأخير لا يكون عند حذفه ، وخاصة إذا تعلّق بمشيئة الله تعالى ، كما هو الشّأن في قوله تعالى :

و. ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ ﴾[3].

فمفعول «شئت» محذوف تقديره : لو شئت إهلاكهم لأهلكتهم [4].

وفسّر بعضهم ذلك أنّه من قبيل التّمني ، والتّقدير : ليتك شئت وأردتّ إهلاكهم [5].

غير أنّ هذا التّفسير يأباه السّياق ويردّه ؛ إذ لو كان مراده التّمنّي ما قال بعدها : **﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾**[6] [7].

فهو بذلك يريد تذكير العفو السّابق لاستجلاب العفو اللّاحق فإنّ الاعتراف بالذّنب والشّكر على النّعمة ممّا يربط العتيد ويستجلب المزيد ، يعني إنّا كنا مستحقّين

---

(1) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج7/ ص 182 .
(2) نظم الدّرر ، مرجع سابق ، ج8/ ص 15 .
(3) [الأعراف/ 155].
(4) إعراب القرآن وبيانه ، مرجع سابق ، ج3/ ص 467 .
(5) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص 125 .
(6) [الأعراف/ 155].
(7) التّحرير والتّنوير ، نفسه ، ج9/ ص 125 .

للإهلاك ولم يكن من موانعه إلّا عدم مشيئتك إيّاه فحيث لطفت بنا وعفوت عنّا تلك الجرائم فلا غرو في أن تعفو عنّا هذه الجريمة أيضا[1].

وقد يحذف فعل المشيئة لغرض دفع توهم المخاطب غير المعنى المراد كما في قوله تعالى :

ز. ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾[2].

في حال ذكر مفعول المشيئة المحذوف المقدّر بـ : « **ولو شئنا رَفْعَهُ لرفعناه بها**»[3] ، قد يتوهم السّامع أنّ مشيئة الله تعالى تابعة للزوم العبد لآيات ربّه ، وهذا فهم خاطئ وقع فيه الزّمخشريّ حين قال : « المعنى: ولو لزم العمل بالآيات ولم ينسلخ منها لرفعناه بها ، وذلك أنّ مشيئة الله تعالى رفعه تابعة للزومه الآيات فذكرت المشيئة ، والمراد : ما هي تابعة له ومسبّبة عنه ، كأنّه قيل: ولو لزمها لرفعناه بها ألا ترى إلى قوله : «ولكنّه أخلد إلى الأرض» فاستدرك المشيئة بإخلاده الّذي هو فعله ، فوجب أن يكون ولو شئنا في معنى ما هو فعله ، ولو كان الكلام على ظاهره لوجب أن يقال : ولو شئنا لرفعناه ولكنّا لم نشأ»[4].

ولا شكّ أنّه جانب الحقّ في هذه المسألة وجاء بأفسد الكلام وأبطله ؛ لأنّ لزوم العبد لآياته تابع لمشيئة الله ، فمشيئة الله سبحانه متبوعة ، لا تابعة ، وسبب لا مسبّب ، وموجب مقتض لا مقتضى ، فما شاء اللّه وجب وجوده ، وما لم يشأ امتنع وجوده[5].

---

(1) [الأعراف/ 155] .

(2) [الأعراف/ 176] .

(3) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص 292 .

(4) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص 178 .

(5) إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين ، محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدّين ابن قيم الجوزيّة (المتوفّى: 751هـ) ، تحقيق: محمّد عبد السّلام إبراهيم ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى: 1411هـ – 1991م ، ج1/ ص 130 .

وهذا المعنى يؤكّده حكم «لو» الّتي إذا دخلت على مثبت نفته إذا لم يكن لوجود الجزاء سبب إلّا الشّرط كما في الآية: ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا** ﴾ فإنّه ليس لرفع المنسلخ سبب إلّا الشّرط وهو المشيئة [1].

كلّ هذا المعنى والمفعول به محذوف ، أمّا ذكره فيوهم السّامع تعلّق مشيئة الله رفعه بالآيات ولا يكون من دونها ، أي : لو شئنا رفعه لكانت رفعته بالآيات لا بغيرها.

ح. قال تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ** ﴾[2].

قد يحذف المفعول حتّى لا يقع عليه الفعل ، إمّا تنزيها له ، أو تقليلا من شأنه على حسب ما يقصده المتكلّم ، فانظر مثلا إلى قول الله تعالى: ﴿ **وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا** ﴾[3].

حذف المفعول وهو الضّمير العائد إلى النّبي صلى الله عليه وسلّم «بعثه» ، والغرض من حذفه احتقار النّبي صلى الله عليه وسلّم والتّقليل من شأنه والاستهزاء من رسالته ؛ لأنّ من صدر منهم هذا الكلام ينكرون أن يكون محمّد – صلى الله عليه وسلّم – مبعوثا رسولا من عند الله . لذلك صدّروا مقولتهم بالاستفهام الإنكاريّ ، فإثبات الرّسالة له أمر لا تساعدهم عليه أنفسهم ، فجاء التّعبير مصوّرا للقلق النّفسيّ الّذي كان يساورهم من أمر الرّسالة ، حيث حذف المفعول ؛ لأنّهم يكرهون وقوع بعثه رسولا في الواقع ، فلم يوقعوا الفعل « بعث » على ضميره ليطابق اللّفظ حالتهم النّفسيّة[4].

---

(1) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام ، المحقّق: محمّد نغش ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة المنوّرة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطّبعة الأولى: 1403هـ/ 1983 ، ص43 .

(2) [الأعراف/ 143] .

(3) [الفرقان/ 41] .

(4) خصائص التّعبير القرآنيّ وسماته البلاغيّة ، مرجع سابق ، ج2/ ص 57 .

وكذلك الغرض في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ** ﴾[1].

حذف المفعول المقدّر بـ : «نفسك أو ذاتك» مـن قوله : «**أرني**» [2] ، وذلك لسببين :

أوّلهما : لئلا تقع الرّؤية على الذّات العليّة فيفهم منها معنى الإحاطة وهي منفيّة عن الله تعالى في الدّنيا والآخرة ، فهو سبحانه : ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ** ﴾[3] .

يقول البغويّ : «علم أنّ الإدراك غير الرّؤية ؛ لأنّ الإدراك هو: الوقوف على كنه الشّيء والإحاطة به ، والرّؤية : المعاينة ..فاللّه عزّ وجلّ يجوز أن يرى من غير إدراك وإحاطة كما يعرف في الدّنيا ولا يحاط به ، قال اللّه تعالى: ﴿ **وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا** ﴾[4]، فنفى الإحاطة مع ثبوت العلم»[5] .

فحتى لا تنصرف الرّؤية في ذهن السّامع إلى معنى الإدراك والإحاطة ؛ حذف المفعول ـ وهو الذّات الإلهيّة ـ حتى لا يقع عليها فعل الرّؤية .

ثانيّا : عظم مطلب موسى ـ عليه السّلام ـ اقتضي منه طيّ الكلام ، وأن يكون طلبه إيماء وتلميحا لا تصريحا مكشوفا ، يقول الزّركشّي : «ويحتمل أن يكون هاب المواجهة بذلك ثمّ براه الشّوق ويجوز أن يكون أخّر ليأتي به مع الأصرح لئلّا يتكرّر هذا المطلوب العظيم على المواجهة إجلالا»[6] .

---

(1) [الأعراف/ 143].

(2) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص 178 .

(3)[الأنعام/ 103] .

(4) [طه/ 110] .

(5) معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : 510هـ) ، المحقق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ ، ج3/ ص 174 .

(6) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3/ ص 163 .

فرهبة موسى ـ عليه السّلام ـ وإجلاله لربّه وطمعه في مطمعه لا تساعد عليه – لعزّة الطّلب – لذلك طوى في نفسه ذكره ولم يصرّح به ، والواقع يشهد بذلك ، فإنّ النّاس إذا سأل بعضهم بعضا ، وكان موضوع السّؤال عظيما فإنّ السّائل يتلجلج أمام المسؤول ولا يكاد يفصح عن المطلوب[1].

ط. قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴾[2].

المفعول الثّاني من مفعولي- الاتّخاذ- محذوف ، وتقديره : «اتّخذوا العجل إلها ومعبودا» ، ويدلّ على هذا المحذوف قوله تعالى: ﴿ **فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ** ﴾[3][4].

والغرض من حذفه بيان قبح ما فعلوه ، وصيانة اللّسان عن ذكر معبودهم بوصفه إلها ؛ تحقيرا من شأنه ، وتشنيعا على عابده ، يقول الأمين الشّنقيطي : « وقد قدّمنا في سورة «البقرة» أنّ جميع آيات اتّخاذهم العجل إلها حذف فيها المفعول الثّاني في جميع القرآن كما في قوله هنا: ﴿ **وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ** ﴾[5] ، أي : اتّخذوه إلها، وقد قدّمنا أنّ النّكتة في حذفه دائما التّنبيه: على أنّه لا ينبغي التّلفّظ بأنّ عجلا مصطنعا من جماد إله»[6].

---

(1) خصائص التّعبير القرآنيّ ، مرجع سابق ، ج2/ ص 58 .
(2) [الأعراف/ 152].
(3) [طه/ 88].
(4) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج15/ ص 373 .
(5) [الأعراف/ 148].
(6) أضواء البيان ، مرجع سابق ، ج2/ ص 40 .

وقد ذكر في تأويل قوله : ﴿ **سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴾[1] أقوال كثيرة منها[2] :

ـ أنّ ذلك من بقيّة كلام موسى ـ عليه السّلام ـ إلى قوله في الحياة الدّنيا وأصدقه اللّه تعالى بقوله: ﴿ **وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴾[3].

قلت : ولا فرق بين عقاب توعّد الله تعالى به المخالفين من عباده ، وبين وعيد صدّق الله به نبيّه ؛ إذ المعنى لزوم العقوبة .

ـ وقيل : هو ما أمروا به من قتل أنفسهم .

وهذا تأويل بعيد ؛ لأنّهم ما أمروا بقتل أنفسهم إلّا لأجل توبة الله عليهم ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ** ﴾[4].

وتوبة الله عليهم تتعارض مع غضبه وإذلاله لهم ، كما تتعارض مع وصفهم بالمفترين ، يقول أبو السّعود ـ رحمه الله ـ : «وأنت خبير بأنّ سباق النّظم الكريم وسياقه نابيان عن ذلك نبوّا ظاهرا ، كيف لا وقوله تعالى : ﴿ **وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴾ ؛ ينادي على خلافه فإنّهم شهداء تائبون فكيف يمكن وصفهم بعد ذلك بالافتراء ، وأيضا ليس يجزي الله تعالى كلّ المفترين بهذا الجزاء الّذي ظاهره قهر وباطنه لطف ورحمة»[5].

ـ أنّ المقصود بهم من مات منهم قبل رجوع موسى من الميقات .

---

(1) [الأعراف/ 152] .
(2) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص 184 .
(3) [الأعراف/ 152] .
(4) [البقرة/ 54] .
(5) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص 275.

ـ وقيل : هم ذريّتم من بعدهم تتوالى عليهم الذّلّة ، وينزل عليهم الغضب كما حصل لبني قريضة والنّضير في زمن النّبيّ **صلى الله عليه وسلّم** .

والّذي يظهر من سياق الآية أنّ الله عزّ وجلّ قسّم بني إسرائيل بعد عبادتهم العجل إلى فريقين:

- فريق تاب إلى الله ، فتاب الله عليه وهم الّذين عناهم الله تعالى بقوله : **﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[1] .
- وفريق أصرّ على ذنبه ، واستمرّ في شركه فأولئك الّذين نزل في حقّهم الوعيد ، واستحقّوا الغضب والتّهديد : **﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴾** [2] .

قال أبو السّعود : «أي تمّوا على اتّخاذه واستمرّوا على عبادته كالسّامريّ وأشياعه من الّذين أشربوه في قلوبهم كما يفصح عنه كون الموصول الثّاني عبارة عن التّائبين ، فإنّ ذلك صريح في أنّ الموصول الأوّل عبارة عن المصرّين»[3] .

وقد دلّ على استمرارهم في اتّخاذ العجل معبودا صريح القرآن الكريم وبلاغته .

أمّا صريحه فقول الله تعالى : **﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾**[4] .

أي خالط حبّ عبادة العجل قلوبهم فتغلغل في باطنها كما يتغلغل الماء في الأعضاء حتّى يصل إلى باطنها [5] .

---

[1] [الأعراف/ 153] .
[2] [الأعراف/ 152] .
[3] تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص 275 .
[4] [البقرة/ 93] .
[5] تفسير القرطبي ، مرجع سابق ، ج2/ ص 32 .

وإذا خالط حبّ العجل قلوبهم فلا شكّ أنّهم مستمرّون في عبادته .

فذكر سبحانه وتعالى هذا الوصف كتعليل لقولهم : ﴿**سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا**﴾[1] ؛ أي أنّهم قالوا ذلك ؛ لأنّ عبادة العجل قد امتزجت بقلوبهم [2].

فصار كلّ ذنب يقترفونه مردّه إلى ذلك العجل الّذي عبدوه ، ومن هنا كان حذف الإله في قوله : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ** ﴾ مناسبا لاستمرار بني إسرائيل في غيّهم ؛ إذ حذف الاسم فحذفت معه دلالة الثّبوت ، وبقي الفعل مع دلالة الاستمرار ، فهم مستمرّون في المخالفة بأيّ شكل من أشكالها .

ي. قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ** ﴾[3].

مفعول «**تذكّروا**» محذوف يختلف تقديره على حسب دلالات حذفه المتنوّعة :

- **فيحذف** لدلالة التّعظيم ، وتقديره حينئذ من وجهين :

أوّلا : أن يكون المحذوف هو لفظ الجلالة «الله» ؛ لأنّ هذا التّقدير دلّ عليه ذكره ـ الله ـ في موضع مماثل لهذا المقام قال تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ** ﴾[4].

فالمراد بهذا الذّكر ذكر اللّه بالثّناء والتّعظيم والإجلال ، وذلك لأنّ من أراد أن يسأل اللّه مسألة، فالواجب أن يقدّم على تلك المسألة الثّناء على الله[5].

---

(1) [البقرة/ 93] .

(2) التّفسير الميسّر ، نخبة من أساتذة التّفسير ، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف – السّعوديّة ، الطّبعة الثّانية : 1430هـ – 2009 م ، ص 14 .

(3) [الأعراف/ 201] .

(4) [آل عمرن/ 135] .

(5) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج9/ ص 369 .

وأعظم مّا تدفع به وساوس الشّيطان الرّجيم ومكائده ذكر الله تعالى ، ففي الحديث : «وآمركم أن تذكروا الله كثيرا ، ومثل ذلك كمثل رجل طلبه العدوّ سراعا في أثره، حتّى أتى حصنا حصينا فأحرز نفسه فيه ، **وكذلك العبد لا ينجو من الشّيطان إلّا بذكر الله**»[1].

فذكر الله عموما يذهب كيد الشّيطان ووساوسه ، عن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال في قوله : ﴿**الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ**﴾[2]. قال : «يولد الإنسان والشّيطان جاثم على قلبه **فإذا عقل وذكر اللّه خنس وإذا غفل وسوس**»[3] .

ومن مظاهر ذلك : ذكر الله بالبسملة ، فالشّيطان يصير أصغر ما يكون ، ففي سنن أبي داود عن أبي المليح عن رجل قال : كنت رديف النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم ـ فعثرت دابّته ، فقلت: تعس الشّيطان ! فقال: «لا تقل تعس الشّيطان ، فإنّك إذا قلت ذلك تعاظم حتّى يكون مثل البيت ، ويقول بقوّتي ، ولكن قل بسم الله ، **فإنّك إذا قلت ذلك تصاغر حتّى يكون مثل الذّباب**»[4] .

بل جعلها الله تعالى حاجبا يمنع الشّيطان من المبيت والأكل ، كما في صحيح مسلم عن جابر - رضي الله عنه - عن النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «إذا دخل الرّجل بيته فذكر الله عند دخوله ، وعند طعامه ، قال الشّيطان : لا مبيت لكم ولا

---

(1) صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السّلمي النّيسابوريّ (المتوفّى: 311هـ) ، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدّم له : الدّكتور محمّد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلاميّ ، الطّبعة الثّالثة : 1424 هـ - 2003 م ، ج2/ ص915 ، رقم الحديث : 1895 عن أبي موسى الأشعريّ .

(2) [النّاس/ 4] .

(3) الأحاديث المختارة أوالمستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرّجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما ، ضياء الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الواحد المقدسيّ (المتوفّى: 643هـ) ، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدّكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، دار خضر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّالثة : 1420 هـ - 2000 م ، ج10/ ص367 ، رقم الحديث :393 .

(4) ينظر : سنن أبي داود ، ج4/ ص296 ، رقم الحديث : 4982 .

عشاء ، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشّيطان : أدركتم المبيت ، وإذا لم يذكر الله عند طعامه قال: أدركتم المبيت والعشاء»[1].

ثانيّا : أن يكون المحذوف هو الاستعاذة ذاتها ، دلّ على ذلك سياق الآية ؛ إذ جاء هذا الخبر بعد الحثّ على لزوم الاستعاذة من نزغ الشّيطان الرّجيم في الآية الّتي قبلها ، فحين قال : «تذكّروا» يشير إلى الاستعاذة الّتي سبق الأمر بها إشارة تفخيم وتعظيم .

وممّا يدلّ على علوّ قدرها وعظيم تأثيرها أنّها توكّل مطلق على الله سبحانه وتعالى ، ولذلك قال بعد الأمر بها : ﴿ **فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ* إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ** ﴾[2].

فلا حول عن معصية اللّه تعالى إلّا بعصمة اللّه ، ولا قوّة على طاعة اللّه إلّا بتوفيق اللّه تعالى ، والتّفويض الحاصل على هذا الوجه هو المراد من قوله: وعلى ربّهم يتوكّلون[3].

وأهل التّقوى إذا مسّهم طائف من الشّيطان إنّما يتذكّرون الاستعاذة ابتداء ، وذلك في مواطن كثيرة :

فتدفع وساوسه في العقيدة بها ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « يأتي الشّيطان أحدكم، فيقول: من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ حتّى يقول: من خلق ربّك ؟ **فإذا بلغه فليستعذ باللّه، ولينته** »[4].

وبها تدفع وساوسه في الصّلاة ، عن عثمان بن أبي العاص ـ رضي الله عنه ـ : أنّه أتى النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم ـ فقال : يا رسول الله ، إنّ الشّيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي، يلبسها عليّ ؟ فقال رسول اللّه صلّى الله عليه وسلّم: «ذاك

---

(1) ينظر : مسند الإمام أحمد ، ج23/ ص69 ، رقم الحديث : 14729 .

(2) [النّحل / 98 ـ 99] .

(3) ينظر : تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج20/ ص269 .

(4) صحيح البخاري ، ج4/ ص123 ، رقم الحديث : 3276 .

شيطان يقال له: «خنزب» ، **فإذا أحسسته فتعوّذ باللّه منه، واتفل عن يسارك ثلاثا** »، **قال: ففعلت ذلك، فأذهبه اللّه عنّي**[1].

وكذلك حالها عند دخول الخلاء فإنّها تمنع قائلها من إذاية الشّياطين ، **فعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنّ النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ «كان إذا أراد أن يدخل الخلاء قال : اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الخبث والخبائث»** [2].

وعن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ـ **صلّى اللّه عليه وسلّم** ـ : «إنّ هذه الحشوش محتضرة [3]، فإذا أراد أحدكم أن يدخل فليقل : اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الخبث والخبائث» [4].

فخلاصة القول أنّ حذف مفعول « تذكّروا » للتّنويه بجليل قدره وعظيم أثره سواء كان المحذوف ذكر الله عموما ، أو الاستعاذة منه خصوصا ، فإنّ لكلّ منهما أثرا عظيما في دفع وساوس الشّيطان ومكائده .

– حذف مفعول « **تذكّروا** » لدلالة العموم ؛ **كما تقيّده قاعدة حذف المفعول**[5] .

فمفعول « تذكّروا » يحتمل معان كثيرة : تذكّروا أنّ هذا من عدوّهم الشّيطان وإغوائه ، وما أمر الله تعالى به في هذه الحال من الاستعاذة به ، والالتجاء إليه في الحفظ منه ، أو تذكّروا ما أمر الله تعالى به ونهى عنه ، أو تذكّروا عقاب الله لمن أطاع الشّيطان

---

(1) صحيح مسلم ،ج4/ ص1728 ، رقم الحديث :2203 .

(2) صحيح البخاري ، ج8/ ص71 ، رقم الحديث : 6322 .

(3) أي : أنّ الشّياطين تحضر تلك الأمكنة وترصدها بالأذى والفساد ؛ لأنّها موضع يخلو منها ذكر الله تعالى ، وتكشف فيها العورات .
ينظر : شرح سنن أبي داود ، العيني ، مرجع سابق ،ج1/ ص122 .

(4) سنن أبي داود ، مرجع سابق ، ج1/ ص2 ، رقم الحديث : 6 ، ومسند الإمام أحمد ، مرجع سابق ، ج32/ ص38ـ39 ، رقم الحديث : 19286

(5) ينظر : الصفحة 144 .

وعصى الرّحمن ، وجزيل ثوابه لمن عصى الشّيطان وأطاع الرّحمن ، أو تذكّروا وعده ووعيده [1].

هذه المعاني وغيرها ، ذكرها المفسّرون لتحديد ما يتذكّره المؤمن ليتّقي به نزغ الشّيطان ، وكلّ معنى منها يصلح تفسيرا لذلك ، غير أنّ الأحسن منه أن يفسّر المعنى بمجموعها ، ولا يمكن ذلك إلّا بحذف مفعول الفعل « تذكّروا » .

يقول ابن جزيّ : «**تذكّروا حذف مفعوله ليعمّ** كلّ ما يذكّر من خوف عقاب الله ، أو رجاء ثوابه أو مراقبته والحياء منه ، أو عداوة الشّيطان والاستعاذة منه ، والنّظر والاعتبار**وغير ذلك**»[2].

ك. قال تعالى : ﴿ **قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ * قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ** ﴾ [3].

حذف المفعول هنا في أربعة مواضع :(**تلقي. الملقين. ألقوا . ألقوا**) .

وتقدير الكلام في ذلك إمّا أن تلقي العصا ، وإمّا أن نكون نحن الملقين العصيّ قال ألقوا عصيّكم فلمّا ألقوا عصيّهم .

وإنّما حذف المفعـول في هذه المواضع لضيق المقام ، فلقد كان السّحرة يتعجّلون الظّهور على موسى ـ عليه السّلام ـ ليفوزوا بما وعدوا بـه مـن قبـل فرعون كما كان موسى يتعجّل ظهور الحقّ ثقة بوعد الله فلم يكن المقام يسمح بالتّفصيـل[4].

---

[1] تفسير المنار ، مرجع سابق ، ج9/ ص453.

[2] التّسهيل لعلوم التّنزيل ، مرجع سابق ، ج1/ ص318 .

[3] [الأعراف/ 115ـ116] .

[4] الانزياح التّركيبيّ في النّص القرآنيّ: دراسة أسلوبيّة ، أ. عبدالله خضر حمد ، دار اليّازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع ، عمان ـ الأردن ، ص152 .

حذف الفعل
في سورة الأعراف

حذف الفعل

يعدّ الفعل من أهمّ أركان الجملة العربيّة ؛ إذ اعتنى به المتقدمون والمتأخرون اعتناء كبيرا ، يظهر من خلال ما أوردوه من قضايا تتعلّق بالفعل ، سواء كانت ـ قضاياه ـ مفرقة على أبواب النّحو ، أو مجموعة في مؤلف خاصّ[1] .

فاهتمّوا أوّل ما اهتمّوا بتعريفه ، فتشعبت أقوالهم وتباينت مذاهبهم في حدّ الفعل ، يمكن حصرها فيما يلي :

أوّلا : الحدّ بالمثال .

وممّن عرفه بذلك سيبويه في كتابه حين قال : «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع»[2].

وقد حذا حذوه في تعريف الفعل بالمثال الزّبيديّ بقوله : «اعلم أنّ جميع الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى .. والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج ، واضرب واسمع ، وما أشبه هذا»[3] .

فاكتفى كلّ منهما في تعريف الفعل بذكر أمثلة منه للماضي والمضارع والأمر.

ثانيّا : الحدّ بالعلامة .

---

(1) ومن جملة ما ألفه المتقدمون من كتب تبحث قضايا الفعل كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السّجستاني (255 ه) ، وكتاب الأفعال لابن القوطيّة (367 ه) ، وكتاب الأفعال لابن القطّاع (515 هـ) ، وكتاب الأفعال لأبي عثمان المعافري السّرقسطي (بعد 400 هـ) .

(2) أشار سيبويه في تعريفه هذا إلى مذهب البصريّين في اشتقاق الفعل من المصدر ، فالمصدر هو الأصل والفعل هو الفرع ، خلافا للكوفيّين الّذين اعتدّوا الفعل هو الأصل.

ينظر : الكتاب ، مرجع سابق ، ج1/ ص12 .

(3) كتاب الواضح ، لأبي بكر الزّبيدي الإشبيليّ النّحويّ ، تحقيق : عبد الكريم خليفة ، دار جليس الزّمان ، عمّان ، الطّبعة الثّانية : 2011 م ، ص 47 .

وأقدم تعريف للفعل بهذا النّحو قول ابن جنّي : «والفعل ما حسن فيه «قد» ، أو كان أمرا ، فأمّا قد فنحو قولك : قد قام وقد قعد ، وقد يقوم وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو قم واقعد» [1].

وقد تبعه في ذلك ابن مالك في ألفيّته ، فذكر للفعل علامات تميّزه عن الاسم فقال :

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ ويَا افْعَلِي * ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجِلِي** [2].

وهكذا فعل ابن هشام في أوضح المسالك ، فذكر علامات للفعل يتميّز بها عن الاسم كتاء الفاعل ، وتاء التّأنيث السّاكنة ، وياء المخاطبة ونون التّوكيد[3].

فهذا الحدّ رسميّ؛ إذ هو علامة ، وليس حقيقيّا؛ لأنّه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا ، وإنّما هو تمييز له بحكم من أحكامه [4].

ولاشكّ أنّ من نّهج في تعريف الفعل هذا النّهج ، فميّزه من الاسم بعلامات فارقة ، إنّما سلك في ذلك الطّريقة التّعليميّة الّتي يأخذ بها المصنّفون حينا لترسيخ سمات الشّيء في ذهن الدّارس ، وهي لا تعني أكثر من تعقب الفعل في مواضع استعماله المختلفة واستقراء ما يتّصل به فيها من أداة سابقة له أو لاحقة .

---

(1) اللّمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، المحقّق : فائز فارس ، دار الكتب الثّقافيّة – الكويت ، ص7 .

(2) ينظر : ألفيّة ابن مالك ، مرجع سابق ، ص 9 .

(3) أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ص47 ـ 49 .

(4) الحدّ الحقيقيّ : ((ما اطّرد وانعكس)) ؛ لأنّ الحدّ كاشف عن حقيقة الشّيء فاطّراده يثبت حقيقته أينما وجدت وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت وهذا هو التّحقيق ، بخلاف العلامة ، فإنّ العلامة تطّرد ولا تنعكس ، ألا ترى أنّ كلّ فعل دخلت عليه السّين وقد وما أشبههما أنّى وجد حكم بكون اللّفظ فعلا ، ولا ينفي كونه كذلك بامتناعهما ، ولا بامتناع نحوهما .
ينظر : التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين ، أبو البقاء العكبري ، المحقّق: د. عبد الرّحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى : 1406هـ – 1986م ، ص124 .

ثالثا : الحدّ بالزّمن .

وأقدم تعريف للفعل بهذه الدّلالة تعريف الكسائيّ إذ **روي عنه أنّه قال** : «**الفعل ما دلّ على زمان** »[1] .

وسار على نهجه ابن كيسان فعرفه بقوله : «**الفعل ما كان مذكورا لأحد الزّمانين : إمّا ماض أو مستقبل ، والحدّ بينهما** »[2] .

فاقتصر هذا التّعريف على دلالة الزّمن ، وأغفل جانبا مهمّا من دلالتي الفعل وهو الحدث .

وهذا الحدّ إنّما اعتمده أصحابه على هذا ليفرّقوا بين الفعل والاسم ؛ إذ أنّ كلّا منهما يدلّ على معنى ، غير أنّ الفعل يدلّ على معنى الزّمن جزء منه ، والاسم وضع لدّلالة على معنى ليس الزّمن جزءا منه .

ومن هنا جاءت تعاريف أخرى تجمع بين الحدث والزّمن في حدّ الفعل :

رابعا : الحدّ بالحدث والزّمن .

قال الزّجاجيّ : «الفعل على أوضاع النّحويّين ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو : قام يقوم »[3] .

ونهج أبو عليّ الفارسيّ نهج الزّجاجيّ في تعريف الفعل فقال: « كلّ لفظة دلّت على معنى مقترن بزمان محصّل»[4].

---

(1) الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، مرجع سابق ، ص50 .

(2) أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة ، فاضل مصطفى السّاقيّ ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، 1397 هـ ـ 1977 م ، ص69 .

(3) الإيضاح في علل النّحو، عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي النّحويّ البغدادي ، المحقق: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م ، ص52 .

(4) أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة ، مرجع سابق ، ص69 .

وقد جرى جمع كثير من أئمة النّحو بعد الفارسيّ على هذه السّنّة في حدّ الفعل ، غير أنّ تعريفه كان أبلغ وأحكم ؛ إذ أشار إلى اقتران الحدث بزمان محصّل ، وهو لم يوفّق إليه الزّمخشريّ حين عرّف الفعل بقوله : «ما دلّ على اقتران حدث بزمان» [1].

فيعترض على هذا التّعريف أنّ الفعل لا يدلّ على الاقتران ، وإنّما يدلّ على حدث مقترن بزمان .

الخلاصة : الحدث أمر مهمّ في تحديد مفهوم الفعل ، ويرتبط بالحدث مجموعة مـن المتعلقات تحدّد جهة من جهاته كالمحدث والمحدث ، والغاية والهيئة ، والزّمان والمكان وهذا ما يفسر به قوة عامل الفعل[2] .

وقوّة الفعل تظهر في عمله الرّفع والنّصب في التّركيب ، والّذي يحدّد طبيعة العلاقة بينه وبين الأسماء في التّركيب ، وذلك قولك : « ذهب زيد » ، و «ضرب عمرو زيدا »، فعامل الرّفع والنّصب في التّركيب هو الفعل[3].

وكما يعمل الفعل **مذكورا** بنصب الأسماء ورفعها ؛ فإنّه يؤدي العمل نفسه وهو **محذوف ، وهذا من مظاهر قوّته ، يقول د. مهدي المخزوميّ : «يعمل متقدّما أو متأخراً، ويعمل مذكوراً، أو محذوفاً، ويعمل رفعاً ونصباً، وهو من القوة بحيث أعار القدرة على العمل أسماء وحروفاً، لأنها تضمنت معناه»**[4].

---

[1] المفصّل في صنعة الإعراب ، مرجع سابق ، ص 319 .

[2] نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب ، د/ عبد الحميد مصطفى السّيد ، مجلّة جامعة دمشق ـ المجلّد 18 ــ العدد (3 ـ 4) ، 2002 ، ص 49 .

[3] العلاقات الفعليّة في كتاب سيبويه ـ دراسة في التّراث النّحويّ وعلم اللّغة الحديث ـ ، د . خليل عبد الله عجينة ، دار النّهضة العربيّة ، الطّبعة الأولى : 2015 م ، ص 38 .

[4] في النحو العربي (نقد و توجيه) ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ـ بيروت ، الطبعة الثانية :1406 هـ/ 1986 م ، ص100 .

ومثال ذلك في النّصب قول الله تعالى : ﴿ **قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾[1] ، « **ملّة** » **منصوب بفعل محذوف تقديره** : « **نَتَبِعُ أَوْ نَلْزَمُ مِلَّةَ** » [2].

وأمّا في الرّفع فمثاله قوله سبحانه : ﴿ **وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا** ﴾[3] ، فرفعت امرأة بإضمار فعل يفسره ما بعده[4].

وحذف الفعل ينقسم إلى قسمين أشار إليهما سيبويه بقوله : «فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار : فعل مظهر لا يحسن إضماره ، وفعل مضمر مستعمل إظهاره ، وفعل مضمر متروك إظهاره »[5].

فالفعل إمّا أن يكون واجبا ذكره ، أو واجبا حذفه ، أو جائزا حذفه وذكره ، وبذلك يمكن تقسيم حذف الفعل بحسب ظهور الفعل المحذوف إلى **جائز وواجب**:

أ. **حذف الفعل جوازا .**

وهو الحذف الّذي يقتضيه الموقف الاستعماليّ مع إمكان ظهوره في التّعبير المنطوق نفسه ، أو فيما يماثله تماما ، حيث لا يوجد مانع تركيبيّ في بناء الجملة من ذكره [6].

---

(1) [البقرة/ 135].

(2) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمّد بن المهديّ بن عجيبة الحسنيّ الفاسيّ الصّوفيّ (المتوفى: 1224هـ) ، المحقّق: أحمد عبد الله القرشيّ رسلان ، دار الدّكتور حسن عباس زكي ، القاهرة ، الطّبعة : 1419 هـ ، ج1 / ص169 .

(3) [النّساء / 128] .

(4) إعراب القرآن ، النّحاس ، مرجع سابق ، ج1/ ص241 .

(5) الكتاب ،مرجع سابق ، ج1 / 296 .

(6) بناء الجملة العربيّة ، محمّد حماسة عبد اللّطيف ، دار غريب للطّباعة والنّشر ، القاهرة ، 2003 م ، ص261 .

ويشترط لجواز حذف الفعل ؛ وجود القرينة الّتي تغني عن النّطق به ؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدّلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللّفظ، جاز أن لا تأتيّ به ويكون مرادا حكما وتقديرا[1].

والقرينة الدّالة على الحذف نوعان :

1. **القرينة اللّفظيّة** : كجواز حذفه بعد أحرف الجواب « نعم ، ولا ، وبلى ، وأجل » اكتفاءا بوروده قبلها [2].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا** ﴾[3].

فالمعنى : « بلى يبعثهم الله وعدًا عليه حقّا »[4].

وكذلك يحذف جوازا إذا وقع في جواب استفهام وكان منصوصا عليه لفظا في السّؤال ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيّته بقوله :

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا * ** كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا[5].

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ** ﴾[6] ، **أي** : « ليقولُنّ خلقهُنّ الله »، **ولا** يقدّر : « ليقولنّ الله خلقهم » ، بل «خلقهنّ الله » لسببين :

---

(1) شرح المفصّل ، يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ، أبو البقاء ، موفق الدّين الأسدي الموصليّ ، المعروف بابن يعيش وبابن الصّانع (المتوفّى: 643هـ) ، قدّم له : الدّكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1422 هـ - 2001 م ، ج1 / ص239 .

(2) النّحو الوافي ، مرجع سابق ،ج2 / ص505 .

(3) [النّحل / 38].

(4) معاني القرآن وإعرابه ، مرجع سابق ، ج3 / ص198 .

(5) ألفيّة بن مالك ، مرجع سابق ، ص 25 .

(6) [العنكبوت / 61] .

أوّلهما : ليتطابق السّؤال مع الجواب .

ثانيّا : لمجيء هذا التّقدير في شبه هذا الموضع وهو : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ** ﴾ [1][2].

2. **القرينة الحاليّة** : الفعل يحذف جوازا إذا دلّت الحال عليه ؛ لأنّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللّفظ ، وذلك أنّ المراد من اللّفظ الدّلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليّة لم يحتج إلى اللّفظ المطابق ، فإن أتي باللّفظ المطابق جاز وكان كالتّأكيد ، وإن لّم يؤت به فللاستغناء عنه ، ولذلك يجوز حذف العامل[3].

ومن صور جواز حذف الفعل بدلالة الحال عليه :

أوّلا : حذف عامل المفعول به

وهو ما مثّل له سيبويه بقوله : «وأمّا الموضع الذي يضمر فيه ، وإظهاره مستعمل ، فنحو قولك : زيدا لرجل في ذكر ضرب تريد : اضرب زيدا »[4].

وكقولك لمن تراه يعدّ أمتعته ؛ مكّة ؟ يعني أتريد مكّة ؟ ، أو ترى راميا فتقول : الشّجرة ، يعني أصب الشّجرة .

فحذف الفعل ها هنا جوازا لدلالة الحال عليه .

ثانيا : حذف عامل المفعول المطلق

وقد أشار إلى جواز حذفه ابن يعيش بقوله : «أنّ المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات ، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة

---

[1] [الزّخرف/ 09] .

[2] خصائص التّعبير القرآنيّ وسماته البلاغيّة ، مرجع سابق ، ج2 / ص28 .

[3] شرح المفصّل ، مرجع سابق ، ج1 / ص310 .

[4] الكتاب ، مرجع سابق ، ج1 / ص297 .

أضرب: منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته »[1].

ومثال ذلك قولك لمن رأيته يتأهب لسفر : «**تَأَهُّبًا مَيْمُونًا**» ، ولمن قدم من حجّ : « **حَجًّا مَبْرُورًا** » ، ولمن سعى في مثوبة : «سَعْيًّا مَشْكُورًا» [2].

ثالثا : حذف عامل الحال

فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا ، أو أراد حجّا ، فتقول : « رَاشِدًا مَهْدِيًّا»، وتقديره : «اذْهَبْ رَاشِدًا مَهْدِيًّا »، ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر: «مُصَاحَبًا مُعَانًا» ، وتقديره : «اذهب ، أو سافر مصاحبا معانا»، فدلّت قرينة الحال على الفعل ، وأغنت عن اللّفظ به[3].

ربعا : حذف الفعل في أسلوب التّحذير والإغراء .

يحذف فعل الإغراء جوازا إذا دلّت الحال عليه إذا لم يكن المغرى به مكررا أو معطوفا[4] كقولك : « التّعاون على الخير والفضيلة يا رجال » ، فلمّا كان المقام مقام عمل واجتماع أغنى الحال عن ذكر فعل الإغراء : « إلزموا » .

كما يحذف فعل التّحذير جوازا ما لم يكن المحذّر منه معطوفا ولا مكررا ، وخصّ بعدم الإتيان بـ« إيّا » لعدم وقوعها في الإغراء[5] ، فقول القائل « النّار » ؛ تغني

---

(1) شرح المفصّل ، مرجع سابق ، ج1 / ص278.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مرجع سابق ، ج2 / ص104.

(3) شرح المفصّل ، مرجع سابق ، ج2 / ص32.

(4) شرح المفصّل ، نفسه ، ج2 / ص31.

(5) المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ، مرجع سابق ، ج5/ ص489 .

دلالة الحال فيه ـ بأن ترى النّار توشك أن تحرق المحذّر ـ عن ذكر فعل التّحذير «احذر»[1].

خامسا : حذف الفعل في أسلوب النّعت المقطوع إلى النّصب .

وشرط ذلك أن يكون النّعت المقطوع لغير المدح والذّم والتّرحم ، كقولك : « مررت بزيد التّاجر » بالنّصب على المفعوليّة بفعل محذوف[2] .

ب. حذف الفعل وجوبا .

وهو ما يترك ذكره في التّعبير المنطوق نفسه ، أو فيما يماثله تماما في غيره من الكلام ؛ لوجود مانع تركيبيّ في بناء الجملة [3] .

ومن صور حذفه وجوبا ما يلي :

1) **الاشتغال** : وإنّما كان الحذف في هذه الصّورة واجبا ؛ لئلا يجتمع **الفعل مع وجود مفسّره** ؛ لأنّه لا ينبغي أن يجمع بين المفسّر والمفسّر[4] .

ولما كان الجمع بين المفسّر والمفسّر قد يصحّ أحيانا ـ كما في التّفسير بما بعد الحرف: «أي» وكالتّفسير بعطف البيان ، وبواو العطف الّتي تفيد التّفسير ـ فإنّه من الأسلم أن يعبّر عن ذلك بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض [5] .

---

(1) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج4/ ص127 .

(2) شرح التّصريح على التّوضيح ، مرجع سابق ، ج2 / ص126.

(3) بناء الجملة العربيّة ، د/ محمّد حماسة عبد اللّطيف ، مرجع سابق ، 2003 ، ص 256.

(4) أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ج2/ ص165 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون : 1400 هـ – 1980 م ، ج2/ ص130.

(5) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج2/ ص138.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ * وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[1] .

فقوله : « **وَالْأَرْضَ** » : منصوبة بفعل مضمر وجوبا تقديره : «وفرشنا الأرض فرشناها ... ولكنّ اللّفظ بقولـه فرشناها يـفسّر المضمر المحذوف» [2] .

ويكثر حذف الفعل في باب الاشتغال ؛ إذا وقع الاسم المرفوع بعد « إن » و«إذا» فإنّه يرفع بفعل محذوف وجوبا[3] كقوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾[4] ، **فرفع « أحد »** بإضمار فعل يفسره ما بعده ، وتقديره : « وإن استجارك أحد استجارك »، **والحذف ها هنا واجب ؛ لأنّ « استجارك » المذكور كالعوض من «استجارك » المحذوف ،ولا يجمع بين العوض والمعوّض** [5] .

وكذلك الحال في قوله تعالى : ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾[6] ، فـ « السّماء » فاعل لفعل محذوف تقديره « إذا انشقت السّماء انشقت »[7] .

2) **حذف الفعل الذي ناب عن لفظه المصدر المنصوب** : ويكون ذلك في الصّور التّالية :

---

[1] [الذّاريات / 47 ، 48].

[2] معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ، مرجع سابق ، ج5 / ص57 .

[3] شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج2/ ص86 .

[4] [التّوبة / 6] .

[5] شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج1/ ص403 .

[6] [الانشقاق/ 1].

[7] ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن ، مرجع سابق ، ج15/ ص143.

- **ما وقع موقع الأمـر والنّهي**، كقول الله تعالى : ﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[1] أي : « فاضربوا الرّقاب »[2] .

- **ما وقع بعد الاستفهام التّوبيخي** ، ومنه قول جرير بن عطيّة الخطفيّ[3]:

أَعبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَريباً * أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا**[4] .

فـ « لُؤْمًا » و«اغْتِرَابًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ؛ والتّقديـر : «أَتَلْؤُمُ لُؤْمًا » و« تَغْتَرِبُ اغْتِرَابًا»[5] .

- **إذا كان المصدر مسوقا لتفصيل عاقبة ما تقدمه** ، مثل قوله تعالى : ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾ [6] .

فالتّقدير : فإمّا تَمُنُّونَ مَنًّا ، وإمّا تَفْدُونَ فِدَاءً [7] .

- **ما أخبر به عن اسم عين وكان مكررا أو محصورا ، فالمكرر نحو** : «زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا » .

---

[1] [محمد/ 4].

[2] ينظر : إعراب القرآن للنحاس ، مرجع سابق ، ج4/ ص118 ، معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ، ج1/ ص3.

[3] جرير بن عطيّة بن حذيفة الخطفيّ بن بدر الكلبي اليربوعيّ ، يكنّى بأبي حزرة ، من تميم : أشعر أهل عصره ، ولد ومات في اليمامة (28 – 110 هـ = 640 – 728 م) ، وعاش عمره كلّه يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل .كان عفيفا ، وهو من أغزل النّاس شعرا .
ينظر :الأعلام للزّركلي ، ج2/ ص119 ـــ120 .

[4] ديوان جرير ، دار بيروت ، 1406 هـــ 1986 م ، ص 56 .

[5] أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ج2 / ص192 .

[6] [محمّد / 4].

[7] توضيح المقاصد والمسالك ، مرجع سابق ، ج2 / ص651.

فـ « زيد » : اسم عين ، و« سيرا سيرا » مصدر مكرر عامله خبر لزيد ، أي: استند إلى اسم عين ، وأصله : « زيد يسير سيرا » فحذف الفعل وجوبا ؛ دفعا للثّقل الحاصل من اجتماع المصدر وعامله[1] .

ومثله المحصور نحو : « ما زيد إلّا سيرا » أي : « إلّا يَسِيرُ سيرا ».

فحذف الفعل « **يسير** » وجوبا لما في الحصر من التّأكيد القائم مقام التّكرير[2].

- **ما كان مؤكّدا لمضمون جملة قبله** ، وهذه الجملة المؤكدة على قسمين أشار إليهما ابن مالك ـ رحمه الله بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا ❊❊ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا [3]

أـ جملة لا تحتمل غيره ، أي : أنّها نصّ في معنى المصدر ، ويسمّى المصدر **المؤكّد** لنفسه ؛ **لأنّه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكأن الّذي قبله نفسه** [4] ، نحو : « له عليّ ألف عرفا » ، أي : اعترافا ، فـ « اعترافا » : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتّقدير « أعترف اعترافا »[5].

وشاهد ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ** ﴾[6].

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمّد بن يوسف بن أحمد ، محبّ الدّين الحلبيّ ثمّ المصريّ ، المعروف بناظر الجيش (المتوفّى: 778 هـ) ، تحقيق : أ. د. عليّ محمّد فاخر ، دار السّلام ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ، ج2 / ص1027 .

(2) شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج2 / ص181 .

(3) ألفيّة ابن مالك ، مرجع سابق ، ص29 .

(4) ينظر : شرح التّصريح ، ج1 / ص505 ، شرح الشّافية الكافية ، ج1/ ص126 .

(5) شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج2 / ص182 .

(6) [البقرة / 138].

قال أبو حيّان : « «صبغة» بالنّصب ، فوجه على أوجه[1] ، **أظهرها أنّه منصوب انتصاب المصدر المؤكّد عن قوله : قولوا آمنّا باللّه** » [2] .

ب ـ جملة تحتمل المصدر وتحتمل غيره : فتصير بذكره نصّا فيه ، نحو : «أنت ابني حقّا» ، فـ «حقّا» مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره : « أحقّه حقّا» ويسمّى مؤكدا لغيره ؛ لأنّ الجملة قبله تصلح له ولغيره فقولك : « أنت ابني » يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا[3] .

ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا** ﴾[4].

فقوله : «حقّا» : مصدر مؤكّد لغيره منصوب بفعل محذوف أي : حقّ ذلك حقّا[5].

- **ما كان يقصد به التّشبيه** ، فمن الواجب حذف الفعل النّاصب للمصدر المشبّه به بخمسة شروط [6] :

---

[1] من هذه الأوجه الّتي ذكرها : أ ـ أنّه منصوب على الإغراء أي : الزموا صبغة الله ، ويترتّب على هذا الوجه تقدير قول مضمر في قوله بعدها : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ ، وهذا المضمر لا حاجة إليه ، ولا دليل من الكلام يدلّ عليه .

ب ـ أنّه بدل من قوله: ﴿ مِلَّةَ إِبْراهِيم ﴾ ؛ وقد طال بين المبدل منه والبدل بجمل ، وهذا ممّا لا يجوز .

ينظر: البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1/ ص656 .

[2] البحر المحيط ، نفسه ، ج1/ ص656 .

[3] شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج2 / ص182 .

[4] [النّساء/ 122] .

[5] فتح القدير ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) ، دار ابن كثير، ، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت ، الطبعة الأولى – 1414 هـ، ج1/ ص597 ؛ التّفسير الوسيط ، مرجع سابق ، ج3/ ص318.

[6] شرح المكودي على الألفية في علمي النّحو والصّرف ، أبو زيد عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوديّ (المتوفى: 807 هـ) ، المحقّق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان ، 1425 هـ – 2005 ، ص117 .

الأوّل : أن يكون بعد جملة .

والثّاني : أن تكون حاوية معناه .

الثّالث: أن تكون حاوية فاعله .

الرّابع : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل .

الخامس: أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث .

ومن أمثلة ما استوفى هذه الشّروط جملة : « له صوت صوت حمار » ، فالمصدر ـ صوت ـ جاء بعد جملة ـ له صوت ـ ، وقد اشتملت الجملة معنى المصدر ؛ وهو الصوت ، وعلى فاعله وهو الهاء في له ، ولا صلاحيّة في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل؛ لأنّ شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من أن يقدّر بالفعل وحرف مصدريّ ، وقوله : « صوت حمار » مشعر بالحدوث ، فالنّاصب فعل واجب الإضمار تقديره : « يصوت صوت حمار»[1] .

3) **حذف عامل المنادى** ، فالاسم المنادى سواء كان منصوبا أم مبنيّا في محل نصب يجعله النّحاة منتميا إلى الجملة الفعليّة التي حذف فيها الفعل والفاعل ، يقول سيبويه : « اعلم أنّ النّداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[2] .

فأصل « يا زيد » عند سيبويه « أدعوا زيدا » فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ، ودلالة حرف النّداء عليه وإفادته فائدته[3] .

4) **حذف الفعل في باب التّحذير والإغراء** ، فيحذف فعل التّحذير **وجوبا** إذا كان التّحذير بـ « إيّاك » سواء كان مكررا نحو :

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك ، مرجع سابق ،ج2 / ص652 .

(2) الكتاب ، مرجع سابق ، ج2 / ص182 .

(3) شرح شذور الذّهب ، مرجع سابق ، ج2/ ص412 .

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ ***إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلخَيْرِ زَاجِرُ [1] .

فكأنّه قال : إيّاك ، ثمّ أضمر بعد إيّاك فعلا آخر ، فقال : اتّق المراء[2] .

أو معطوفا أم لم يكن نحو : « إيّاك والشّر» .

فـ « إيّاك » مفعول بفعل مضمر **وجوبا والتّقدير إيّاك أحذّر**[3] .

وإنّ سبب التزام الإضمار كثرة التّحذير بهذا اللّفظ فجعلوه بدلا من اللّفظ بالفعل[4] .

كما يحذف وجوبا إذا كان بغير « إيّاك » وكرّر نحو : « النّارَ النّارَ » ، أي : احذر النّار النّار ، فقام تكرار المصدر مقام العامل[5] .

وإنّما لزم حذفه ؛ لأنّ الأسماء إذا كرّرت لم يجز ظهور الأفعال العوامل فيها فالمفعول الأوّل لمّا كرّر شبّه بالفعل فأغنى عنه ، وصار بمنزلة « إيّاك » النّائب عن الفعل ، فيقبح بذكر المحذوف **دخول فعل على فعل**[6] .

ويحذف فعل التّحذير بغير « إيّاك » إذا عطف نحو : « النّار والسّيف ».

وشاهده من القرآن قوله تعالى : ﴿**نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**﴾[7] .

---

(1) هذا البيت من البحر الطّويل وقد نسبه الزّبيدي للمفضّل بن عبد الرّحمن .
ينظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ، محمّد بن الحسن الزّبيدي الأندلسيّ الإشبيليّ، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ) ، المحقّق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطّبعة الثّانيّة ، ص53 .

(2) الكتاب لسيبويه ، مرجع سابق ، ج1/ ص279 .

(3) شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج3/ ص300 .

(4) الكتاب لسيبويه ، مرجع سابق ، ج1/ ص274 ــ 275.

(5) شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج1/ ص501 .

(6) شرح المفصّل ، مرجع سابق ، ج1/ ص398 .

(7) [**الشّمس**/ 13].

فـ « **ناقةَ الله**» **بنصب التّاء** ، وهو منصوب على التّحذير ممّا يجب إضمار عامله ؛ لأنّه قد عطف عليه ، فصار حكمه بالعطف حكم المكرّر ؛ أي : «احذروا ناقة الله وسقياها، فلا تفعلوا ذلك» [1].

وفعل الإغراء كذلك يجب حذفه إذا كرّر مثل قولك : « الصّدقَ الصّدقَ » ، وشاهده قول قطريّ بن الفجاءة [2] :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا * فَمَا نَيْل الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ**[3].

أي: اصْبِرْ صَبْرًا ، ووجهه أنّه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل[4].

أو عطف نحو : « الصّدقَ والأمانةَ » ، وشاهده ما مرّ معنا في أسلوب التّحذير بالعطف وهو قوله تعالى : ﴿**نَاقَةَ اللهِ وسقياها** ﴾[5].

فإنّه يصلحُ نصب النّاقة على الإغراء كما صلح نصبها على التّحذير ، وتقديرها : «إلزموا ناقة الله وسقياها »[6].

---

(1) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج10/ ص490 .

(2) هو قطريّ بن الفجاءة التّميميّ أبو نعامة من رؤساء الأزارقة (الخوارج) وأبطالهم ، وكان من الشّجعان المشاهير ، ويقال : إنّه مكث عشرين سنة يسلّم عليه أصحابه من الخوارج بالخلافة ، إلى أن سار لحربه سفيان بن الأبرد الكلبيّ، فانتصر عليه، وقتله. وقيل: عثر به الفرس، فانكسرت فخذه بطبرستان، فظفروا به، وحمل رأسه سنة تسع وسبعين إلى الحجّاج .

ينظر : سير أعلام النّبلاء ، ج5/ ص80 .

(3) ديوان الحماسة ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطّائيّ ، شرح وتعليق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ، بيرت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى : 1418 هـ ـ 1998 م ، ص20 .

(4) شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج1/ ص501 .

(5) [الشّمس/ 13].

(6) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج4 / ص136 .

5) **حذف الفعل في أسلوب النّعت المقطوع إلى النّصب** ، وشرط وجوب حذفه أن يكون النّعت **لمدح ، أو ذمّ ، أو ترحم** [1].

فالمدح كقولك : « مررت بزيد الكريمَ » ، و الذّم نحو : « مررت بزيد الحاسدَ » ، والتّرحم نحو : « مررت بزيد الضّعيفَ » .

فقطع النّعت في الشّواهد الثّلاث عن وصف الاسم المجرور قبله فلم يتبعه في إعرابه ، ليؤدّي في الجملة معنى أقوى مـن الوصف، وهو المدح والذّم والتّرحم.

وشاهد ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾[2] فقد قطع النّعت وهو « **حمالةَ** » عن وصف الاسم المرفوع قبله –المبتدأ– فنصب « حمالة » على أنّه مفعول به منصوب لفعل مقدّر هو « أَذُمُّ حَمَالَةَ الْحَطَبِ » [3] .

6) **حذف الفعل في أسلوب القسم** ، وشرطه أن يكون القسم بغير حرف الباء [4] ؛ لأنّه بها يكون حذف الفعل جائزا ، مثل قولك : « بالله لأعاوننّ الضّعيفَ » فيجوز ذكر الفعل فيقال : « أقسم بالله لأعاوننّ الضّعيفَ »[5] .

---

[1] وإنّما وجب حذفه في هذا الباب ليكون دليلا على قصد إنشاء المدح أو الذّم أو التّرحم ، فلو أظهروا العامل المحذوف لخفي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبرا مستأنفا .
ينظر : شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج2 / ص126 .

[2] [المسد / 4] .

[3] ينظر : أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ج3/ ص286 ، أمالي ابن الشجري ، مرجع سابق ،ج2/ ص101.

[4] مغني اللّبيب ، مرجع سابق ، ج1/ ص583 .

[5] النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج2/ ص497.

أمّا إذا كان القسم بغير الباء فإنّ الفعل يحذف وجوبا ، كقوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾[1] ، ﴿ وَتَاللهِ لَأَكِيدَنّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[2] ، فقد حذف فعل القسم في الآيتين وجوبا مع « الواو والتّاء »، أي : « أقسم بالنّجم ، وأقسم بالله »[3].

7) **حذف الفعل في أسلوب الاختصاص** ؛ ويعرف الاختصاص بأنّه إزالة ما في الضّمير من عيب التّوهم والعموم بإصدار حكم عليه ، يكون بعده اسم ظاهر ، معرفة ، معناه معنى ذلك الضّمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عليها[4].

فالاسم الظّاهر هو المختّص في اصطلاح النّحاة ؛ لاختصاص المعنى به ، فيعرب مفعولا به لفعل محذوف وجوبا يقدّر عند الجمهور بـ « أخصُّ » [5] .

وأمّا الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور [6] :

الأوّل : الفخر ، نحو قولك : « نحن ـ العرب ـ أسخى النّاس » ، فالعرب : مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره « أخصّ العرب ».

الثّاني : التّواضع ، مثل قول أحد الخلفاء : « أنا – الضّعيف العاجز– أحطّم البغي ».

---

(1) [النّجم / 1].

(2) [الأنبياء / 57].

(3) البرهان في علوم القرآن ، ج4/ ص192.

(4) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج4/ ص119.

(5) النّحو الوافي ، نفسه ، ج4/ ص120.

(6) شرح التّصريح ، مرجع سابق ، ج2/ ص268.

الثّالث : بيان المقصود بالضّمير ، وتفصيل ما يتضمّنه من جنس نحو : « نحن ـ **النّاس** ـ نخطئ ونصيب » ، أو نوع نحو : « نحن ـ **المثقفين** ـ نخطئ ونصيب » ، أو عدد نحو : « أنتم – **الأربعة** – نجوم الهداية ، ومصابيح العرفان»[1].

[1] النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج4/ ص121 .

دلالة حذف الفعل في سورة الأعراف

إنّ حذف الفعل سواء كان واجبا حذفه أو جائزا لا يخلو من فوائـد دّلاليّة ، وأغراض بلاغيّة تسهم في نماء المعنى وإثرائه ، ولعلّ أهمّ تلك الدّلالات :

❖ دلالـة السّرعـة

من جملة الأغراض الدّلاليّة الّتي ذكرها البلاغيّون للحذف عموما ؛ **ضيق المقام عن طول الكلام** ؛ إذ قصر الوقت لا يسمح للمتكلّم أن يطيل الكلام لإيصال فكرته ، فيقوم بحذف ما يجوز وما يجب عليه حذفه للفراغ بسرعة من كلامه ، والوصول إلى مقصوده ، ولو اشتغل بذكر المحذوف في ذلك المقام فوّت على نفسه وعلى غيره ما يهمّ من الكلام[1] .

ويعدّ الفعل من جملة ما يحذف من بناء الجملة في المواقف الّتي يتحتّم على المتكلّم أن يكون سريعا في نطقه للكلام لسرعة وقوع ما بعد الفعل المحذوف ، فمثلا حين يقول القائل مشيرا بإصبعه : «الشّهاب» فإنّما يريد بذلك «انظروا الشّهاب» فحذف الفعل لينبّه من حوله إلى النّظر إليه بسرعة قبل أن يختفي ؛ لأنّ مدّة ظهور الشّهاب قصيرة .

ومن أهمّ ما يحذف فيه الفعل ليدلّ على السّرعة : **أسلوب التّحذيـر** ؛ لأنّ غرض المتكلّم أن يستجيب المتلقي له بسرعة قبل وقوع المحذور ، فهذا يتطلّب من المتكلّم أن يكون سريعا في تحذيره ؛ فيقتصر على ذكر المحذر منه دون فعله ؛ لأنّ الوقت في التّحذيـر يضيق عن ذكـر المحذّر[2] .

ومن ذلك قولك : « النّارَ » عندما ترى طفلا بقربها يوشك أن يمسّها ، وليس بينه وبينها إلّا لحظات يسيرة لا تسمح بإطالة الكلام ، فتحذر تحذيرا سريعا يتناسب

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، ج3 / ص105 .

[2] المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت الطبعة الثالثة ، ج3 / ص19.

مـع سرعة الطّفل إلى النّار ، وهذا يتطلب حذف فعل التّحذير المقدّر بـ : « احذر النّار»، وتعرب « النّار » مفعول به لفعل محذوف ، أو أنّه منصوب على التّحذيـر.

ومثله **الإغراء** نحو قولك : «الصّدق» ، أي : «الزم الصّدق» ، وقـد جمع التّحذير والإغراء في قوله تعالى : ﴿ **نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾[1]، فناقة الله تحذير بتقديـر «ذروا» ، و « سقياها » إغراء بتقديـر «الزموا»[2] .

وقد يحذف الفعل ليدلّ على سرعة وقوعه وحصول آثاره ، كحذفه في قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ** ﴾[3] ، ففي الآية حذف للفعل تقديره : « فماتوا ثمّ أحياهم » [4] ، لكن أخرج ذلك مخرج الشّخص المأمور بشيء ، **المسرع الامتثال** مـن غير توقّف ولا امتناع [5] .

وكذلك يحذف الفعل في جواب السّؤال إسراعا بذكر المسؤول عنه ، بعد أن عرفته النّفس واستقرّ في الفؤاد [6] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ [7].

---

[1] [الشّمس/ 13] .

[2] وقد مرّ معنا قريبا فيما يجب حذفه في باب التّحذير والإغراء .

[3] [البقرة/ 243] .

[4] التّبيان في إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص193 .

[5] البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج2/ ص563 .

[6] من بلاغة القرآن ، أحمد أحمد عبد الله البدويّ (المتوفّى: 1384هـ) ، دار نهضة مصر – القاهرة ، 2005م ، ص97 .

[7] [الأنعام/ 91].

فحذف الفعل المقدّر بـ « أنزله »[1] في قوله تعالى : « قل الله » ؛ ليدلّ على السّرعة في الرّدّ عليهم ؛ لأنّ كتابا هذه أوصافه لا يمكن للعقل السّليم والطّبع المستقيم إلّا أن يشهد بأنّ منزله هو الله سبحانه[2] .

وممّا ورد من حذف الفعل لدلالة السّرعة في سورة الأعراف ما يلي :

1 ـ قوله تعالى : ﴿ **كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[3] .

قوله :﴿ **وذكرى** ﴾ : يصلح أن تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض[4].

فنصبها ـ وهو موضع الشّاهد ـ يكون على تقدير فعل محذوف : «وتذكّر ذكرى للمؤمنين »[5] .

وقد دّلّ حذف الفعل على سرعة تأثير الذّكرى على عباد الله المؤمنين، ويظهر ذلك من وجهين :

أوّلهما : أنّ من خصائص المؤمنين سرعة استجابتهم لربّ العالمين ، وقد دلّ على ذلك كثير من الآيات منها قوله تعالى :﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ** ﴾[6] .

---

(1) المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج1/ ص281 .

(2) ينظر : تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج13/ ص64 .

(3) [الأعراف / 2].

(4) معاني القرآن ، مرجع سابق ، ج2/ ص315 ، إعراب القرآن للنّحاس ، مرجع سابق ، ج2/ ص44.

(5) المحرّر الوجيز ، مرجع سابق ، ج2/ ص373 .

(6) [الأنفال / 24] .

فصدّر الأمر بنداء أهل الإيمان ؛ لأنّ الامتثال عموما هو من أوصاف المؤمنين ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[1].

ودلّ على أنّ المراد بالاستجابة سرعتها قوله بعدها : ﴿ **وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ** ﴾[2].

أي : سارعوا بالاستجابة لله ورسوله قبل أن **يحول بين الإنسان وما يسوف به نفسه بالموت**[3].

كما أنّ من خصائص المؤمنين ؛ انتفاعهم بالذّكرى دون غيرهم ، قال عزّ وجلّ : ﴿ **فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى* سَيَذَّكَّرُ مَنْ يَخْشَى** ﴾[4].

وقال تعالى : ﴿ **وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[5] .

وإنّما يظهر انتفاعهم بالذّكرى من خلال سرعة استجابتهم ، قال تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ** ﴾[6].

قوله : ﴿ **فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ** ﴾ جاء بفاء التّعقيب لتفريع الإبصار على التّذكّر ، وأكّده بـ «إذا»الفجائيّة الدّالة على حصول مضمون جملتها دفعة بدون تريّث ، أي : تذكّروا تذكّر ذوي عزم ، فلم تتريّث نفوسهم أن تبيّن لها الحقّ الوازع عن العمل

---

(1) [النور/ 51].

(2) [الأنفال / 24].

(3) معاني القرآن ، مرجع سابق ، ج2/ ص409 .

(4) [الأعلى/ 9].

(5) [الذّاريات/ 55].

(6) [الأعراف / 201].

بالخواطر الشّيطانيّة فابتعدت عنها، وتمسّكت بالحقّ، وعملت بما تذكّرت، فإذا هم ثابتون على هداهم وتقواهم [1] .

فحين قال الله تعالى : ﴿ **وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ بحذف فعل التّذكير فهو ينوّه بسرعة امتثال المؤمنين ؛ وكأنّ امتثالهم لا يحتاج إلى تذكير .

ثانيّا : الاحتباك الّذي في الآية يفسّر دلالة حذف الفعل بسرعة تأثير الذّكرى على المؤمنين ؛ إذ إنّ إثبات الفعل : « **لتنذرَ** » أوّلا دال على حذف « لتذكّر » ثانيّا ، وإثبات « المؤمنين » ثانيّا دالّ على حذف المخالفين أوّلا [2] .

فلمّا قابل ذكرى المؤمنين بإنذار المخالفين ناسب أن يؤدّي الحذف والذّكر في كلّ موضع منهما وظيفته البلاغيّة ، فذكر فعل الإنذار يتناسب مع حال المخالفين الّذين من أهمّ صفاتهم الكبر والتّعنّت ، أي : إنّهم مع الإنذار المتكرّر لهم يتقاعسون ويتخلفون ، بخلاف المؤمنين الّذين لا يحتاجون إلى مبالغة في التّذكير ليستجيبوا فكان حذف الفعل مناسبا لحالهم .

وقد أشار ابن عادل إلى شيء من هذا المعنى وهو يجمع بين بين قوله تعالى: ﴿ **لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ** ﴾[3] ، **وقوله سبحانه:** ﴿ **إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ** ﴾[4] .

فقال ـ رحمه الله ـ : «لتنذر أوّلا فإذا أنذرت وبالغت واستهزأ البعض وتولّى واستكبر فبعد ذلك إنّما تنذر الّذين اتّبعوك» [5] .

---

[1] معاني القرآن ، مرجع سابق ، ج2/ ص409 .

[2] نظم الدّرر ، مرجع سابق ، ج7/ ص349 .

[3] [يس / 6].

[4] [يس / 11].

[5] اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) ، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى : 1419 هـ -1998م، ج16/ ص176 .

ففرق بين إنذار المخالفين من المشركين والمنافقين ، وبين إنذار المؤمنين ، فالأوّل لإقامة الحجة ، والثّاني لبيان المحجّة .

2 ـ **قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾**[1].

في الآية حذف للفعل تقديره : من نبيّ فكذّب أو كذّبه أهلها[2].

وهذا التّقدير فيه تنزيه للخالق سبحانه من الظّلم بإهلاك القوم بغير ذنب اقترفوه ، وقد جاء في القرآن ما يشير إلى هذا التّنزيه حين قال سبحانه : **﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾**[3].

فالله عزّ وجلّ لم يهلك قرية بإيمان ، ولكنّه يهلك القرى إذا ظلم أهلها ، ولو كانت قرية آمنت لم يهلكوا مع من هلك ، ولكنّهم كذّبوا وظلموا ، فبذلك أهلكوا[4].

وأمّا سبب حذفه فهو بيان إسراع القوم بتكذيب الأنبياء ، دلّ عليه ذكر الهلاك من غير ذكر أسبابه ، وكأنّه لزم وقوع عذاب الله تعالى على الأمم إذا أرسل إليها رسله ، للزوم وقوعهم في التّكذيب والإعراض[5].

3 ـ **قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾**[6].

---

(1) [الأعراف / 94].

(2) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج14/ ص321 .

(3) [القصص / 59].

(4) تفسير الطّبريّ، مرجع سابق ، ج19/ ص604 .

(5) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص118 .

(6) [الأعراف / 117].

أشار غير واحد من علماء التّفسير بأنّ في الآية حذف لفعل تقديره : « **فألقاها فإذا هي تلقف** »[1] .

فدلّ حذفه على السّرعة من وجهين :

الوجه الأوّل : سرعة امتثال موسى ـ عليه السّلام ـ لأمر الله عزّ وجلّ بالإلقاء.

الوجه الثّاني : سرعة انقلاب العصا إلى حيّة تلقف ما صنعه السّحرة من إفك.

يقول أبو السّعود : « وإنّما حذف للإشعار بمسارعة موسى ـ عليه السّلام ـ إلى الإلقاء ، وبغاية سرعة الانقلاب كأنّ لقفها لما يأفكون قد حصل متّصلا بالأمر بالإلقاء »[2] .

والمرجّح منهما الوجه الأوّل لأسباب :

أوّلها : سرعة تحوّل العصا وانقلابها حيّة تلقف ما يأفك السّحرة دلّ عليه معنى التّلقف ؛ إذ هو الأخذ بسرعة ، أي تبتلع بسرعة [3] .

كما دلّت عليه فاء التّعقيب ، يقول ابن عاشور: «والفاء للتّعقيب الدّال على سرعة مفاجأة شروعها في التّلقّف بمجرّد إلقائها» [4] .

فلا حاجة إلى حذف الفعل لإثبات دلالة السّرعة ، وإلّا فقد **ذكر فعل الإلقاء** في آية الشّعراء مع ثبوت دلالة الإسراع حين قال تعالى : ﴿ **فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ** ﴾[5] .

---

(1) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج14/ ص336 .

(2) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص260 .

(3) تفسير الألوسيّ ، مرجع سابق ، ج5/ ص26.

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص49.

(5) [الشّعراء / 45].

وقد يعترض على ذلك بأنّ دلالة إسراع موسى ـ عليه السّلام ـ لا تحتاج إلى حذف الفعل لإثباتها ؛ إذ دلّ عليها فاء التّعقيب أيضا .

وجواب ذلك : أنّ الفاء في الآية وإن دلّت على التّعقيب والإسراع ، إلّا أنّ المقصود منه الإسراع في سرد أحداث القصّة وتتابعها لا سرعة امتثال موسى ـ عليه السّلام ـ ، يقول محمّد طنطاوي : «ولعلّ السّرّ في عدم التّفصيل هنا ، أنّ السّورة الكريمة تسوق الأحداث متتابعة تتابعا سريعا ، تربط معها قلب القارئ وعقله بما ستسفر عنه هذه الأحداث من ظهور الحقّ ، ومن دحور الباطل » [(1)] .

وهذا يفتح أمامنا سببا ثانيّا من أسباب ترجيح دلالة إسراع موسى ـ عليه السّلام ـ بالاستجابة لربه عزّ وجلّ وهو :

ثانيّا : بالتّأمّل في سياق الآية نجد الخطاب قد صدّر بوحي من الله تعالى لموسى ـ عليه السّلام ـ يأمره بالإلقاء : ﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ** ﴾ ، فيستوجب منه إسراعا في الامتثال ، وهذا ما لم نلمسه في سورة الشّعراء ؛ إذ ليس فيها تصريح بأمر الله له ، فذكر الفعل لإفادة السّامع بتمهّل موسى ـ عليه السّلام ـ وترويه ، وعدم مبالاته بجموع فرعون وسحرته .

ويتأكّد هذا المعنى بالنّظر إلى الحال الّتي وصف بها موسى ـ عليه السّلام ـ في الموضعين .

ففي سورة الأعراف بيّن الله عزّ وجلّ حال المشهد بقوله : ﴿ **فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ** ﴾[(2)].

---

(1) التّفسير الوسيط ، مرجع سابق ، ج10/ ص247.

(2) [الأعراف / 116].

ومثله في سورة طه حين قال تعالى : ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى * فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[1].

فهذه الحال الّتي عاشها موسى ـ عليه السّلام ـ **من خوف وقوع التّأخير في ظهور حجته** [2] ـ دفعه إلى الإسراع في امتثال أمر الله له بقوله في سورة الأعراف : **﴿وَأَوْحَيْنَا ﴾** وفي طه : **﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾**[3] ، **ودليل الإسراع حذف فعل الإلقاء في الحالين** .

أمّا في سورة الشّعراء فأسلوب الآية الكريمة فيها يشعر بعدم مبالاة موسى- عليه السّلام – بهم أو بتلك الحشود الّتي من ورائهم ، فهو مطمئن إلى نصر الله – سبحانه – له [4] .

فنتج عن ذلك ترَيُثُه في دفع باطلهم لعلمه بقوّة حجّته ، ودليل التّريث ذكر فعل الإلقاء .

فدلّ حذف الفعل في موضع الأعراف على سرعة استجابة موسى ـ عليه السّلام ـ لأمر الله تعالى رجاء سرعة ظهور حجته وإعلاء كلمته ، كما دلّ ذكر الفعل في سورة الشّعراء على صبره ـ عليه السّلام ـ وقوّة يقينه بنصر الله تعالى له .

4 ـ **قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾**[5] .

حُذف الفعل في الآية ، وتقديره : « فضرب فانبجست منه»[6] .

---

(1) [طه / 66ـ 67].

(2) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج14/ ص336.

(3) [طه / 69].

(4) التّفسير الوسيط ، مرجع سابق ، ج10/ ص246.

(5) [الأعراف / 160].

(6) إعراب القرآن وبيانه ، مرجع سابق ، ج3/ ص475 .

وحذفه يكشف عن سرعة وقوع الفعل من جهتين :

أوّلهما : سرعة استجابة الله تعالى ، يقول ابن عجيبة الفاسي : « فجعل الانبجاس مسبباً عن الإيحاء ، للدّلالة على سرعة نفوذ حكم القدرة»[1] .

وهذا من أعظم صفات الله تعالى الذي يستجيب لدعاء عباده وتضرع أوليائه ، ممّا يدلُّ على تأييده وقربه ، قال تعالى : ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾[2] .

ثانيّا : سرعة امتثال موسى ـ عليه السّلام ـ ، « ..أنّ الحذف يشير إلى سرعة امتثال موسى عليه السلام لأمر ربه ، حتى إن الزمن بين تلقيه الأمر وتنفيذه لا يكاد يذكر لقصره وذلك يكشف لنا – أيضا – أن موسى عليه السلام كان متلهفا لا يشير عليه به ربه في التصرف أمام الأزمات»[3].

كما يشير حذف الفعل أيضا إلى فائدتين مهمّتين :

الفائدة الأولى : أنّ استجابة موسى ـ عليه السّلام ـ لوحي الله تعالى ـ زيادة على سرعتها ـ هي أمرٌ واقع منه لا شكّ في حصولها ، فلا يُحتاج إلى ذكرها ، يقول الزّمخشري : «ليجعل الانبجاس مسبباً عن الإيحاء بضرب الحجر للدلالة على أنّ الموحى إليه لم يتوقف عن اتباع الأمر، وأنه من انتفاء الشك عنه بحيث لا حاجة إلى الإفصاح به»[4] .

الفائدة الثانيّة : أمرُ الله تعالى وأفعاله لا تفتقر إلى فعل فاعل لوقوعها ، فلا يتوقف حصول ما أوحاه الله عز وجلّ إلى ضرب موسى ـ عليه السّلام ـ

---

(1) البحر المديد ، مرجع سابق ، ج7/ ص147 .

(2) [البقرة/ 186].

(3) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ، مرجع سابق ، ج2/ ص76 .

(4) الكشاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص169.

ليتحقق ، يقول البيضاوي : « وأن ضربه لم يكن مؤثراً يتوقف عليه الفعل في ذاته [بل سبب عادي وحكمة جارية ، والفعل إنما هو بالقدرة الإلهية]»[1] .

5 ـ **قال تعالى** : ﴿ **كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** ﴾[2] .

أشار الطّبريّ إلى أنّ في الآية قولا محذوفا، فقال : « هذا ممّا استغنيّ بدلالة ظاهره على ما ترك منه ، وذلك أنّ تأويل الآية : وظلّلنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المنّ والسّلوى ، وقلنا لكم : كلوا من طيبات ما رزقناكم ، فترك ذكر قوله : « وقلنا لكم» ، لما بيّنا من دلالة الظّاهر في الخطاب عليه »[3] .

وبالعلّة نفسها أشار إلى حذف القول أبو حيّان فقال : «وهاهنا قول محذوف ، أي وقلنا: كلوا ، والقول يحذف كثيرا ويبقى المقول، وذلك لفهم المعنى، ومنه: «أكفرتم»؟ أي : «فيقال أكفرتم»؟ وحذف المقول وإبقاء القول قليل »[4] .

وممّن أشار إلى حذف القول هنا البيضاويّ اختصارا ، فرأى أنّ الجملة الطّلبيّة﴿ كلوا من طيّبات ما رزقناكم ﴾ على إرادة القول[5] .

وصرّح ابن عاشور بحذف القول وعلّله أيضا بقوله : « ﴿ **كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** ﴾ : مقول قول محذوف لأنّ المخاطبين حين نزول القرآن لم يؤمروا بذلك فدلّ على أنّه من بقيّة الخبر عن أسلافهم » [6] .

---

(1) تفسير البيضاوي ، مرجع سابق ، ج3/ ص38. وما بين المعكوفتين من كلام ابن عجيبة الفاسي في البحر المديد ، ج2/ ص272 .

(2) [الأعراف / 160] .

(3) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج2/ ص101.

(4) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1/ ص347.

(5) تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج1/ ص82.

(6) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1/ ص501.

فنلحظ من خلال ما سبق ذكره من كلام المفسرين ؛ اتّفاقهم في تقدير مقولٍ محذوف قبل جملة الأمر ، وأنّ ذلك من قبيل المحذوف الّذي دلّ ظاهر الكلام المذكور عليه .

ويمكن تعليل الحذف ـ إضافة إلى ما ذكر ـ بدلالة السّرعة من وجهين :

أوّلا : أنّ الله تعالى لما عرض في سياق الامتنان على بني إسرائيل لمظاهر نعمته ودلائل بركته وفيوض عطاياه لبني إسرائيل ؛ أتبع ذلك مباشرة بنتيجة تلك العطايا الرّبانيّة ، فكأنّ فعل القول كان سيمثّل عائقا تركيبيّا بين مقدّمة الامتنان بفيوض الإحسان وبين نتيجة تلك المنن والنّعم ، فكان طرحه أبلغ من ذكره .

ثانيّا : حذف الفعل أثبت سعة الرّحمة الإلهيّة ، وسرعة إسباغ النّعمة الرّبانيّة عليهم ، ليقابل ذلك بسرعة ظلمهم لأنفسهم بالوقوع في دنس الشّرك والكفر والمعصية ، أي : أنّه بقدر إسراعه سبحانه وتعالى لهم بالنّعم ، بقدر ما يقابلون ذلك بسرعة كفران تلك النّعمة .

ويدلّ على ذلك حذف فعل الظلم في قوله : ﴿ **وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[1] .

وهذا من شواهد ما حُذف الفعل فيه لدلالة الإسراع ؛ إذ تقدير الكلام : «فظلموا» [2] ؛ لأنّ في قوله تعالى : «**وما ظلمونا**» نفي لظلم متعلّق بمفعول معيّن وهو ضمير الجلالة ، وهذا النّفي يفيد في المقام الخطابيّ أنّ هنالك ظلما متعلّقا بغير هذا المنصوب ؛ إذ لو لم يكن الظّلم واقعا لنفي مطلقا بأن يقال : « وما ظلموا وليس المعنى عليه»[3] .

---

[1] [الأعراف / 160] .

[2] الكشّاف ، مرجع سابق ، ج1/ ص142.

[3] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1/ ص510.

وفائدة حذف الفعل مع حسن تقديره بالفاء الدّالة على السّببيّة والتّعقيب هو تشبيه وقوع ظلمهم حين كفروا النّعمة عقب الإحسان بترتّب المسبّب على السّبب في الحصول بلا ريث وبدون مراقبة ذلك الإحسان حتّى كأنّهم يأتون بالظّلم جزاء للنّعمة[1].

6 **قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾[2] .**

من جملة ما ذكر من أوجه في معنى «ما» أنّها نافيّة لما بعدها ، أي : ليس بصاحبهم جنون ولا مسّ جنّ[3] .

فيبنى الكلام بذلك على فعل محذوف تقديره : « **أولم يتفكّروا فَيَعْلَمُوا ما بصاحبهم من جنّة**» .

وقد رجّح الطّبريّ هذا المعنى بقوله : «أو لم يتفكّر هؤلاء الّذين كذّبوا بآياتنا ، فيتدبّروا بعقولهم ، ويعلموا أنّ رسولنا الّذي أرسلناه إليهم لا جنّة به ولا خبل ، وأنّ الّذي دعاهم إليه هو الرّأي الصّحيح ، والدّين القويم ، والحقّ المبين »[4] .

وهذا الحذف دلّ سرعة تأثير التّفكر في نفي التّهمة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ، ويظهر ذلك من وجهين :

الوجه الأوّل : من لوازم التّفكّر ؛ العلم ، يقول الله تعالى : **﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾[5] .**

---

(1) التّحرير والتّنوير ، نفسه ، ج1/ ص510.

(2) [الأعراف / 184] .

(3) الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج5/ ص525.

(4) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج13/ ص289.

(5) [الحجّ / 46] .

قال الرّازيّ: «فالمقصود منه ذكر ما يتكامل به ذلك الاعتبار ؛ لأنّ الرّؤية لها حظّ عظيم في الاعتبار وكذلك استماع الأخبار فيه مدخل ، ولكن لا يكمل هذان الأمران إلّا بتدبّر القلب ؛ لأنّ من عاين وسمع ثمّ لم يتدبّر ولم يعتبر لم ينتفع البتّة ولو تفكّر فيما سمع لانتفع »[1] .

قال وهب بن منبه : «ما طالت فكرة امرئ قطّ إلا فهم ، وما فهم إلّا علم ، وما علم إلّا عمل »[2] .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ** ﴾[3] .

فقوله : «**ربّنا**» في محلّ نصب بقول محذوف تقديره : « يقولون »[4] .

وإنّما حذف فعل القول إشعارا بمسارعتهم إلى الحكم بنتيجة تفكرهم من غير حاجة إلى آية أخرى من الآيات الكون ؛ إذ خلق السّماوات والأرض من أكبر الآيات وأعظمها ، لقوله تعالى : ﴿ **لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾[5] [6].

الوجه الثّاني : التّعبير عن النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ بكونه صاحبهم، فيه إشارة واضحة إلى أنّ طول مصاحبتهم له ممّا يطلعهم على نزاهته عمّا اتّهموه به ، **فذلك أدعى إلى المسارعة بتصديقه ونفي الجنون عنه ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ، يقول البقاعيّ** : «ولمّا كان بُعده **صلّى الله عليه وسلّم** من هذا أمرا لا يتمارى فيه ، استأنف قوله معينا بالتّعبير بالصّاحب مؤكّدا تكذيبا لهم وتنبيها على ظهور مضمون هذا النّفي:

---

(1) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج23/ ص233.

(2) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ج2/ ص184.

(3) [آل عمران / 191].

(4) الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج3/ ص532.

(5) [غافر / 57].

(6) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج2/ ص130.

«ما بصاحبكم» ، أي الّذي دعاكم إلى الله ، وقد بلوتموه صغيرا ويافعا وشابا وكهلا»[1] .

❖ **دلالة التّفخيم والتّعظيم**

من أهمّ فوائد الحذف إبهام ما يدفع الذّهن لاستنباط المحذوف ، وكلّما كان الشّعور بالمحذوف أعسر كان التّلذذ بكشفه ، وحسن تقديره أدعى إلى إعظامه وتفخيمه[2] .

يقول الرّمّانيّ : «والحذف يذهب فيه الوهم إلى كلّ وجه من وجوه التّعظيم لما قد تضمّنه من التّفخيم»[3].

ومن جملة ما يحذف من الأفعال فيقع موقع التّفخيم والإعظام ؛ أجوبة الشّرط والقسم .

يقول الزّركشيّ : «وحذف الجواب يقع في مواقع التّفخيم والتّعظيم ويجوز حذفه لعلم المخاطب وإنّما يحذف لقصد المبالغة ؛ لأنّ السّامع مع أقصى تخيّله يذهب منه الذّهن كلّ مذهب ولو صرّح بالجواب لوقف الذّهن عند المصرّح به فلا يكون له ذلك الوقع » [4] .

يقول السّعديّ: « **القاعدة السّادسة عشرة : حذف جواب الشّرط يدلّ على تعظيم الأمر وشدّته في مقامات الوعيد** » [5].

---

[1] نظم الدّرر ، مرجع سابق ، ج15/ ص530.

[2] ينظر : البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص106 . والإتقان ، مرجع سابق ، ج3/ ص190.

[3] النّكت في إعجاز القرآن ، مرجع سابق ، ص106 .

[4] البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص183 .

[5] القواعد الحسان لتفسير القرآن ، مرجع سابق ، ص47 .

ومن أمثلة ذلك قوله سبحانه : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على النّار** ﴾[1] ، **وقوله** : ﴿**ولو ترى إذ وقفوا على ربّهم**﴾[2] .

فحذف الجواب في هذه الآيات وشبهها أولى من ذكره ، ليدلّ على عظمة ذلك المقام ، وأنّه لهوله وشدّته وفظاعته لا يعبّر عنه بلفظ ولا يدرك بالوصف ، أي : «أي لرأيت أمرا فظيعا لا تكاد تحيط به العبارة »[3].

وفي حذف جواب القسم يستشهد بقوله تعالى : ﴿ **وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا* وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا* وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا* يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ** ﴾[4].

فحذف جواب القسم وذهب في تقديره العلماء كلّ مذهب ، فمنهم من قدّره بـ «لتبعثنّ» دلّ عليه ما بعده من إنكارهم البعث في قوله سبحانه : ﴿ **يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ** ﴾ [5].

ومنهم من قدّره « لننفخنّ في الصّور نفختين» دلّ عليه ذكر الرّاجفة والرّادفة بعدها[6] .

---

(1) [الأنعام / 27] .

(2) [الأنعام / 30] .

(3) ينظر : الإتقان ، مرجع سابق ، ج3/ ص191 ، القواعد الحسان ، مرجع سابق ، ص47 .

(4) [النّازعات / 1 ـ 5]

(5) [النّازعات / 10].

(6) هكذا نقله الرّازيّ عن الأخفش والزّجاج .

ينظر : تفسير الرازي ، مرجع سابق ج31 / ص33 .

قلت : قد يصح نسبته إلى الأخفش كما نقل الواحديّ في البسيط ج23/ ص170 ، أما نسبته إلى الزّجاج فلا يصحّ ؛ إذ بنحو ما ذكره الفراء قدّره الزّجاج .

ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، مرجع سابق ، ج5/ ص278.

فما تعدّدت أقوال العلماء في تقدير المحذوف إلّا لعظم أمر السّاعة وشدّة أهوالها فلا يستقرّ لفظ من الألفاظ في نعتها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ (1) .

قال الرّمّاني : « كأنّه قيل : لجاء الحقّ أو لعظم الأمر أو لجاء بالصّدق ، كلّ ذلك يذهب إليه الوهم لما فيه من التّفخيم ، والحذف أبلغ من الذّكر » (2).

ومن صور حذف الفعل بهذه الدّلالة في سورة الأعراف :

1 . **قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(3).**

من المسائل المختلف فيها : حكم تأخير الشّرط عن جوابه ، ولعلّ الرّاجح منع تقديم الجواب عن شرطه ؛ لأنّ الشّرط له صدر الكلام ، كالاستفهام فلا يتقدّم عليه الجواب ، فإن تقدّم عليه شبّه بالجواب وليس بجواب(4).

فيترتّب على هذا لزوم تقدير جواب محذوف دليله ما تقدّم ذكره قبل الشّرط.

فبهذا يوجّه قوله تعالى : ﴿ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(5) ، بتقدير فعل محذوف دلّ عليه ما قبله ، يقول ابن عاشور : « وجواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما قبله تقديره : أتيت به وإلّا فلست بصادق » (6) .

---

(1) [ص :1] .

(2) النّكت في إعجاز القرآن ، مرجع سابق ، ص105 ـ 106 .

(3) [الأعراف / 70] .

(4) البحر المحيط في أصول الفقه ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ) ، دار الكتبي ، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م ، ج4/ ص444 .

(5) [الأعراف / 70] .

(6) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8ب / ص209 .

والغرض من حذفه تعظيم كبرهم وتفخيم إعراضهم وتكذيبهم ؛ إذ منشأ كفر من كفر بالله قائم على عدم تصديق الأنبياء ، فمهما جاءهم النّبيّ بالآيات البيّنات والمعجزات الباهرات ما كانوا ليؤمنوا بها ؛ لأنّهم طبعوا على التّكذيب الّذي يعتبر من أهمّ موانع الإيمان ، يقول الله تعالى : ﴿ **سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ** ﴾[1].

فلم يكتف قوم هود ـ عليه السّلام ـ بتكذيبه بل تعدى ذلك إلى تعظيم كبرهم وممانعتهم حين تحدّوه باستعجال هلاكهم إن كان صادقا ، ممّا يعني أنّه ولو كان من الصّادقين فإنّهم يستعجلون الهلاك على أن يصدّقوه ويتّبعوه .

نظير ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[2].

فما عرّضوا أنفسهم لعذاب الله ومقته إلّا لجزمهم ببطلان ما جاء به النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ، وهذا من أعظم مظاهر التّكذيب ، يقول ابن عاشور : « فمعنى كلامهم : إنّ هذا القرآن ليس حقّا من عندك فإن كان حقّا فأصبنا بالعذاب ، وهذا يقتضي أنّهم قد جزموا بأنّه ليس بحقّ وليس الشّرط على ظاهره حتّى يفيد تردّدهم في كونه حقّا ولكنّه كناية عن اليمين »[3] .

ومثل ذلك:

2 . **قوله تعالى : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ** ﴾[4] .

---

(1) [الأعراف / 146].

(2) [الأنفال / 32].

(3) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص332.

(4) [الأعراف / 77].

فحذف جواب الشّرط استخفافا ومبالغة في التّكذيب **كأنّهم يقولون : نحن على القطع بأنّك لا تقدر أن تأتينا بشيء من ذلك ، وإن كنت صادقا فافعل ولا تؤخره رفقا بنا وشفقة علينا**[1] .

ومن ذلك :

3 . **قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾**[2] .

4 . **قوله تعالى : ﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ﴾**[3] .

فجواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما قبله ، أي : «إذا عدنا في ملّتكم فقد افترينا»[4] .

وإنّما حذف فعل جواب الشّرط ليدلّ على التّعظيم من وجهين :

أولا : تعظيم الجرم بالعود إلى دين الشّرك والكفر بالله تعالى بعد الهداية ومعرفة الحقّ ، ويتأكدّ هذا المعنى بالنّظر إلى أسلوب الكلام الّذي جاء في صيغة الإخبار المقيّد بالشّرط فيفيد معنى التّعجب **فكأنّهم قالوا : ما أكذبنا على الله إن عدنا في الكفر بعد الإسلام ؛ لأنّ المرتدّ أبلغ في الافتراء من الكافر ؛ لأنّ الكافر مفتر على الله الكذب ، حيث يزعم أنّ لله ندّا ولا ندّ له ، والمرتدّ مثله في ذلك وزائد عليه ، حيث يزعم أنّه قد تبيّن له ما خفي عليه من التّمييز بين الحقّ والباطل**[5] .

---

(1) نظم الدّرر ، مرجع سابق ،ج7/ ص449 .

(2) [الأعراف / 194] .

(3) [الأعراف / 89] .

(4) تفسير الألوسي ، مرجع سابق ،ج5/ ص5 .

(5) الكشّاف ، مرجع سابق ،ج2/ ص131 .

ثانيّا : تعظيم نفي العود إلى الكفر بعد النّجاة منه تأييسا لقومه الكافرين ، قال ابن عاشور : «**وقد رتّب على مقدّمة لزوم الافتراء نتيجة تأييس قومه من أن يعود المؤمنون إلى ملّة الكفر بقوله** : ﴿ **وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا** ﴾ **فنفى العود نفيّا مؤكّدا بلام الجحود** ».

5 **قوله تعالى** : ﴿ **وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ** ﴾[1].

دلّ جواب القسم المقدّر بعد اللّام الموطّئة له : «**إنّكم إذا لخاسرون** » على جواب شرط محذوف تقديره « **إنّكم إذا لخاسرون لئن اتّبعتم شعيبا** »[2] .

وقد جاءت الآية في سياق تكذيب القوم لشعيب ـ عليه السّلام ـ وشدّة **كفرهم وتمرّدهم وعتوّهم وما هم فيه من الضّلال وما جبلت عليه قلوبهم من المخالفة للحقّ**[3].

فحذف جواب الشّرط مع دلالة جواب القسم عليه ؛ ليدلّ على ما دلّ عليه السّياق من تعظيم تكذيبهم وذلك بتعظيمهم خسران من اتّبع شعيبا ـ عليه السّلام ـ ، وكأنّ الخسران كلّه في اتّباعه والامتثال لدعوته .

ولهذا الأسلوب نظائره في كلام الله تعالى ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ **وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ** ﴾[4] .

فبعد كلّ الشّبهات الّتي تمسّك بها القوم في تكذيب الرّسل من كونهم بشر يأكلون ويشربون ، وأنّهم دعوا النّاس إلى ما لا يمكن تصديقه من أخبار الحشر والنّشر

---

(1) [الأعراف / 90].

(2) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص13 .

(3) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ج3/ ص402 .

(4) [المؤمنون / 34] .

حكموا على من اتّبع الرّسل بالخسران كلّه في أسلوب يدلّ على تفخيمه بحذف جواب الشّرط مع دلالة جواب القسم عليه[1].

❖ دلالة الثّبوت والدّوام

تنقسم الجملة العربيّة باعتبار دلالة ثبوتها أو تجددها إلى جملة تفيد الثّبوت ، وأخرى تفيد التّجدّد ، والجملة الفعليّة في الغالب موضوعة لإفادة التّجدّد والحدوث في زمن معين مع الاختصار ، **وكذلك الفعل** ، والجملة الاسميّة تفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ، **وكذلك الاسم** ، قال الجرجاني: « موضوع الاسم : على أن يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضيّ تجدّده شيئا بعد شيء ، وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء»[2] .

فإذا كان حال الفعل والاسم على ما ذكر ؛ فإنّه عند حذف الفعل تحذف معه دلالة التّجدّد والحدوث ، وتبقى بذكر الاسم دلالته على الدّوام والثّبوت ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ **وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ** ﴾[3] .

فالتّقدير : « **وَسَخَّرْنَا لسليمان الرّيح** »[4] ، وإنّما حذف الفعل ليدلّ على ثبوت ما سخره الله لنبيه ودوامه .

---

(1) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج23/ ص275 .

(2) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص188 .

(3) [الأنبياء / 82] .

(4) معاني القرآن وإعرابه ، الزّجاج ، مرجع سابق ، ج4/ ص245 .

ويقوّي هذا المعنى حذف ياء المتكلم في موضع تباهى فيه النّبيّ ذاته بما آتاه الله تعالى حين قال : ﴿ **فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ** ﴾[1].

فبيّن سليمان ـ عليه السّلام ـ أنّ ما قدّمته ملكة سبأ تريد به صرفه عن ملكها، هو شيء يسير منقطع ، بالنّظر إلى آتاه الله سبحانه وتعالى له فهو عطاء دائم في حياته ؛ من تسخير الرّياح ، والبنائين والغوّاصين من الجنّ يعملون له ما يشاء ، وجعل جيشه يتكوّن من الإنس والجنّ والطّير...فماذا عساه يكون عطاؤها هذا مع عطاء الله لسليمان ـ عليه السّلام حتّى يسكت عنها؟! ، فحذف ياء «آتاني» كان لبيان ديمومة عطاء الله له وثبوته[2] .

ويحذف الفعل لهذا الغرض إذا أقيم المصدر مقامه ، نحو : «حمدا لك» و«شكرا لك» و«عجبا منك» و«معاذ الله»[3] ، ومـن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا** ﴾[4] .

فحذف الفعل ليدلّ على دوام بـرّ الوالدين وثبوته في جميع الأحوال ؛ في حال إسلامهما أو كفرهما ، في حياتهما وبعد موتهما ، **عن أبي أسيد – مالك بن ربيعة السّاعدي – رضي الله عنه – قال : كنّا عند النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال رجل يا رسول اللّه هل بقي من برّ أبويّ شيء بعد موتهما أبرّهما به ؟ ، قال : « نعم ، خصال**

---

(1) [النّمل / 36] .

(2) مقال بعنوان " أسرار حذف الياء في القرآن " ، لأبي مسلم/ عبد المجيد العَرَابْلِي منشور على موقع : « ملتقى أهل التّفسير » .

(3) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ، الجزريّ، أبو الفتح، ضياء الدّين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفّى: 637هـ) ، المحقّق: مصطفى جواد ، مطبعة المجمّع العلميّ ، 1375هـ ، ص128 .

(4) [البقرة / 83] .

أربع : الدّعاء لهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ وعدهما ، وصلة الرّحم الّتي لا رحم إلّا من قبلهما »[1] .

ومن أمثلة ما قام المصدر فيه مقام الفعل المحذوف فدّل على الدّوام والثّبوت قوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا** ﴾[2] ، فلفظة «غفرانك» مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره : «**اغفر لنا**»[3] ، فحذف الفعل للدّلالة على دوام الاستغفار وحصوله من المؤمنين ؛ لأنّ من أسماء الله عزّ وجلّ وصفاته « الغفّار» ، ولاستلزام هذه الصّفة وثبوتها لابد من مداومة الاستغفار ، ويشهد لذلك ما رواه الإمام مسلم **عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ** : « **والّذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب اللّه بكم ، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون ، فيغفر لهم** »[4] .

فالمعنى لو كنتم معصومين كالملائكة لذهب بكم ، وجاء بمن يأتي منهم الذّنوب **لئلا تتعطّل صفات الغفران والعفو**[5] .

وممّا حذف فيه الفعل للدّلالة على الدّوام والثّبوت في سورة الأعراف ما يـلي:

---

(1) الأدب ، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان العبسيّ (المتوفّى: 235هـ) ، المحقّق: د. محمّد رضا القهوجي ، دار البشائر الإسلاميّة – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1420هـ - 1999م ، ص190 ، رقم الحديث :132 .

(2) [البقرة/ 285] .

(3) معاني القرآن للأخفش ، مرجع سابق،ج1/ ص207.

(4) صحيح مسلم ، ج4/ ص2106 ، رقم الحديث :2749 .

(5) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، أبو الحسن عبيد الله بن محمّد عبد السّلام بن خان محمّد بن أمان الله بن حسام الدّين الرّحماني المباركفوريّ (المتوفّى: 1414هـ) ، إدارة البحوث العلميّة والدّعوة والإفتاء - الجامعة السّلفيّة - بنارس الهند ، الطّبعة الثّالثة : - 1404 هـ، 1984 م ، ج8/ ص23 .

1 ـ قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1].

قوله : «**سبحانك**» مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره : «أسبّحك سبحانك»[2] .

فدلّ حذفه على دوام تنزيهه سبحانه عن كلّ نقص أو شريك في كلّ حال وأوان ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ **فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ** ﴾[3] .

يقول ابن عاشور: « أي ينشأ تنزيه اللّه في هذه الأوقات وهي الأجزاء الّتي يتجزّأ الزّمان إليها ، **والمقصود التّأبيد كما تقول : سبحان اللّه دوما** »[4].

فموسى ـ عليه السّلام ـ حين سأل عن شيء لا يليق بالله سبحانه وهو رؤيته في الدّنيا ، وقد تبين له امتناع حين تجلى ربّه للجبل فجعله دكّا وخرّ هو صعقا ، سبّح الله تعالى ونزّهه عندئذ تنزيها لا يمكن العود إلّا ما يخالفه من سؤال ما لم يأذن له به الله تعالى [5].

2 ـ قوله تعالى : ﴿ **قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** ﴾ [6].

---

(1) [الأعراف / 143] .

(2) تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن ، محمّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلويّ الهرريّ الشّافعيّ ، إشراف ومراجعة : د . هاشم محمّد عليّ بن حسين مهديّ ، دار طوق النّجاة ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421 هـ – 2001 م ،ج10/ ص145.

(3) [الرّوم/ 17ـ 18] .

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج21 / ص65 .

(5) ينظر : تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج14 / ص359 .

(6) [الأعراف / 164] .

قرأ الجمهور « **معذرة** » بالرّفع على الاسميّة ، والأصل نصبها على الفعليّة كما قرأ **حفص عن عاصم** [1] ، وتوجيه قراءة النّصب من وجهين :

الأوّل : أنّه مفعول لفعل محذوف تقديره : « نعظهم معذرةً إليه تعالى» ، وهذا المقدّم لمناسبته سياق الآية ؛ إذ هو جواب عن قولهم : « لم تعظون » فيكون التّقدير من جنس سؤالهم : نعظهم معذرة [2] .

الثّاني : أنّه مصدر لفعل محذوف **تقديره** : « **نَعْتَذِرُ مَعْذِرَةً** »[3] .

وفي كلا الوجهين حذف الفعل لتحذف معه دلالة الحدوث فتقوم مقامها دلالة الدّوام والثّبوت ، وهو ما دلّ عليه قراءة الجمهور برفع «**معذرة** » لتتحوّل الجملة من فعليّة تدلّ على التّجدّد والحدوث ، إلى إسميّة تدلّ على الدّوام والثّبوت.

وذلك لأنّ الاعتذار إلى الله تعالى منوط بمداومة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ولزومهما .

ويظهر هذا المعنى من خلال وجوه ثلاثة :

أوّلها : أنّ الفرق بين الأمّة الّتي سألت ، والأمّة الّتي اعتذرت هو أنّ الأولى انقطعت عن الموعظة بعد يأسها من هداية المخالفين ، فهي دعت ووعظت بدليل قولهم : « **اللّه مهلكهم** » ، فلا يكون هذا الحكم إلّا بعد التّقدّم لهم بالموعظة[4] .

---

(1) النّشر في القراءات العشر ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ) ، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ) ، المطبعة التجارية الكبرى ، ج2 / ص272.

(2) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص285.

(3) معاني القرآن للزّجاج ، مرجع سابق ، ج2/ ص386.

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص151.

لكنّها بعد يأسها تركت الموعظة وهذا عيبها ، بخلاف الأمّة الثّانيّة الّتي استمرّت في دعوة المخالفين ، فعبّروا عن استمرارهم هذا بقولهم : « **معذرة** » بحذف الفعل الّذي يدلّ على مجرّد الحدوث .

الوجه الثّاني : قولهم : «**ولعلّهم يتّقون**» علّة ثانية للاستمرار على الموعظة أي رجاء تأثير الموعظة فيهم بتكرارها ودوامها [1] .

الوجه الثّالث : إذا كانت ذنوب العباد لا تنقضي **لزم من ذلك** أن يكون الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من الشّعائر المستمرّة الثّابتة في حياة الأمّة ، ولهذا قرن الله ذكره مع ما هو ثابت كالإيمان ، قال تعالى : ﴿ **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ** ﴾[2] .

ومع ما هو دائم كالصّلاة والزّكاة **قال تعالى** : ﴿ **الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ** ﴾ [3]

فحين قال القوم « معذرة » بحذف الفعل فهم يريدون اعتذارا دائما غير منقطع ، أو أنّهم لم يريدوا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه ، ولكنّهم قيل لهم : لم تعظون؟ فقالوا : موعظتنا معذرة [4] .

3 ـ **قوله تعالى** : ﴿ **وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ** ﴾[5] .

---

(1) التّحرير والتّنوير ، نفسه ، ج9/ ص152.

(2) [آل عمران/ 110] .

(3) [الحجّ / 41] .

(4) الكتاب لسيبويه ، مرجع سابق ، ج1/ ص322.

(5) [الأعراف/ 161] .

ففي قوله : « حِطَّةٌ » تحوّل أسلوب الكلام مـن جملة فعليّة إلى اسميّة تدلّ على الثبوت والدّوام ؛ إذ قرأت « حِطَّةٌ » بالرّفع ـ وهو قراءة عامّة القراء ـ[1]على أنّها خبر لمبتدأ محذوف : أي مسألتنا حطّة ، أو أمرك حطّة ، مع أنّ الأصل نصبها[2].

وقراءة النصب على وجهين[3] :

أحدهما : إعمال الفعل فيها وهو «قولوا» أي : «قولوا كلمة تحط عنكم أوزاركم».

وقد أنكر ابن جنّي هذا الوجه بدعوى أنّ فعل القول لا ينصب المفرد إلّا أن يكون ترجمة الجملة[4] .

وانتصر أبو حيان لهذا القول في ردّه على الزمخشري حين قال : «فإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها بـ «قولوا» ، على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد»[5].

قال أبو حيان : « وما جوّزه ليْس بجائز ؛ لأنَّ القول لا يعمل في المفردات، إنّما يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به»[6] .

---

(1) بالنصب قرأ ابن أبى عبلة وطاووس اليماني . والقراءة العامة بالرفع .
ينظر : الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: 465هـ) ، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، مؤسسة سما للتوزيع والنشر الطبعة الأولى : 1428 هـ - 2007 م ،ص485 .

(2) الكشاف للزّمخشريّ، مرجع سابق ، ج1/ ص142.

(3) معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ، ج1/ ص38. [الهامش] .

(4) وذلك كأن يقول إنسان :" لا إله إلا الله، فتقول أنت قلت: حقًّا ؛ لأنّ قوله: لا إله إلا الله حق، ولا تقول: قلت زيدًا ولا عمرًا، ولا قلت قيامًا ولا قعودًا .
ينظر : الخصائص ، مرجع سابق ، ج1/ ص264.

(5) الكشاف للزّمخشريّ، مرجع سابق ، ج1/ ص143.

(6) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1/ ص359 ـ 360.

الثّاني : أن تنصب على المصدر بمعنى الدعاء والمسألة أي : حطّ اللّهم أوزارنا وذنوبنا حطّة .

قال النيسابوري : « أصله النصب ، ومعناه : اللّهم حطّ عنا ذنوبنا حطّ ة، فرفعت لإفادة الثبوت»[1].

فالشّاهد : أنّ حذف الفعل في الآية ساهم في تحوّل أسلوب الكلام من جملة فعليّة إلى جملة إسميّة لتعطي معنى الثّبات والدّوام .

وهذا المعنى يتناسب مع حقيقة الذّنوب الّتي لا تكاد تفارق العبد في حياته ، ولذلك شرع الاستغفار ورغّب به في كلّ حين ، جاء في الحديث القدسيّ : « إنّكم تخطئون باللّيل والنّهار ، وأنا أغفر الذّنوب جميعا فاستغفروني أغفر لكم »[2].

قوله : «**فاستغفروني** » أي : داوموا على استغفاري تدوم لكم مغفرتي ، وقد جاء في الحديث الّذي رواه الحاكم في المستدرك عن أبي سعيد الخدريّ ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسول اللّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال : « إنّ الشّيطان قال : وعزّتك يا ربّ لا أبرح أغوي عبادك ما دامت أرواحهم في أجسادهم، فقال الرّبّ تبارك وتعالى : وعزّتي وجلالي لا أزال أغفر لهم ما استغفروني»[3].

---

(1) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، نظام الدّين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: 850هـ) ، المحقق: الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلميه – بيروت ، الطبعة الأولى : 1416 هـ، ج1/ ص293.

(2) رواه مسلم عن أبي ذرّ الغفاريّ ـ رضي الله عنه ـ ينظر : صحيح مسلم ، مرجع سابق، ج4/ ص1994، رقم الحديث:2577.

(3) المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : 1411 – 1990 ، ج4/ ص290 ، رقم : 7672 .

وقد صرّح النّبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بضرورة لزوم الاستغفار فقال : « **من لزم الاستغفار** جعل اللّه له من كلّ ضيق مخرجا ، ومن كلّ همّ فرجا ، ورزقه من حيث لا يحتسب »[1].

ومن هنا كان رسول الله ـ **صلّى الله عليه وسلّم** ـ مدوما على الاستغفار مع أنّ الله تعالى غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر ، فعن **أبي بردة عن رجل من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ** قال: قال رسول اللّه ـ **صلّى الله عليه وسلّم** ـ : « **يا أيّها النّاس توبوا إلى اللّه واستغفروه، فإنّي أتوب إلى اللّه، وأستغفره في كلّ يوم مائة مرّة** » [2].

وعن ابن عمر ـ **رضي اللّه عنهما** ـ قال : « **إن كنّا لنعدّ لرسول اللّه صلّى الله عليه وسلّم في المجلس يقول: «ربّ اغفر لي وتب عليّ إنّك أنت التّوّاب الرّحيم» ، مائة مرّة** » [3].

فحذف الفعل في الآية ليدلّ على داوم حطّ الذّنوب ومغفرتها ، ولا يكون ذلك إلّا بدوام الاستغفار والتّوبة من كبائرها .

❖ دلالة الإطلاق والعموم

ينقسم الكلام باعتبار قيوده إلى مطلق ومقيّد ، **فالمطلق** ما دلّ على الحقيقة أو الماهيّة من غير قيد ، **والمقيّـــد ما دلّ** عليها بقيد من قيودها [4] .

---

(1) رواه أبو داود (1518) وابن ماجه (3819) ، وأحمد في المسند ، ج1/ ص248 ، والطبراني في المعجم الأوسط ، ج6/ ص240، والبيهقي في السنن الكبرى ص3/ ص351.

(2) مسند أحمد ، ج30/ ص 225 .

(3) سنن ابن ماجة ، ج2/ ص1253، رقم الحديث : 3814 .

(4) مباحث في علوم القرآن ، مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420هـ ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الثّالثة : 1421هـ- 2000م ، ص253 .

فإذا كان المقام مقام تحديد للمعنى وتقييده ، ذكـر المتكلّم من الألفاظ والمباني الّتي تقيّد كلامه ، وإذا كان المقام مقام توسّع وشمول في المعنى حذف من الكلام ما يقيّد كلامه ويضيّق معناه ؛ لأنّ الحذف في موقعه المناسب يعدّ أداة مهمّة من أدوات تحصيل الإطلاق في الكلام[1] .

ومن صور ما يحذف لتحصيل الإطلاق في الكلام : حذف الفعل ؛ لأنّ الفعل ما وضع إلّا لتقييد الحدث بالزّمن[2] ، فمتى حذف حذفت معه دلالته فأفاد الإطلاق ، كقوله تعالى : ﴿ **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ** ﴾[3] .

في الآية فعل قول محذوف تقديره : « **يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ** »[4] ، فحذف فعل القول ليدلّ على الإطلاق وعدم تقييد تسليم الملائكة بزمن فعل القول ، وإنّما يكون تسليمهم على أهل الجنّة مطلقا من كلّ باب وفي كلّ أوان .

وقد دلّ على هذ التّعميم قوله تعالى : ﴿ **مِنْ كُلِّ** بَابٍ ﴾ فهو كناية عن كثرة غشيان الملائكة إيّاهم بحيث لا يخلو باب من أبواب بيوتهم لا تدخل منه ملائكة ، ذلك أنّ هذا الدّخول لمّا كان مجلبة مسرّة كان كثيرا في الأمكنة ، ويفهم منه أنّ ذلك كثير في الأزمنة[5] .

---

[1] روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) ، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية : 1423هـ-2002م، ج2/ ص102 .

[2] الفوائد الضّيائيّة وهو شرح الجاميّ لكافيّة ابن الحاجب ، نور الدّين عبد الرّحمن الجاميّ ، تحقيق : الياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ــ بيروت ، الطّبعة الأولى، ص492 .

[3] [الرّعد / 23ـ24] .

[4] معاني القرآن ، مرجع سابق ، ج2/ ص404 .

[5] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج13/ ص132 .

فإذا كان دخول الملائكة الجالب للمسرّة كثيرا في الأمكنة والأزمنة ، فإنّه يترتّب عليه كثرة تحيّتهم لأهل الجنّة ، وهو ما دلّ عليه حذف فعل القول : «يقولون».

وممّا يحذف من الأفعال للدّلالة على العموم والإطلاق حذف جواب الشّرط والقسم ؛ لأنّ نفس السّامع عند حذفهما تذهب كلّ مذهب ممكن لتعينهما ، فلا يتصور مطلوبا أو مكروها إلّا ويجوز أن يكون الأمـر أعظم منه ، ولو عين المتكلم جوابا لاقتصر السّامع عليه ، وربّما خفّ أمره عنده [1]، كقوله تعالى : ﴿ **قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ** ﴾[2] ، فحذف جواب الشّرط المقدّر بـ : «**لفعلت بكم وصنعت** »[3] ، أو « **لمنعتكم ولبالغت في دفعكم**»[4] .

فحذف الجواب ها هنا للإطلاق ؛ لأنّ الوهم يذهب إلى أنواع كثيرة من المنع والدّفع[5] .

وأمّا حذف جواب القسم كقوله تعالى : ﴿ **ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ** ﴾[6] ، فالجواب في الآية محذوف ، وحذفه أبلغ من ذكره ؛ لأنّ ذكر الجواب يقصر المعنى على وجه ، والحذف يصرف إلى كلّ معنى فيعمّ[7] .

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج3 / ص188 .

(2) [هـود / 80] .

(3) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج2 / ص415 .

(4) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج18 / ص380 .

(5) التَّفْسِيرُ البَسِيْط ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ) ، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ، الطبعة: الأولى، 1430 هـ، ج11/ ص504 .

(6) [ص / 1] .

(7) مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، دار العلوم ـ بيروت ـ لبنان ، ج8 / ص260 .

ويدلّ على الإطلاق اختلاف أوجه تقدير جواب القسم إلى وجوه كثيرة ينصرف إليها ذهن السامع ، وكلّها يصلح جوابا للقسم المقدّر فتعمّ كلّ جواب [1] .

ومن جملة ما حذف فيه الفعل ليدلّ على العموم والإطلاق ما يلي :

1 ـ قوله تعالى : ﴿ **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾[2].

الجارّ والمجرور « **بسم**» متعلّق بمحذوف فعل مؤخر تقديره «بسم الله أقرأ».

وقدّر هذا الفعل المحذوف مؤخرا لسببين :

الأوّل منهما : إفادة الحصر ؛ لأنّ تقديم المتعلّق يفيد الحصر [3].

وفائدة الحصر إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا سواه [4].

فهو بذلك يثبت التّسميّة لله وحده ، وينفيها عمّا سواه من المعبودات ، يقول الزّمخشريّ ـ رحمه الله ـ : «فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخرا ؟ قلت: لأنّ الأهمّ من الفعل والمتعلّق به هو المتعلّق به ؛ لأنّهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللّات ، باسم العزّى ، فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم اللّه عزّ وجلّ بالابتداء ، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله : «**إيّاك نعبد**» ، حيث صرّح بتقديم الاسم إرادة الاختصاص» [5] .

الثّانية : التّبرّك بالبداءة باسم الله تعالى [6].

---

[1] مجمع البيان ، مرجع سابق ، ج8 / ص260 .

[2] [الأعراف/ 1] .

[3] المفارقات النّحويّة ،محمّد بن عبد الله الجردانيّ ، تحقيق : كامل عويضة ، دار الكتب العلميّة ، ص7 .

[4] الإتقان ، مرجع سابق ، ج3 / ص166 .

[5] الكشّاف ، مرجع سابق ، ج1 / ص3 .

[6] المفارقات النّحويّة ،مرجع سابق ، ص7 .

لأنّك لو ابتدأت بالفعل في التّقدير لما كان الاسم مبتدأ به فيفوّت الغرض من التّبرّك باسم الله تعالى أوّل نطقك[1] .

ودلّ حذف فعل البسملة على التّعميم من وجهين :

أوّلا : يقصد من تقدير المحذوف فعلا بدلا من تقديره اسما أن يكون جميع عمله ذلك مقارنا لبركة اسم اللّه تعالى ، يقول ابن عاشور ـ رحمه الله ـ : « فلذلك ناسب أن يقدّر متعلّق الجارّ لفظا دالّا على الفعل المشروع فيه ، وهو أنسب لتعميم التّيمّن لأجزاء الفعل» [2] .

ثانيّا : ترجيح كون الباء للمصاحبة يقتضي الاستدامة في قصد المتكلّم ، فمعناه كلّ حرف ممّا أتكلّم به بعد التّسميّة أقدّر فيه بسم الله ، **ففيه تعميم الفعل مع التّسميّة ، كما في قوله : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[3] ، أي تنبت ثمارها وفيها الدّهن**[4].

---

(1) الكشّاف ، مرجع سابق ، ج1 / ص3 .

(2) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1 / ص147 .

(3) [المؤمنون/ 25] .

(4) حاشية السّيوطي على تفسير البيضاويّ ، جلال الدّين السّيوطي ، جامعة أم القرى – كليّة الدّعوة وأصول الدّين ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، 1424 هـ – 2005 م، ج1 / ص96.

حذف المبتدأ
في سورة الأعراف

حذف المبتدأ

المبتدأ هو الاسم الصّريح أو المؤوّل به المجرد عن العوامل اللّفظية غير الزّائدة [1].

الصّريح نحو قوله تعالى : ﴿ اللهُ وَلِيُّ الّذِينَ آمَنُوا﴾[2] .

لفظ الجلالة «الله» اسم صريح مرفـوع على الابتداء[3].

والمؤوّل بالصّريح نحو قوله سبحانه : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[4].

فـ « أن تصوموا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصّريح ؛ لأنّه في تأويل صومكم ، وخبره « خير لكم » [5].

وأمّا تجريده عن العوامل اللّفظيّة فقيد يُخرج اسم إنّ ، وكان ، وظنّ وأخواتها[6] ؛ لأنّها إذا اتصلت بالمبتدأ تلعبت به ، وغصبته القرار على الرّفع[7].

وأمّا غير الزّائدة فقيد لتلك العوامل اللّفظيّة يخرج به منها ما كان زائدا أو شبيها بالزائد .

---

(1) دليل الطّالبيين لكلام النّحويّين ، مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسى الحنبلى ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة – الكويت ، 1430 هـ – 2009 م ، ص 40 .

(2) [البقرة / 257].

(3) الجدول في إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج3 / ص28 .

(4) [البقرة / 184] .

(5) شرح التّصريح على التّوضيح ، مرجع سابق ، ج1 / ص189 .

(6) أسرار العربيّة ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ ، أبو البركات ، كمال الدّين الأنباري (المتوفّى: 577هـ) ، دار الأرقم بن أبى الأرقم ، الطّبعة الأولى :1420هـ- 1999م ، ص72 .

(7) المفصّل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم الزّمخشريّ ، مرجع سابق ، ص43 .

مثال الأوّل قولـه تعالى : ﴿ **وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللهُ** ﴾[1].

فـ «إله» مبتدأ مجرور لفظا مرفـوع محلّا مسبوق بنفيّ بعد من الزّائدة تقديره : «وما إله إلّا الله»[2].

ومثال الثّاني قول القائل : «ربّ ضارّة نافعة» ، فـ «ربّ» : حرف جرّ شبيه بالزّائد ، و «ضارّة» : مبتدأ مرفـوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشّبيه بالزائد[3].

ومـن الحالات الّتي تعْرض للمبتدأ زيادة على التّعريف والتّنكير ، والتّقديم والتّأخير ؛ تعَرضه لحالة **الذّكر والحذف** .

والأصل ذكر المبتدأ ؛ لأنّ فهم الكلام يتوقف عليه ، بل يترجح ذكره في بعض المواطن الّتي يكون حذفه فيها جائـزا ، وذلك لأغراض بلاغيّة منها :

أ ـ **زيادة التّوضيح والبيان** ، كقوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[4].

فـ «**أولئك**» الأولى مبتدأ يجب ذكره لعدم وجود قرينة حذفه ، أمّا الثّانيّة فمبتدأ يجوز حذفه لدلالة ما قبله عليه ، ولكنّه ذكر لزيادة التّوضيح والتّوكيد[5].

---

(1) [آل عمران / 62] .

(2) ينظر : الجدول في إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج3/ ص205 .

(3) ينظر : التّطبيق النّحويّ ، د. عبده الرّاجحى ، مرجع سابق ، ص33 .

(4) [البقرة / 5] .

(5) ينظر : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، مرجع سابق ، ص101 .

ب ـ **قصد الإجلال والتّعظيم** ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ* اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾[1].

فلفظ الجلالة «**الله**» مبتدأ يجوز حذفه ، ويترجح ذكره لزيادة تعظيم الله وإجلاله ، ولما في ذكره من الحسن والبهجة ، ومن الفخامة والنّبل[2].

ت ـ **دفع التّوهم والإبهام** ، وذلك عند ضعف القرينة ، أو ضعف فهم المخاطب ، كقولـه تعالى : ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ * لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ** ﴾[3] ، فإنّ ذكـر «ليلة القدر» إنّما هو لاحتمال ضعف القرينة أو ضعف إدراك سامعها .

ث ـ **التّعجب** ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ** ﴾[4] .

فذكر المبتدأ في قوله : «**هِيَ عَصَايَ**»[5] ، مع أنّ غالب الاستعمال حذفه في مقام السّؤال للاستغناء عن ذكره في الجواب بوقوعه مسؤولا عنه ، فكان الإيجاز يقتضي أن يقول : «**عصاي**» ، فلمّا قال : «**هي عصاي**» كان الأسلوب **أسلوب كلام**

---

(1) [الإخلاص / 1 ـ 2]

(2) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص170 .

قلت : قد ذكر من دلائل تكرير لفظ الجلالة زيادة على دلالة التّعظيم والتّفخيم أمران :

أوّلها : تكرّر لفظ الجلالة حتّى يذكر لفظ «أحد» منكّرا ولفظ الصّمد معرّفا ، ولولا ذاك لوجب في لفظ أحد وصمد أن يردا إمّا نكرتين أو معرفتين ، وذلك غير جائز .

ينظر : تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج32/ ص 363 .

ثانيّا : أنّ تكرير الاسم الجليل للإشعار بأنّ من لم يتصف بذلك فهو بمعزل من استحقاق الألوهية .

ينظر : تفسير أبى السّعود ، مرجع سابق ، ج9/ ص212 .

(3) [القارعة / 10 ـ 11]

(4) [طه / 17 ـ 18]

(5) الجدول في إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج16/ ص356 .

من يتعجّب من الاحتياج إلى الإخبار ، ولذلك عقّب موسى ـ عليه السّلام ـ جوابه ببيان الغرض من اتّخاذها لعلّه أن يكون هو قصد السّائل[1] .

هذه بعض أغراض ذكـر المبتدأ ، قد جمعها الأخضريّ في باب ذكر المسند إليه الّذي من أقسامه المبتدأ فقال :

وَاذْكُرْهُ لِلْأَصْلِ وَالِاحْتِيَاطِ *** غَبَاوَةٍ إِيضَاحٍ انْبِسَاطِ
تَلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظَـامِ *** إِهَانَـةٍ تَشُـوُّقٍ نـظَـامِ
تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْوِيلِ *** تَقْرِيرٍ أَوْ إِشْهَادٍ أَوْ تَسْجِيلِ [2].

وإذا كان ذكر المبتدأ هو الأصل الّذي تدور عليه تلك الأغراض البّلاغيّة ؛ فإنّه قد يعدل عن هذا الأصل بحذفه فينجلي عنه أهمّ الأغراض وأبلغها.

وحذف المبتدأ إمّا أن يكون واجبا أو جائزا :

فالمبتدأ الواجب حذفه في المواضع الآتية :

1. **أن يكون الخبر صريحا في القسم : نحو** : «لعمرك لأفعلنّ» فحذف المبتدأ وجوبا ؛ لسدّ جواب القسم «لأفعلنّ» مسدّه ، ودلالته عليه [3].

غير أنّ هذا الموضـع مـن الحذف الواجب يكتنفه شيء من الغموض ؛ إذ هناك بعض الشّواهد الّتي أوردها النّحاة كابن هشام في أوضح المسالك وابن عقيل في شرحه ، الخبر فيها ليس صريحا في القسم نحو : «في ذمّتي لأفعلنّ» ، فالجار والمجرور « في ذمّتي » في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «**قسم في ذمّتي**»[4]،

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج 16 / ص 205 ـ 206 .

(2) الجوهر المكنون في صدف الثّلاثة الفنون ، عبد الرّحمن الصّغير الأخضرّيّ ، المحقّق: محمّد بن عبد العزيز نصيف، مركز البصائر للبحث العلميّ ، ص26 .

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، مرجع سابق ، ج 1/ ص488.

(4) أوضح المسالك، مرجع سابق ، ج1 / ص 216 ، شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج1/ ص256.

مع أنّه ليس صريحا في القسم ، فهو يستعمل في القسم كما في المثال ، ويستعل لغير القسم نحو قولك : «لك في ذمّتي دين» .

ولإزالة الغموض عن هذا الموضع الأوّل ينبغي تقييده بأحد أمريـن :

أوّلهما : أن يكون معلوما في عرف السّامع والمتكلم أنّه يمين ، وهذا معنى الصّريح في القسم عند النّحاة[1] ، فيدخل بذلك كلّ ما أفاد القسم وإن لّم يكن صريحا فيه .

ثانيّا : أن يعبّر عنه بغير لفظ الصّريح فيقال : **الخبر نصّ مشعر بالقسم** ، وقد أشار إلى هذا اللّفظ صاحب الضّياء حين قال معلقا على الشّاهد الأخير : «فإنّه مبدوء **بما يشعر بالقسم** بدليل دخول لام القسم على المضارع»[2] .

2. إذا كان الخبر مصدرا يؤدّي معنى فعله : فيرفع المصدر الّذي هو في أصله منصوب بفعل محذوف ، ويتحول إلى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لدلالة على الثّبوت والدّوام ، ومن ذلك قول المأمور جوابا على الأمـر : «سمع وطاعة» ؛ فرفـع «سمع» بدل نصبه على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «أمري سمع وطاعة» **ليدلّ على ثبوت الطّاعة ودومها**[3].

ولا يكون حذف المبتدأ واجبا إلا إذا قام المصدر مقام فعله يقينا ، وإنّما يدلّ على ذلك القرائن ؛ كحال من يعمل أو يسبح فيقول : « عمل شاقّ ، أو سباحة شاقّة» فينوب المصدر عن الفعل : «أعمل أو أسبح» ثمّ يرفع المصدر ليكون خبرا لمبتدأ

---

(1) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 513.

(2) ضياء السّالك ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 216.

(3) شرح التّصريح على التّوضيح، مرجع سابق ، ج 1/ ص 222.

محذوف تقديره : «عملي عمل شاقّ ، وسباحتي سباحة شاقّة» ، **فتنشأ جملة اسميّة جديدة ، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعليّة**[1].

أمّا إذا لم يكن المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائيّا ؛ فإنّ حذف المبتدأ حينئذ يكون جائزا لا واجبا ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** ﴾[2] ، فيجوزها هنا حذف المبتدأ ، وتقديره : «صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ» ، كما يجوز حذف الخبر وتقديره : «صَبْرٌ جَمِيلٌ خَيْرٌ مِنْ غَيْرِهِ»[3].

3. إذا كان الخبر نعتا مقطوعا إلى الرّفع[4]: فالنّعت في الأصل يتبع المنعوت في حركته الإعرابيّة رفعا أو نصبا أو جرّا ، غير أنّه في بعض المواضع يرتدّ عن أصله فلا يتبع المنعوت بل يخالفه ، فلا يعرب عند رفعه نعتا ، وإنّما يعرب خبرا لمبتدأ محذوف ، وذلك في موضع الذّمّ أو المدح .

فيقال في الذّمّ : «**ابتعدتّ عن الرّجل السّفيه**» ، فالسّفيه في الأصل نعت مجرور ؛ لأنّه تابع لما قبله ، لكنّه قطع إلى الرّفع ليعرب خبرا لمبتدأ محذوف تقديره:«**هو السّفيه**» [5] .

وشاهده في القرآن قوله تعالى : ﴿**مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ**﴾[6] .

---

(1) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 514.

(2) [يوسف: 83] .

(3) ضياء السّالك ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 215.

(4) أوضح المسالك، مرجع سابق ، ج1 / ص 214.

(5) النّحو الوافي ، مرجع سابق ، ج 1/ ص 511.

(6) [القلم / 12ـ13] .

قرأ الحسن «عُتُلٌ» بِالرّفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «هو عتلٌ» ، فهو نعت مقطوع يُقصد به الذّم [1].

ويقال في المدح : «**ذهبت إلى الصّديق الوفيّ**» فالأصل «الوفيّ» بالخفض على أنّه نعت للصّديق ، لكنّه عدل عن أصله بقطعه إلى الرّفع فيعرب خبرا لمبتدأ محذوف مرفوع على المدح تقديره «**هو الوفيّ**» .

وممّا ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمُ الْغَيْبِ** ﴾[2].

قرأ أبو عمرو وعاصم «**عالم الغيب**» بالخفض ، وقرأ بالرّفع نافع ، وابن عامـر[3] .

فعلى قراءة الخفض يكون نعتا لـ « **ربّي**»[4] ، وعلى رفعه يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : « **هو عالم** »[5] .

---

(1) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى : منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، تأليف :العلامة الشيخ أحمد بن محمّد البنّا ، تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتاب ـ بيروت ، الطبعة الأولى : 1407 هـ / 1987م ، ج2/ ص 554.

(2) [سبأ / 3].

(3) الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو على (المتوفى: 377هـ) ، المحقق: بدر الدين قهوجى – بشير جويجابى ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ، الطبعة الثانية : 1413 هـ – 1993م ، ج6/ ص5.

(4) الكشاف ، مرجع سابق ، ج 3 / 568 .

(5) الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) ، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت ، دار الشروق – بيروت ، الطبعة الرابعة :1401 هـ، ص292 .

ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ** ﴾[1] ، فرفع المقام على أنّه خبر لمبتدأ محذوف **تقديـره** : «**هو مقام إبراهيم**» ، وجاء رفعه للمدح ؛ إذ هو قيام خاصّ للصّلاة و الدّعاء [2] .

4. **إذا كان الخبر مخصوصا بالمدح أو الذّمّ بعد « نعم وبئس» ، مؤخرا عنهما** : فشاهد المدح قـول النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلم : «**نعم الرّجل عبد الله لو كان يقوم من اللّيل**»[3] .

فلا يكون حذف المبتدأ واجبا إلّا إذا كان المخصوص بالمدح ـ وهو ابن عمر ـ خبرا لذلك المبتدأ المحذوف المقدر بـ : «**نعم الرّجل هو عبد الله**»[4] .

وشاهد الذّمّ قوله تعالى : ﴿ **بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ** ﴾[5] .

فـ «**الفسوق**» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديـره : «هو **الفسوق**»[6].

5. **الاسم المرفـوع بعد «لا سيما»** ، وإنّما قيّد بالرّفع ؛ لأنّه يجوز فيه زيادة على الرّفع ؛ الجرّ والنّصب إذا كان نكرة ، والجرّ إن كان معرفة [7] .

---

(1) [آل عمران / 97].

(2) التّحرير والتّنوير، مرجع سابق ، ج 4 / ص17 .

(3) الجامع المسند الصّحيح (صحيح البخاري) ، ج2/ ص49 رقم : 1122 .

(4) وقد لا يقدّر ـ ابن عمر ـ خبرا ؛ فلا يكون الشّاهد من باب حذف المبتدأ لا وجوبا ولا جوازا بل يعرب ـ عبد الله ـ مبتدأ مؤخرا ، خبره جملة المدح الفعليّة ، وتقديره : « عبد الله نعم الرّجل » .

ينظر : مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب ، مرجع سابق ، ص785 .

(5) [الحجرات / 11]

(6) هذا على الشّرط المتقدم : أن يقدر المخصوص بالمدح خبرا وإلّا أعرب مبتدأ مؤخرا خبره جملة الذّم المتقدمة .

ينظر : الجدول في إعراب القرآن ، مرجع سابق ، ج 26 / ص286 .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول : إنّ هذا الموضع من حذف المبتدأ ممّا ألحق بمواضع حذف المبتدأ وجوبا وليس منها ، وإنّما يدور بين الوجوب والجواز ، فنحكم على المبتدأ فيه بوجوب حذفه إذا نظرنا إلى قيده ، ونحكم عليه بالجواز إذا نظرنا إلى اختلاف تقديره .

(7) أوضح المسالك ، مرجع سابق ، ج1/ ص216 .

والشّاهد في ذلك قول امرئ القيس[1] :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ* **وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ**[2] .

روي « **يوم**» بثلاث روايات : الرّفع والجرّ والنّصب ، غير أنّ الرّفع هو المراد بالتّمثيل على حذف المبتدأ بعد «**لا سيما**» ؛ إذ يعرب «**يوم**» بعدها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديـره « هو **يوم**»[3] .

تلك هي مواطن الحذف الواجب للمبتدأ ، أمّا الجائز منها فيكثر :

- **في جواب الاستفهام** : وشواهد ذلك في القرآن كثير منه قوله تعالى :﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ** ﴾[4] ؛ فـ «كتابٌ» خبر مبتدأ محذوف تقديره : «**هُوَ كِتَابٌ**»[5].
- **بعد فاء الجواب** : **ومن ذلك قوله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾**[6] ؛ فالجارّ والمجرور «لنفسه» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ»[7].

---

(1) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ من بنى آكل المرار (نحو 130 – 80 ق هـ = 497 – 545 م) : أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يمانيّ الأصل ، مولده بنجد ، أو بمخلاف السّكاسك باليمن ، اشتهر بلقبه ، واختلف المؤرخون في اسمه ، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عديّ ، وكان أبوه ملك أسد وغطفان . ينظر : الأعلام للزّركلىّ ، مرجع سابق ،ج2/ ص11.

(2) ديوان امرئ القيس ، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ(المتوفى: 545 م) ، اعتنى به : عبد الرّحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، الطّبعة الثّانيّة: 1425 هـ – 2004 م ، ص26.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ، مرجع سابق ، ج1/ ص167.

(4) [المطففين / 9] .

(5) فتح البيان في مقاصد القرآن ، مرجع سابق ،ج15/ ص128.

(6) [فصّلت/ 46] .

(7) تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن ، مرجع سابق ، ج25/ ص400.

- **بعد القول : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[1]** ؛ أي : وقالوا هي أساطير الأوّلين .

ويحذف المبتدأ لأغراض بلاغيّة كثيرة ، أهمّها :

- **الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على ظاهر السّياق[2].**

ومن الاختصار :«الحذف الّذي اتّبع فيه الاستعمال الوارد على تركه»[3].

وهو ما أغنى عن ذكر المبتدأ تقدّم الحديث عنه في صدر الكلام ، فيحذف لأن ذكره يبعث في النفس السأم ، لشدّة وضوحه ، لقرب الحديث عنه ، كما تحس بذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ** ﴾[4]، الأصل : هي نار حامية ، فحذف المبتدأ للاختصار ، فتأمل الفرق بين هذا الأسلوب الموجز وبين أن يقال :«وما أدراك ماهيه ، هي نار حامية» من الإسراع إلى ذكر النار، بعد أن أثار الشوق بالسؤال عنها، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**وما أَدْراكَ مَا الْحُطَمَةُ * نارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ**﴾[6].

فما دام في معرض الحديث عنهم ، ليس في حاجة إلى إعادة ذكرهم[7] .

---

(1) [الفرقان/ 5].

(2) العبث المحترز عنه ما كان مبنيّا على ظاهر الكلام المشتمل على القرينة الدّالّة ، وأمّا في الحقيقة فيجوز أن يتعلّق به غرض مثل التّبرّك والاستلذاذ والتّنبيه على غباوة السّامع ونحو ذلك .
ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ، مرجع سابق ، ج2/ ص4 .

(3) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج1/ ص313 .

(4) [القارعة: 10 – 11] .

(5) [الهمزة : 5ـ6] .

(6) [البقرة: 18] .

(7) من بلاغة القرآن ، مرجع سابق ، ص97 .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿**وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**﴾[1] .

جاء حَذف المبتدأ اختصارا ؛ لأنّ جملة : «**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا**» تفسيريّة جاءت جوابا لاستفهام مقدّر[2] .

وعدم ذكر المبتدأ بعد تقدّم الحديث عنه يكون لأغراض بلاغيّة أخرى ، ومن ذلك أن يحذف :

- **للتّعظيم فيصان عن اللّسان :**

قد يحذف المبتدأ للإشعار بمنزلته وسمو مكانته ، فيوهم المتكلّم سامعه ويشعره أنّ في جريان المبتدأ على اللّسان وذكره تقليلا من شأنه.

ومثاله في حذف المبتدأ قوله تعالى : ﴿**قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا *عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا**﴾[3] ، أي : هو عالم الغيب[4] .

- **للاحتقار فيصان عنه اللّسان :**

إذا كان تعظيم المبتدأ قـد يقتضي حذفه ، فإنّه في المقابل من ذلك يكون حذفه لتحقيره وامتهانه ويصان اللّسان عن ذكره ، ومن أمثلة ذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَمَثَلُ**

---

(1) [غافر : 45ـ 46] .

(2) التّحويل في النّحو العربيّ مفهومه أنواعه صوره ، د. رابح بومعزة ، دار مؤسّسة رسلان للنّشر والتّوزيع ، دمشق ـ سوريّا ، 2014 ، ص126 .

(3) [الجن:25 ـ 26] .

(4) ينظر :تفسير القرطبي ، مرجع سابق ، ج12 / ص147 ، والتّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج29/ ص247.

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[1] ، أي : هم صمّ بكم .

ففي قوله : صمّ بكم فيه مزية الذّمّ والتّحقير لهم ، مع أنّ المحذوف معلوم لدى السّامع ؛ إذ هي أوصاف للّذين شبّهوا بالمنعوق به ، والمعنى : مثلك يا محمّد ـ صلى الله عليه وسلّم ـ ومثل الّذين كفروا كمثل النّاعق والمنعوق به من البهائم الّتي لا تفهم ، فحذف لدلالة المعنى عليه ، ثمّ استأنف الكلام ليكون نتيجة ما قبله ، ورفع على الذّمّ أي هم صمّ عن سماع الحقّ ودعاء الرّسول ، بكم عن النّطق بالحقّ ، عمي عن طريق الهدى[2] .

ومن أمثلة حذفه لإنشاء الذم «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» برفع الرجيم، أي : هو الرجيم.

ومنه قول الأقيشر[3]

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه *** وليس إلى داعي النّدى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه *** وليس لما في بيته بمضيع[4] .

---

(1) [البقرة: 171]

(2) قطوف دانية في علوم البلاغة المعاني ـ البيان ـ البديع ، د. فلاح حسن محمّد الجبوريّ ، دار الكتب العلميّة ، ص 93 .

(3) المغيرة بن عبد الله بن مُعرض، الأسدي، أبو معرض ، شاعر هجاء ، عالي الطبقة من أهل بادية الكوفة، كان يتردد إلى الحيرة ، ولد في الجاهلية ونشأ في أول الإسلام وعاش وعّمر طويلاً وكان (عثمانياً) من رجال عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وأدرك دولة عبد الملك بن مروان وقتل بظاهر الكوفة خنقاً بالدخان. لُقّب بالأقيشر ؛ لأنه كان أحمر الوجه أَقشر وكان يغضب إذا دُعي به، قال المرزباني: هو أحد مُجّان الكوفة وشعرائهم، هجا عبد الملك ورثى مصعب بن الزبير .

ينظر : الأعلام للزركلي ، ج7/ ص277 .

(4) أبيات ذمّ فيها ابن عم له موسر سأله فمنعه ، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم فشكاه إليهم وذمه، فوثب إليه ابن عمه ولطمه ، فقال البيتين .

يريـد : هو سريع إلى ابـن العم ، وهو حريـص على الدنيا ، وهو مضيع لدينه[1].

- **ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التّوجع والتّضجر:**

ويستدلّ لذلك بقوله تعالى : ﴿**فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ**﴾[2].

فلم تقل: أنا عجوز ، أنا عقيم ؛ لما كانت تحسّه من ضيق صدرها عن الإطالة في الكلام بسبب ما انتابها من استغراب وتعجّب واستبعاد ؛ نظرا لما كانت عليه من عقم وما لحقها ولحق زوجها من كبر[3].

ينظر : ديوان الأقيشر الأسدي ، د. محمد علي دقة ، دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : 1997 ، ص92 .

(1) علم المعاني ، عبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : 1430 هـ – 2009 م ، ص126 .

(2) [الذاريات: 29] .

(3) البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع ، حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجيُ رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر (المتوفى: 1429 هـ) ، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة – مصر ، 2006م ، ص105 .

حذف المبتدأ في سورة الأعراف .

1 . قال الله تعالى : ﴿ **المص * كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ** ﴾ [1] .

اختلف العلماء في إعراب لفظ «كتاب» ؛ وذلك لاختلافهم في معنى الحروف المقطّعة وإعرابها .

ومجمل ما ذكر في إعرابها يتلخص في ستّة أوجه [2]:

أ ـ **لا محلّ لها من الإعراب** :

وسبب عدم إعرابها يعود إلى أمـــور :

أوّلها : أنّها بمنزلة حروف التّهجّي فهي محكيّة لو أُعربت ذهب معنى الحكاية[3] .

ثانيّا : أنّها لا تخرج عن دائرة الحرف الّذي لا يدلّ على معنى في نفسه كالأسماء والأفعال ، وإنّما يدلّ على المعنى في غيره ، فليس له معنى مستقلّ يقتضي أن يّكون له موقع في الجملة تنتج عنه حالة إعرابيّة [4] .

ثالثا : لزومها حالة السكون في جميع أحوالها فلا تتغيّر بتغير العوامل الدّاخلة عليها [5].

---

[1] [الأعراف: 1ـ 2].

[2] الدّر المصون ، مرجع سابق ، ج1 / ص81.

[3] إعراب القرآن للنّحاس ، مرجع سابق ، ج1/ ص23.

[4] التّطبيق النحوي ، مرجع سابق ، ص33.

[5] المعجم المفصّل في النّحو العربيّ ، د/ عزيزة فوّال بابتى ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، ج2/ ص656 .

فتكون فائدتها على القول بعدم إعرابها ؛ إعلام المشركين بأنّ هذا القرآن منتظم من جنس ما ينظمون منه كلامهم ولكنهم عاجزون عن الإتيان بمثله[1] .

ويكون إعراب «كتاب» بعدها خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : «هو» ، أو «هذا»[2].

وقد ذكر ابن عاشور وجها آخر في إعرابها وهو الرّفع على الابتداء[3] وهو ضعيف لسببين :

أوّلهما : أنّ هذا الوجه الإعرابيّ الّذي ذكره يتنافى مع ما أوردناه في فائدة الحروف المقطّعة ؛ إذ المقصود منها تنبيه المشركين وإيقاظ نظرهم في أنّ هذا الكتاب المتلوّ عليهم هو كلام مؤلّف من حروف نُظم بها كلامهم ، فيكون عجزهم عن المعارضة والإتيان بسورة مثله عجزا لا معذرة لهم فيه[4] .

لكن إعرابه لـ : «كتاب» بعدها بالرّفع على الابتداء دون تقدير محذوف يشير إلى تلك الحروف المقطّعة ؛ يزيل فائدتها ويلغي أثرها ، وكأنّه لا وجود لها في نظم الكلام .

ثانيّا : أنّ نظم القرآن في كثير من أمثالها يقتضي تقدير لفظ إشارة يكون مبتدأ خبره لفظ الكتاب أو التّنزيل بعده ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ** ﴾[5] ، وقوله سبحانه : ﴿ **الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ** ﴾[6] ، وقوله : ﴿ **الر تِلْكَ آيَاتُ**

---

(1) التّفسير الوسيط للقرآن الكريم ، مرجع سابق ، ج3/ ص1374 .

(2) الكشاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص85 .

(3) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8 ب / ص10 .

(4) التّحرير والتّنوير ، نفسه ، ج1/ ص212 .

(5) [البقرة / 1ـ2] .

(6) [يونس/ 1]

الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ **المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾**[2] ، وغير ذلك ممّا ورد في مطلع سور الحجر والشّعراء والنّمل والقصص ولقمان .

فذكر المبتدأ في مطلع هذه السّور بعد حروفها المقطّعة مشعر بتقديره في غيرها ممّا لا ذكر له فيها .

ثالثا : إذا كانت «**ألمص**» مبتدأ خبره لفظ «الكتاب» **بعدها** فإنّه لابدّ أن تكون معهودة لدى المخاطب ؛ لأنّه إذا لم يكن المبتدأ معهودا لديه فهو مجهول ولا يحكم على مجهول ، يقول أبو السّعود : «وقد عرفت ما فيه من أنّ ما يجعل عنوانا للموضوع حقّه أن يكون قبل ذلك معلوم الانتساب إليه عند المخاطب وإذ لا عهد بالتّسمية قبل فحقّها الإخبار بها »[3].

وفائدة حذف المبتدأ في هذا الموضع تتجلى في المقاصد البلاغيّة التّالية ذكرها:

أولا: التّفخيم والإعظام .

فكما عظمّ الله تعالى كتابه وفخّمه بذكر المبتدأ في قوله : ﴿ **الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾**[4] .

فجاءت الإشارة إليه بإشارة البعيد للدّلالة على منزلته الرّفيعة جدّا ، أي هذا الكتاب العظيم ؛ لأنّ اسم الإشارة ذلك يستعمل للغائب أو كلام سابق ، فإذا أشير به

---

(1) [يوسف/ 1]

(2) [الرّعد/ 1]

(3) تفسير أبي السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص209 .

(4) [البقرة / 1ـ2] .

إلى حاضر كان بمعنى هذا للتّعظيم ، كما قال تعالى عن نفسه : ﴿ذَلِكُمُ اللهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[1] ، وقال : ﴿ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[2][3].

فكذلك عظّمه في مطلع سورة الأعراف بحذف المبتدأ فجاء خبره نكرة والّتي من دواعيها التّعظيم والتّفخيم[4] .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[5] ، فتنكير لفظ «هدى» للتّعظيم والتّفخيم ، أي: هدى عظيم فخم جليل للمتّقين[6] .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[7].

جاء في هذا النّصّ تنكير لفظ «حرب» للتّعظيم والتّهويل، أي: بحرب شديدة هائلة مخيفة، ودلّ على كونها شديدة مخيفة كونها من الله ورسوله ، وكونها عقوبة على معصية هي من الكبائـر[8] .

وكذلك تنكير الكتاب للتّعظيم والتّفخيم ، أي هو كتاب عظيم ، ودلّ على كونه عظيما أنّه كتاب منزّل من عند الله تعالى ، يقول رشيد رضا : «وجملة : «أنزل

---

(1) [الأنعام/ 95] .

(2) [الممتحنة / 10] .

(3) تفسير القرطبيّ، مرجع سابق، ج1/ ص157 .

(4) علوم البلاغة «البيان، المعانيّ، البديع» ، مرجع سابق، ص127 .

(5) [البقرة / 2] .

(6) البلاغة العربيّة ، مرجع سابق، ج1/ ص405 .

(7) [البقرة / 278 ـ 279] .

(8) البلاغة العربيّة ، مرجع سابق، ج1/ ص405 .

إليك» صفة له دالّة على كمال تعظيم قدره وقدر من أنزل إليه؛ ولذلك سمّيت اللّيلة الّتي كان بدء نزوله فيها بليلة القدر»[1] .

وأنّه لا ينبغي أن تتحرّج من تبليغه وإنذار النّاس بما فيه ، فإنه : ﴿ **لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[2].

يقول البقاعي : « فقال مخبرا عن مبتدأ تقديره : هو «كِتَابٌ» أي عظيم أوضح الطّريق المستقيم فلم يدع بها لبسا ولم يذر خيرا إلّا أمر به ولا شرا إلّا نهى عنه ، فإنزاله من عظيم رحمته»[3] .

ثانيّا : بيان النّوع لدفع الاستبعاد .

فالّذي أنزل الكتب السّماويّة الّتي يؤمن بها المشركون كصحف إبراهيم ، وتوراة موسى ـ عليهما السّلام ـ هو الذّي نزّل القرآن على محمّد ـ صلى الله عليه وسلّم ـ فلما يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض .

فجاء لفظ الكتاب مبهما نكرة دون تعينيه بلفظ الإشارة الّذي هو المبتدأ المحذوف ، حتّى يتبيّن للمشركين أنّه نوع من الكتب المنزّلة من قبل ، يقول ابن عاشور: «وفائدة إرادة النّوع الرّدّ على المشركين إنكارهم أن يكون القرآن من عند اللّه، واستبعادهم ذلك، فذكّرهم اللّه بأنّه كتاب من نوع الكتب المنزّلة على الأنبياء، فكما نزلت صحف إبراهيم وكتاب موسى كذلك نزل هذا القرآن، فيكون تنكير النّوعيّة لدفع الاستبعاد»[4] .

---

(1) تفسير المنار ، مرجع سابق، ج8/ ص269.

(2) [فصّلت / 42] .

(3) نظم الدّرر ، مرجع سابق، ج7/ ص348.

(4) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق، ج8 ب/ ص11.

ب ـ **أن يّكون لها محلّ من الإعراب** [1]:

وهذا الوجه يتفرّع عنه خمسة أوجه إعرابيّة وهي : **الرّفع بالابتداء أو الخبر ، والنّصب بإضمار فعل أو حذف حرف القسم ، والجرّ بإضمار حرف القسم**[2].

والّذي يهمّنا منها في باب حذف المبتدأ ؛ **الرّفـع** على أنّها خبر لمبتدأ مضمر تقديره ؛ «**هذه ألمص**»[3].

ويقوّي هذا الوجه أمران :

أولهما : إعراب لفظ «الكتاب» بعدها خبرا لمبتدأ محذوف يقتضي تقدير محذوف قبلها ، يقول الفرّاء ـ رحمه الله ـ تعقيبا على كلام الكسائيّ : «وكأنّه إذا أضمر «هذا» ، أو «ذلك» ؛ أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها ؛ لأنّها لا تكون إلّا ولها موضع»[4].

ثانيّا : إذا كانت الحروف المقطعة اسما من أسماء السّورة اقتضى ذلك تقديـر مبتدأ محذوف يكون في الغالب «هذا» ، أو «هذه» كما هو الحال في مطلع

---

(1) الكشاف ، مرجع سابق ، ج1/ ص21.

(2) وإنّما أعربت الحروف المقطّعة ؛ لأنّها أسماء يتصرّف فيها بالإمالة والتّفخيم والتّعريف والتّنكير والجمع والتّصغير والوصف والإسناد والإضافة ، فكانت لا محالة أسماء.
ينظر : تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج2/ ص249.

(3) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، للنّيسابوريّ ، مرجع سابق ، ج3/ ص198.
ومن المفسرين من رجح «هذا» على «هذه» في تقدير المحذوف فنقول «هذا ألمص» على أنّها مسمى بالاسم المذكور لا بالسورة ».
يقول أبو السعود : «وتذكيرُ اسم الإشارة مع تأنيث المسمَّى لما أنّ الإشارةَ إليه من حيث إنّه مسمى بالاسم المذكور لا من حيث أنّه مسمّىً بالسورة .
ينظر : تفسير أبى السعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص209.

(4) معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ، ج1/ ص369 .

سورتي التّوبة والنّور ، فيقال : هذه براءة ، وهذه سورة ؛ لأنّ من شأن العرب أن يضمروا لكلّ معايـن نكرة كان أو معرفة ؛ «هذا» و «هذه»[1].

وإنّما حُذف المبتدأ المقدّر باسم الاشارة : «هذه ألمص» لسببين :

- الأصل في وضع الضمير عدم ذكره إلّا بعد تقدُّم ما يفسِّره[2] .

وقد اتُبع هذا الأصلُ في مطْلع سورة البقرة حين أشار إلى الحروف المقطعة بعد سَبْقِ ذكرها فقال تعالى : ﴿ الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3].

وإن كان العدول عن هذا الأصل يُنتج أغراضا بلاغيّة كتمكين ما بعد الضمير في نفس السّامع لتشوقه إليه كقول علي بن الجهم[4]:

هِيَ النَّفْسُ مَا حمّلتها تَتَحَمَّلُ*** وَلِلدَّهرِ أَيّامٌ تَجورُ وَتَعدِلُ[5]

قوله تعالى :﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ﴾[6] .

أو ادعاء أنّ مرجع الضّمير دائم الحضور في الذهن ، أو هو في حكم الظاهر المشاهد[7] .

---

(1) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج14/ ص93.

(2) جواهر البلاغة ، مرجع سابق ، ص109.

(3) [البقرة/ 1].

(4) على بن الجهم شاعر ، رقيق الشّعر ، أديب ، من أهل بغداد كان معاصرا لأبى تمام ، وخصّ بالمتوكل العباسى ، ثم غضب عليه المتوكل ، فنفاه إلى خراسان ، فأقام مدة ، وانتقل إلى حلب ، ثم خرج منها بجماعة يريد الغزو فاعترضه فرسان من بنى كلب ، فقاتلهم ، وجرح ومات من جراحة .
ينظر : الأعلام للزركلى ، ج4/ ص270 .

(5) ديوان على بن الجهم وزارة المعارف – السعودية ، 1400 – 1980 ، ص 162 .

(6) [الحج / 46] .

(7) تفسير أبي السعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص209.

إلّا أنّ عدم ذكره أبلغ ، لما فيه من إلقاء المهابة في نفس السّامع ، وتمكين المعنى في نفس المخاطب وتعظيمه[1] .

كما في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ * اللهُ الصَّمَدُ** ﴾[2] .

لم يقل هو الله الصّمدُ لزيادة تقرير المعنى وتمكينه ، ويحتمل ـ أيضا ـ معنى التّعظيم .

فقوله سبحانه : ﴿ألمص﴾ بحذف اسم الإشارة «هذه» لتمكين هذه الحروف من نفس السّامع ، وتقرير معانيها .

- أُضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها ؛ لأنّه لفظ الكتاب بعدها مرفوع بإضمار «هذه» ، أو «ذلك»[3] .

2. **قوله تعالى** : ﴿ **لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[4] .

مـن جملة ما ذكر في إعراب «ذكرى» ؛ أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديـره : «وهو ذكرى»[5] .

وهذا الوجه الإعرابيّ القائم على حذف المبتدأ يُرشد إلى بيان معنى الإنذار والتّذكير في الآية ؛ لأنّ من المفسرين من حمل الأوّل على الكافرين ، وحمل التّذكير على المؤمنين ، يقول الأمين الشّنقيطي : «وقد جمع تعالى في هذه الآية الكريمة بين الإنذار

---

(1) علم المعاني ، د. وليد إبراهيم قصاب ، دار الفكر ـ سوريا ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ ، الطبعة الأولى : 1433هـ ـ 2012م ، ص125 .

(2) [الإخلاص / 1ـ2] .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ،ج1/ ص369 .

(4) [الأعراف/ 2] .

(5) ينظر : الكشّاف ، مرجع سابق ، ج2/ ص66 ، والبحر المحيط ، مرجع سابق ، ج4/ ص267 ، و الدّرّ المصون ، مرجع سابق ، ج5/ ص244 .

والذّكرى في قوله : ﴿ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فالإنذار للكفار ، والذّكرى للمؤمنين»[1] .

والحقّ أنّ الإنذار منه ما هو عامّ لجميع النّاس كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[3].

ويتفرع عن هذا الإنذار إنذار خاصّ بالمؤمنين كقوله : ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾[4] ، وقولـه تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾[5] ، فقصر على المؤمنين ؛ لأنّهم المنتفعون به دون غيرهم[6] .

ومنه ما هو خاصّ بالكافرين كما في قوله سبحانه : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا﴾[7].

وهذا النّوع من الإنذار يقابله التّذكير الّذي يكون خاصّا بالمؤمنين كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[8].

ويأتي بمعناه الأوّل ـ الإنذار العامّ ـ إذا كان التّذكير عامّا لجميع البشر كقوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْبَشَرِ﴾[9].

---

(1) أضواء البيان ، مرجع سابق ،ج2/ ص4 .

(2) [المدّثر / 1 ـ 2].

(3) [الفرقان/ 1].

(4) [يس / 11] .

(5) [النّازعات/ 45] .

(6) أضواء البيان ، مرجع سابق ،ج2/ ص4

(7) [مريم / 97].

(8) [العنكبوت/ 51].

(9) [المدّثر/ 31].

وجمع بين التّذكير العامّ والخاصّ في قوله سبحانه : ﴿ **إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ * لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ** ﴾[1][2].

فالحاصل من ذلك كلّه : أنّ التّذكير والإنذار يصلح كلّ منهما على الفريقين من النّاس ـ كافرهم ومؤمنهم ـ فلا يمكن قصر التّذكير على المؤمنين ، والإنذار على الكافرين ، أو تعميمه عليهما إلّا بعد النّظر والتّأمل في سياق الكلام الّذي ورد فيه كلّ منهما .

وعليه فإنّ الإنذار في قوله تعالى : ﴿ **لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ ، يحتمل أن يكون في حقّ الكافرين ، أو أنّه خاصّ يتعلّق بالمؤمنين كما تعلّق بهم التّذكير .

فيترجّح **المعنى الأوّل** على **الثّاني** إذا كانت « ذكرى » في محلّ رفع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : «ذكرى» ؛ لأنّه بهذا التّقدير يفيد التّقابل بين التّذكير والإنذار ، بمعنى : **أنّ هذا المقيّد بكونه كتابا من شأنه الإنذار هو ذكرى للمؤمنين ، فيكون من باب عطف الجملة على الجملة فيفيد استقلاله بكلّ من الأمرين**[3].

ويترجح المعنى الثّاني إذا كانت « ذكرى » في محلّ نصب أو خفض ؛ لأنّها بهذا التّقدير تفوّت التّقابل بين التّذكير والإنذار وتجمع بينهما في المعنى .

فيراد بالنّصب : « **لتنذر وتذكّر به المؤمنين** »[4].

ويراد بالخفض : « **لإنذار وتذكير المؤمنين** »[5].

---

(1) [التّكوير / 27 ـ 28] .

(2) دقائق التّفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيميّة ، جمع وتقديم وتهميش الدّكتور : محمّد السّيد الجلينيد ، مؤسّسة علوم القرآن ـ دمشق ، ج5/ ص77.

(3) روح المعاني للألوسيّ ، مرجع سابق ، ج4/ ص318.

(4) معاني القرآن للفراء ، مرجع سابق ،ج1/ ص370.

(5) معاني القرآن وإعرابه ، للزّجاج ، ج2/ ص316.

فهذا المعنى وإن كان مرجوحا؛إلّا أنّ له وجها دلّت عليه الآيات والأحاديث الكثيرة ، فالله عزّ وجلّ بعث محمدا ـ صلّى الله عليه وسلّم ليذكّر المؤمن وينذره ، ومن ذلك قوله تعالى في السّورة نفسها : ﴿**إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾[1] .

وقال عزّ وجلّ : ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا**﴾ [2].

والقرآن الكريم أنزله الله تعالى لينذر به المؤمنين قال سبحانه : ﴿ **وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ** ﴾[3].

وغير ذلك من الشّواهد الّتي تدّل على صحّة القول بأنّ الإنذار في الآية يتعلق بالمؤمنين كما تعلق بهم التّذكير .

وهذا القول يقوّيه حذف المبتدأ المقدّر بـــ : «**هو ذكرى**» ؛ إذ لو ذكر المبتدأ لترجّح القول الأوّل كما رأينا .

3. **قال الله تعالى** : ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾[4] .

ذكروا في إعراب (لباس) – بالرّفع– أوجها ؛ منها : أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : **وهو** لباس التّقوى ؛ أي : وستر العورة لباس المتقين[5].

ويترتب على حذف المبتدأ من الفوائد **العموم** ؛ إذ في ذكره يكون المعنى الوحيد للباس التّقوى : **ستر العورة** ، وهو معنى قويّ دلّ عليه أمـران :

---

[1] [الأعراف/ 188] .

[2] [النّازعات / 45].

[3] [الأنعام/ 51].

[4] [الأعراف: 26] .

[5] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج، مرجع سابق ، ج2/ ص328 ـ 329 ، وإعراب القرآن للنّحاس ، مرجع سابق ، ج1/ ص606 ، والدّرّ المصون ، مرجع سابق ، ج5/ ص288 .

أ. **سبب نزول الآية** : كانوا في الجاهليّة يطوفون بالبيت عراة ، ويقولون لا نطوف في أثواب عصينا الله – تعالى – فيها ، وكان الرّجال يطوفون عراة بالنّهار ، والنّساء باللّيل ؛ فنزلت الآية في المنع عن ذلك[1].

قال الرّزي : «فلباس التّقوى هو اللّباس الأوّل وإنّما أعاده اللّه لأجل أن يخبر عنه بأنّه خير ؛ لأنّ جماعة من أهل الجاهليّة كانوا يتعبّدون بالتّعرّي وخلع الثّياب في الطّواف بالبيت »[2] .

ب. **السّياق الّذي وردت فيه** : وذلك أنّ الله عزّ وجلّ قال بعدها : ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ** ﴾[3].

فحذر الله تعالى ـ بعد ذكره للباس التّقوى ـ من فتنة الشّيطان وخداعه للإنسان ، وذلك بأن يحرمه من الجنّة كما أخرج أبويه منها بنزع ما يستر سوآتهما [4].

ثمّ أكده بذكر الفاحشة في قوله : ﴿ **وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾[5].

والفاحشة الّتي وجدوا عليها آباءهم ، وزعموا أنّ الله بها أمرهم هي ما ذكره ابن عباس ومجاهد بقولهم : «طوافهم بالبيت عراة رجالا ونساء »[6].

---

(1) تفسير القرآن ، أبو المظفّر، منصور بن محمّد بن عبد الجبار بن أحمد المرّوزى السّمعاني التّميمى الحنفى ثمّ الشّافعيّ (المتوفّى: 489هـ) ، المحقّق: ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ـ الرياض – السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1418هـ– 1997م ، ج2/ ص174.

(2) تفسير الرّازي ، مرجع سابق ، ج14/ ص222.

(3) [الأعراف: 27] .

(4) محاسن التأويل ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمى (المتوفى: 1332هـ) ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: 1418 هـ ،ج5/ ص30.

(5) [الأعراف : 28] .

(6) التّفسير الوسيط للواحديّ ، مرجع سابق ، ج2/ ص360 .

وبعد ذلك كلّه جاء التّصريح بوجوب ستر العورة فقال سبحانه : ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ** ﴾[1].

والمراد بالزّينة : الثّياب الّتي تستر العورة ، **قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ** : «وهكذا قال مجاهد وعطاء وإبراهيم النّخعيّ وسعيد بن جبير وقتادة والسّدّيّ والضّحّاكّ ومالك ، عن الزّهريّ وغير واحد من أئمّة السّلف في تفسيرها أنّها نزلت في طواف المشركين بالبيت عراة »[2] .

فستر العورة هو المعنى المقصود من لباس التّقوى بدليل ما ذكرنا مـن دلالة السّياق وسبب النّزول ، ويتأكد هذا المعنى بذكـر المبتدأ المحذوف المقدّر بــ : «**هـو لباس التّقوى**» ، لكنّه حذف ليدلّ على عموم المعاني الّتي ذكرها المفسرون وهي على وجه الإجمال ما يلي[3]:

أوّلا : الإيمان ، وقد يدلّ عليه ما رواه أبو داود عن أبي أمامة بن ثعلبة الأنصاريّ قال : ذكر أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يوما عنده الدّنيا ، فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : «ألا تسمعون ؟ ألا تسمعون ؟ إنّ البذاذة من الإيمان، إنّ البذاذة من الإيمان»[4].

---

[1] [الأعراف: 31] .

[2] تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير، مرجع سابق ، ج3/ ص365 .

[3] قال ابن جرير : وأولى الأقوال بالصّحة في تأويل قوله تعالى : ﴿ ولباس التّقوى ﴾ [الأعراف: 26] استشعار النّفوس تقوى الله ، في الانتهاء عمّا نهى الله عنه من معاصيه ، والعمل بما أمر به من طاعته ، وذلك يجمع الإيمان ، والعمل الصّالح ، والحياء، وخشية الله تعالى ،والسّمت الحسن؛لأنّ من اتّقى الله كان به مؤمنا ، وبما أمره به عاملا ، ومنه خائفا ، وله مراقبا ، ومن أن يرى عند ما يكرهه من عباده مستحيّيا ، ومن كان كذلك ظهرت آثار الخير فيه ، فحسن سمته وهديه ، ورئيت عليه بهجة الإيمان ونوره .
ينظر : تفسير الطّبريّ ، ج12/ ص371 .

[4] سنن أبي داود ، ج4/ ص75 ، رقم الحديث : 4161 .

قال الهرويّ: «والمراد من الحديث أنّ التّواضع في اللّباس ، والتّوقّي عن الفائق في الزّينة من أخلاق أهل الإيمان، والإيمان هو الباعث عليه»[1].

ويدلّ على ذلك ـ أيضا ـ ما رواه التّرمذيّ وأحمد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهنيّ ، عن أبيه، أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم قال: «من ترك اللّباس تواضعا لله وهو يقدر عليه دعاه اللّه يوم القيامة على رءوس الخلائق حتّى يخيّره من أيّ **حلل الإيمان شاء يلبسها** »[2].

فقوله : « حلل الإيمان » ؛ لأنّ ترك اللّباس تواضعا من الإيمان [3].

ثانيّا : **الحياء من الله ـ سبحانه ـ وخشيته** ؛ لأنّ للعبد ظاهرا وباطنا ، فالظّاهر منه محلّ نظر الخلق ، والباطن محلّ نظر الحقّ ، فلمّا كانت العيوب الباطنة أفحش من العورات الظّاهرة ؛ بيّن الله عزّ وجلّ أنّ ستر الأولى خير للعبد من ستر الثّانية ، ولا يكون ذلك إلّا بالحياء [4].

وقد جاء الأمـر بالحياء من الله عزّ وجلّ ، ومن ذلك ما رواه التّرمذيّ عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : « استحيوا من الله **حقّ الحياء** ، قال : قلنا : يا رسول الله ، إنّا نستحيي والحمد لله ، قال ليس ذاك ، ولكنّ الاستحياء من الله حقّ الحياء : أن تحفظ الرّأس وما وعى ، والبطن

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، على بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (المتوفى: 1014هـ) ، دار الفكر، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2002م ، ج7/ ص 2782 .

(2) مسند الإمام أحمد ، ج24/ ص394 ، رقم الحديث : 15631 ، وسنن التّرمذيّ ، ج4/ ص650 ، رقم الحديث:2481 .

(3) ينظر : فيض القديـر ، مرجع سابق ، ج6/ ص101.

(4) محاسن التّأويل ، مرجع سابق ، ج5/ ص29 .

وما حوى ، ولتذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدّنيا فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حقّ الحياء » [1] .

فقوله : «**حقّ الحياء**» يشبه قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[2] ، لذلك فسر الحياء في هذا الحديث بالتّقوى قال الهرويّ: « « **استحيوا من اللّه حقّ الحياء** »:أي اتّقوا الله حقّ تقاته»[3] .

ولمّا كان الحياء من الله خيرا من الحياء من الخلق علّق النّبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وجوب السّتر على الحياء من الله الحييّ السّتير الّذي يحبّ الحياء والسّتر ، فقد روى أبو داود والنّسائيّ عن يعلى بن أميّة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم رأى رجلا يغتسل بالبراز[4] ، فصعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : « إنّ الله عزّ وجلّ حييّ ستّير يحبّ الحياء والسّتر فإذا اغتسل أحدكم فليستتر »[5] .

رابعا : **العمل الصّالح** ؛ لأنّ اللّباس الأوّل الّذي أنزله الله تعالى يقي صاحبه حرّ الدّنيا وقرّها ، فأراد الله أن ينبه إلى لباس خير منه يقيه حرّ الآخرة وسمومها ، وذلك بأن يتلبس بلباس الطّاعة فيمتثل أوامر ربه ويجتنب نواهيه فيتجمّل ظاهره بها كما يتجمّل باطنه[6] .

---

[1] سنن التّرمذيّ ، ج4/ ص637 ، رقم الحديث : 2458 .

[2] [آل عمران : 102] .

[3] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، مرجع سابق ، ج3/ ص1161 .

[4] البراز بفتح الباء وهو المكان الواسع الظاهر من الأرض.

ينظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) ، دار إحياء التراث العربى – بيروت ، الطبعة الثانية : 1392 ، ج3/ ص163 .

[5] سنن أبى داود ، ج4/ ص39 ، رقم الحديث : 4012 .

[6] قبس من نور القرآن الكريم ، علىّ محمّد الصّابونيّ ، دار القلم ، دمشق ، الطّبعة الثّانية : 1408هـ ـ 1988م ، ج2/ ص7.

قال أبو العتاهيّة[1] :

إذا المرء لم يلبس ثيابا من التّقى* تقلب عريانا وإن كان كاسيا

وخـير لباس المرء طاعـة ربّه * ولا خير فيمن كان لله عاصيا[2].**

خامسا : لباس الحرب ؛ لأنّ اللّباس منه ما يتقى به الحرّ والبرد ، ومنه ما يقي لابسه وقع السّلاح ، ويسلمه من بأسه في الحرب ، وهو الدّروع ونحوها ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ**﴾[3] .

قال ابن الجوزي : «وسرابيل تقيكم بأسكم يريد الدّروع الّتي يتّقون بها شدّة الطّعن والضّرب في الحرب »[4] .

وقال الله عزّ وجلّ ممتنّا على نبيه داود ـ عليه السّلام ـ : ﴿**وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ** ﴾[5].

فيكون معنى قوله : ﴿ **ولباس التّقوى ذلك خير** ﴾ أي : فاللّباس الّذي تتّقى به ضربات الرّماح والسّيوف ـ وهو سلاح الجهاد في سبيل ـ خير من اللّباس الأوّل الّذي يعدّ للزّينة وستر العورة [6] .

---

(1) إسماعيل بن القاسم بن سويد العينى ، شاعر عباسى ولد بالكوفة (130 هـ) ونشأ بها وسكن بغداد ، شاعر مكثر أنشد في الحكمة والزهد ، من طبقة بشار وأبى نواس وأمثالهما ، ينظر : الزركلى ، ج1/ ص321.

(2) ديوان أبى العتاهيّة ، دار بيروت للطّباعة والنّشر ـ بيروت ، 1406 هـ ـ 1986م ، ص482 .

(3) [النّحل / 81].

(4) زاد المسير في علم التّفسير ، جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن علىّ بن محمّد الجوزيّ (المتوفّى: 597هـ) ، المحقّق: عبد الرّزاق المهديّ ، دار الكتاب العربىّ – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1422 هـ ، ج2/ ص576.

(5) [الأنبياء/ 80] .

(6) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ،ج8 ب / ص75.

4. قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[1] .

قرأ نافع وحده : (خالصة) بالرّفع ، وقرأ باقي السّبعة بالنّصب [2] .

وفي رفع (خالصة) وجهان إعرابيّان ذكرهما العلماء [3] :

أحدهما : أن تكون مرفوعة على أنّها خبر (هي) .

والثّاني : أن يكون خبرا بعد خبر، والخبر الأوّل هو قوله : (للذين آمنوا).

وذكر ابن عطيّة وجها ثالثا ؛ وهو : أن تكون (خالصة) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : وهي خالصة يوم القيامة[4] .

وفائدة حذف المبتدأ : بيان اختلاف ما أخرجه الله تعالى لعباده من الزّينة والطّيبات في الدّنيا ، وما أعدّه لهم منها في الآخرة ، فهي وإن اتّفقت مسمّياتها فلا شكّ في تفاوت أوصافها ونعوتها ، كما قال ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ : «**ليس في الجنّة شيء ممّا في الدّنيا إلّا الأسماء**»[5].

---

[1] [الأعراف/ 32].

[2] ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها لمكّي بن أبي طالب ، تحقيق: د. محيّي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، 1407، ج1/ ص461.

[3] الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمّع الثّقافيّ أبو ضبيّ ـ الإمارات العربيّة المتّحدة ، 1424هـ 2003 م ، ج2/ ص253-255 .

[4] ينظر : تفسير ابن عطيّة ، مرجع سابق، ج 2/ ص393، و الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ ، مرجع سابق ، ج7/ ص200 .

[5] ينظر : صفة الجنّة ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهانيّ (المتوفّى: 430هـ) ، المحقّق: عليّ رضا عبد الله ، دار المأمون للتّراث - دمشق / سوريّا ، ج1/ ص142 ، رقم الحديث :124 .

ومعناه: أنّ ما ذكر لنا في نصوص الوحيّ عن نعيم الجنّة من الثّمار والأشجار والأنهار والسّرر والفرش والأكواب مخالف لما في الدّنيا أي: ليس في الجنّة شيء ممّا في الدّنيا إلّا الأسماء ، وإنّما ذكر لنا بتلك الأسماء الّتي نعرف من باب التّقريب للأذهان ، وإلّا فإنّ في الجنّة من النّعيم المقيم الأبدي ما لا يمكن وصفه ، ولا يمكن لعقولنا أن تتخيّله ولا للغة التّخاطب عندنا أن تعبّر عنه.

قال الصّنعاني : «ليس في الجنّة شيء ممّا في الدّنيا ـ من الطّيبات: إلّا الأسماء ـ وإلّا فالذّوات غير الذّوات ، واللّذات غير اللّذات»[1].

وقال المناويّ : «ليس في الجنّة شيء ممّا في الدّنيا إلّا الأسماء ـ وأمّا المسمّيات فبينها من التّفاوت ما لا يعلمه البّشر ، فمطاعم الجنّة ومناكحها وسائر أحوالها إنّما يشارك نظائرها الدّنيويّة في بعض الصّفات والاعتبارات ، وتسمّى بأسمائها على منهج الاستعارة والتّمثيل ولا يشاركها في تمام حقيقتها»[2].

وفي ذلك قال تعالى : ﴿**كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا**﴾[3].

فقوله : ﴿ **وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا** ﴾ معناه : متشابها في منظره ولونه ومسمّاه ، لا في مطعمه وصفته ، يقول ابن جرير ـ رحمه الله ـ : «وأولى هذه التّأويلات بتأويل الآية ،

---

(1) ينظر : التّنوير شرح الجامع الصّغير ، محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد الحسنيّ، الكحلانيّ ثمّ الصّنعانيّ، أبو إبراهيم ، عزّ الدّين، (المتوفى: 1182هـ) ، المحقّق: د. محمّد إسحاق محمّد إبراهيم ، مكتبة دار السّلام ، الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1432 هـ - 2011 م ، ج9/ ص256.

(2) فيض القدير شرح الجامع الصغير ، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، الطبعة الأولى : 1356هـ ، ج5/ ص275.

(3) [البقرة/ 25].

تأويل من قال : وأتوا به متشابها في اللّون والمنظر ، والطّعم مختلف ، يعني بذلك اشتباه ثمر الجنّة وثمر الدّنيا في المنظر واللّون ، مختلفا في الطّعم والذّوق»[1] .

وقد فسّر ابن عاشور كلمة « **خالصة** » بما يتوافق مع هذا المعنى فقال : «والأظهر أنّ الضّمير المستتر في « **خالصة** » عائد إلى الزّينة والطّيّبات الحاصلة في الحياة الدّنيا بعينها ، أي : «هي خالصة لهم في الآخرة» ، **ولا شكّ أنّ تلك الزّينة والطّيّبات قد انقرضت في الدّنيا ، فمعنى خلاصها صفاؤها** ... ويحتمل أن يكون الضّمير في خالصة عائدا إلى الزّينة والطّيّبات باعتبار أنواعها لا باعتبار أعيانها ، **فيكون المعنى : ولهم أمثالها يوم القيامة خالصة**»[2] .

5. **قال الله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾**[3] .

مرّ معنا في حذف الفعل قراءة «**معذرةٌ**» بالرّفع وهي القراءة الّتي عليها جمهور القراء ، فترتّب عن هذه القراءة تحوّل الكلام من فعليّة تدلّ على التّجدّد والحدوث إلى جملة إسميّة تدلّ على الدّوام والثّبوت[4] .

فإذا كان حذف الفعل هناك قد ترتّب عليه ثبوت الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ودوامه ، فإنّ حذف المبتدأ هنا يترتّب عليه تجدّد الأمر والنّهي ، وحدوثه مع كلّ مخالفة .

---

(1) تفسير الطّبريّ ،مرجع سابق ،ج1/ ص392.

(2) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8 ب / ص97 .

(3) [الأعراف: 164] .

(4) ينظر : الصّفحة 230 .

وهذا ما يدلّ عليه قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم : «من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان»[1].

فتغيير المنكر يحدث ويتجدّد مع رؤيته ، يقول ابن رجب : «من رأى منكم منكرا» ؛ يدلّ على أنّ الإنكار متعلّق بالرّؤية، فلو كان مستورا فلم يره، ولكن علم به، فالمنصوص أنّه لا يعرض له ، وأنّه لا يفتّش عمّا استراب به [2] .

قلت : وإنّما أنكر السّاكتون على النّاهين تجدّد نهيهم للمخالفين عند حدوث كلّ مخالفة .

ولذلك عبّر عنها بالموعظة الّتي هي الأمر بالمعروف متى ظهر تركه ، والنهي عن المنكر متى ظهر فعله ، بخلاف النّصيحة الّتي تشمل الأوامر والنّواهيّ ، والدّعوة إلى كلّ خير، والتّحذير من كلّ شرّ، ولا يلزم أن تكون عند حصول منكر أو غياب معروف ، فالموعظة تحدث وتتجدّد ، والنّصيحة ثابتة دائمة .

6. قال تعالى : ﴿**وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا**﴾ [3] .

الموصوف في قوله : « **والّذي خبث**» مبتدأ محذوف ، ذكر المفسّرون في تقديره أمرين :

---

[1] صحيح مسلم ، ج1/ ص69 ، رقم الحديث : 78 .

[2] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، زين الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السّلاميّ البغداديّ، ثمّ الدّمشقيّ، الحنبليّ (المتوفى: 795هـ) ، المحقّق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت ، الطّبعة السّابعة : 1422هـ - 2001م ، ج2/ ص254 .

[3] [الأعراف: 58] .

ـ أنّ المحذوف هو النّبات ، أي : «والنّبات الّذي خبث لا يخرج إلّا نكدا » ، قال ابن عاشور ـ رحمه الله ـ : « والّذي يظهر لي: أن يكون «**الّذي**» صادقا على نبات الأرض، والمعنى: والنّبت الّذي خبث لا يخرج إلّا نكدا »[1] .

وقد يستدلّ له بالفعل «**يخرج**» يكون من النّبات لا من البلد ، يقول ابن حيّان : «والفاعل في لا يخرج عائد على الّذي خبث وقد قلنا إنّه صفة لموصوف محذوف والبلد لا يخرج فيكون على حذف مضاف إمّا من الأوّل أي : ونبات الّذي خبث»[2].

وحتى يستقيم هذا التّقدير لابدّ أن يكون في الكلام احتباك ؛ إذ لم يذكر وصف الطّيّب بعد نبات البلد الطّيّب ، ولم تذكر الأرض الخبيثة قبل ذكر النّبات الخبيث ، لدلالة كلا الضّدّين على الآخر ، والتّقدير: والبلد الطّيّب يخرج نباته طيّبا بإذن ربّه ، والنّبات الّذي خبث يخرج نكدا من البلد الخبيث[3] ،

فهو على النّحو الآتي :

﴿والبلد الطّيّب﴾ ——— النّبات الّذي خبث

↓ ↓

يخرج نباته طيبا ——— يخرج نكدا من البلد الخبيث

ـ وذهب جمهور المفسّرين إلى أنّ المبتدأ المحذوف في الآية هو لفظ «البلد» لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : والبلد الّذي خبث[4] .

---

(1) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8ب/ ص186.

(2) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص80.

(3) التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج8ب/ ص186. ونظم الدّرر ، مرجع سابق ، ج7/ ص427.

(4) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج5/ ص80. تفسير البيضاويّ ، مرجع سابق ، ج3/ ص17 . تفسير أبى السّعود ، مرجع سابق ، ج3/ ص234 .

ويترجّح هذا القول على سابقه لأسباب :

أوّلها : أنّ لفظ «الطّيب» يقابله لفظ «الخبيث» كما الآية ، وغيرها كثير في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿**قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ** ﴾[1] ، **وقوله** : ﴿**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾[2] ، وقوله : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ**﴾[3] .

والمقابلة بين الخبيث والطّيب لا تكمل إلّا باتّفاق موصوفيهما ، وهو لفظ البلد الموصوف بالطّيب في صدر الآية .

ثانيّا : أنّ المثل الّذي ضربه الله تعالى في هذه الآية لا يستقيم إلّا بتقدير «البلد» محذوفا ؛ إذ هو محور المثل يعبّر به عن قلب المؤمن ينتفع بالوحي فتخرج منه أعمال حسنة هي بمنزلة النّبات الحسن ، كما يعبّر به عن قلب الكافر لا يتسع صدره للقرآن الكريم فلا يخرج منه من الأعمال إلّا سيّئها وهي بمنزلة سيء النّبات .

ومن هنا كانت الأرض هي المقصد من ضرب المثل في الآية فكيف يعبّر بالنّبات بدلا عنها في الخروج .

ثالثا : إنّ تقدير النّبات محذوفا يخالف قواعد التّقدير من وجهين :

---

[1] [المائدة :100] .

[2] [الأعراف :157] .

[3] [البقرة : 267] .

1. لم يكن المحذوف المقدّر من لفظ المذكور؛ فحين نقدّر النّبات محذوفا يخالف المذكور الموصوف بالطّيب وهو البلد، والقاعدة تنصّ على ضرورة تقديـر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن[1].

2. تقديـر النّبات يترتّب عنه تقديرات أخرى يكتمل بها المعنى كتقدير ابن عاشور: «والنّبات الّذي خبث يخرج نكدا من البلد الخبيث»، وكان بالإمكان تقليل المقدّر بقولك: «والبلد الّذي خبث لا يخرج نباته إلّا نكدا»[2].

وبتقدير النّبات فاعلا محذوفا فإنّ فعل الخروج يقع عليه لا على البلد، فيستقيم المعنى، ويقابل كلّ محذوف مذكوره في الآية.

أمّا فائدة ودلالة حذف المبتدأ فتظهر من وجوه:

أوّلها: أدّى حذف المبتدأ إلى عدول الجملة من كونها اسميّة تدّل على الاستمرار والثّبوت إلى جملة فعليّة تدلّ على الحدوث والتّجدّد.

فيترتّب على ذلك من لطائف المعاني أنّ الأصل الطّيب مستّمرّ في بركته دائم في نفعه، وهذا ما أشار إليه الإمام الرّازيّ بقوله: «هذه الآية دالّة على أنّ السّعيد لا ينقلب شقيّا، وبالعكس»[3].

وأمّا ما خبث فهو أمر حادث يمكن تجدّده، كما يمكن تحوّله؛ لأنّ خبثه تعلّق بزمن معيّن وتقيّد به، بخلاف لفظ الخبيث الّذي يشير إلى استمرار الوصف ودوامه، وحين قال الرّازيّ: «وبالعكس» وهو يقصد أنّ الشّقيّ لا ينقلب سعيدا، نخالفه في ذلك من وجوه:

---

(1) مغنى اللّبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص804.

(2) القاعدة في ذلك: ينبغى تقليل المقدّر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل؛ لأنّ الحذف خلاف الأصل، وكلّما توسّع المفسّر في التّقدير ازدادت مخالفته للأصل، وكلّما قلّل المقدّر كلّما قرب من الأصل. ينظر: الكلّيات، الكفويّ، مرجع سابق، ص284.

(3) تفسير الرّازي، مرجع سابق، ج14/ ص192.

1. إنّما يصحّ زعمه لو كان الوصف بالاسميّة لا بالفعليّة كما الحال في وصف الطّيب في صدر الآية .

2. قد انقلب الشّقيّ إلى سعيد في شواهد كثيرة ، ولو صحّ زعمه لم يكن لفتح الله عزّ وجلّ باب التّوبة لعباده أي فائدة ومعنى .

3. أحيا الله تعالى الأرض بعد موتها فقال : ﴿**وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[1] .

ولا شك أنّ وصف الأرض بالموت أشدّ من وصفها بالخبث ، فإذا رفع الله تعالى الأوّل بالإحياء ، فإنّه يرفع الخبث بالطيّب من باب أولى .

ثانيا : حذف المبتدأ صيانة له عن الذّكر تشريفا له ، فلا يقال «والبلد الخبيث» ، فالأرض وإن لم تنبت النّبات الطّيّب فإنّها لا تنعت بالخبث ؛ لأنّ الأرض في أصلها تكون طيّبة منبتة ، ولا تخرج عن هذا الأصل إلّا لعارض، يقول الألوسي : «والتّعبير أوّلا بالطّيب ، وثانيّا بالّذي خبث دون الخبيث للإيذان بأنّ أصل الأرض أن تكون طيّبة منبتة وخلافه طارئ عارض»[2] .

ثالثا: أدّى حذف المبتدأ إلى العدول عن صيغة فعيل «الخبيث» إلى صيغة أفعل «خبث»، وهو دون الخبيث في الخبث ، ومن دقّة البلاغة في هذين التّعبيرين دلالتهما على التّرغيب في طلب الرّسوخ في صفات الكمال ، وتجنّب أدنى الخبث والنّقص وبين ذلك درجات [3].

7. قال الله تعالى : ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾[4] .

---

[1] [الأعراف: 57] .

[2] روح المعاني ، مرجع سابق ، ج4/ ص386.

[3] تفسير المنار ، مرجع سابق ، ج8/ ص428.

[4] [الأعراف: 161] .

فقوله تعالى : ﴿ حِطَّةٌ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف ، وهذا موضع من المواضع الّتي يكثر فيها حذف المبتدأ ؛ وذلك بعد القول[1] .

واختلف العلماء في تقديرهم للمبتدأ المحذوف في الآية؛ فقيل في تقديره:«مَسْأَلَتُنَا حطّة »، وقيل: «أَمْرُكَ حطّة» [2].

وذهب ابن جرير إلى أنّ تقديره : «دُخُولُنَا الْبَابَ سُجَّدًا حِطَّةٌ»[3].

وإلى التّقدير الأوّل مال أبو حيّان ؛ إذ يقول: «والأظهر من التّقادير السّابقة في إضمار المبتدأ : **القول الأوّل** ؛ لأنّ المناسب في تعليق الغفران عليه هو: سؤال حطّ الذّنوب ، لا شيء من تلك التّقادير الأخر» [4].

وذهب أبو عبيدة إلى أنّ قوله: «حطّة » مرفوع على الحكاية، ومعنى ذلك: أنّهم أمروا بقولها هكذا مرفوعة» [5] .

وما ذهب إليه أبو عبيدة لم يرتضه أبو حيّان ، وذكر بأنّه بعيد عن الصّواب ، وعلّل ذلك بقوله: لأنّه يبقى «حطّة » مرفوعا بغير رافع ، ولأنّ القول إنّما وضع في باب الحكاية ليحكى به الجمل لا المفردات [6] .

وحُذف المبتدأ هنا لفائدتين متلازمتين[7] :

إحداهما : تعجيل التّوبة إلى الله تعالى والمسارعة بها إليه ؛ لأنّ ما ذُكر قبل هذه الآية من مواقف صدرت من بني إسرائيل كعبادتهم العجل بعد أن نجاهم الله من فرعون ، وطلبهم من موسى ـ عليه السّلام ـ أن يُريهم الله جهرة ، وغيرها من الأفعال

---

(1) ضياء السّالك ، مرجع سابق ، ج1/ ص214.

(2) الكشاف ، مرجع سابق ، ج1/ ص283 ، والبحر المحيط ، مرجع سابق ج1/ ص222.

(3) تفسير الطّبريّ ، مرجع سابق ، ج2/ ص107 .

(4) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1/ ص359 .

(5) مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنّى ، مرجع سابق ، ج1/ ص41.

(6) البحر المحيط ، مرجع سابق ، ج1/ ص360 .

(7) الحذف بين النّحويّين والبلاغيّين ـ دراسة تطبيقية ـ حيد حسين عبيد ، دار الكتب العلميّة ، ص97 .

يستوجب تعجيل التوبة منها ، فطلب منهم أن يقولوا بسرعة «حطّة» قبل أن تغلق عليهم أبواب التوبة ؛ إذ المقام لا يحتمل الإطالة في الكلام[1] .

والثّانية : الخضوع التّام لأمر الله تعالى ، فهو يريد منهم أن يلقوا بأنفسهم إليه بالامتثال المطلق لأمره ، وذلك بلزوم لفظ التوبة «حطّة» دون ابتداء أو مقدمات ، فيتناسب مع ما بعده من الأمر بالسجود في قوله تعالى : ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**﴾[2] ، أي : ادخلوا بالخضوع التّام ، أو بالسّجود المباشر دون أي مقدمات ، لتكونوا أقرب إلى القبول ، يقول الرّازي : «أراد به ـ أي السّجود ـ الخضوع وهو الأقرب ؛ لأنّه لمّا تعذّر حمله على حقيقة السّجود وجب حمله على التّواضع ؛ لأنّهم إذا أخذوا في التّوبة فالتّائب عن الذّنب لا بدّ أن يكون خاضعا مستكينا»[3].

ويمكن أن نضيف من فوائد حذف المبتدأ زيادة على ما ذكر : **تقليل ألفاظ الاستغفار ما أمكن** ، وهذا من رحمة الله تعالى بعباده ؛ إذ يغفر الذنب العظيم بالذكر القليل ، يقول الله تعالى : ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾[4] .

8. قال الله تعالى : ﴿ **إنّ الّذين عند ربّك لا يستكبرون عن عبادته ويسبّحونه وله يسجدون** ﴾[5] .

جملة يسبحونه خبر لمبتدأ محذوف ، أي: وهم يسبحونه [6] .

وقد دلّ حذف المبتدأ هنا على تجدّد التسبيح واستمراره ، ويدلّ مايلي :

---

(1) الحذف بين النّحويّين والبلاغيّين ، مرجع سابق ، ص97 .

(2) [الأعراف: 161] .

(3) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ج3/ ص523 .

(4) [البقرة: 37] .

(5) [الأعراف: 200] .

(6) إعراب القرآن وبيانه ، مرجع سابق ، ج3/ ص523 .

أوّلا : أنّ الفعل جاء بصيغة المضارع الّذي من أهمّ دلالاته التجدد والاستمرار ، يقول ابن عاشور : «واختيارُ صيغة المضارع لدلالتها على التّجديد والاستمرار» [1].

وكذلك حال الملائكة الكرام ، عباد يتصفون بالعبوديّة قائمون بالخدمة منفذون للتّعاليم ، لا يتخلفون ولا يفترون ، قال تعالى : ﴿**وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ**﴾[2] .

ثانيا : بحذف المبتدأ تحولت الجملة من اسمية تدلّ على الثّبوت والحدوث إلى جملة فعلية تدلّ على التجدّد والاستمرار .

وقد يعترض عليه بأنّ الثبوت على الشيء ودوامه هو الاستمرار عليه .

وجوابه : أنّ الاستمرار أعم من الثبوت والدّوام ؛ لأنّه يكون تجدُّديا بتعاقب أفراده ، وثبوتيا بدوام الثّابت [3].

وإنّ هذا هو حال الملائكة على الحقيقة ، فيتجدّد التّسبيح بتعاقب أفراد ها ، ويدلّ على ذلك ما رواه مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه : «.. ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، **إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ** » [4] ، فتسبيح الله تعالى دائم ، وتمجيده قائم مع تعاقب هذه الملائكة على البيت المعمور .والله أعلم .

---

[1] التّحرير والتّنوير ، مرجع سابق ، ج9/ ص244 .

[2] [الأنبياء: 19ـ20] .

[3] رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين (المتوفى: 992هـ) ، المحقق: الدكتور محمد حسن عواد ، دار الفرقان – عمان ، الطبعة الأولى : 1403هـ – 1983م ، ص78 .

[4] صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ج1/ ص149 ، رقم الحديث : 164 .

الخاتمة

الحمد الّذي أورثنا القرآن ، وعلّمنا البيان ، والصّلاة والسّلام الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الوقوف بين يدي الله الواحد الدّيان ، أمّا بعد :

فإنّ من أهمّ النّتائج المستخلصة ؛ ما سيقت الدّراسة لأجله ، وانعقدت لبيانه ، ألا وهو تدبّر الذّكر الحكيم ، وتأمل آيات القرآن الكريم الّذي ما نزل إلّا لهذا الهدف الأسمى والمقصد الأسنى ، يقول الله تعالى : ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[ص/ 29] .

وهذا من أهمّ ما تتميّز به الدّراسات القرآنية ؛ إذ تُمكن الباحث من الوقوف على عدد كبير من آيات القرآن الكريم ، فيفسِّر معانيها ، ويستخرج فوائدها ، ويقف على وجوه بلاغتها .

وقد تجلّى من خلال هذه الدّراسة أهميّة الحذف في عمليّة التدبر من جهة ما يصنعه أحيانا من الإشكال أو احتمال المعنى واتساعه ، وذلك لكونه منبّها أسلوبيا يجدّد نشاط المتلقي ، ويختبر فطنته ، ويُعمل تفكيره ، ويدفعه للتّعمق في دلالات النّص ، والتّفاعل معه من خلال تقدير المحذوف ، وملء الفراغات النّصيّة الّتي تركها البيان القرآني لحكمة بلاغيّة .

ثانيا : من أهمّ ما يميّز اللّغة العربيّة كثرة الحذف في كلامها ، في نثرها وشعرها ، بل هو مظهر من مظاهر بلاغتها ، لكنه في القرآن الكريم شكّل حلقة مهمّة من حلقات الإعجاز البياني ، وذلك من جهة كثرة وروده ؛ فلا تكاد تخلو منه آية من الآيات القرآنية ، وكذلك من جهة أسراره وعظيم آثاره .

ثالثا : أنّ بلاغة القرآن الكريم تقوم ابتداءً على الإيجاز والحذف ، وهو أهمّ وجه من وجوه الإعجاز ؛ لأنّ البلاغة تتجلى في تقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهو

ما يختص به كلام الله عزّ وجل ؛ إذ وقفنا من خلال سورة الأعراف على معان كثيرة ، كان سببها الحذف في بعض آياتها .

رابعا : إنّ أسلوب الحذف في القرآن الكريم لا يمكن أن تحيط به الكتب والدّراسات على كثرتها ؛ لأنّ أسراره دقيقة ، وآثاره عجيبة تتصل بإعراب النّص القرآني وبلاغته ، وفهمها يؤثر في تفسير النّصوص واستنباط أحكامها .

خامسا: اختلاف العلماء في تقدير المحذوف يدلّ على توسّع معاني كلام الله تعالى ، وبذلك تتعدّد أوجه تفسيره .

سادسا : لابد للحذف من قرينة تدلّ عليه ، ومتى تخلّفت القرينة عن الكلام المحذوف تحول من كونه بليغا إلى كونه معيبا .

سابعا : الأغراض البلاغيّة الّتي أفادها الحذف في القرآن الكريم ، كثيرة لا يمكن اختصارها فيما ذكره علماء البلاغة ، بل السّياق والمقام هما من يعين على تقدير المحذوف وتحديد المعاني .

ثامنا : ترك الحذف في بعض المواطن لا ينقص من بلاغة الكلام ، وإنّما يكون الكلام بليغا إذا أحسن المتكلّم توظيف الحذف والذّكر في كلامه ؛ لأنّ القرآن الكريم حذف في بعض المواطن ما أثبت ذكره في بعضها الآخر ، وكان الكلام بليغا في الحالتين .

تاسعا : الطريق في استخراج أغراض الحذف ومقصود الآية منه ؛ هو التّأمل المتكرر والنّظر الدّائم في الآية، فكلّما تعمق الباحث في تأملِ الآيات ؛ بدَت كنوزها وأضاءت له أنوارها .

التّوصيات :

أوّلا : إذا كان أسلوب الحذف من الأساليب الّتي تدلّ على بلاغة القرآن الكريم ، وتبين وجوه إعجازه ، فينبغي أن تصرف همم الباحثين في دراسته من خلال سوره وقصصه وأجزائه ، فينجلي عن ذلك تفسير بلاغي للقرآن كلّه .

ثانيا : دراسة الذكر الّذي هو نقيض الحذف ، ومحاولة الوقوف أهمّ الأغراض البلاغيّة منه ، ثمّ المقارنة بين آياته وآيات الحذف ، وما يترتّب عنها من فوائد ولطائف .

ثالثا : المقارنة بين الحذف في القرآن الكريم وكلام العرب ، وبيان أهمّ ما يتميّز به الحذف في كلام الله تعالى من دلالات لغويّة ، وأغراض بلاغيّة ، تدلّ على معنى عجز العرب عن الإتيان بمثله .

والحمد لله ربّ العالمين .

الفهارس

الفهارس

أ ـ فهرس الآيات القرآنية .

ب ـ فهرس الأحاديث النبويّة .

ج ـ فهرس الشّواهد الشعريّة .

د ـ فهرس الأعلام .

هـ ـ فهرس المصادر والمراجع .

و ـ فهرس الموضوعات .

أ- فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ الم * ذلك الكتاب ﴾	1	254
	﴿هدى للمتّقين﴾	2	256
	﴿ كَذَلِكَ يُحْيِّ اللهُ الْمَوْتَى﴾	73	48
	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾	176	48
	﴿ وَمَا كَانَ الله لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾	143	54
	﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ..﴾	60	72
	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ..﴾	20	73
	﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾	58	74
	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوْاْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾	165	92
	﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ ..﴾	118	143
	﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ .	80	150
	﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	57	158
	﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	254	167
	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ ﴾	54	169
	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ ﴾	49	170
	﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾	93	181
	﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾	93	181
	﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	135	181

البقرة	﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ ﴾	138	198
	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ ﴾	243	207
	﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾	186	215
	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا الله ﴾	83	227
	﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾	285	228
	﴿ اللهُ وَلِيُّ الّذِينَ آمَنُوا﴾	257	240
	﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	184	240
	﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ ..﴾	5	241
	﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾	18	249
	﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾	171	251
	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ ..﴾	178	256
	﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا .. ﴾	25	270
	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ	267	274
	﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾	37	278
آل عمران	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾	142	55
	﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ..﴾	7	84
	﴿ وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾	15	156
	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا .﴾	177	169
	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾	110	231
	﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	191	219
	﴿ وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللهُ ﴾	62	241

آل عمران	﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾	97	247
	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾	102	267
النساء	﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ .. ﴾	77	52
	﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾	95	57
	﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾	171	75
	﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾	11	76
المائدة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحَرِّمُواْ طَيِّبَاتِ ﴾	87ـ88	162
	﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ ﴾	100	274
الأنعام	﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾	76	82
	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ﴾	27	92
	﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾	91	207
	﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	149	151
	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾	103	177
	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾	27	222
	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾	30	222
	﴿ذلكم اللّه فأنّى تؤفكون﴾	95	256
	﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ	51	264
الأعراف	﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾	31	159
	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾	32	160
	﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾	44	162
	﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴾	45	164

	﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	38	165
	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا ﴾	103	167
	﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	160	169
	﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ ﴾	133	172
	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾	132	172
	﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ ﴾	129	172
الأعراف	﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ ﴾	100	173
	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	155	174
	﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾	176	175
	﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾	143	176
	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ ﴾	152	179
	﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ ..﴾	148	179
	﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا ﴾	152	180
	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾	201	181
	﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ ﴾	115	185
	﴿ كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ ﴾	1	208
	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا	94	211
	﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾	117	211
	﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ .	116	214
	﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ ﴾	160	214
	﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا﴾	160	217

	﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾	160	217
	﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾	184	218
	﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ﴾	70	222
	﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ .. ﴾	146	223
	﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ..﴾	77	223
	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾	194	224
	﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾	89	224
	﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ ﴾	90	225
	﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ ﴾	143	229
الأعراف	﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَقُونَ ﴾	164	229
	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾	1	237
	﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	188	263
	﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾	26	263
	﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ ..﴾	27	264
	﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا .﴾	28	264
	﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ﴾	164	272
	﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾	58	272
	﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾	157	274
	﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾	57	276
	﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾	161	276
الأنفال	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾	24	208

	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾	24	209
	﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ ﴾	32	223
التوبة	﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ﴾	112	120
	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	06	196
يونس	﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ﴾	34	91
	﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾	35	92
	﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	99	154
	﴿وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ﴾	25	155
	﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسحر هذا	77	171
	﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ	90	173
	﴿ الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾	1	254
هود	﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾	210	52
	﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾	88	105
	﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا ﴾	20_19	165
	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾	98	170
	﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾	80	236
يوسف	﴿ولمّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾	22	6
	﴿ الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾	1	255
	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾	82	35
	﴿قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	85	79
	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	29	81

	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	83	245
إبراهيم	﴿قلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ	31	54
الرعد	﴿ المر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾	1	156
	﴿أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾	31	42
	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَاب * ﴾	24ـ23	235
النحل	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾	30	49
	﴿قَالُوْا خَيْرًا﴾	30	76
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ ﴾	24	76
	﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	81	97
	﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾	5	98
	﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾	8	103
	﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ..﴾	25	165
	﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ..﴾	99ـ98	183
	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾	38	192
	﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾	81	268
الإسراء	﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	53	54
	﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾	29	55
	﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾	7	77
	﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ ...﴾	97	88
	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	15	126
	﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ..﴾	26	161

	﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ..﴾	29	161
	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ .. ﴾	101	88
الكهف	﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ﴾	71	103
	﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ﴾	22	120
طه	وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾	69	96
	وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾	124	107
	﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ ﴾	81	161
	﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾	110	177
	﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خُوارٌ ﴾	88	178
	﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ . ﴾	67ـ66	214
	﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾	69	214
	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾	18ـ17	242
مريم	﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ ﴾	97	261
الأنبياء	﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾	73	60
	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	57	79
	﴿قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ	61ـ60	115
	﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾	17	152
	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾	57	204
	﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ ...﴾	82	226
	﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوس لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ ..﴾	80	268

الحج	﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ .﴾	46	256
	﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾	41	231
المؤمنون	﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ﴾	33	115
	﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾	34	238
النور	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾	15	96
	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَاحُمِّلْتُمْ	54	96
	﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ	63	104
	﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ .. ﴾	51	209
الفرقان	﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾	73	113
	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ .﴾	36ـ35	124
	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ﴾	67	161
	﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا .﴾	41	176
	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ ﴾	1	261
	﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ ﴾	5	249
الشّعراء	﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾	45	96
	﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾	221	96
	﴿تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾	222	96
	﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	18ـ16	126
النمل	﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾	12	106
	﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ ..﴾	59	144

	﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ	13_14	168
	﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا ءاتَيَنِ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ ..﴾	36	227
القصص	﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾	85	211
	﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا امْرَأَتَانِ تَذُودَانِ﴾	23	143
	﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾	59	173
العنكبوت	﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾	61	192
	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	11	261
الروم	﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ	17_18	229
لقمان	﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	13	167
الأحزاب	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾	40	78
	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى﴾	69	94
	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾	33	96
	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ ﴾	52	96
سبأ	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَهَارِ﴾	33	41
	﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾	32	41
	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾	12	112
	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى ﴾	3	246

	﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً ﴾	10	113
فاطر	﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾	45	91
	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾	24	98
يس	﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾	82	173
	﴿ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴾	6	210
	﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ ﴾	11	210
الصافات	﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾	25	96
ص	﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾	36	113
	﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ .	1	222
الزمر	﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	73	92
	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾	73	116
	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾	71	117
	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ	9	145
	﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ .. ﴾	4	153
غافر	﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ النَّارُ .﴾	46	170
	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * ﴾	24ـ23	170
	﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ	57	219
فصلت	﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	46	248
	﴿قَالُوْا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾	14	153
	﴿ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ..﴾	42	257

الشورى	﴿ فَإِن يَشَأ اللهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ﴾	24	151
الزخرف	﴿وَمَن يَّعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا﴾	36	69
	﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾	09	193
الأحقاف	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾	12	156
محمد	﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾	4	68
	﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾	4	197
الحجرات	﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ الله ﴾	9	55
	﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾	11	96
	﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾	12	96
	﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾	13	96
الذاريات	﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	48ـ47	196
	﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	55	210
النجم	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾	1	204
	﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾	54	144
	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾	44ـ43	145
الرحمن	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	26	91
الواقعة	﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾	65	96
الممتحنة	﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ..﴾	10	256

	﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾	9	97
التّحريم	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	1	83
	﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ..﴾	5	120
الملك	﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾	8	97
القلم	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	9	78
	﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾	38	97
	﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾	13ـ12	245
الجن	﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ﴾	26ـ25	250
المزّمل	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	8	157
المدثر	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾	30ـ26	111
	﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾	11	143
	﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾	31	221
	﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾	1	221
القيامة	أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى	37ـ36	94
النّازعات	﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾	31ـ30	100
	﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾	33	100
	﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ... ﴾	5ـ1	221
	﴿ يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾	10	221
	﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾	45	261
عبس	فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾	10	97

التّكوير	﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ..﴾	28ـ27	262
المطففين	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ ﴾	9	248
الانشقاق	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	1	196
البروج	﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾	16	144
الأعلى	﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَى ﴾	9	209
الشّمس	﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾	13	201
الليل	﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى	14	97
	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾	5	147
الضحى	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	3	157
القدر	﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾	4	97
القارعة	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾	11ـ10	242
المسد	﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾	4	203
الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ* اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	2ـ1	242
النّاس	﴿الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾	4	182

ب ـ فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
1	كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلاَةَ رَسُولِ اللَّهِ	31
2	نهى أن يبال في الماء الرّاكد ..	32
3	أركد بهم في الأوليين وأحذف في الأخريين	32
4	كنّا نحزر قيام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم	32
5	اطلبوا إجابة الدّعاء عند التقاء الجيوش	61
6	إنّ الّذِي أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِم قَادِرٌ ..	88
7	إن يكنه فلن تسلّط عليه ...	94
8	عرضت عليّ الأمم ، فجعل يمرّ النّبيّ معه الرّجل .	99
9	المرء مع من أحبّ	158
10	يولد الإنسان والشّيطان جاثم على قلبه	182
11	لا تقل تعس الشّيطان	182
12	إذا دخل الرّجل بيته فذكر الله عند دخوله	182
13	وآمركم أن تذكروا الله كثيرا	182
14	إذا دخل الرّجل بيته فذكر الله عند دخوله	183

15	يأتي الشّيطان أحدكم، فيقول: من خلق كذا ..	183
16	اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الخبث والخبائث	184
17	إنّ هذه الحشوش محتضرة	184
18	هل بقي من برّ أبويّ شيء بعد موتهما أبرّهما به	227
19	والّذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب اللّه بكم	228
20	إنّكم تخطئون باللّيل والنّهار	233
21	وعزّتي وجلالي لا أزال أغفر لهم ما استغفروني	233
22	يا أيّها النّاس توبوا إلى اللّه واستغفروه	234
23	ربّ اغفر لي وتب عليّ إنّك أنت التّوّاب الرّحيم	234
24	نعم الرّجل عبد الله لو كان يقوم من اللّيل	247
25	إنّ البذاذة من الإيمان	265
26	من ترك اللّباس تواضعا للّه وهو يقدر عليه	266
27	استحيوا من الله حقّ الحياء	266
28	إنّ الله عزّ وجلّ حييّ ستّير يحبّ الحياء والسّتر	267
29	ليس في الجنّة شيء ممّا في الدّنيا إلّا الأسماء	269
30	من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده	271

ج - فهرس الأشعار

الرقم	البيت	الشاعر	الصفحة
1	وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَغَى ...	عبد الله بن الزّبعريّ	36
2	ديارَ ميَّة إذْ ميٌّ تُسَاعِفُنَا ...	ذي الرّمة	40
3	أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ....	عباس بن مرداس	59
4	بِعُكَاظٍ يَعْشَى النَّاظِرِينَ....	عاتكة بنت عبد المطلب	64
5	إِنَّ محلاً وإِنَّ مُرْتَحَلا	الأعشى الكبير	66
6	ثمَّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْراً	عمر بن أبي ربيعة	81
7	طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبيض أَطْرَبُ	الكميت	82
8	فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُم	عمرو بن معدي كرب	155
9	أَعبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَريباً	جرير بن عطيّة الخطفيّ	197
10	إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإِنَّهُ	المفضّل بن عبد الرّحمن	201

11	فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا	قطري بن الفجاءة	202
12	أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ	امرؤ القيس	248
13	سريع إلى ابن العم يلطم وجهه	الأقيشر	251
14	هِيَ النَّفْسُ مَا حمّلتها تَتَحَمَّلُ	علي بن الجهم	259
15	إذا المرء لم يلبس ثيابا من التّقى	أبو العتاهية	268

د- فهرس تراجم الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
1	ابن حجّة الحمويّ	35
2	ابن مضّاء القرطبي	43
3	أبو البقاء الكفوي	46
4	عباس بن مرداس	59
5	الفضل بن العباس	60
6	عاتكة بنت عبد المطلب	63
7	الأعشى الكبير	66
8	عمر بن أبي ربيعة	81
9	الكميت بن زيد الأسديّ	81
10	محمد السّجاونديّ	82
11	عمر بن الخطّاب رضي الله عنه	99
12	عبد الله بن عبّاس رضي الله عنه	122

13	البحتري	146
14	الجوهري أبو الحسن	152
15	عمرو بن معدي كرب	154
16	جرير بن عطيّة الخطفيّ	197
17	قطريّ بن الفجاءة	202
18	امرؤ القيس	248
19	الأقيشر المغيرة بن عبد الله	251
20	علي بن الجهم	259
21	أبو العتاهية	267

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم .

2. الإتقان في علوم القرآن ، عبد الرّحمن بن أبي بكر ، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى : 911هـ) ، المحقّق : محمّدٌ أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، 1394هـ/ 1974 م.

3. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة ممّا لم يخرّجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما ، ضياء الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الواحد المقدسيّ (المتوفّى: 643هـ) ، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدّكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، دار خضر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّالثة : 1420 هـ - 2000 م.

4. الأدب ، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان العبسيّ (المتوفّى: 235هـ) ، المحقّق: د. محمّد رضا القهوجي ، دار البشائر الإسلاميّة – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1420هـ - 1999م .

5. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول ، محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشّوكانيّ اليمنيّ (المتوفّى: 1250هـ) ، التّحقيق : أحمد عزو عناية ، دمشق ، قدّم له : الشّيخ خليل الميس والدّكتور وليّ الدّين صالح فرفور ، دار الكتاب العربيّ ، الطّبعة الأولى : 1419هـ - 1999م.

6. أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، الزّمخشريّ جار الله (المتوفّى: 538هـ) ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى: 1419 هـ - 1998م.

7. أساسيّاتٌ في النّحو والصّرف ، د. ثامر ابراهيم المصاروة ، دار جليس الزّمان ، الطّبعة الأولى : 1432هـ ـ 2011 م .

8. أسئلةٌ وأجوبةٌ في إعراب القرآن لابن هشام ، المحقّق: محمّد نغش ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة المنوّرة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطّبعة الأولى: 1403هـ/ 1983.

9. أسرار العربيّة ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ ، أبو البركات ، كمال الدّين الأنباري (المتوفّى: 577هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطّبعة : الأولى ، 1420هـ- 1999م .

10. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة ، د/ حسن طبل ، دار الفكر العربيّ ـ القاهرة ـ ، الطّبعة : 1418 هـ/ 1998 م.

11. الإشارة إلى الإيجاز ، عبد العزيز بن عبد السّلام السّلّمي ، تحقيق : رمزي بن سعد الدّين دّمشقية ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت - الطّبعة الأولى : 1408هـ.

12. الأشباه والنّظائر في النّحو ، عبد الرّحمن السّيوطيّ جلال الدّين ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، مجمّع اللّغة العربيّة ، دمشق ، 1407 هـ ـ 1987.

13. إعجاز القرآن البيانيّ ودلائل مصدره الرّبّانيّ، صلاح عبد الفتّاح الخالديّ، دار عمّار، عمّان-الأردن، الطّبعة الأولى ، 1421هـ ، 2000م.

14. إعراب القرآن وبيانه ، محيّ الدّين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفّى : 1403هـ) ، دار الإرشاد للشّئون الجامعيّة – حمص – سوريّة ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، الطّبعة الرّابعة : 1415 هـ.

15. إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين ، محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدّين ابن قيم الجوزيّة (المتوفّى: 751هـ) ، تحقيق: محمّد عبد السّلام إبراهيم ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى: 1411هـ – 1991م .

16. الأغاني، عليّ بن الحسين بن محمّد بن أحمد بن الهيثم المروانيّ الأمويّ القرشيّ، أبو الفرج الأصبهانيّ (المتوفّى: 356هـ) ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الأولى/ 1415 هـ.

17. الإغفال لأبي عليّ الفارسيّ ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمّع الثّقافيّ أبو ضبيّ ـ الإمارات العربيّة المتّحدة ، 1424 هـ 2003 م .

18. أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة ، فاضل مصطفى السّاقيّ ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، 1397 هـ ـ 1977م.

19. أمالي ابن الشّجري ، ضياء الدّين أبو السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة ، المعروف بابن الشّجري (المتوفّى: 542هـ) ، المحقّق: الدّكتور محمود محمّدٌ الطّناحيّ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1413 هـ - 1991 م.

20. الأموال ، حميد بن مخلد الخراسانيّ ، المشهور بـــ : ابن زنجويه ، تحقيق : الدّكتور شاكر ذيب فيّاض ، نشره : مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، الطّبعة الأولى ، 1406هـ ، 1986م.

21. الانزياح التّركيبيّ في النّص القرآنيّ: دراسةٌ أسلوبيّةٌ ، أ.د عبدالله خضر حمد ، دار اليّازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع ، عمان ـ الأردن ، الطبعة الأولى : 2018 .

22. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام (المتوفّى : 761هـ) ، المحقّق : يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، 2007م .

23. الإيضاح ، أبو عليّ الفارسيّ (288 - 377 هـ) ، المحقق : د. حسن شاذلي فرهود (كليّة الآداب - جامعة الرّياض) الطّبعة الأولى : 1389 هـ - 1969 م.

24. الإيضاح في علل النّحو، عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي النّحويّ البغدادي ، المحقق: الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، الطبعة: الخامسة، 1406 هـ -1986 م

25. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمّد بن المهديّ بن عجيبة الحسنيّ الفاسيّ الصّوفيّ (المتوفى: 1224هـ) ، المحقّق: أحمد عبد الله القرشيّ رسلان ، دار الدّكتور حسن عباس زكي ، القاهرة ، الطّبعة : 1419 هـ .

26. بدائع الإضمار القصصيّ في القرآن الكريم ، الكاظم الظّواهريّ ، [د.ب] ، الطّبعة الأولى :1412هـ ، 1992م.

27. البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ (المتوفّى: 794هـ) ، المحقّق : محمّدٌ أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركائه ، الطّبعة الأولى : 1376 هـ - 1957 م.

28. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، عبد المتعال الصّعيدي (المتوفى: 1391هـ) ، مكتبة الآداب ، الطّبعة السّابعة عشر : 1426هـ-2005م.

29. بناء الجملة العربيّة ، محمّد حماسة عبد اللّطيف ، دار غريب للطّباعة والنّشر ، القاهرة ، 2003 م .

30. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزّبيديّ (المتوفّى: 1205هـ) ، دار الهداية.

31. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمّد بن عثمان بن قايماز الذّهبيّ (المتوفّى: 748هـ)

، المحقّق: د. بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى: 2003م.

32. التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ (المتوفّى : 616هـ) ، المحقّق : عليّ محمّد البجاويّ ، مطبوعات عيسى البابي الحلبيّ وشركاه ـ القاهرة ـ ، 1976 .

33. التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين ، أبو البقاء العكبري ، المحقّق: د. عبد الرّحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى : 1406هـ – 1986م.

34. التّحويل في النّحو العربيّ مفهومه أنواعه وصوره ، د. رابح بومعزة ، دار مؤسّسة رسلان للنّشر والتّوزيع ، دمشق ـ سوريّا ، 2014 .

35. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر ، القاهرة ، 1387هـ – 1967م.

36. التّسهيل لعلوم التّنزيل ، أبو القاسم ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله ، ابن جزيّ الكلبيّ الغرناطيّ (المتوفّى: 741هـ) ، المحقّق : الدكتور عبد الله الخالديّ ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، الطّبعة الأولى – 1416 هـ.

37. التّطبيق النّحويّ ، الدّكتور عبده الرّاجحيّ ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى : 1420هـ 1999م.

38. تعدّد المعنى في القرآن ، د. ألفة يوسف، دار السّحر للنّشر ـ تونس ـ ، الطّبعة الأولى :2003 .

39. تفسير الإيجيّ جامع البيان في تفسير القرآن ، محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله الحسنيّ الحسينيّ الإيجيّ الشّافعيّ (المتوفّى : 905 هـ) ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1424 .

40. التّفسير البيانيّ للقرآن الكريم ، د/ عائشة عبد الرّحمن (بنت الشّاطئ) ، دار المعارف – القاهرة ، الطبعة السابعة .

41. تفسير حدائق الرّوح والرّيحان في روابي علوم القرآن ، محمّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلويّ الهرريّ الشّافعيّ ، إشراف ومراجعة : د . هاشم محمّد عليّ بن حسين مهديّ ، دار طوق النّجاة ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421 هـ – 2001 م .

42. تفسير القرآن ، أبو المظفّر، منصور بن محمّد بن عبد الجبار بن أحمد المرّوزى السّمعاني التّميمي الحنفي ثمّ الشّافعيّ (المتوفّى: 489هـ) ، المحقّق: ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ـ الرياض – السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1418هـ– 1997م .

43. تفسير القرآن الكريم ـ سورة آل عمران ـ ، محمّد بن صالح العثيمين ، دار ابن الجوزيّ ، الطّبعة الثّالثة : 1435هـ .

44. التّفسير القيّم ، محمّد بن أبي بكر ، المشهور بـ : ابن قيّم الجوزيّة ، تحقيق : مكتب الدّراسات والبحوث العربيّة والإسلاميّة ، تحت إشراف

: إبراهيم رمضان ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1410هـ.

45. التّفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمّد سيّد طنطاويّ ، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1998 م.

46. التّفسير الوسيط للقرآن الكريم ، مجموعة من العلماء بإشراف مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر ، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة ، الطّبعة الأولى : (1393 هـ = 1973 م) – (1414 هـ = 1993 م) .

47. التّفسير والمفسرون ، د / محمّد حسين الذّهبيّ ، مكتبة وهبة ، الطّبعة السّابعة : 2000 م.

48. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمّد بن يوسف بن أحمد ، محبّ الدّين الحلبيّ ثمّ المصريّ ، المعروف بناظر الجيش (المتوفّى: 778 هـ) ، تحقيق : أ. د. عليّ محمّد فاخر ، دار السّلام ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ.

49. التّنوير شرح الجامع الصّغير ، محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد الحسنيّ، الكحلانيّ ثمّ الصّنعانيّ، أبو إبراهيم ، عزّ الدّين، (المتوفى: 1182هـ) ، المحقّق: د. محمّد إسحاق محمّد إبراهيم ، مكتبة دار السّلام ، الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1432 هـ – 2011 م .

50. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ

(المتوفّى : 749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرّحمن عليّ سليمان ، أستاذ اللّغويّات في جامعة الأزهر ، دار الفكر العربيّ ، الطّبعة الأولى : 1422هـ - 2001م

51. تهذيب اللّغة ، محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ ، أبو منصور (المتوفّى: 370هـ) ، تحقيق: محمّد عوض مرعب ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الأولى: 2001م.

52. تيسير علم المعاني ، د. إبراهيم بن منصور التّركيّ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ،1434 هـ .

53. جامع البيان في تأويل القرآن ، محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر الطّبريّ (المتوفّى: 310هـ) ، المحقّق: أحمّد محمّد شاكر ، مؤسّسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ - 2000 م.

54. جامع الدّروس العربيّة ، مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني (المتوفّى: 1364هـ) ، المكتبة العصريّة ، صيدا – بيروت ، الطّبعة الثّامنة والعشرون : 1414 هـ - 1993 م.

55. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، زين الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السّلاميّ البغداديّ، ثمّ الدّمشقيّ، الحنبليّ (المتوفى: 795هـ) ، المحقّق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت ، الطّبعة السّابعة : 1422هـ - 2001م .

56. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، ابن الأثير الكاتب (المتوفّى: 637هـ) ، المحقّق: مصطفى جواد ، مطبعة المجمّع العلميّ ، 1375هـ .

57. الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه = صحيح البخاريّ ، محمّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاريّ ، تحقيق : محمّد زهير بن ناصر النّاصر ، دار طوق النّجاة ، الطّبعة الأولى : 1422هـ.

58. الجدول في إعراب القرآن ، محمود بن عبد الرّحيم صافي ، دار الرّشيد ، دمشق – مؤسّسة الإيمان ، بيروت ، الطّبعة الرّابعة : 1418هـ.

59. الجملة العربيّة والمعنى ، د. فاضل صالح السّامرائيّ ، دار ابن حزم ـ بيروت ـ ، الطّبعة الأولى : 1421هـ – 2000م.

60. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميّ (المتوفّى: 1362هـ) ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصريّة، بيروت ، الطبعة الأولى : 1999 .

61. الجوهر المكنون في صدف الثّلاثة الفنون ، عبد الرّحمن الصّغير الأخضريّ ، المحقّق: محمّد بن عبد العزيز نصيف، مركز البصائر للبحث العلميّ .

62. حاشية السّيوطي على تفسير البيضاويّ ، جلال الدّين السّيوطي ، جامعة أم القرى – كليّة الدّعوة وأصول الدّين ، المملكة العربيّة السّعوديّة ، 1424 هـ – 2005 م.

63. حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي ، المسمّاة : عناية القاضي وكفاية الرّاضيّ على تفسير البيضاويّ ، شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ (المتوفّى: 1069هـ) ، دار صادر، بيروت .

64. الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ ، عليٌّ أبو المكارم ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ــ القاهرة ، الطّبعة الأولى : 2007 م .

65. حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: 590هـ) ، المحقق: محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية ، الطبعة الرابعة، 1426 هـ - 2005م .

66. خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجّة الحمويّ ، تحقيق: عصام شقيو ، دار ومكتبة الهلال-بيروت ، دار البحار-بيروت ، 2004م.

67. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت ، الطبعة الثانية :1952م

68. خصائص التّراكيب ـ دارسةٌ تحليليّةٌ لمسائل علم المعاني ، محمّد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، الطّبعة الرّابعة : 1996.

69. خصائص التّعبير القرآنيّ وسماته البّلاغيّة ، عبد العظيم إبراهيم محمّد المطعنيّ (المتوفّى: 1429هـ) ، مكتبة وهبة ، الطّبعة الأولى ، 1413 هـ - 1992.

70. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس ، شهاب الدّين ، أحمد بن يوسف بـن عبد الدّائم المعروف بالسّمين الحلبيّ (المتوفّى : 756هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق ، 1986 م .

71. دقائق التّفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيميّة ، جمع وتقديم وتهميش الدّكتور : محمّد السّيد الجلينيد ، مؤسّسة علوم القرآن ـ دمشق ، الطبعة الثانية : 1984 .

72. دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الفارسيّ الأصل ، الجرجانيّ الدّار (المتوفّى: 471هـ) ، تحقيق : محمود محمّد شاكر (أبو فهر) ، مطبعة المدنيّ بالقاهرة - دار المدنيّ بجدّة ، الطّبعة الثّالثة : 1413هـ - 1992م.

73. دلالة الاقتضاء ، رمضان مصطفى سعيد شتّات ، رسالة ماجستير ، قسم الشّريعة الإسلاميّة، كلّيّة الدّراسات العليا ، جامعة النّجاح الوطنيّة ، نابلس- فلسطين ، 1423هـ ، 2003م.

74. دليل الطّالبيين لكلام النّحويّين ، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة - الكويت ، 1430 هـ - 2009 م .

75. رسالة الحدود ، أبو الحسن الرّمّانيّ ، تحقيق : إبراهيم السّامرّائيّ ، دار الفكر – عمّان.

76. زاد المسير في علم التّفسير ، جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (المتوفّى: 597هـ) ، المحقّق: عبد الرّزاق المهديّ ، دار الكتاب العربيّ – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1422 هـ .

77. السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير ، شمس الدّين ، محمّد بن أحمد الخطيب الشّربينيّ الشّافعيّ (المتوفّى: 977هـ) ، مطبعة بولاق (الأميريّة) – القاهرة ، الطّبعة:1285 هـ .

78. سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت–لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421هـ– 2000م.

79. شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك ، بدر الدّين محمّد بن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك (توفيّ 686 هـ) ، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، الطّبعة : الأولى : 1420 هـ – 2000 م

80. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ، علّيّ بن محمّد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدّين الأشمونيّ الشّافعيّ (المتوفّى: 900هـ) ، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1419هـ– 1998م.

81. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ ،

زين الدّين المصريّ ، وكان يعرف بالوقاد (المتوفّى: 905هـ) ، دار الكتب العلميّة -بيروت-لبنان ، الطّبعة الأولى : 1421هـ- 2000م.

82. شرح ديوان الحماسة ، يحيى بن عليّ بن محمّد الشّيبانيّ التّبريزيّ ، أبو زكريا (المتوفّى: 502هـ) ، دار القلم – بيروت.

83. شرح سنن أبي داود ، أبو محمّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابيّ الحنفيّ بدر الدّين العينيّ (المتوفّى: 855هـ) ، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصريّ ، مكتبة الرّشد – الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ -1999 م.

84. شرح صحيح البخاريّ لابن بطال ، ابن بطال : أبو الحسن عليّ بن خلف بن عبد الملك (المتوفّى : 449هـ) ، تحقيق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم ، دار النّشر: مكتبة الرّشد – السّعوديّة ، الرّياض ، الطّبعة الثّانية : 1423هـ - 2003م

85. شرح قطر النّدى وبل الصّدى ، ابن هشام ، تحقيق : محمّد محيى الدّين عبد الحميد ، القاهرة ، الطّبعة الحاديّة عشرة : 1383 هـ

86. شرح الكافية الشّافية ، محمّد بن عبد الله ، ابن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، أبو عبد الله ، جمال الدّين (المتوفى: 672هـ) ، المحقّق: عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتّراث ، مكّة المكرّمة ، الطّبعة الأولى : 1406 هـ ـ 1982 م.

87. شرح المفصّل ، يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ، أبو البقاء ، موفق الدّين الأسدي الموصليّ ، المعروف بابن

يعيش وبابن الصّانع (المتوفّى: 643هـ) ، قدّم له : الدّكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1422 هـ - 2001 م .

88. شرح مقدّمة التّفسير لشيخ الإسلام بن تيميّة ، لفضيلة الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين ، إعداد وتقديم : عبد الله بن محمّد بن أحمد الطّيار ، دار الوطن ، الطّبعة الأولى : 1415 هـ/ 1995م.

89. شرح المكودي على الألفية في علمي النّحو والصّرف ، أبو زيد عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوديّ (المتوفى: 807 هـ) ، المحقّق: الدّكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان ، 1425 هـ - 2005 .

90. شرح هاشميّات الكميت بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسيّ ، تحقيق : د. داود سلّوم ، د. نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ـ بيروت ـ ، الطّبعة الثّانية : 1406هـ - 1986م.

91. شعر عمرو بن معدي كرب ، جمعه ونسقه : مطاع الطّرابيشيّ ، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة بدمشق ، الطّبعة الثّانيّة : 1405هـ / 1985م.

92. الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازيّ ، أبو الحسين (المتوفّى : 395هـ) ، علّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ، لبنان ـ ، الطّبعة الأولى : 1418هـ - 1997 م.

93. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ (المتوفى : 393هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطّبعة الرّابعة : 1407 هـ – 1987 م .

94. صحيح ابن خزيمة ، أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السّلمي النّيسابوريّ (المتوفّى: 311هـ) ، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدّم له : الدّكتور محمّد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلاميّ ، الطّبعة الثّالثة : 1424 هـ – 2003 م.

95. صفة الجنّة ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهانيّ (المتوفّى: 430هـ) ، المحقّق: عليّ رضا عبد الله ، دار المأمون للتّراث – دمشق / سوريّا .

96. الضّرورة الشّعريّة ومفهومها لدى النّحويّين ـ دراسةٌ على ألفيّة ابن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة ، الطّبعة : السّنة الثّالثة والثّلاثون، العدد الحاديّ عشر بعد المائة – 1421هـ/ 2001 م.

97. طبقات النّحويّين واللّغويّين ، محمّد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي الإشبيلي ، أبو بكر (المتوفّى: 379هـ) ، المحقّق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطّبعة الثّانيّة .

98. الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم ، الحسينيّ العلويّ الطّالبيّ الملقب بالمؤيد باللّه

(المتوفّى : 745هـ) ، المكتبة العصريّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1423 هـ.

99. العزف على أنوار الذّكر معالم الطّريق إلى فقه المعنى القرآنيّ في سياق السّورة ، د/ محمود توفيق محمّد سعد ، أستاذ البلاغة والنّقد ورئيس القسم في كلّية اللّغة العربيّة جامعة الأزهر الشّريف ، الّطبعة الثّانية : 1424هـ.

100. عكس الظّاهر في ضوء أسلوب القرآن الكريم ولغة العرب ، دار الصّحوة ، القاهرة ـــ 1992م.

101. العلاقات الفعليّة في كتاب سيبويه ـ دراسةٌ في التّراث النّحويّ وعلم اللّغة الحديث ـ ، د . خليل عبد الله عجينة ، دار النّهضة العربيّة ، الطّبعة الأولى : 2015 م.

102. علل النّحو ، محمّد بن عبد الله بن العباس ، أبو الحسن، ابن الورّاق (المتوفّى: 381هـ) ، المحقّق : محمود جاسم محمّد الدّرويش ، مكتبة الرّشد – الرّياض / السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ – 1999م.

103. علل الوقف ، للإمام السّجاونديّ ، تحقيق : د. محمّد بن عبد الله بن محمّد العيدي ، مكتبة الرّشد ، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الثّانية : 1427 ه ـ 2006 م.

104. علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار الغريب ـ القاهرة ـ : 2000 م.

105. علم الدّلالة بين النّظرية والتّطبيق ، د. حمدي بخيت عمران ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعيّ ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ ـ 2007 م.

106. فتح البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطّيب محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ ابن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القنّوجي (المتوفى : 1307هـ) ، عني بطبعه وقدّم له وراجعه : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر ، صيدا – بيروت ، 1412 هـ – 1992 م .

107. الفروق اللّغويّة ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (المتوفّى: نحو 395هـ) ، تحقيق وتعليق : محمّد إبراهيم سليم ، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع ، القاهرة – مصر.

108. الفوائد الضّيائيّة وهو شرح الجاميّ لكافيّة ابن الحاجب ، نور الدّين عبد الرّحمن الجاميّ ، تحقيق : الياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ــ بيروت ، الطّبعة الأولى.

109. في النحو العربي (نقد و توجيه) ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ـ بيروت ، الطبعة الثانية :1406 هـ / 1986 م

110. القاموس المحيط ، مجد الدّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (المتوفى: 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة بإشراف : محمّد نعيم العرقسوسيّ ، مؤسّسة الرّسالة

للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّامنة : 1426 هـ – 2005 م.

111. قبس من نور القرآن الكريم ، عليّ محمّد الصّابونيّ ، دار القلم ، دمشق ، الطّبعة الثّانية : 1408هـ ـ 1988م .

112. القرائن والنّص ـ دراسةٌ في المنهج الأصولي في فقه النّص ـ ، د . أيمن صالح ، المعهد العالي للفكر الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى : 1431 ـ 2010 م.

113. قرّة عيون الموحّدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين ، عبد الرّحمن بن حسن التّميميّ ، تحقيق : بشير محمّد عيون ، دار البيان ، دمشق–سوريّا ، الطّبعة الأولى ، 1411هـ ،1990م.

114. قطوف دانية في علوم البلاغة المعاني ـ البيان ـ البديع ، د. فلاح حسن محمّد الجبوريّ ، دار الكتب العلميّة .

115. قواعد التّدبّر الأمثل لكتاب الله عزّ وجلّ ، عبد الرّحمن حسن حبنّكة الميدانيّ ، دار القلم ، دمشق–سوريّا ، الطّبعة الرّابعة ، 1430هـ ، 2009م.

116. قواعد التّرجيح عند المفسّرين ، د. حسين بن عليّ بن حسين الحربيّ ، راجعه وقدّم له : مناع بن خليل القطّان ، دار القاسم الرّياض ، الطّبعة الأولى : 1417 هـ.

117. الكامل في اللّغة والأدب ، محمّد بن يزيد المبرّد ، أبو العباس (المتوفّى: 285هـ) ، المحقّق : محمّدٌ أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ – القاهرة ، الطّبعة الثّالثة : 1417 هـ - 1997م.

118. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ ، أبو بشر، الملقّب بـ سيبويه (المتوفّى : 180هـ) ، تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الثّالثة : 1408 هـ - 1988 م ، ج1.

119. كتاب السّبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التّميميّ ، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ (المتوفّى : 324 هـ) ، المحقّق : شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، الطّبعة الثّانيّة : 1400هـ.

120. كتاب الواضح ، لأبي بكر الزّبيدي الإشبيليّ النّحويّ ، تحقيق : عبد الكريم خليفة ، دار جليس الزّمان ، عمّان ، الطّبعة الثّانية : 2011 م.

121. الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبيّ ، أبو إسحاق (المتوفّى : 427هـ) ، تحقيق : الإمام أبي محمّد بن عاشور ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى 1422 ، هـ - 2002 م.

122. الكليّات معجمٌ في المصطلحات والفروق اللّغويّة ، أبو البقاء الكفويّ ، المحقّق : عدنان درويش - محمّدٌ المصريّ ، مؤسّسة الرّسالة – بيروت

123. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن عليّ ، أبو الفضل ، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرّويفعيّ الإفريقيّ (المتوفى: 711هـ) ، دار صادر – بيروت ، الطّبعة الثّالثة : 1414 هـ .

124. اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، تمام حسان عمر ، عالم الكتب ، الطّبعة الخامسة : 1427هـ-2006م.

125. اللّمحة في شرح الملحة ، محمّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذاميّ ، أبو عبد الله ، شمس الدّين ، المعروف بابن الصّائغ (المتوفّى : 720هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة ، المدينة المنوّرة ، السّعوديّة ، الطّبعة الأولى : 1424هـ/ 2004 م.

126. اللّمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ ، المحقّق : فائز فارس ، دار الكتب الثّقافيّة – الكويت .

127. مباحث في علوم القرآن ، مناع بن خليل القطان (المتوفى: 1420هـ ، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الثّالثة : 1421هـ-2000م .

128. المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر ، ضياء الدّين بن الأثير، نصر الله بن محمّد (المتوفّى : 637هـ) ، المحقّق : أحمد الحوفيّ، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة.

129. مجاز القرآن ، معمر بن المثنّى البصريّ ، تحقيق : محمّد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، 1381هـ.

130. المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، أ. د. أحمد بن محمّد الخرّاط ، أبو بلال ، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف ، المدينة المنوّرة ، 1426 هـ.

131. مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، دار العلوم ـ بيروت ـ لبنان .

132. المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنيّ ، بتّحقيق : عليّ النّجديّ ناصف ـ د. عبد الحليم النّجار ـ د. عبد الفتّاح اسماعيل شبليّ ، دار سزكين للطّباعة والنّشر- تركيا- ، الطّبعة الثّانية : 1420هـ- 1999م.

133. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ (المتوفّى: 542هـ) ، المحقّق : عبد السّلام عبد الشّافيّ محمّد ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1422 هـ.

134. المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسيّ [ت: 458هـ] ، المحقّق: عبد الحميد هنداويّ ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1421 هـ - 2000م.

135. المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت الطبعة الثالثة .

136. مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، أبو الحسن عبيد الله بن محمّد عبد السّلام بن خان محمّد بن أمان الله بن حسام الدّين

الرّحماني المباركفوريّ (المتوفّى: 1414هـ) ، إدارة البحوث العلميّة والدّعوة والإفتاء – الجامعة السّلفيّة – بنارس الهند ، الطّبعة الثّالثة : – 1404 هـ، 1984 م .

137. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) ، دار الفكر، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002م .

138. المستصفى في علم الأصول ، أبو حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ ـ ، تحقيق : محمّد عبد السّلام عبد الشّافيّ ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1413

139. المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النّيسابوريّ ، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت

140. المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير ، أحمد بن محمد بن عليّ الفيّوميّ ثمّ الحمويّ، أبو العباس ، المكتبة العلميّة – بيروت .

141. معاني القرآن ، الفراء ، تحقيقٌ : أحمد يوسف النّجاتيّ ـ محمّد عليّ النّجار ـ عبد الفتاح إسماعيل الشّلبيّ ، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة – مصر ، الطّبعة الأولى.

142. معاني القرآن ، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء ، البلخيّ ثمّ البصريّ ، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفّى : 215 هـ) ، تحقيق: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1411 هـ - 1990 م.

143. معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبو إسحاق الزّجاج (المتوفى: 311هـ) ، المحقّق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1408 هـ - 1988 م.

144. معاني النّحو ، د. فاضل صالح السّامرائيّ ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع – الأردن ، الطّبعة الأولى : 1420 هـ - 2000 م .

145. معاهد التّنصيص على شواهد التّلخيص ، عبد الرّحيم بن عبد الرّحمن بن أحمد ، أبو الفتح العباسيّ (المتوفّى: 963هـ) ، المحقّق : محمّد محيّي الدّين عبد الحميد ، عالم الكتب – بيروت / لبنان.

146. معترك الأقران في إعجاز القرآن ، ويسمّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) ، عبد الرّحمن بن أبي بكر ، جلال الدّين السّيوطيّ ، دار الكتب العلميّة - بيروت – لبنان ، الطّبعة الأولى : 1408 هـ - 1988 م.

147. المعتمد في أصول الفقه ، محمّد بن عليّ بن الطّيب البصريّ أبو الحسين ، تحقيق : خليل الميس ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى : 1403 هـ.

148. معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة ، محمّد سمير نجيب اللّبديّ ، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ، الطّبعة الأولى : 1405 هـ ـ 1985 م.

149. مفاتيح الغيب ، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ الملقّب بفخر الدّين الرّازي (المتوفى: 606هـ) ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الثّالثة : 1420 هـ.

150. المفارقات النّحويّة ،محمّد بن عبد الله الجردانيّ ، تحقيق : كامل عويضة ، دار الكتب العلميّة .

151. المفصّل في صنعة الإعراب ، الزّمخشريّ ، المحقّق: د. عليٌّ بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1993.

152. المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (المتوفّى 790 هـ) ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثّبيتي ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة ، الطّبعة الأولى : 1428 هـ – 2007 م.

153. المقتضب ، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ ، أبو العباس ، المعروف بالمبرّد (المتوفّى : 285هـ) ، المحقّق : محمّد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب – بيروت.

154. مقدّمةٌ في اللّسانيّات ، فضل عاطف ، دار الرّازيّ للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، عمّان ، الطّبعة الأولى : 1426 ه ـ 2005 م.

155. منازل الحروف ، أبو الحسن الرّمانيّ ، المحقّق : إبراهيم السّامرائيّ ، دار الفكر – عمّان.

156. مناهج البحث في اللّغة ، تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصريّة ـ القاهرة ـ ، والأصوات اللّغويّة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة النّهضة ومطبعتها بمصر ،1990م .

157. مناهج المفسّرين ، من كتاب جامع الرّسائل والدّروس العلميّة في العلم والدّعوة والتّربيّة ، رسائل ومحاضرات معالي الشّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشّيخ ، اعتنى به : محمّد بن إبراهيم الشّاميّ ، دار ابن حزم ، القاهرة ، الطّبعة الأولى : 1431هـ/ 2010م.

158. من بلاغة القرآن ، أحمد أحمد عبد الله البدويّ (المتوفّى: 1384هـ) ، دار نهضة مصر – القاهرة ، 2005م .

159. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج ، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ (المتوفّى : 676هـ) ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت ، الطّبعة الثّانية : 1392.

160. المنهاج المختصر في علمي النّحو والصّرف ، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزيّ ، مؤسّسة الرّيّان للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، بيروت – لبنان ، الطّبعة الثّالثة : 1428 هـ – 2007 م.

161. الموافقات ، الشّاطبيّ ، المحقّق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الطّبعة الأولى : 1417هـ/ 1997م.

162. الموجز في قواعد اللّغة العربيّة ، سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغانيّ (المتوفّى : 1417هـ) ، دار الفكر - بيروت – لبنان ، الطّبعة : 1424هـ - 2003م .

163. موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمّد بن عليّ بن القاضيّ محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التّهانوي (المتوفّى: بعد 1158هـ) ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. عليّ دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1996م.

164. نتائج الفكر في النّحو للسّهيليّ ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السّهيليّ (المتوفّى : 581هـ) ، دار الكتب العلميّة – بيروت ، الطّبعة الأولى : 1412 - 1992 م

165. النّحو الوافي ، عباس حسن (المتوفّى: 1398هـ) ، دار المعارف ، الطّبعة الخامسة عشرة.

166. النّظم بين القرآن والشّعر في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ ، فطنة بن ضالي ، دار العنقاء للنّشر ، عمان ـ الأردن ، 2014.

167. النّكت في إعجاز القرآن ، عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله ، أبو الحسن الرّمانيّ (المتوفّى : 384هـ) ، تحقيق : محمّد خلف الله ، د. محمّد زغلول سلام ، دار المعارف بمصر ، الطّبعة الثّالثة : 1976م

168. النّهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزريّ

، ابن الأثير (المتوفّى: 606هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ – محمود محمّد الطّناحيّ ، المكتبة العلميّة – بيروت ، 1399هـ – 1979م.

169. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان ، أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان البرمكيّ (المتوّفّى : 681هـ) ، المحقّق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت، 1972 .

170. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرّحمن بن أبي بكر ، جلال الدّين السّيوطيّ (المتوفّى: 911هـ) ، المحقّق : عبد الحميد هنداويّ ، المكتبة التّوفيقيّة – مصر

171. يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر ، عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل ، أبو منصور الثّعالبيّ (المتوفّى: 429هـ) ، المحقّق: د. مفيد محمّد قمحية ، دار الكتب العلميّة - بيروت/لبنان ، الطّبعة الأولى، 1403هـ-1983م .

فهرس المجلات العلميّة والرسائل الجامعية

1. أثر التّنغيم في توجيه الأغراض البلاغيّة لعلم المعاني ـ الاستفهام أنموذجا ـ ، د. مزاحم مطر حسين ، جامعة القادسية في الآداب والعلوم التّربويّة ، العدد (3 ـ 4) المجلّد 6 : 2008.

2. الأثر الدّلاليّ لحذف الفعل في القرآن الكريم، زهراء ميري حمّادي الجنابي، رسالة ماجستير، قسم اللّغة العربيّة، كلّيّة التّربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، 1430هـ،2009م.

3. الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى ، د. حمدان رضوان أبو عاصي ، مجلة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدّراسات الإنسانيّة) المجلد السّابع عشر ، العدد الثّاني ، 2009.

4. أدب الخطاب في القرآن الكريم « رسالة ماجستير في التّفسير وعلوم القرآن » ، د. عبد الرّحمن سعود إبداح، دروب للنّشر والتّوزيع ، عمان ـ الأردن ،الطّبعة العربيّة: 2016.

5. بلاغة الحذف في القرآن الكريم ، محمّد عليّ غناويّ ، وباسم كنعان صالح الكرخيّ ، مجلّة ديالى للبحوث الإنسانيّة ، جامعة ديالى ، العراق ، العدد السّابع والأربعون ، 2010م.

6. ضعف العامل النّحويّ أسبابه وآثاره ، د / وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطانيّ ، رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة.

7. العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه ، رسالةٌ مقدّمةٌ لاستكمال متطلّبات نيل شهادة ماجستير ، المقدّمة إلى دائرة اللّغة العربيّة ولغات الشّرق الأدنى في كليّة الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكيّة في بيروت ، لبنان ، 1996

8. القرائن المعنويّة في النّحو العربيّ ، عبد الجبار توامة ، رسالة دكتوراه ـ جامعة الجزائـــر.

9. مصطلحا الإضمار والحذف عند النّحويّين (دراسةٌ في دلالتهما والفرق بينهما) ، رفيع غازي السّلميّ ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانيّة ، م19 / ع2 ، 2011 م / 1432 هـ

10. نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التّركيب ، د/ عبد الحميد مصطفى السّيد ، مجلّة جامعة دمشق ـ المجلّد 18 ــ العدد (3 ـ 4).

فهرس الدواوين الشّعريّة

1. ديوان أبي العتاهيّة ، دار بيروت للطّباعة والنّشر . بيروت ، 1406 هـ . 1986م .

2. ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، تحقيق : محمّد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، القاهرة.

3. ديوان امرئ القيس ، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ(المتوفى: 545 م) ، اعتنى به : عبد الرّحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، الطّبعة الثّانيّة: 1425 هـ - 2004 م .

4. ديوان البحتريّ ، تحقيق : حسن كمال الصّيرفيّ ، دار المعارف.

5. ديوان جرير ، دار بيروت ، 1406 هـ ـ 1986 م .

6. ديوان الحماسة ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطّائيّ ، شرح وتعليق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ، بيرت . لبنان ، الطّبعة الأولى : 1418 هـ . 1998 م .

7. ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحقّقه الدّكتور يحيى الجبوري ، مؤسّسة الرّسالة ، الطّبعة الأولى : 1416 هـ ـ 1991 م.

8. ديوان علقمة بن عبدة التّميميّ بشرح الأعلم الشّنتمري ، تصحيح : الشّيخ ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل الجزائر.

9. ديوان عمر بن أبي ربيعة ، عمر بن أبي ربيعة ، المحقّق : فايز محمّد ، دار الكتاب العربيّ . بيروت . ، الطّبعة الثّانيّة : 1416 – 1996.
10. ديوان الفضل بن العباس ، تحقيق : مهديّ عبد الحسين النّجم ، مؤسّسة المواهب ، لبنان . بيروت ، الطّبعة الأولى : 1419 هـ . 1999 م.
11. ديوان الكميت ، جمع وتحقيق : د. محمّد نبيل طريفي ، دار صادر . بيروت . الطّبعة الأولى : 2000.
12. ديوان لبيد بن ربيعة ، شرح الطّوسيّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، الطّبعة الأولى : 1414 هـ / 1993 م.
13. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب ، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (المتوفى: 231 هـ) ، المحقق: عبد القدوس أبو صالح ، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ، الطبعة: الأولى، 1982 م - 1402هـ.

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	6
مدخل : البلاغة والإيجاز	18
الفصل الأوّل : الحذف دراسة نظرية تأصيليّة	
المبحث الأوّل : مفهوم الحذف .	
الحذف لغة	29
الحذف اصطلاحا	34
الفرق بين الحذف والإضمار	40
المبحث الثّاني : شروط الحذف	
شروط الحذف (عرض ونقد)	
أ ـ ألّا يكون المحذوف كالجزء	52
ب ـ ألّا يكون المحذوف عاملا ضعيفا	53
ج ـ ألّا يؤدّي الحذف إلى إعمال العامل الضّعيف مع إمكان إعمال العامـــــل القويّ	56
د ـ ألّا يكون عوضا عن شيء محذوف	58
هـ ـ أن لّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه	62
و ـ ألّا يؤدي الحذف إلى نقض الغرض الشّروط المعتبرة	65
ز ـ وجود الدّليل على المحذوف :	68
مفهوم الدّليل	69
مفهوم القرينة	69
أقسام القرينة :	70

الموضـــــوع	الصفحة
1- القرائن اللّفظيّة	71
– سياق اللّفظ	71
– الدّليل النّحويّ :	75
• الدّليل الإعرابيّ	75
• دليل صناعيّ	77
– الدّليل الصّوتيّ (التّنغيم)	79
2- القرائن الحاليّة	85
– معرفة حال المتكلّم	86
– معرفة حال السّامع (المخاطب)	89
– معرفة حال الخطاب	
أنواع الحذف	
أ ـ الاقتطاع	94
ب ـ الاكتفاء	98
ج ـ التّضمين	103
د ـ الاحتباك	107
هـ ـ الاختزال	111
النّوع الأوّل : حذف جزء جملة	112
النّوع الثّاني : حذف جملة	116
النّوع الثّالث : حذف جمل	125
الفصل الثّاني : الدّراسة التّطبيقيّة على سورة الأعراف	
مدخل : لمحة عن سورة الأعراف	130
المبحث الأوّل : حذف المفعول في سورة الأعراف	
ـ حدّ المفعول	143

الموضـــــوع	الصفحة
ـ صور حذف المفعول	144
أ ـ حذف الاختصار	144
ب ـ حذف الاقتصار	145
ـ ما ينزّل فيه المتعدّي منزلة اللّازم (نقد وتوجيه)	146
ـ موانع حذف المفعول به	150
ـ أغراض حذف المفعول به	152
أ ـ البيان بعد الإبهام	152
ب ـ دفع توهّم السّامع إرادة غير الشّيء المراد ابتداء .	155
ج ـ التّعميم	156
د ـ مراعاة الفاصلة	158
حذف المفعول به في سورة الأعراف	
الموضع الأوّل : ﴿ يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كلّ مسجد..	160
الموضع الثّاني : ﴿ونادى أصحاب الجنّة أصحاب النّار....	163
الموضع الثّالث : ﴿الّذين يصدّون عن سبيل الله ويبغونها	165
الموضع الرّابع : ﴿ ثمّ بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى	168
الموضع الخامس : ﴿ أولم يهد للّذين يرثون الأرض من بعد	174
الموضع السّادس : ﴿قال ربّ لو شئت أهلكتهم من قبل	175
الموضع السّابع : ﴿ ولو شئنا لرفعناه بها	176
الموضع الثّامن : ﴿ ولمّا جاء موسى لميقاتنا وكلّمه ربّه	177
الموضع التّاسع : ﴿ إنّ الّذين اتّخذوا العجل سينالهم.....	179
الموضع العاشر : ﴿ إنّ الّذين اتّقوا إذا مسّهم طائف من	182
الموضع الحادي عشر : ﴿قالوا يا موسى إمّا أن تلقى	186
المبحث الثّاني : حذف الفعل في سورة الأعراف	

الموضـــــوع	الصفحة
ـ حدّ الفعل	188
أ ـ الحدّ بالمثال	188
ب ـ الحدّ بالعلامة	189
ج ـ الحدّ بالزمن	190
د ـ الحدّ بالحدث والزّمن	190
ـ أقسام حذف الفعل	
أ ـ حذف الفعل جوازا	192
1ـ حذف عامل المفعول به	194
2ـ حذف عامل المفعول المطلق	194
3ـ حذف عامل الحال	195
4ـ حذف الفعل في أسلوب التّحذير والإغراء	195
5ـ حذف الفعل في أسلوب النّعت المقطوع إلى النّصب	196
ب ـ حذف الفعل وجوبا	196
1 ـ الاشتغال	196
2ـ حذف الفعل الذي ناب عن لفظه المصدر المنصوب	197
3 ـ ما كان مؤكّدا لمضمون جملة قبله	199
4ـ حذف عامل المنادى	201
5ـ حذف الفعل في باب التّحذير والإغراء	201
6ـ حذف الفعل في أسلوب النّعت المقطوع إلى النّصب	204
7ـ حذف الفعل في أسلوب القسم	204
8ـ حذف الفعل في أسلوب الاختصاص	205
ـ دلالة حذف الفعل في سورة الأعراف	
أـ دلالة السّرعة .	207

الموضـــــوع	الصفحة
الموضع الأوّل :﴿فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به	209
الموضع الثّاني: ﴿ وما أرسلنا في قرية من نبيّ إلّا أخذنا أهلها﴾	212
الموضع الثّالث : ﴿ وأوحينا إلى موسى أن ألق عصاك﴾	213
الموضع الرّابع : : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه﴾	215
الموضع الخامس : ﴿ كلوا من طيّبات ما رزقناكم وما ظلمونا﴾	217
الموضع السّادس : ﴿ أولم يتفكّروا ما بصاحبهم من جنّة﴾	219
ب ـ دلالة التّفخيم والتّعظيم	221
الموضع الأوّل : ﴿ فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصّادقين ﴾	223
الموضع الثّاني : ﴿وقالوا يا صالح ائتنا بما تعدنا﴾	224
الموضع الثّالث : ﴿فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين ﴾	225
الموضع الرّابع : ﴿ قد افترينا على اللّه كذبا إن عدنا في ملّتكم	226
الموضع الخامس : ﴿ لئن اتّبعتم شعيبا إنّكم إذا لخاسرون ﴾	227
ج ـ دلالة الثّبوت والدّوام	227
الموضع الأوّل : ﴿ فلمّا أفاق قال سبحانك تبت إليك﴾	230
الموضع الثّاني : ﴿ قالوا معذرة إلى ربكم ولعلّهم يتقون ﴾	231
الموضع الثّالث : ﴿ وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حطّة ﴾	233
د ـ دلالة الإطلاق والعموم .	236
الموضع الأوّل : ﴿ بسم اللّه الرّحمن الرّحيم ﴾	238
المبحث الثّالث : حذف المبتدأ	
ـ حدّ المبتدأ	241
ـ أغراض ذكر المبتدأ	242
أ ـ زيادة التّوضيح والبيان	242
ب ـ قصد الإجلال والتّعظيم	243

الموضـــــوع	الصفحة
ج ـ دفع التّوهم والإبهام	243
د ـ التّعجب	243
ـ أقسام حذف المبتدأ	
أ ـ حذف المبتدأ وجوبا	244
1 ـ أن يكون الخبر صريحا في القسم	244
2 ـ إذا كان الخبر مصدرا يؤدّي معنى فعله	245
3ـ إذا كان الخبر نعتا مقطوعا إلى الرّفع	246
4 ـ إذا كان الخبر مخصوصا بالمدح أو الذّمّ	248
5 ـ الاسم المرفـوع بعد «لا سيما»	248
ب ـ حذف المبتدأ جوازا	249
1ـ في جواب الاستفهام	249
2ـ بعد فاء الجواب	249
3 ـ بعد القول	250
ـ أغراض حذف المبتدأ	250
أ ـ الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على ظاهر السّياق	250
ب ـ للتّعظيم فيصان عن اللّسان	251
ج ـ للاحتقار فيصان عنه اللّسان	251
د ـ ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التّوجع والتّضجر	253
ـ حذف المبتدأ في سورة الأعراف	
الموضع الأوّل : ﴿ المص * كتاب أنزل إليك ﴾	254
الموضع الثّاني : ﴿ لتنذر به وذكرى للمؤمنين ﴾	261
الموضع الثّالث : ﴿ ولباس التّقوى ذلك خير ﴾	264
الموضع الرّابع : ﴿ قل هى للّذين آمنوا في الحياة الدّنيا خالصة	270

الموضـــــوع	الصفحة
الموضع الخامس : ﴿قالوا معذرة إلى ربّكم ولعلّهم يتّقون ﴾	272
الموضع السّادس : ﴿والّذي خبث لا يخرج إلّا نكدا﴾	273
الموضع السّابع : ﴿وقولوا حطّة ﴾	277
الموضع الثّامن : ﴿ويسبّحونه وله يسجدون ﴾	279
الخاتمة	282
الفهارس	
أ ـ الآيات القرآنية	287
ب ـ الأحاديث والأثار	301
ج ـ الأشعار	303
د ـ الأعلام	305
هـ ـ قائمة المصادر والمراجع	307
و ـ المحتوى	338

تمّ بحمد الله

الحمد لله الّذي تتمّ الصّالحات بنعمه ، وتيسّرُ الصّعوبات بفضله وكرمه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمّدا عبده ورسوله ، اللّهم صلّ عليه وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه وأحبابه ، ومن سار على منواله ، أمّا بعد :

فيقول الزّركشي : «العلوم ثلاثة : علم نضِجَ وما احترق ، وهو علم النحو وأصول الفقه ، وعلم ما نَضِجَ ولا احترق ، وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نَضِجَ واحترق، وهو علم الحديث»[1] .

ولا أتردد أبدا في موافقة القول الأخير ؛ لأنّه يتعلق بكتاب الله تعالى الّذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه مهما درسه الدّارسون وبحث علومه الباحثون .

ومن هنا كانت أولى الخطوات لاختيار موضوع رسالة الدّكتوراه ؛ أن يكون في مضمار تفسير القرآن وعلومه .

ولمّا كان القرآن الكريم معجزا من جهة بيانه وبلاغته ، وبلاغته تتجلى في إيجازه ، فالوقوف على مظاهر الإيجاز هو إلمام كبير ببلاغة القرآن الكريم .

ومن هنا تشكلت الفكرة وتحددت الرؤيا في دراسة ضرب من ضروب الإيجاز وهو أسلوب الحذف وتطبيقه على سورة من القرآن الكريم .

وبعد أن استقر عنوان الرّسالة على : ظاهرة الحذف في القرآن الكريم ـ سورة الأعراف نموذجا ـ ، شرعت في دراستها بمقدمة بينت من خلالها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره مع طرح إشكاليات للبحث ، يتم الإجابة عنها بالتّطرق إلى المفاهيم الأساسيّة للحذف وتطبيقها على سورة الأعراف .

فنتج عن ذلك تقسيم الرسالة إلى فصلين مهمّين :

---

[1] المنثور في القواعد الفقهية ، بدر الدّين الزركشي ، ج1/ ص72 .

ملخص الرسالة

تناولت في الأوّل منهما الجانب النّظري لأسلوب الحذف مقدّما بين يديه بمدخل عنونته بـ : **البلاغة والإيجاز** ، فبيّنتُ من خلاله مكانة الحذف من علم البلاغة العربيّة .

وذلك حين عرفتُ البلاغة ، وأشرتُ إلى تاريخ تأليفها ، وكيف انتهت إلى الإمام السّكاكي ، فبيّن أقسامها وبوبها ، وضبط قواعدها فأحكمها .

فانتهيت من أقسامها تلك إلى علم المعاني الّذي يقوم على المساواة والإطناب والإيجاز .

فظهرت منزلة الإيجاز من البلاغة ؛ إذ عظمته العرب واستعملته في كلامها ، وجعلوه شرطا من شروط الفصاحة ، وعرفوا به البلاغة .

وهو على قسمين : إيجاز القصر : وهو تقليل اللّفظ ووفرة المعنى .

والإيجاز بالحذف : هو ما سيقت الرّسالة لبيانه ، فكان ذلك من خلال مباحث ثلاثة :

المبحث الأوّل : قمت فيه بتحديد المفاهيم الأساسية لأسلوب الحذف .

فعرفته في اللّغة : بالقطع والإسقاط مرجحا الأوّل منها لاشتماله على الظاهر والخفي بخلاف الإسقاط ، ولأنّ الحذف هو الانقاص من الشّيء فيتناسب مع مدلول القطع .

ثم عرفته في الاصطلاح بأنّه يقوم على أمرين مهميّن اتفق عليهما المتقدمون والمتأخرون :

أ ـ إسقاط كلمة من النصّ .

ب ـ قيام الدليل على الحذف .

ثمّ بينتُ الفرق بين الحذف والاضمار ومذاهب العلماء في مسألة التفريق بينهما بين المجيز والمانع .

وفي المبحث الثاني : وقفت على شروط الحذف ، مبينا ما يصحُّ منها أن يكون شرطا وما لا يصح ، وذلك بعد عرض ما ذكره ابن هشام رحمه الله من شروط .

فخلصت ـ بعد نقد لهذه الشروط جميعها ـ إلى أنّه لا يصح منها أن يكون شرطا للحذف إلّا شرطين :

1ـ وجود الدليل على المحذوف .

ولما كان المراد بالدّليل ؛ القرائن الّتي ترشد إلى المحذوف ، عرفت القرينة في اللّغة بالمصاحبة والملازمة .

وفي الاصطلاح : بأنّها أمر يشير إلى المطلوب .

والقرائن على أقسام ثلاثة :

اللّفظية : وهي ما دلّ فيها اللّفظ على المحذوف ، ويكون ذلك بالنظر إلى أمور:

أ ـ سياق اللّفظ : وهو من أهمّ عناصر الحذف ؛ إذ إنّ الحذف ممتنع والتّقليل منه في الكلام مطلوب ما لم يكن السّياق دليله .

وكذلك ؛ لأنّ حذوف القرآن الكريم لا ينبغي أن تقدّر إلا على أكمل الوجوه اللّائقة بالسّياق .

ب ـ الدّليل النّحوي : ما دلّت فيه العناصر النّحويّة على المحذوف ، وهو إمّا دليل إعرابيّ ، أو دليل صناعيّ .

ج ـ الدّليل الصّوتي أو ما يعرف بالتّنغيم ؛ فيدلّ على المحذوف ذلك التّغيير الّذي يحصل في الأداء الكلامي بارتفاع الصّوت وانخفاضه ، وأكثر ما يكون عند حذف أدوات الصّدارة كالنّداء والاستفهام .

والقسم الثّاني :القرائن الحاليّة .

وهي ما يحيط بالخطاب أو المخاطب أو السّامع من أحوال وظروف وملابسات تؤثر على دلالته .

فحال المتكلم يدلّ على الفعل المحذوف المتعلق بالجار والمجرور في البسلمة .

وحال السامع وفهمه للخطاب وإدراكه من أهمّ دواعي الحذف كما هو مقرر عند العلماء .

وتطرقت في **المبحث الثّالث** إلى أهمّ أنواع الحذف :

فكان أوّلها : الاقتطاع ؛ وهو ما يختصّ بالكلمة فيحذف بعض أحرفها .

بينت اختلاف العلماء في حكمه بين قائل بحسنه وقائل بقبحه ، مرجحا حسنه لوروده في القرآن الكريم ، وقد مثلته له بآيات منه .

والنوع الثّاني من الحذف : الاكتفاء

وهو ما يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط ، فيكتفى بأحدهما عن الآخر للنكت تتنوع باختلاف سياقات الكلام .

وأمّا النّوع الثالث : التّضمين

وهو أن يضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمّن بذكر ما هو من متعلّقاته ؛ من حرف ، أو معمول ، فيحصل في الجملة معنيان.

والتّضمين من أهم مظاهر الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، وأرقى صور الإيجاز القرآني .

النوع الرابع : الاحتباك .

وهو أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثّاني ، ومن الثّاني ما أثبت نظيره في الأوّل .

وما لم يكن من هذه الأنواع الأربعة المتقدمة ، فهو من النّوع الخامس الّذي يُعرف بالاختزال .

ويكون في الجمل والجملة وأجزءها .

وبذلك ختمت الدّراسة النّظرية للحذف وشرعتُ في جانبه التطبيقي ، مقدما بين يديه بمدخل يُعرف بسورة الأعراف : باسمها ودليله ، وسبب التسمية ، ثمّ محاور السّورة ومقاصدها .

ثمّ بدأت في بيان أسلوب الحذف من خلال هذه السّورة ، وذلك في مباحث ثلاثة :

أوّلها : حذف المفعول في سورة الأعراف .

قمت فيه بتعريف المفعول ، وبينت قسميه الظّاهر الصّريح منه ، وغير الصّريح ، ثم بينتُ أنواع حذفه : اختصارا ؛ وهو ما يحذف فيه المفعول لفظا ويراد معنى وتقديرا.

واقتصارا ؛ وهو ما يُحذف فيه معنى ولفظا .

وبعد بيان المواطن الّتي يمنع فيها حذف المفعول ؛ شرعت في ذكر أغراض حذفه ممثلا لكلّ غرض منها بأمثلة من القرآن الكريم ولغة العرب .

ثمّ وقفت على المواضع الّتي حُذف فيها المفعول في سورة الأعراف مبينا أغراض حذفه ، ومذاهب العلماء في ذلك بشيء من النقد والتحليل .

وفي المبحث الثاني تطرقت إلى حذف الفعل في سورة الأعراف .

فوقفت على حدّه بالمثال والعلامة والحدث والزمن .

ثمّ بينت مظهر قوته من جهته عمله مذكورا ومحذوفا ، وإذا حذف كان حذفه إمّا جائزا أو واجبا .

فذكرت صور الحذف الجائز منه بأمثلتها .

كما وقفت على صور الواجب منه بشواهدها .

ثمّ شرعت في ذكر دلالات حذفه ممثلا لكلّ دلالة بآيات من سورة الأعراف مع التحليل والنقد والتوجيه .

وتناولت في المبحث الثّالث : حذف المبتدأ في سورة الأعراف .

فذكرت المواضع الّتي يترجح فيها ذكر المبتدأ مبينا أغراض ذكره مع شواهد ذلك من القرآن الكريم وكلام العرب .

ثم إذا حذف المبتدأ فإنّه يُحذف إمّا وجوبا وله صور ذكرتها بشواهدها ، وكذلك الحال إذا حذف جوازا .

ووقفت بعدها على أهم الأغراض البلاغية لحذفه من خلال آيات سورة الأعراف .

وتوصلتُ في خاتمة هذه الدراسة نتائج كثيرة ، ألخصها في ثلاثة أمور تكون جوابا عن إشكاليات الرّسالة :

أوّلا : إنّ استعمال أسلوب الحذف في القرآن الكريم لا يقلُّ عن توظيفه في لغة العرب، بل يفوقها من جهتين :

أ ـ من جهة الكمّ ؛ إذ لا تكاد تخلو آية من آياته من حذف وإيجاز .

ب ـ ومن جهة معناه : فهو يضفي على آيات القرآن معان كثيرة ، بألفاظ قليلة ، ما كانت العرب لتصل إليها ، ممّا يدلّ على عجزها .

ثانيا : إنّ الحذف قد كثر وروده في القرآن الكريم ؛ لأنّه أهمّ وجوه بلاغة القرآن الكريم ، ومظاهر إعجازه .

ثالثا : من أهمّ أغراض الحذف ؛ التّعميم ، وتوسّع المعاني ، وذلك ما يدلّ عليه اختلاف العلماء في تقدير المحذوفات ، فتتعدّد أوجه تفسير القرآن الكريم .

وبناء على ذلك كان حملة التّوصيات :

1ـ الاهتمام بتفسير القرآن الكريم في ضوء هذا الأسلوب البلاغي من خلال سورة من سوره ، أو قصّة من قصصه .

2ـ الاهتمام بدراسة الذّكر ؛ وهو ما يقابل الحذف ؛ إذ به يدرك الباحث أهميّة كلّ أسلوب في موضعه .

3ـ عقد مقارنة بين الحذف في القرآن الكريم ، وما جاء منه في كلام العرب ، فبتلك المقارنة نصل إلى حقيقة كون القرآن الكريم معجزا .

والحمد لله رب العالمين .

ملخص

تتناول هذه الدّراسة أسلوب الحذف في القرآن الكريم ، وأهمّ الآثار البلاغية والوجوه التّفسيريّة الّتي تنتج عنه، وذلك من خلال جانبه النّظري بالوقوف على مفهومه ونقد شروطه وبيان أنواعه ، ثمّ جانبه التّطبيقي بتوظيفه في سورة من سور القرآن هي سورة الأعراف؛ الّتي تمّ اختيارها لاعتبارات عديدة كان أهمّها : أنّها من السّور المكّية الّتي تعالج الصّراع القائم بين الحق والباطل ، وذلك يحتاج إلى دقّة الأساليب وقوّتها ، وجزالة الألفاظ ووجاهتها. وهو ما ظهر في سورة الأعراف ؛ إذ كثُر فيها ورود الحذف ؛ الّذي حُصر في حذف المفعول ، وحذف الفعل ، وحذف المبتدأ. وقد تجلى عن حذف هذه الثلاثة كثير من الأغراض البلاغية والدّلالات اللّغوية: كدلالة السّرعة والتّعميم، والدّوام والثّبوت، والتّعظيم والتّفخيم... ، وغير ذلك من الدّلالات الّتي تؤكّد بلاغة القرآن الكريم من جهة وفرة معانيه مع قلة ألفاظه . وخلُصت الدّراسة إلى: ـ أنّ الحذف من أهمّ طرق تدبّر القرآن الكريم؛ لأنّه يدفع المتلقي لإعمال الفكر، وبذل الجهد في تقدير المحذوف واستنباط المعاني الكثيرة من خلاله. ـ أنّ أسلوب الحذف هو أوّل عنصر من عناصر الإعجاز البياني للقرآن الكريم؛ لأنّه الأسلوب الّذي تميّزت به العرب في كلامها، وكان عنوان بلاغتها، فجاء توظيفه في القرآن الكريم على أكمل الوجوه وأحسنها.

الكلمات المفتاحية:
ظاهرة الحذف؛ القرآن الكريم؛ سورة الأعراف؛ الدلالة؛ الاقتطاع؛ الاحتباك؛ الاختزال؛ الإيجاز؛ البلاغة؛ التضمين.

نوقشت يوم 03 مارس 2020